دار الكتب المصرية

القسم الأدبى

الخصائص

صنعة

أبى الفتح عثمان بن جنى

بتحقيق

محمد على النجار

الأستاذ بكلية اللغة العربية

على الأمور المعنوية، والفقهاء وإن كانوا يخصون الخبث بالأمور الحسية، ولكنهم يقولون: إن إزالة الأمور المعنوية يقال لها: طهارة، فالوضوء على الوضوء طهارة بهذا المعنى، وههنا إيراد معروف، وهو أنه لا معنى لعدّ الريح، أو المباشرة الفاحشة بدون إنزال مثلاً من نواقض الوضوء، ولا معنى لكون المني يوجب الغسل، أما الأوّل: فلأن الريح ونحوه ليس بنجاسة مُحسة، وأمّا الثاني: فلأن المني طاهر، وعلى فرض أنه نجس فلم تكن نجاسته أكثر من نجاسة البول. أو الغائط، فالمعقول أن تكون الطهارة منه مقصورة على غسل محله فقط، والجواب: أن قائل هذا الكلام غافل عن معنى العبادة، وغافل عن معنى أمارات العبادة، لأن الغرض من العبادة إنما هو الخضوع بالقلب والجوارح لله عز وجل على الوجه الذي يرسمه هو، فلا يصح لأحد أن يخرج عن الحد الذي يحدّه الله لعبادته، ولا مصلحة للمخلوق في مناقشة أمارات العبادة ورسومها إلا بمقدار ما يمسه من نصب وإعياء، فإن له الحق في طلب تكليفه بما يطيق، أما ما عدا ذلك من كيفيات ورسوم فإنها يجب أن تناط بالمعبود وحده، وهذه مسألة واضحة لا خفاء فيها، حتى فيما جرت به العادة من تعظيم الناس بعضهم بعضاً، فإن الملوك لا يُسألون عن سبب الرسوم التي يقابلون بها الناس، ما دامت غير شاقة، فمتى قال الشارع: لا تصلوا وأنتم محدثون حدثاً أصغر أو أكبر، فإنه يجب علينا أن نمتثل بدون أن نقول له: لماذا؟ وإلا فيصح أن نقول له: لماذا نصلي؟ إذ لا فرق، فإن كلاً منهما عبادة له، جعلها أمارة من أمارات الخضوع إنما الذي يصح أن نقوله: وإذا لم نقدر على الوضوء أو الغسل أو الصلاة، فماذا نفعل؟ ولذا شرع لنا التيمم. والصلاة من قعود واضطجاع ونحو ذلك مما نقدر عليه، فالذي من حقنا هو الذي نسأل عنه ونناقش فيه، والذي يختص بالإله وحده نؤديه بدون مناقشة، وهذا بخلاف المعاملات. أو الأحوال الشخصية، فإنها متعلقة بحياتنا، فلنا الحق أن نعرف حكمة كل قضية ونناقش في كل جزئية.

هذا هو الرأي المعقول، على أن بعض المفكرين من علماء المسلمين قال: إن كل قضية من قضايا الشريعة لها حكمة معقولة وسرٌ واضح، عرفه من عرفه وخفي على من خفي عليه، لا فرق في ذلك بين العبادات والمعاملات.

وقد أجاب عن الأول بأن الريح مستقذر حساً بدون نزاع، وهو وإن لم يكن مرئياً بحاسة البصر فهو مدرك بحاسة الشم، وهو قبل أن يخرج مرَّ على النجاسة الحسية، على أن الذي يقول: إن الريح لا ينقض وإن البول أو الغائط بوجبان غسل محلهما فقط، يلزمه أن يقول: إن الإنسان لا يلزمه أن يتوضأ في حياته إلا مرة واحدة، فإن النوم ليس بنجاسة، والريح ليس بنجاسة، والبول والغائط نجاسة محلية فقط، ولا يخفى أن هذا الكلام فاسد لا قيمة له، لأن الواقع أن الله قد شرع الوضوء لمنافع كثيرة: منها ما هو محسٌ مشاهد من تنظيف الأعضاء الظاهرة المعرضة للأقذار خصوصاً الفم والأنف. ومنها ما هو معنوي: وهو الامتثال والخضوع لله عز وجل فيشعر المرء بعظمة خالقه دائماً، فينتهي عن الفحشاء والمنكر، وذلك خير له في الدنيا والآخرة، فإذا كان الوضوء لا ينتقض فقد ضاعت مشروعيته وضاعت فائدته.

=

ومنها بيضه الذي لم يفسد ولبنه إذا كان آدمياً أو مأكول اللحم، أما نفس الحيوان الحيّ، سواء كان إنساناً أو غيره فإنه طاهر بحسب خلقته، إلا بعض أشياء مفصلة في المذاهب[١].

ومنها البلغم والصفراء. والنخامة، ومنها مرارة الحيوان المأكول اللحم بعد تذكيته الشرعية والمراد بها الماء الأصفر الذي يكون داخل الجلدة المعروفة، فهذا الماء طاهر، وكذلك جلدة المرارة[٢]، لأنها جزء من الحيوان المذكي تابع له في طهارته. ومنها ميتة الحيوان البحري. ولو طالت حياته في البرِّ كالتمساح[٣]، والضفدع، والسلحفاة البحرية، ولو كان على صورة الكلب أو الخنزير أو الآدمي. سواء مات في البر أو في البحر. وسواء مات حتف أنفه أو بفعل فاعل. لقوله ﷺ: «أحلت لنا ميتتان. ودمان: السمك والجراد. والكبد والطحال». ومنها ميتة الحيوان البري الذي ليس له دم يسيل. كالذباب والسوس والجراد والنمل والبرغوث[٤] ومنها الخمر إذا صارت خلاً. على تفصيل في المذاهب[٥].

= **الحنابلة** قالوا: بطهارة الدمع والعرق واللعاب والمخاط. سواء كانت من حيوان يؤكل أو من غيره. بشرط أن يكون ذلك الغير مثل الهرَّة أو أقل منها. وأن لا يكون متولداً من النجاسة.

الحنفية قالوا: حكم عرق الحي ولعابة حكم السؤ، طهارة ونجاسة. وستعرفه بعد.

(١) **الشافعية. والحنابلة** قالوا: هذه الأشياء هي: الكلب. والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما مع غيره. وزاد الحنابلة على ذلك ما لا يؤكل لحمه إذا كان أكبر من الهرّ في خلقته.

الحنفية قالوا: ليس في الحيوان نجس إلا الخنزير فقط.

المالكية قالوا: لا شيء في الحيوان نجس العين مطلقاً، فالكلب. والخنزير. وما تولد منهما طاهرة جميعها.

(٢) **الشافعية** قالوا: بنجاسة ماء المرارة المذكورة، وجلدتها متنجسة به، وتطهر بغسلها؛ كالكرش. فإن ما فيه نجس وهو نفسه متنجس به. ويطهر بغسله.

الحنفية قالوا: إن حكم مرارة كل حيوان حكم بوله. فهي نجسة نجاسة مغلظة في نحو ما لا يؤكل لحمه، ومخففة في مأكول اللحم. والجلدة تابعة للماء الذي فيها.

(٣) **الشافعية. والحنابلة**: استثنوا من ميتة الحيوان البحري أشياء: منها التمساح والضفدع. والحية. فإنها نجسة. وما عداها من البحر فهو طاهر.

(٤) **الشافعية** قالوا: بنجاسة الميتة المذكورة ما عدا الجراد.

الحنابلة قيدوا طهارة الميتة المذكورة بعدم تولدها من نجاسة. كدود الجرح.

(٥) **المالكية** قالوا: إن الخمر تطهر إذا صارت خلاً أو تحجرت. ولو كان كل منها بفعل فاعل، ما لم يقع فيها نجاسة قبل تخللها. ويطهر إناؤها تبعاً لها. =

أمَّا دليل نجاسة الكلب فما رواه مسلم عن النبي ﷺ، وهو «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليرقه ثم ليغسله سبع مرات، وأمَّا نجاسة الخنزير فبالقياس على الكلب، لأنه أسوأ حالاً منه، لنص الشارع على تحريمه وحرمة اقتنائه.

ومنها ما يرشح من الكلب والخنزير من لعاب ومخاط وعرق ودمع[١]، ومنها الدم بجميع أنواعه، إلا الكبد. والطحال فإنهما طاهران للحديث المتقدم، وكذا دم الشهيد ما دام عليه، والمراد بالشهيد شهيد القتال الآتي بيانه في مباحث الجنازة، وما بقي في لحم المذكاة أو عروقها. ودم السمك والقمل والبرغوث ودم الكنان، وهي «دويبة حمراء شديدة اللسع» فهذه الدماء طاهرة، وهناك دماء أخرى طاهرة في بعض المذاهب[٢].

ومنها القيح، وهو المِدة التي لا يخالطها دم، ومنها الصديد، وهو ماء الجرح الرقيق المختلط بدم، وما يسيل من القروح ونحوها[٣]، ومنها فضلة الآدمي من بول وعذرة،وإن لم

موته، فلو وقع في بئر وخرج حياً ولم يصب فمه الماء لم يفسد الماء، وكذا لو انتفض من بلله فأصاب شيئاً لم ينجسه.

(١) **المالكية** قالوا: كل ذلك طاهر، لقاعدة: أن كل حيٍّ وما رشح منه طاهر.

(٢) **المالكية** قالوا: الدم المسفوح نجس بلا استثناء، ولو كان من السمك، والمسفوح هو «السائل من الحيوان»، أمَّا غير المسفوح، كالباقي في خلال لحم المذكاة أو عروقها فطاهر.

الشافعية قالوا بنجاسة جميع الدماء إلا أربعة أشياء: لبن المأكول إذا خرج بلون الدم. والمنيّ إذا خرج بلون الدم أيضاً، وكان خروجه من طريقه المعتاد، والبيض إذا استحال لونه إلى لون الدم، بشرط أن يبقى صالحاً للتخلق. ودم الحيوان إذا انقلب علقة أو مضغة، بشرط أن يكون من حيوان طاهر.

الحنفية قالوا بطهارة الدم الذي لم يسل من الإنسان أو الحيوان. وبطهارة الدم إذا استحال إلى مضغة، أما إذا استحال إلى علقة فهو نجس.

(٣) **الحنفية** قالوا: إن ما يسيل من البدن غير القيح والصديد، إن كان لعلة ولو بلا ألم فنجس وإلا فطاهر، وهذا يشمل النفط، وهي «القرحة التي امتلأت وحان قشرها». وماء السرة وماء الأذن. وماء العين، فالماء الذي يخرج من العين المريضة نجس، ولو خرج من غير ألم، كالماء الذي يسيل بسبب الغرب، وهو «عرق في العين يوجب سيلان الدمع بلا ألم».

الشافعية قالوا: قيدوا نجاسة السائل من القروح «غير الصديد والدم» بما إذا تغير لونه أو ريحه وإلا فهو طاهر، كالعرق.

مبحث ما يعفى عنه من النجاسة

إزالة النجاسة(١) عن بدن المصلي وثوبه ومكانه واجبة إلا ما عفي عنه، **دفعاً للحرج والمشقة، قال تعالى: ﴿وما جعل عليكم في الدين من حرج﴾، وفي المعفو عنه تفصيل في المذاهب**(٢).

---

(١) **المالكية** ذكروا قولين مشهورين في إزالة النجاسة: أحدهما أنها تجب شرطاً في صحة الصلاة. ثانيهما: أنها سنة، وشرط وجوبها أو سنيتها أن يكون ذاكراً للنجاسة قادراً على إزالتها، فإن صلى أحد بالنجاسة وكان ناسياً أو عاجزاً عن إزالتها فصلاته صحيحة على القولين، ويندب له إعادة الظهر أو العصر إلى اصفرار الشمس، والمغرب أو العشاء إلى طلوع الفجر، والصبح إلى طلوع الشمس، أما إن صلى بها عامداً أو جاهلاً فصلاته باطلة على القول الأول، وصحيحة على القول الثاني، فتجب عليه إعادة الصلاة أبداً في الوقت أو بعده على القول الأول لبطلانها، ويندب له إعادتها أبداً على القول الثاني.

(٢) **المالكية** عدوا من المعفو عنه ما يأتي:

١ ـ ما يصيب ثوب أو بدن المرضعة من بول أو غائط رضيعها، ولو لم يكن وليدها إذا اجتهدت في التحرز عنهما حال نزولهما، ويندب لها إعداد ثوب للصلاة.

٢ ـ بلل الباسور إذا أصاب بدن صاحبه أو ثوبه كل يوم ولو مرة، وأما يده فلا يعفى عن غسلها إلا إذا كثر استعمالها في إرجاعه، بأن يزيد على مرتين كل يوم، وإنما اكتفى في الثوب والبدن بمرة واحدة في اليوم ولم يكتف في اليد إلا بما زاد على اثنتين، لأن اليد لا يشق غسلها إلا عند الكثرة، بخلاف الثوب والبدن.

٣ ـ سلس الأحداث، كبول أو غائط أو مذي أو ودي أو منيّ إذا سال شيء منها بنفسه، فلا يجب غسله عن البدن أو الثوب أو المكان الذي لا يمكن التحول عنه إلى مكان آخر إذا حصل شيء منها، ولو كل يوم مرة.

٤ ـ ما يصيب ثوب أو بدن الجزار ونازح المراحيض والطبيب الذي يعالج الجروح، ويندب لهم إعداد ثوب للصلاة.

٥ ـ ما يصيب ثوب المصلي أو بدنه أو مكانه من دمه أو دم غيره آدمياً كان أو غيره، ولو خنزيراً إذا كانت مساحته لا تزيد عن قدر الدرهم البغلي، وهو «الدائرة السوداء التي تكون في ذراع البغل» ولا عبرة بالوزن، ومثل الدم في ذلك القيح والصديد.

٦ ـ ما يصيب ثوبه أو بدنه أو مكانه من بول أو روث أو خيل أو بغال أو حمير إذا كان ممن يباشر رعيها أو علفها أو ربطها أو نحو ذلك، فيعفى عنه لمشقة الإحتراز.

=

مبحث فيما تزال به النجاسة وكيفية إزالتها

يزيل النجاسة أمور: منها الماء الطهور، ولا يكفي في إزالتها الطاهر[١]، وسيأتي بيان الطهور والطاهر في أقسام المياه، بعد هذا المبحث.

عنه مطلقاً، وإن لم يكن كذلك، فإما أن يكون دم أجنبي. أو دم نفسه، فإن كان دم أجنبي فيعفى عن القليل منه ما لم يلطخ به نفسه ولم يختلط بأجنبي غير ضروري، وهذا في غير دم البراغيث ونحوها من كل ما لا دم له سائل، أم دم البراغيث ونحوها فيعفى عن كثيرها بشروط ثلاثة: أولاً: أن لا يكون بفعله أو فعل غيره ولو غير مكلف مع رضاه، وإلا عفي عن القليل فقط - ثانياً: أن لا يختلط بأجنبي لا يشق الاحتراز عنه، وإلا فلا عفو إلا عن القليل - ثالثاً: أن يصيب الدم ملبوساً يحتاجه ولو للتجمل، أما إذا كان دم نفسه فإن كان خارجاً من المنافذ الأصلية، كالأنف والأذن والعين، فالمعتمد العفو عن القليل، وإن لم يكن من المنافذ، كدم البثرات والدمامل والفصد. فيعفى عن الكثير بشروط: - الأول: أن لا يكون بفعل الشخص نفسه، كأن يعصر دمله، وإلا عفي عن القليل فقط في غير الفصد والحجامة، أما هما فيعفى عن الكثير ولو بفعله. - الثاني: أن لا يجاوز الدم محله - الثالث: أن لا يختلط بأجنبي غير ضروري، كالماء، ومحل العفو في حق الشخص نفسه، أما لو حمله غيره أو قبض على شيء متصل به، فلا يعفى عنه، والمراد بالمحل - في قولنا: لم يجاوز محله - الذراع ونحوه، لا محل الدمل وحده، والمعتبر في القلة والكثرة العرف، فإن شك في القلة والكثرة، فالأصل العفو.

الحنابلة قالوا: يعفى عن أمور: منها يسير دم وقيح وصديد، واليسير هو ما يعدّه الإنسان في نفسه يسيراً، وإنما يعفى عن اليسير إذا أصاب غير مائع ومطعوم، أما إذا أصابهما فلا يعفى عنه، بشرط أن يكون ذلك من حيوان طاهر حال حياته ومن غير قُبُل ودبر، وإذا أصاب الدم أو غيره مما ذكر ثوباً في مواضع منه فإنه يضم بعضه إلى بعض، فإن كان المجموع يسيراً عفي عنه، وإلا فلا، ولا يضم ما في ثوبين أو أكثر، بل يعتبر كل ثوب على حدة، ومنها أثر استجمار بمحله بعد الإنقاء واستيفاء العدد المطلوب في الاستجمار، وسيأتي، ومنها يسير سلس بول بعد تمام التحفظ لمشقة التحرز، ومنها دخان نجاسة وغبارها ما لم تظهر له صفة، ومنها ماء قليل تنجس بمعفو عنه، ومنها النجاسة التي تصيب عين الإنسان ويتضرر بغسلها، ومنها اليسير من طين الشارع الذي تحققت نجاسته بما خالطه من النجاسة.

(١) **الحنفية** قالوا: إن الماء الطاهر - غير الطهور - ومثل الطهور في إزالة النجاسة، كما تقدم، وكذا المائع الطاهر الذي إذا عصر انعصر، كالخل وماء الورد، فهذه الثلاثة يطهر بها كل متنجس بنجاسة مرئية أو غير مرئية، ولو غليظة، سواء كان ثوباً أو بدناً أو مكاناً.

ومنها استحالة عين النجاسة إلى صلاح، كصيرورة الخمر خلاً، ودم الغزال مسكاً، ومنها حرق النجاسة بالنار، على اختلاف المذاهب(١): وأما دباغ جلود الميتة ففي كونه مطهراً لها أو

= النجاسة بواحدة اعتبرت واحدة وزيد عليها ست، ولو زالت بست حسبت واحدة وزيد عليها ست، ولو زالت بسبع فأكثر حسبت واحدة وزيد عليها ست، وأما زوال وصف النجاسة من طعم أو لون أو ريح فلا يتوقف على عدد الغسلات، فلو لم يزل إلا بسبع مثلاً حسبت سبعاً، أما النجاسة المخففة فكيفية تطهيرها أن يرش على محلها ماء يعم النجاسة وإن لم يسل، والنجاسة المخففة هي حصول بول الصبي إذا كان غلاماً لم يبلغ الحولين ولم يتغذ إلا باللبن بسائر أنواعه، ومنه الجبن والقشدة والزبد، سواء كان لبن آدمي أو غيره، بخلاف الأنثى والخنثى المشكل. فإن بولهما يجب غسله، لقوله صلى الله عليه وسلم: «يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام»، وألحق الخنثى بالأنثى، فإذا زاد الصبي على الحولين وجب غسل بوله ولو لم يتناول طعاماً غير اللبن، كما يجب غسل بوله إذا غذي بغير اللبن ولو مرة واحدة، ولكن إذا أعطي له شيء لا بقصد التغذية فتغذى منه، كدواء، فإنه لا يمنع الرش، ولا بدّ من زوال عين النجاسة قبل رش محلها بالماء، كأن يعصر الثوب أو يجفف، وكذا لا بد من زوال أوصاف النجاسة مع الرش، وإنما قيدوا بخصوص البول ليخرج غيره من الفضلات النجسة فإنها يجب فيها الغسل، أما النجاسة المتوسطة، وهي غير ما تقدم فإنها تنقسم إلى حكمية، وهي التي ليس لها جرم ولا طعم ولا لون ولا ريح، كبول غير الصبي إذا جف. وعينية، وهي التي لها جرم أو طعم أو لون أو ريح. أما الحكمية فكيفية تطهيرها أن يصب الماء على محلها ولو مرة واحدة ولو من غير قصد. وأما العينية فكذلك، ولكن بشرط زوال عين النجاسة، أما أوصافها فإن بقي منها الطعم وحده، فإن بقاءه يضر ما لم تتعذر إزالته. وضابط التعذر أن لا يزول إلا بالقطع، وحينئذ يكون المحل نجساً معفواً عنه، فإن قدر على الإزالة بعد ذلك وجبت؛ ولا تجب إعادة ما صلاه قبل، فإن تعسر زواله وجبت الاستعانة بصابون ونحوه إلا أن يتعذر، وإن بقي اللون والريح معاً فالحكم كذلك، وإن بقي اللون فقط أو الريح فقط فإن المحل يطهر إذا تعسر زواله، وضابط التعسر أن لا يزول بالحث بالماء ثلاث مرات، فإذا قدر على إزالته بعد ذلك فلا تجب طهارة المحل؛ ويشترط في إزالة النجاسة بأنواعها الثلاثة أن يكون الماء وارداً على المحل إذا كان الماء قليلاً، فإن كان قليلاً مورداً تنجس بمجرد الملاقاة، وإذا كان الماء القليل نجساً غير متغير فأضيف إليه ماء طهور حتى بلغ قلتين طهر فإن تنجس الماء بالتغير، سواء كان قليلاً أو كثيراً فإنه لا يطهر إلا بإضافة الماء الطهور إليه حتى يزول تغيره بشرط أن يبلغ قلتين.

وكيفية تطهير الأرض المتنجسة بالنجاسة المتوسطة المائعة، كبول. أو خمر، أن تغمر بالماء إذا تشرَّبت النجاسة، أما إذا لم تتشرب النجاسة فلا بد من تجفيفها أولاً، ثم يصب عليه الماء ولو مرة واحدة، وكيفية تطهيرها من النجاسة الجامدة، هي أن ترفع عنها النجاسة فقط إذا لم يصب شيء منها الأرض، وأن ترفع عنها ثم يصب على محلها ماء يعمها إذا كانت رطبة وأصاب الأرض شيء منها.

(١) **الحنفية** قالوا: حرق النجاسة بالنار مطهر. =

والمسنون شيء واحد «عند بعض الأئمة» ومختلفان «عند البعض الآخر» كما سيأتي في مندوبات الوضوء، فأما ما يجب فيه استعمال الماء، فهو أداء فرض يتوقف على الطهارة من الحدث الأكبر والأصغر، كالصلاة، ويكون الوجوب موسعاً إذا اتسع الوقت، ومضيقاً إن ضاق، وأما ما يحرم فيه استعمال الماء فأمور: منها أن يكون الماء مملوكاً للغير ولم يأذن في استعماله، ومنها أن يكون مسبلاً للشرب، فالماء الموجود في الأسبلة لخصوص الشرب يحرم الوضوءُ منه، ومنها أن يترتب على استعمال الماء ضرر، كما إذا كان الوضوء أو الغسل بالماء يحدث عند الشخص مرضاً أو زيادته، كما يأتي في مباحث التيمم، وكذا إذا كان الماء شديد الحرارة أو البرودة وتحقق الضرر باستعماله، ومنها أن يترتب على استعمال الماء عطش حيوان لا يجوز إتلافه شرعاً، فكل هذه الأحوال يحرم استعمال الماء فيها وضوءاً أو غسلاً، فإذا توضأ شخص من سبيل أعد ماؤه للشرب. أو توضأ من ماء يحتاج إليه لشرب حيوان لا يصح إتلافه. أو توضأ وهو مريض مرضاً يزيد بالوضوء فإنه يحرم عليه ذلك، ولكن هذا الوضوء يكون صحيحاً تصح الصلاة به، وأما ما يندب فيه استعمال الماء فهو الوضوء على الوضوء، وغسل[1] يوم الجمعة، وأما ما يباح فيه استعمال الماء فهو الأمور المباحة من شرب وعجن وغير ذلك، وأما ما يكره فيه استعمال الماء، فأمور: منها أن يكون الماء شديد الحرارة أو البرودة شدة لا تضر البدن. وعلة الكراهة أنه في هذه الحالة يصرف المتوضىء عن الخشوع لله ويجعله مشغولاً بألم الحر والبرد، وربما أسرع في الوضوء أو الغسل فلم يؤدهما على الوجه المطلوب، ومنها الماء المسخن بالشمس، فإنه يكره استعماله في الوضوء والغسل، بشرطين: الشرط الأول: أن يكون موضوعاً في إناء مصنوع من نحاس أو رصاص أو غيرِهما من المعادن غير الذهب والفضة، أما الماء الموضوع في إناء من ذهب أو فضة فإنه إذا سخن بالشمس لا يكره الوضوء منه. الشرط الثاني: أن يكون ذلك في بلد حار، فإذا وضع الماء المطلق في إناء من نحاس «حلة أو دست» ووضع في الشمس حتى سخن فإنه يكره الوضوء منه والاغتسال به، كما يكره غسل ثوب به ووضعه على البدن مباشرة، وهو رطب، وقد علل بعضهم الكراهة بأن استعماله على هذا الوجه ضار بالبدن، وهي علة غير ظاهرة لأن الضرر إذا تحقق كان استعماله حراماً لا مكروهاً، والواقع أن الضرر لا يظهر إلا إذا كان بالإناء صدأ واستعمل من الداخل، وعلل بعضهم الكراهة بأن

---

(١) **الشافعية**: زادوا شرطاً ثالثاً في كراهة استعمال الماء المسخن في الشمس، وهو أن تعلو الماء زهومة «دسم» فإذا لم توجد هذه الزهومة فلا كراهة، ومذهب الشافعية ظاهر في العلة التي ذكرناها.

الحنابلة قالوا: لا كراهة في استعمال الماء المسخن بالشمس على أيّ حال.

ومنها أن يتغير بسبب المادة التي دبغ بها الإناء، من قطران، أو قرظ، أو نحو ذلك؛ فالماء الذي يوضع في القربة المدبوغة إذا تغير أحد أوصافه لا يضر، ومنها أن يتغير بما يتعذر الاحتراز منه، كالسافيات التي تلقيها الرياح في الآبار ونحوها، من تبن، وورق شجر، ومنها أن يتغير الماء بما جاور، كما إذا وضعت جيفة بشاطىء الماء، فيتغير الماء برائحتها، فإن ذلك التغير لا يخرج الماء عن كونه طهوراً، ولكن ذلك من شر ما يفعله جهلة القرى، فإنهم يلقون جيف الحيوانات على شاطىء الماء، بل في نفس الماء الذي يستعملونه فتنبعث منه رائحة نتنة من مسافة بعيدة فلئن أباح الشارع الوضوء منه، أو الغسل، ولكنه من جهة أخرى نهى عن استعماله نهياً شديداً، إذا ترتب عليه ضرر، أو إيذاء للمارة، أو نحو ذلك.

القسم الثاني من أقسام المياه

الطاهر غير الطهور

تعريفـــه

قد عرفت أن الماء يوصف تارة بكونه طهوراً، وقد تقدم تعريف الطهور، وتارة يوصف بكونه طاهراً فقط، ويعرف بأنه ماء مستعمل غير متنجس، يصح استعماله في العادات، من شرب، وطبخ ونحو ذلك، ولا يصح استعماله في العبادات من وضوء وغسل.

أنواع الطاهر غير الطهور

الماء الطاهر غير الطهور ثلاثة أنواع[1]:

النوع الأول: هو أن يخالط الماء الطهور شيء طاهر، فإذا أضيف إلى الماء الطهور مثلاً ماء ورد، أو عجين، أو نحو ذلك، فإنه يسلب طهوريته، بحيث لا يصح استعماله بعد ذلك في الوضوء أو الغسل، وإن صح استعماله في العادات، من شرب، وتنظيف ثياب، ولكن لا يسلب الطهورية إلا بشرطين: أحدهما: أن يتغير أحد أوصاف الماء الثلاثة: ـ الطعم، أو اللون، أو

---

(١) **المالكية** قالوا: الطاهر غير الطهور نوع واحد فقط، وهو النوع الأول: أعني ما خالطه شيء طاهر غير أحد أوصافه الثلاثة، وكان ذلك المخالط من الأشياء التي تسلب الطهورية فهذا هو الذي يسمى عندهم طاهراً غير طهور أما النوع الثاني، وهو الماء القليل المستعمل، فإنه طهور، ما لم يتغير أحد أوصافه بذلك الاستعمال، وأما النوع الثالث، وهو ما خرج من النبات، **كماء الورد**، وماء البطيخ، فإنه ليس داخلاً في أقسام المياه التي يصح التطهير بها عندهم، لأنه ليس ماء مطلقاً.

على مألوف العرف فى تخصيص العِـلّة . فأمّا هذا الموضع فِطْنةٌ من استمرار المحجّة واحتماء العـلّة . وذلك أن يقال : إنّ استاف هنا لا يراد بِهِ تسايفوا أى تضاربوا بالسيوف، فتلزمَ صحّتُـه كصحّة عين تسايفوا ؛ كما لزمت صحّـة اجتوَرُوا لمّـا كان فى معنى ما لا بدّ من صحّـة عينه ، وهو تجاوروا ؛ بل تكون استافوا هنا : تناولوا سيوفهم وجرّدوها . ثم يعلم من بعدُ أنهم تضاربوا، مما دلّ عليه قولهم : استافوا، فكأنه من باب الاكتفاء بالسبب عن المسبَّب؛ كقوله :

ذَرِ الآكلين المـاء ظلما فما أرى ... ينالون خيرا بعد أكلهم المـاءَ[1]

يريد قوما كانوا يبيعون المـاء فيشترون بثمنه ما يأكلونه ، فاكتفَى بذكر المـاء الذى هو سبب المأكول مِنْ[2] ذكر المأكول .

فأمّا تفسير أهـل اللغة أنّ استاف القوم فى معنى تسايفوا فتفسـير على المعنى؛ كعادتهم فى أمثال ذلك ؛ ألا تراهم قالوا فى قول الله عزّ وجلّ «مِن ماءٍ دافِقٍ» : إنه بمعنى مدفوق ، فهـذا — لعمرى — معناه ، غير أن طريق الصنعة فيـه أنه ذو دَفْق كما حكاه الأصمعىّ عنهـم من قولهم : ناقةٌ ضارب إذا ضُرِبَتْ[3] ، وتفسيره أنها ذات ضَرْب أى ضُرِبت . وكذلك قوله تعالى « لا عاصِمَ اليومَ مِن أمرِ اللهِ » أى لا ذا عِصْمةٍ، وذو العصمة يكون مفعولا كما يكون فاعلا ، فمن هنا قيل : إنّ معناه : لا معصوم . وكذلك قوله :

لقد عيّل الأيتامَ طعنةُ ناشِرَهْ ... أناشِرَ لازالت يمينك آشِرهْ[4]

---

(١) فى اللسان « أكل » : « من الآكلين » بدل «ذر الآكلين» . (٢) كذا فى ا . وفى ش، ب : « من المـأكول » . وفى عبارة اللسان فى أكل : « عن ذكر المـأكول » .

(٣) أى ضربها الفحل ، وذلك أن ينزو عليها . (٤) قال ابن السـيرافى فى شرح شواهد إصلاح المنطق ١ / ٣٣ : « ناشرة هذا من بنى تغلب ؛ وكان فى بنى شيبان مقامه ، فكان همام بن مرّة بن ذهل بن شيبان رباه . ووقعت حرب البسوس بين بكر وتغلب وناشرة هـذا مع همام بن مرّة . =

أى ذات أَشَر، والأشر : الحزّ والقطع ، وذو الشيء قد يكون مفعولا كما يكون فاعلا ؛ وعلى ذلك عامّة باب طاهر، وطالِق ، وحائِض ، وطامث ؛ ألا ترى أن معناه : ذات طُهْر ، وذات طلاق ، وذات حيض، وذات طَمْث . فهذه ألفاظ[1] ليست جارية على الفعل؛ لأنها لو جرت عليه للزم إلحاقها تاء التأنيث؛ كما لحقت نفس الفعل . وعلى هـذا قول الله تعالى « فى عيشةٍ راضيةٍ » أى ذات رضا ، فِن هنا صارت بمعنى مَرْضِيّة . ولو جاءت مذكّرة لكانت كضارب وبازِل ، كباب حائض وطاهِر ؛ إذِ الجميع غير جارٍ على الفعل ، لكن قوله تعالى « راضيةٍ » كقوله (لا زالت يمينك آشِرة) .

وينبغى أن يعلم أن هـذه التاء فى (راضية) و (آشرة) ليست التاء التى يخرج بها اسم الفاعل على التأنيث لتأنيث الفعل[2] من لفظه ؛ لأنها لو كانت تلك لفسد القول ؛ ألا ترى أنه لا يقال : ضَرَبت النـاقةُ ولا رَضِيت العيشةُ . وإذا لم تكن إيّاها وجب[3] أن تكون التى للمبالغة ؛ كفَرُوقة ، وصَرُورة ، وداهية ، وراوية ، مما لحقته التاء للمبالغة والغاية . وحَسّن ذلك أيضا شىء آخر . وهو جَرَيانها صفة

= فلما كان يوم واردات — وهو أحد الأيام التى كانت بين بكر وتغلب فيها حرب — قاتل همام بن مرّة قتالا شديدا ، وأبلى وأثخن فى بنى تغلب ثم عطش فجاء إلى رحله يستسق وناشرة فى رحله . فلما رأى ناشرة غفلته طعنه بحربة فقتله وهرب إلى بنى تغلب فقالت نائحة همام تبكيه : لقـد عيل الأيتام طعنة ناشرة . ويقال إن أم همام قالت ذلك » وانظر أيضا اللسان (أشر) .

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « الألفـاظ » .

(٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « ذلك الفعل » .

(٣) الحق أن التاء اللاحقة للوصف إذا كان موصوفه مؤنثا للتأنيث ، ولو كان على جهة النسب . وإرادة النسب إنما تجيز التعرية من التأنيث ولا تحتّم ذلك ، ويقول الشهاب فى حواشى البيضاوى ٨ / ٢٣٨ : « والحق — كما يفهم من شرّاح الكتاب — أنّ ما قصد به النسبة لا يلزم تأنيثه ؛ وإن جاء فيه على خلاف الأصل الغالب أحيانا » .

على مؤنث ، وهى بلفظ الجارى على الفعـل ، فزاد ذلك فيما ذكرنا ؛ ألا ترى إلى همز حائض ، وإن لم يجر على الفعل ، إنما سببه أنه شابه فى اللفظ ما اطّرد هَمْزه من الجارى على الفعل؛ نحو قائم ، وصائم وأشباهِ ذلك . ويدلُّك على أن عين حائض همزة ، وليست ياء خالصة — كما لعلّه يظنّه كذلك ظانّ — قولُهم : امرأة زائر، من زيارة النساء ، وهذا واضح ؛ ألا ترى أنه لو كانت العين صحيحة لوجب ظهورها واوا وأن يقال : زاوِر . وعليه قالوا : الحائش[1] ، والعائر للرمد ، وإن لم يجريا على الفعل ، لمّا جاءا مجىء ما يجب هَمْزه وإعلاله فى غالب الأمر .

نعم وإذا كانوا قـد أنّثُوا المصدر لمّا جرى وصفا على المؤنّث ؛ نحـو امرأة عَدْلةٍ ، وفرسٍ طَوْعةِ القِياد ، وقولِ أُميّة[2] :

والحيّةُ الحتفةُ الرقشاء أخرجها مِن جُحْرِها آمِنات اللهِ والكَلِمُ[3]

وإذا جاز دخول التاء على المصادر وليست على صورة اسم الفاعل ولا هى الفاعل فى الحقيقة ، وإنما استهوَى لذلك جريُها وصفا على المؤنّث ، كان باب «عيشة راضية» ، و «يدٍ آشرةٍ» أحرى بجواز ذلك فيه ، وجريه عليه .

---

(١) انظر ص ١١٩ من هذا الجزء .

(٢) فى ج : « ذى الرمة » وهو خطأ . وهو أمية بن أبى الصلت .

(٣) (جحرها) فى هامش أ (وبيتها) ومعنى ذلك أن هناك رواية : « بيتها » بدل « جحرها » . وفى اللسان فى « حتف » ضـبط (أمنات) جمع أمنة محركا وهى الأمن . وفيه فى « عدل » ضبط كما ضبط هنا . ويريد بأمنات الله التى تخرج الحية من جحرها القسم الذى يذكره الحاوى ويعزم عليها به لتخرجنّ . والحتف فى الأصل الهلاك ، وهو مصدر لفعل مهمل ثم يطلق على ما يكون منه الهلاك ، فيقال : هذا السبع حتف لمن يلقاه ، وهذه العقرب حتف كذلك بالتذكير نظرا لأصله ، ولما كثر استعماله وصفا ساغ لأمية أن يلحق به التاء التى تلحق الوصف . وانظر الديوان لأمية المطبوع فى بيروت ، والحيوان ٤/١٨٧ بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

فإن قلت : فقد قالوا فى يَوْجل : ياجل، وفى يَيْأس : ياءس، وفى طيِّئ طائِىّ، وقالوا : حاحيت ، وعاعيت ، وهاهيت ، فقلبوا الياء والواو هنا ألِفين ، وهما ساكنتان ، وفى هذا نقض لقولك ؛ ألا تراك إنما جعلت علة قلب الواو والياء ألفين تلك الأسباب التى أحدها كونهما متحرّكتين، وأنت تجدهما ساكنتين، ومع ذلك فقد تراهما منقلبتين .

قيل : ليس[1] هذا نقضا، ولا يراه أهل النظر قدحا . وذلك أن الحكم الواحد قد يكون معلولا بعلّتين ثنتين ، فى وقت واحد تارة ، وفى وقتين اثنين . وسنذكر ذلك فى باب المعلول بعلّتين .

فإن قلت : فما شرطك واحتياطك فى باب قلب الواو ياء إذا اجتمعت مع الياء فى نحو سيِّد، وهيِّن، وجيِّد، وشويت شيًّا، ولويت يده ليًّا، وقد تراهم قالوا حَيْوة، وضَيْوَن، وقالوا عوى الكلبُ عَوْية، وقالوا فى تحقير أسود، وجَدْول : جُدَيوِل ، وأُسَيوِد ، وأجازوا قياس ذلك فيما كان مثله : مما واوه عين متحركة أو زائدة قبل الطرَف ؟

فالذى نقول فى هذا ونحوه : أن الياء والواو متى اجتمعتا، وسبقت الأولى بالسكون منهما، ولم تكن الكلمة عَلَما[2] ، ولا مرادا بصحّة واوها التنبيه على أصول أمثالها، ولا كانت تحقيرا محمولا على تكسير ، فإن الواو منه تقلب ياء . فإذا فعلتَ هذا واحتطتَ للعلّة به أسقطت تلك الإلزامات عنك ؛ ألا ترى أن (حَيْوة) علم والأعلام تأتى مخالفة للأجناس فى كثير من الأحكام ، وأن (ضيون) إنما صحّ لأنه

(١) خير من هذا أن يحيل ما أورده السائل على الشذوذ، فلا يرد على التعليل .

(٢) التعليل للقياس فى هذا القلب ، وحسب العلة أن تكون وافية به . والقلب فى العلم وما قصد به التنبيه على الأصل شذوذ فلا يجب أن يراعى فى العلة .

خرج على الصحّة تنبيها على أن أصل سيّد وميّت : سَيْوِد ومَيْوِت . وكذلك (عَوْيَة) خَرَجت سالمة، ليعلم بذلك أن أصل لَيّة لَوْيَة، وأن أصل طيّة طَوْيَة ، وليعلم أن هذا الضرب من التركيب وإن قلّ فى الاستعمال، فإنه مراد على كل حال .

وكذلك أجازوا تصحيح نحو أُسَيود وجُديول ، إرادةً للتنبيه على أن التحقير والتكسير فى هذا النحو من المُثُل من قبيلٍ واحدٍ .

فإن قلت : فقد قالوا فى العَلَم أُسَيِّد ، فأعلُّوا كما أعلُّوا فى الجنس؛ نحو قوله[1] :

أُسَيِّد ذو خُرَيِّطةٍ نهارا   من المتلقِّطى قَرَدِ القُمامِ[2]

فمن ذلك[3] أجوبة . منها أن القلب الذى فى أسيّد قد كان سبق إليه وهو جنس كقولك : غُلَيِّم أُسَيِّدٌ ، ثم نُقِل إلى العلميّة بعد أن أسرَع فيه القلبُ فبقى بحاله ،

(١) أى الفرزدق . وانظر اللسان (سود) والنقائض طبعة أوربة ١٠٠٦ ، والكتاب ١/ ٩٥

(٢) من قصيدته التى مطلعها :

ألستم عائجين بنا ، لعنا   نرى العرصات أو أثر الخيام

وقبله :

سيبلغهنّ وحى القول منى   ويدخل رأسه تحت القرام

فقوله : «أسيد» فاعل «سيبلغهن» أى يبلغ النساء اللاتى يتحدث عنهن وله هوى فيهن . (وحى القول) ما يحمله من رسالة أو كلام . والقرام : الستر الذى يحجبهن . وقوله (أسيد) يريد « غلام أسود » . والخريطة تصغير الخريطة : وهى كالمخلاة يضع فيها ما يلتقط ، والقمام : الكناسة ، والقرد : ما تلبد من الكناسة - يصف أن الغلام الأسود الرسول إلى من يحب لا يؤبه له ، فهو قمىء يقمّ الكناسة ، وبذلك يصل إلى هوى الشاعر دون أن يثير انتباه أحد . وانظر فى اللسان (سود) رأيا آخر فى تفسير البيت يخالف ما أسلفت ، وهو غير مرضىّ .

(٣) أنت ترى أن ابن جنى بنى الاعتراض بأسيد على أنه فى البيت علم، وقد أبان عن هذا بما لا يحتمل الشك فى عبارته فى هذا إذ يقول : « فإن قلت : فقد قالوا فى العلم أسيد ، كما قال : أسيد ... » ، وقد علمت أن « أسيد » فى بيت الفرزدق ليس من العلم فى شىء ، كيف وقد وصفه بقوله : « ذو خريطة » وهذا نكرة لا يوصف به العلم، كما لا يخفى . وبهذا تعلم أن لا وجه لإيراد السؤال، ولا الجواب، بله الأجوبة .

لا أن القلب إنما وجب فيه بعد العلمية، وقد كان قبلها — وهو جنس نكرةٌ — صحيحا . ويؤنِّس بهذا أيضا أن الإعلال فى هذا النحو هو الاختيار فى الأجناس . فلمّا سَبَق القلب الذى هو أقوى وأقيس القولين سُمِّى بِهِ معلا، فبقى بعد النقل على صُورته . ومثل ذلك ما نقــوله فى « عُيَينة » أنه إنما سُمِّى به مصغرا فبقى بعــدُ بحاله قبلُ ، ولو كان إنما حُقِّر بعد أن سُمِّى بِهِ لوجب ترك إلحاق علامة التأنيث بِهِ ؛ كما أنك لو سمّيت رجلا هندا ، ثم حقَّرت قلت : هُنَيد : ولو سمّيته بها محقَّرة قبل التسمية لوجب أن تُقِرّ التاء بحالها ، فتقول : هــذا هُنَيدة مقبِلا . هذا مذهب الكتاب[1] ، وإن كان يونس يقول بضدّه . ومنها أنا لسنا نقول : إن كلّ علَم فلا بدّ من صحّة واوه إذا اجتمعت مع الياء ساكنةً أُولاهما فيلزمَنا ما رمت إلزامَنا ، وإنمـا قلنا : إذا اجتمعت الياء والواو ، وسَبَقت الأولى منهما بالسكون، ولم يكن الاسم علَمًا ، ولا على تلك الأوصاف التى ذكرنا فإن الواو تقلب ياء وتدَّغم الياء فى الياء . فهذه عِلّة من علل قلب الواو ياء . فأمّا ألا تعتلّ الواو إذا اجتمعت مع اليـاء ساكنة أُولاهما إلّا من هذا الوجه فلم نقل بِهِ . وكيف يمكن أن نقول بِهِ وقد قدَّمنا أن الحكم الواحد قد يكون معلولا بعلّتين وأكثر من ذلك، وتضمَّنّا أن نفرد لهذا الفصل بابا !

فإن قلت: ألسنا إذا رافعناك فى صحّة «حَيْوة» إنما نفزع إلى أن نقول : إنما صحّت لكونها علمـا ، والأعلام تأتى كثيراً أحكامها تخالف[2] أحكام الأجناس ، وأنت تروم فى اعتلالك هــذا الثانى أن تسـوّى بين أحكامهما ، وتَطْرُد على سَمْتٍ واحد كلّا منهما .

---

(١) انظر كتاب سيبويه ص ١٣٧ ج ٢

(٢) كذا فى ب ، ش . وفى أ : « مخالف » ولا تسـتقيم هذه الصـيغة مع الإخبار عن « أحكامها » فقد كان يجب أن يقال : « مخالفة » .

قيل : الجواب الأوّل قـد استمرّ ، ولم تعرِض له[1] ، ولا سوّغتْك الحالُ الطعنَ فيه ، و إنمـا هذا الاعتراض على الجـواب الثانى . والخطْب فيـه أيسر . وذلك أنّ لنا مذهبا سنوضّحه فى بابٍ يلى هـذا ؛ وهو حديث الفرق بين علّة الجواز وعلّة الوجـــوب .

٥ ومن ذلك أن يقال لك : ما علّة قلب واو سَوْط ، وثوب ، إذا كسّرت فقلت : ثياب ، وسياط ؟ .

وهذا حكم لا بُدّ فى تعليله من جَمْع خمسة أغراض ، فإن نقصْتَ واحدا فسد الجواب ، وتوجه عليه الإلزام[2] .

والخمسة : أنّ ثيابا ، وسِياطا ، وحِياضا ، وبابه جَمْع ، والجمع أثقل من الواحد ، ١٠ وأنّ عين واحِده صعيفة بالسكون ، وقـد يُراعَى فى الجَمْع حكم الواحد ، وأنّ قبـل عينه كسرةً ، وهى مَجْلَبة فى كثير من الأمر لقلب الواو ياء ، وأنّ بعدها ألِفا ، والألف شبيهة بالياء ، وأنّ لام سوط وثوب صحيحة .

فتلك خمسة أوصاف لا غِنًى[3] بك عن واحد منها . ألا ترى إلى صحّة خِوانٍ ، وبِوانٍ[4] ، وصِوانٍ ، لمّـا كان مفردا لا جمعا . فهـذا باب[5] . ثم ألا ترى إلى صحّة ١٥ واو زِوَجة ، وعِوَدة ، وهى جمع واحِدٍ ساكن العين ، وهو زَوْج ، وعَوْد[6] ، ولامه أيضا صحيحة ، وقبلها فى الجمع كسرة . ولكن بقى من مجموع العلة أنه لا ألِف بعد عينه ؛ كألِف حِياض ، ورِياض . وهذا باب أيضا .

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب ، « يعرض » .
(٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « الكسر والإلزام » .
٢٠ (٣) فى أ : « غناء » وهو خطأ . (٤) البوان : عمود الخباء .
(٥) انظر فى هذا الأسلوب الصفحة ٣٦ من هذا الجزء رقم ٢ فى التعليقة .
(٦) هو المسنّ من الإبل .

ثم ألا ترى إلى صحّة طِوالٍ، وقِوامٍ، وهما جمعان، وقبل عينهما كسرة، وبعدهما ألِف، ولاماهما صحيحتان . لكن بقى من مجموع العلّة أنّ عينه فى الواحد متحركة؛ وهى فى طويل، وقويم . وهذا أيضا باب .

ثم ألا ترى إلى صحّة طِواءٍ، ورِواءٍ، جمع طَيّان، ورَيّان؛ فيه الجمعيّة، وأنّ عين واحده ساكنة، بل معتلّة، وقبل عينه كسرة وبعدها ألِف . لكن بقى عليك أنّ لامه معتلّة، فكرهوا إعلال عينه لئلا يجمعوا بين إعلالين .

وهذا الموضع ممّا يَسترسِل[1] فيه المعتلّ لاعتلاله، فلعلّه أن يذكر من الأوصاف الخمسة التى ذكرناها وصفين (أو أكثره)[2] ثلاثة ويُغفِل الباقى، فيدخلَ عليه الدخل[3] منه، فيرى أن ذلك نقض للعلة، ويفزع إلى ما يفزع إليه مَن لا عِصْمة له، ولا مُسْكة عنده . ولعمرِى إنه كسْر لعلّته هو لاعتلالها فى نفسها . فأمّا مع إحكام علّة الحكم فإنّ هذا ونحوَه ساقط عنه .

ومن ذلك ما يعتقده[4] فى علّة الادّغام . وهو أن يقال : إن الحرفين المِثْلين إذا كانا لازمين متحرّكين حركة لازمة، ولم يكن هناك إلحاق، ولا كانت الكلمة مخالِفة لمثال فَعِل، وفَعُل، أو كانت فَعَل فِعْلا[5]، ولا خرجت منبهة[6] على بقيّة بابها، فإن الأوّل منها يُسكَّن ويدغم فى الثانى . وذلك نحو شَدّ، وشَلَّت يدُه، وحبَّذا

(١) أى لايحتاط، ويلق الكلام فيه على عواهنه، من قولهم : استرسل إليه : انبسط إليه واستأنس .

(٢) كذا فى الأصول . وقد يكون الأصل : «أو إن أكثر» .

(٣) الدخل — بتسكين الخاء ويحرّك — : العيب، ويراد به القدح والنقض .

(٤) كذا فى ا . ش، ب : «يعقده» .

(٥) هو حال من «فعل»، وهو يحترز به عن فعل اسما؛ نحو سبب .

(٦) هذا الضبط عن ا . وفى ب : «منبهة»، بفتح الأوّل والثالث وسكون الثانى .

زيد ، وما كان عاريا ممـا استثنيناه ؛ ألا ترى أنّ شدّ وإن كان فَعَل فإنه فِعْل؛ وليس كَطَلَلٍ، وشَرَرٍ، وجَدَدٍ[١]، فيظهرَ . وكذلك شَلّت يده : فَعِلَتْ . وحبّذا زيد أصله حَبُبَ، ككرم، وقَضُوَ الرجل . ومثله شَرّ الرجلُ من الشرّ : هو فَعُلَ[٢]؛ لقولهم: شَرُرْتَ يا رجل؛ وعليه جاء رجل شَرِيرٌ كرديء . وعلى ذلك قالوا أجدّ فى الأمر، وأسرّ الحديثَ، واستعدّ ؛ لخلوه مما شرطناه[٣] .

فلو عارضك معارض بقولهم : آصبُبِ المـاء، وآمدُد الحبل، لقلت : ليست الحركتان لازمتين ؛ لأن الثانيـة لالتقاء الساكنين . وكذلك إن ألزمك ظهورَ نحو جَلْبَبَ ، وشَمْلَلَ : وقُعْـدُدٍ، ورِمْدِدٍ[٤]، قلت : هـذا كلّه ملحَق ؛ فلذلك ظهر . وكذلك إنْ أَدْخَل على قولك هما يضربانِنِي، ويكرمانِنِي، ويدخلانِنا قلتَ : سبب ظهوره أن الحرفين ليسا لازمين ؛ ألا ترى أن الثـانى من الحرفين ليس ملازما ؛ لقـولك : هما يضربان زيدا ويكرمانك ونحو ذلك . وكذلك إن ألزمك ظهورَ نحو جُدُدٍ[٥]، وقِدَدٍ[٦]، وسُرُرٍ ، قلت : هـذا مخالف لمثال فَعُـلٍ وفَعِلٍ .

فإن ألزمك نحوَ قولِ قَعْنَبٍ[٧] :

مَهْلاً أعاذِلَ قد جرَّبتِ من خُلُقِي ... أَنِّى أجود لأقوام ، وإن ضَنِنُوا[٨]

---

(١) هى الأرض الغليظة ، أو الأرض الصلبة . (٢) كذا فى أ ، ب . وفى ش : «وهو» . (٣) أى لعدم الإدغام ، كالإلحاق ومخالفة الكلمة لمثال الفعل . (٤) يقال : رماد رمدد : إذا كان دقيقا غير متماسك . (٥) واحده الجدّة ، وهى الخطة فى ظهر الحمار تخالف لونه . (٦) واحده قدّة ، وهى الفرقة من الناس . (٧) هو ابن أم صاحب الغطفانى ، من شعراء الدولة الأموية . وانظر اللآلى ٣٦٢ (٨) من قصيدة فى مختارات ابن الشجرى ٨ طبع مصر ١٣٠٦ هـ . وقبله :

هــل للعواذل من ناه فيزجرها ... إن العــواذل منها الجور واللسن

اللائمـات الفتى فى أمره سـفها ... وهن بعـد ضعيفات القوى وهن

وانظر اللسان (ضنن) والكتاب ١/ ١١

وقول العجّاج : * تشكو الوَجَى من أَظْلَلٍ وأظلَلِ * (١)

وقول الآخر :

وإن رأيت الحِجَج الروادِدا   قَــواصِرًا بالعُمْر أو موادِدا (٢)

قلت : هذا ظَهَر على أصله مَنْبَهة على بقيّة بابِهِ ، فتعلم بِهِ أنّ أصل الأصمّ أَصْمَم ، وأصل صَبّ صَبِبٌ ، وأصل الدوابّ والشوابّ الدوابِب والشوابِب؛ على ما نقوله في نحو استصوب وبابِهِ : إنما خرج على أصله إيذانا بأصول ما كان مثلَه .

فإن قيل : فكيف اختُصّت هذه الألفاظ ونحوُها بإخراجها على أصولها (٣) دون غيرها؟ قيل : رجع الكلام بنا وبك إلى ما كنّا فرغنا منه معك في باب استعمال بعض الأصول وإهمال بعضها؛ فارجع إليه تَرَهُ (٤) إن شاء الله .

وهذا الذي قدّمناه آنفا هو الذي عناه أبو بكر (٥) رحمه الله بقوله : قد تكون علّة الشيء الواحد أشياء كثيرة ، فمتى عُدِم بعضها لم تكن علّة . قال : ويكون أيضا عكسُ هــذا ، وهو أن تكون علّة واحدة لأشياء كثيرة . أمّا الأوّل فإنه ما نحن بصــدَدِه من اجتماع أشياء تكون كلُّها عِلّة ، وأمّا الثانى فمعظمه الجُنُــوح إلى

---

(١) بعده : * من طول إملال وظهر أملل *

وقبـــله :

وكم حسرنا من علاة عنسل   حرف كقوس الشوحط المعطل

وأظلل مفكوك أظلل ، والأظلّ ما تحت منسم البعير . وانظر اللسان فى ظلل ، والديوان ٤٧ .

(٢) انظر نوادر أبى زيد ١٦٤ . وكأنّ ابن جنى يشتق (الروادد) من (ردد) أى من مضعف الثلاثىّ . ويشتقها الصاغانى فى التكملة (رود) من (رود) ويجعل واحد الروادد الرودد ، ويفسره بالعاطف ، وينشد الرجز . وأيّا ما كان الأمر فالاستشهاد بـ (موادد) لاريب فيه .

(٣) كذا فى ا ، ب . وفى ش : « أصلها » .   (٤) انظر ص ٦٥ من هذا الجزء .

(٥) هو ابن السرّاج . والظاهر أن هذا فى كتابه « الأصول » .

المستخَفّ، والعدول عن المستثقَل . وهو أصل الأصول فى هذا الحديث ؛ وقد مضى صَدْر منه . وسترى بإذن الله بقيّته .

واعلم أن هذه المواضع التى ضممتها، وعقدت العلة على مجموعها، قد أرادها أصحابنا وعنَوها، وإن لم يكونوا جاءوا بها مقدَّمة محروسة فإنهم لها أرادوا، وإيّاها نَوَوْا؛ ألا ترى أنهم إذا استرسَلوا فى وصف العلَّة وتحديدها قالوا : إن علّة شدّ ومدّ ونحو ذلك فى الادّغام إنما هى اجتماع حرفين متحرّكين من جنس واحد . فإذا قيل لهم : فقد قالوا : قُعْدُد ، وجلبب ، واسحنكك ، قالوا : هذا ملحَق، فلذلك ظهر . وإذا أُلزِموا نحو اُرْدُدِ الباب ، واصبُبِ الماء، قالوا : الحركة الثانية عارضة لالتقاء الساكنين، وليست بلازمة . وإذا أُدخِل عليهم نحوُ جُدُدٍ، وقِدَدٍ، وخُلَلٍ[1]، قالوا : هذا مخالف لبناء الفعل . وإذا عورضوا بنحو طَلَلٍ ، ومَدَدٍ ، فقيل لهم : هذا على وزن الفعل قالوا : هو كذلك، إلّا أن الفتحة خفيفة، والاسم أخفّ من الفعل ، فظهر التضعيف فى الاسم؛ لخفّته، ولم يظهر فى الفعل — نحو قصّ، ونصّ — لثقله . وإذا قيل لهم : قالوا هما يضربانّنى، وهم يحاجّوننا، قالوا : المِثل الثانى ليس بلازم . وإذا أُوجِب[2] عليهم نحوُ قوله « وإن ضنِنوا » ولحِحَتْ عينُه، وضَبِب البلدُ ، وأَلِل السقاءُ، قالوا : خرج هذا شاذًّا؛ ليدلّ على أن أصل قَرَّتْ عينه قَرِرَتْ ، وأن أصل حَلَّ الحبلَ ونحوه حَلَلَ . فهذا الذى يرجعون إليه فيما بعد متفرِّقا قدّمناه نحن مجتمعا .

(١) كذا فى ش . وفى أ : « حلل » . والخُلَل جمع الخلّة . وهو من النبات والمرعى ما كان فيه حلاوة .

(٢) كذا فى أ ، ب . وفى ش : «وجب» .

وكذلك كُتُبُ محمد بن الحسن رحمه الله[(١)] إنما ينزع[(٢)] أصحابنا[(٣)] منها العلل[(٤)]، لأنهم يجدونها منثورة فى أثناء كلامه، فيُجْمَع بعضها الى بعض بالملاطفة والرِّفق. ولا تجد له علّة فى شىء من كلامه مستوفاة محرَّرة. وهذا معروف من هذا الحديث عند الجماعة غيرُ منكور.

الآن قد أريتُك بما مثَّلته لك من الاحتياط فى وضع العلّة كيف حاله، والطريقَ إلى استعمال مثله فيما عدا ما أوردته، وأن تستشف[(٥)] ذلك الموضع، فتنظر إلى آخر ما يُلزِمك إياه الخصم، فتُدْخِل الاستظهار بذكره فى أضعاف ماتنصبه من علّته؛ لتُسقِط عنك فيما بعد الأسوِلة[(٦)] والإلزامات التى يروم مراسلك الاعتراض بها عليك، والإفساد لما قرَّرتَه من عَقْد علّتك. ولا سبيل الى ذكر جميع ذلك؛ لطُوله ومخافةِ الإملالِ ببعضه. وإنما تراد المُثُل ليكفِى قليلُها من كثيرِ غيرها، ولا قوّة إلّا بالله.

---

(١) هو صاحب أبى حنيفة، وصاحب الكتب النادرة فى الفقه، منها الجامع الكبير، والجامع الصغير. وهو ابن خالة الفرّاء. ويروى عن الشافعىّ رضى الله عنه أنه قال: ما رأيت سمينا ذكيا إلا محمد ابن الحسن. مات بالرىّ سنة ١٩٨ فى اليوم الذى مات فيه الكسائىّ. وقيل إن الرشيد قال: دفنت الفقه والعربية بالرىّ. انظر ابن خلكان.

(٢) كذا فى أ، ب. وفى ش: «ينزع».

(٣) يريد الحنفية، وكان ابن جنى حنفيا، وكان ينصر الحنفية على الشافعية. وانظر من أمثلة هذا كلامه فى الترتيب فى الوضوء فى حرف الواو من سر الصناعة؛ وكلامه فى إفادة الباء للتبعيض فى الكتاب السابق.

(٤) يريد علل الفقه. وقد ساق فى الاقتراح هذا النص عن ابن جنى، وزاد شارحه ابن علان بعد «العلل» كلمة «النحوية» وهى زيادة لا وجه لها، ولا يعنى هذا ابن جنى. إنما يعنى أنه جمع عناصر العلة فيما ذكر من كلام أصحابه النحويين وقد كانت منثورة فيه، كما كان أصحاب محمد بن الحسن يجمعون العلل الفقهية من كلامه. فله فى النحو أسوة بأصحابه فى الفقه.

(٥) استشف الشىء: نظر ما وراءه.

(٦) كذا فى الأصول الثلاثة. وهى لغة صحيحة. وانظر ص ٥٣ من هذا الجزء.

باب ذكر الفرق بين العلّة الموجِبة، وبين العلّة المجوِّزة

اعلم أن أكثر العِلَل عندنا مبناها على الإيجاب بها؛ كنصب الفَضْلة، أو ما شابه (١) في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ، والخبر، والفاعل، وجرّ المضاف إليه، وغير ذلك. فعِلَلُ هذه الداعيةُ إليها موجِبة لها، غير مقتصَر بها على تجويزها (٢)؛ وعلى هذا مَقادُ (٣) كلام العرب.

وضرب آخر يسمّى علّة، وإنما هو في الحقيقةِ سبب يجوِّز ولا يوجِب (٤).

من ذلك الأسباب الستّة الداعية الى الإمالة، هي علّة الجواز، لا علّة الوجوب؛ ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمر يوجِب الإمالة لا بدّ منها، وأن كلّ مُمَالٍ لعلّةٍ من تلك الأسبابِ الستّةِ (٥) لك أن تترك إمالته مع وجودِها فيه. فهذه إذًا علّة الجواز لا علة الوجوبِ.

ومن ذلك أن يقال لك: ما علة قلب واو «أُقِّتت» همزة؟ فتقول: عِلّة ذلك أن الواو انضمّت ضمّا لازما. وأنت مع هذا تجيز ظهورها واوا غير

---

(١) وذلك كخبر كان ومعمولى ظن.

(٢) كذا في أ. وفي ش، ب: «تجوّزها».

(٣) كذا في أ، ب. وفي ش: «مفاد» بالفاء، وكذا ورد في العبارة المنقولة في الاقتراح، وقال ابن علان في شرحه: «بضم الميم أى إفادة».

(٤) قال في الاقتراح عقب هذا الكلام: «فظهر بهذا الفرق بين العلة والسبب، وأن ما كان موجبا يسمى علة، وما كان مجوّزا يسمى سببا» قال ابن علان في شرح الاقتراح: «ما كان موجبا للحكم يسمى علة؛ لأن ذلك شأنها: أنه يجب معلولها عند وجودها إن لم يوجد مانع. وما كان مجوّزا يسمى سببا؛ لأن المسبب قد يتخلف عن السبب لفقد سبب عند تعدّد الأسباب أو لوجود مانع» وفي هامشه: «لأنه السبب قد يعارضه ما يمنع الوجوب؛ كوجود الراحلة: من أسباب جواز الحج لاوجوبه».

(٥) هي انقلاب الألف عن الياء، وصيرورتها إلى الياء، وكونها بدلا عن مكسور من واو أو ياء، ووجود ياء قبلها أو بعدها، ووجود كسرة قبلها أو بعدها، والتناسب. وانظر الأشمونى في مبحث الإمالة، وشرح ابن يعيش ٩/٥٥

مبدَلة ، فتقول : وُقّتت . فهذه عِلّة الجوازِ إذًا ، لا علّة الوجوبِ . وهـذا وإن كان فى ظاهرِ ما تراه[1] فإنه معنى صحيح ؛ وذلك أن الجواز معنى تعقِله النفس ؛ كما أن الوجوب كذلك ؛ فكما أن هنا علّة للوجوب فكذلك هنا علّة للجواز . هذا أمر لا ينكَر ، ومعنى مفهوم لا يُتدافَع .

ومن عللِ الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفةِ التى يتِمّ[2] الكلام بها ، وتلك النكرة هى المعرفة فى المعنى ، فتكون حينئذٍ مخيّرًا فى جعلك تلك النكرة — إن شئت — حالا ، و— إن شئتَ — بدلا ؛ فتقول على هذا : مررت بزيدٍ رجلٍ صالحٍ ، على البدلِ ، وإن شئت قلت : مررت بزيد رجلا صالحا ، على الحال . أفلا ترى كيف كان وقوع النكرة عقيب المعرفة على هذا الوصف علّة لجواز كلّ واحدٍ من الأمرين ، لا علّة لوجوبهِ .

وكذلك كلّ ما جاز لك فيهِ من المسائل الجوابان ، والثلاثة ، وأكثر من ذلك على هذا الحدّ ، فوقوعه عليـه علّة لجواز ما جاز منه ، لا عِلّة لوجوبهِ . فلا تستنكر هذا الموضع .

فإن قلت : فهل تجيز أن يحلّ السوادُ محلا مّا ، فيكون ذلك علّة لجواز اسودادهِ لا لوجوبهِ ؟ قيل : هذا فى هذا ونحوه لا يجوز ، بل لا بدّ من اسوداده[3] البتّة ، وكذلك البياض والحركة والسكون ونحو ذلك متى حلّ شىء منها فى محـلّ لم يكن له بُدّ من وجودِ حكمِهِ فيـهِ ووجوبهِ البتّة له ؛ لأن هنالك أمرا لا بدّ من ظهور أثره . وإذا تأمّلت ما قدّمناه رأيته عائدا إلى هذا الموضع ، غير مخالف له ولا بعيد عنه ؛ وذلك أن وقـوع النكرة تليّـة[4] المعرفةِ — على ما شرحناه من تلك الصفة — سبب لجواز

(١) كذا فى الأصول . ويبدو أن هنا سقطا ، والأصل : « وإن كان فى ظاهر ما تراه شنيعا » ويدل عليه قوله فى الصفحة التالية : « فقد زالت عنك إذا شناعة هذا الظاهر » .

(٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « تمّ » . (٣) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « اسوداد به » .

(٤) أى تابعة لها ، من تلاه : تبعه . ويقال : وقع كذا تلية كذا أى عقبه .

الحكمين اللذين جازا فيه؛ فصار مجموع الأمرين فى وجوب جوازهما كالمعنى المفردِ الذى استمدَّ بهِ ما أرَيتناه : من تمسُّكك[1] بكلّ واحد من السواد والبياض، والحركة والسكون .

وقد زالت عنك إذًا شناعة هـذا الظاهر، وآلت بك الحال إلى صحّةِ معنى ما قدّمته : من كونِ الشىء علّة للجوازِ لا للوجوبِ . فاعرِف ذلك وقِسه ؛ فإنه[2] باب واسع .

باب فى تعارُضِ العِللِ

الكلام فى هذا المعنى من موضعين : أحدهما الحكم الواحد تتجاذب[3] كونَه[4] العِلّتان أو أكثرُ منهما . والآخر الحكمان فى الشىء الواحد المختلفان ، دعت إليهما عِلّتان مختلِفتان .

الأوّل منهما كرفع المبتدأ ؛ فإننا نحن نعتلّ لرفعه بالابتداء ، على ما قد بيّناه وأوضحناه من شرحه وتلخيص معناه . والكوفيّون يرفعونه إما بالجزء الثانى الذى هو مرافعه[5] عندهم ، وإمّا بما يعود عليه من ذكره على حسب مواقِعه[6] . وكذلك رفع الخبر ورفع الفاعل ، ورفع ما أقيم مقامه ، ورفع خبر إنّ وأَخواتها . وكذلك نصب ما انتصب ، وجرّ ما انجرّ ، وجزم ما انجزم ، مما يتجاذب الخلافُ فى عِللهِ . فكلّ واحد من هذه الأشياء له حكم واحد تتنازعه العِلل ، على ما هو مشروح من حاله فى أماكنهِ .

---

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « تمثيلك » .

(٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « وإنه » .

(٣) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « تحادب » .

(٤) أى وجوده وحصوله .

(٥) يريد بذلك أن الخبر والمبتدأ يترافعان ، فالمبتدأ يرفع الخبر ؛ والخبر يرفع المبتدأ .

(٦) كذا فى أ ، ب ، ج . وفى ش : « مرافعه » .

وإنما غرضنا أنْ نُرِى هنا جُمَلَه[1] ، لا أن نشرحه ، ولا أن نتكلم على تقوِيةِ ما قوِى منه ، وإضعافِ ما ضعف منه .

الثانى منهما الحكمان فى الشىء الواحدِ المختلفان دعت إليهما عِلّتان مختلفتان ؛ وذلك كإعمال أهلِ الحجاز ما النافيةَ للحال ، وتركِ بنى تميم إعمالها ، وإجرائهم إيّاها مجرى (هل) ونحوِها ممّا لا يعمل ؛ فكأنّ أهل الحجاز لمّا رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول ليس عليهما ، ونافية للحال نفيها إيّاها ، أجرَوها فى الرفع والنصبِ مجراها إذا اجتمع فيها الشبهانِ بها[2] . وكأنّ بنى تميم لمّا رأوها حرفا داخلا بمعناه على الجملةِ المستقلّةِ بنفسها ، ومباشِرةً لكلّ واحدٍ من جزأيها ؛ كقولك : ما زيد أخوك ، وما قام زيد ، أجروها مجرى (هل) ؛ ألا تراها داخِلة على الجملة لمعنى النفيِ دخول (هل) عليها للاستفهام ؛ ولذلك كانت عند سيبويه[3] لغة التميميين أقوى قِياسا من لغة الحجازيّين .

ومن ذلك (ليتما) ؛ ألا ترى أن بعضهم يركّبهما[4] جميعا ، فيسلُب بذلك (ليت) عملها ، وبعضهم يلغى[5] (ما) عنها ، فيُقرّ عملها عليها : فمن ضمّ (ما) إلى (ليت) وكفّها بها عن عملها ألحقها بأخواتها : مِن (كأنّ) و (لعلّ) و (لكنّ) وقال أيضا : لا تكون (ليت) فى وجوب العمل بها أقوى من الفعل ؛ [و][6] قد نراه إذا كُفّ بـ (ما) زال عنه عمله ؛ وذلك كقولهم : قلّما يقوم زيد فـ (ما)

---

(١) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « جملة » .

(٢) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « منها » .

(٣) إذ يقول فى الكتاب ١ / ٢٨ فى الحديث عن (ما) : « وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل ؛ وهو القياس ، لأنها ليست بفعل ، وليس ما كايس ، ولا يكون فيها إضمار » .

(٤) أى يركب (ليت) و (ما) .

(٥) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « يلقى » . — (٦) زيادة فى أ .

دخلت على (قلّ) كافّة لهـا عن عملها ، ومثله كَثُرَ ما ، وطالمـا ، فكما دخلت (ما) على الفعل نفسِـه فكفّته عن عمله وهيّأته لغير ما كان قبلها متقاضِيا له ، كذلك تكون ما كافّة لـ(ليت) عن عملها ، ومصيِّرة لها إلى جواز وقوع الجملتين جميعا بعدها ، ومَنْ ألغى (ما) عنها وأقرَّ عملها ، جعلها كحرف الجرّ فى إلغاءِ (ما) معه ؛ نحو قول الله تعالى : « فبِما نقضِهم مِيثاقهم » ، وقوله : «عما قليل» ،و« مما خطيئاتهم» ونحو ذلك ، وفصل بينها[1] و بين (كأنّ) و(لعلّ) بأنها أشبه بالفعل منهما[2] ؛ ألا تراها مفردة وهما مركّبتان ؛ لأن الكاف زائدة ، واللام زائدة .

هذا طريق اختلاف العالِم لاختلافِ الأحكامِ فى الشيء الواحدِ ؛ فأمّا أيُّها أقوى ، وبأيها يجب أن يؤخذ؟ فشيء آخر ليس هذا موضعه ، ولا وُضِع هذا الكتاب[3] له .

ومن ذلك اختلاف أهل الحجاز وبنى تميم فى هَلُمّ .

فأهل الحجاز يُجرونها مجرى صَهْ ، ومَهْ ، ورُوَيدَ ، ونحو ذلك مما سُمِّى به الفعل ، وأُلزِم طريقا واحدا . وبنو تميم يُلحقونها عَلَم التثنية والتأنيث والجمع ، ويراعون أصل ما كانت عليه لُمّ . وعلى هذا مَساق جميع ما اختلفت العرب فيه .

فالخلاف إِذًا بين العلماء أعمّ منه بين العرب . وذلك أن العلماء اختلفوا فى الاعتلال لمـا اتّفقت[4] العرب عليه ، كما اختلفوا أيضا فيما اختلفت العرب فيه ، وكلّ ذهب مَذهبا ، وإن كان بعضه قويّا ، وبعضه ضعيفا .

---

(١) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « بينهما » وما أثبته هو الصواب ، يريد : بين ليت ...

(٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « منها » والصواب ما أثبته ، يريد : من كأنّ ولعل .

(٣) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « الباب » .

(٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « اتفقوا » وما أثبتناه هو الصواب .

باب فى أن العلّة إذا لم تتعدَّ[1] لم تصِحّ

من ذلك قول من اعتلّ لبناء نحو كَمْ ، ومَنْ ، وما ، وإذْ ، ونحوِ ذلك بأنّ هذه الأسماء لمّا كانت على حرفين شابهت بذلك ما جاء من الحروف على حرفين ؛ نحو هَلْ ، وبل ، وقد . قال : فلمّا شابهت الحرف من هـذا الموضع وجب بناؤها ، كما أن الحروف مبنيّة . وهـذه علّة غير متعدّية ، وذلك أنه كان يجب على هذا أن يُبنى ماكان من الأسمـاء أيضا على حرفين ؛ نحو يدٍ ، وأخٍ ، وأبٍ ، ودمٍ ، وفمٍ ، وحِرٍ ، وهَنٍ ، ونحو ذلك .

فإن قيل : هـذه الأسماء لهـا أصل فى الثلاثة ، وإنمـا حذف منها حرف ، فهو لذلك معتدّ ، فالجواب أنّ هذه زيادة[2] فى وصف العلّة ، لم تأت بهـا فى أوّل اعتلالك . وهَبْنا سامحناك بذلك ، قد كان يجب على هذا أن يبنى باب يدٍ ، وأخٍ ، وأبٍ ونحو ذلك ؛ لأنه لمّا حُذِف فنقص شابه الحرف ، وإن كان أصله الثلاثة ؛ ألا ترى أن المنادى المفرد المعرفة قد كان أصله أن يعرب ، فلمّا دخله شَبَهُ الحرف لوقوعه موقع المضمر بُنِى ، ولم يَمنع من بنائه جَرْيه معرَبا قبل حال البناء . وهذا شَبَه

---

(١) يعبر عن العلة إذا لم تتعدّ بالقاصرة . وقد عقد لهـا بحثا فى الاقتراح ، ونقل عن ابن الأنبارىّ خلافا فى الأخذ بها .

(٢) يراد بالزيادة فى وصف العـلة التى تخرج نحو يد أن يكون الاسم على حرفين أصالة أى فى أصل وضعه ، فلا يدخل فى هـذا نحو أخ فإنه ليس على حرفين فى وضعه . وهذه الزيادة مرادة لمن اعتل بهذه العلة لبناء كم ومن ، وهو تعليل صحيح ، ولا يرد عليه ما أورده المؤلف من بناء المفرد المعرفة لوقوعه موقع المضمر مع إعرابه قبل حال البناء ، فإن العلة فى حال النـداء موجودة صحيحة ، وأخ ونحوه لا يوجد فيه الشبه بهل كاملا ؛ لأنه لم يوضع على حرفين بل على ثلاثة . ويرى بعض النحويين أن وضع الاسم على حرفين لا يقتضى البناء إلا إذا كان الثانى حرف لين كالضمير « نا » ويعتل لبناء كم ومن ونحوهما بغـير الشبه الوضعىّ . وعلى هذا الرأى المؤلف ، كما يؤخذ من كلامه فى هذا الكتاب فى « باب فى هذه اللغة أفى وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها بفارط » وانظر الأشمونى على الألفية فى مبحث المعرب والمبنى .

معنوىّ[1] كما ترى ، مؤثّر داع إلى البناء ، والشَّبَه اللفظىّ أقوى من الشَّبَه المعنوىّ ، فقد كان يجب على هذا أن يبنى ما جاء من الأسماء على حرفين وله أصل فى الثلاثة ، وألَّا يمنع من بنائه كونُه فى الأصل ثلاثيًّا ، كما لم يمنع من بنـاء زيد فى النداء كونه فى الأصل معربا ، بل إذا كانت صورة إعراب زيد قبل ندائه معلومة مشاهدة ، ثم لم يمنع ذاك من بنائه كان أن يبنى باب يد ، ودم ، وهن ، لنقصه ولأنه لم يأتِ تامًّا على أصله إلا فى أماكن شاذّة أجدر . وعلى أن منها ما لم يأتِ على أصله البتّة وهو معرب . وهو حِرٌ، وسَهٌ، وفم . فأمّا قوله :

* يا حبّـذا عينا سُلَيمَى والفما[2] *

وقول الآخر[3] :

* هُمَـا نفثا فِى فِىَّ مِن فَمَوِيهما[4] *

فإنه على كلّ حال لم يأتِ على أصله ، وإن كان قد زيد فيه ما ليس منه[5] .

---

(١) يريد بالشـبه المعنوىّ ما لا يرجع إلى اللفظ ، ولا يريد به ما اصطلح عليـه المتأخرون ، وهو أن يتضمن الاسم معنى من معانى الحروف .

(٢) عجزه : * والجيد والنحر وثدى قد نمـا * وانظرِ اللسان فى فوه ، والجمهرة ٣/٤٨٤

(٣) هو الفرزدق . وانظر الخزانة ٢/٢٦٩ ، ٣/٣٤٦ والكتاب ٢/٨٣ والديوان طبعة أوربة ١١١

(٤) عجزه : * على النابح العاوى أشد رجام * وقبله :

وإنّ ابن إبليس وإبليس ألبنـا لهم بعـذاب النـاس كل غلام

وهما من قصيدة يتوب فيها من الهجاء وقذف المحصنات . وقوله : « هما نفثا » يريد إبليس وابنـه . يريد أنهما ألقيا على لسانه ما لا يحل من القول . ثم استأنف فقال : على النابح ، يريد من يهجو الفرزدق ، ورجام ، فهو مصدر راجم بالحجارة : رمى بها ، يريد الإجابة بأسوأ الجواب .

(٥) يريد أن (الفما) فى بيت الرجز ، وفى بيت الفرزدق نقص العين واللام ؛ إذ أصله فوه ؛ بدليل جمعه على أفواه ، وزيد فيه الميم والألف ، وهما ليسا فى أصل تركيبه ، ويذكر النحويون فى بيت الفرزدق أن فيه جمعا بين البدل — وهو الميم — والمبدل منه ، وهو الواو . وقد أورد ابن جنى فى سر الصناعة (حرف النون) الرجز وبيت الفرزدق وأورد فى « الفما » بضعة أوجه ، ثم قال : ويجـوز أن يكون (الفما) فى موضع رفع ، إلا أنه اسم مقصور بمنزلة عصا ؛ وعليه بيت الفرزدق :

* هما نفثا فى فىّ من فمويهما *

فإن قلت : فقد ظهرت اللام فى تكسير ذلك ، نحو أفواهٍ ، وأستاهٍ ، وأحراجٍ ، قيل : قد ظهر أيضا الإعراب فى زيد نفسِه ، لا فى جمعه ، ولم يمنع ذلك من بنائه . وكذلك القول فى تحقيره وتصريفه ، نحو فُوَيه ، وأسْتَه[1] ، وحَرِج[2] .

ومن ذلك قول أبى إسحاق فى التنوين اللاحق فى مثال الجمع الأكبر ، نحو جوارٍ ، وغواشٍ : إنه عِوَض من ضمّة الياء ، وهذه علّة غير جارية[3] ؛ ألا ترى أنها لو كانت ٥ متعدّية لوجب أن تُعَوَّض من ضمّة ياء يرمى ، فتقول : هـذا يرمٍ ، ويقضٍ ، ويستقضٍ .

فإن قيل : الأفعال لا يدخلها التنوين ، ففى هذا جوابان : أحدهما أن يقال له : علّتك ألزمتك إيّاه ، فلا تَلُم إلّا نفسك ، والآخر أن يقال له : إن الأفعال إنما يمتنع منها التنوين اللاحق للصرف ، فأمّا التنوين غير ذاك فلا مانع له ؛ ألا ترى إلى تنوينهم ١٠ الأفعال فى القوافى لمّا لم يكن ذاك الذى هو عَلَم للصرف ، كقول العجّاج :

* مِن طللٍ كالأتحمىّ أنهجن[4] *

وقول جرير :

* وقُولى إن أصبت : لقد أصابن[5] *

ومع هذا ، فهل التنوين إلا نون ، وقد ألحقوا الفعل النونين : الخفيفة والثقيلة . ١٥ وههنا إفساد لقول أبى إسحاق آخر ، وهو أن يقال له : إن هذه الأسماء قد عاقبت

---

(١) الأسته : عظيم الاست .   (٢) هو المولع بالحر .

(٣) يريد أنها قاصرة غير متعدّية ، فكأنها واقفة غير جارية .

(٤) صدره : * ماهاج أشجانا وشجوا قد شجن * وشجن أصله شجا فألحقه تنوين الترنم . وانظر الديوان ٧ . وقوله : « أنهجن » كذا رسم بالنون وفقا لما فى أ . وفى ش ، ب : « أنهجا » . ٢٠

(٥) صدره : * أقلى اللوم عاذل والعتابن * وهو مطلع قصيدة له طويلة يهجو فيها الراعى النميرىّ . وانظر الديوان ٢ / ٣٠ والخزانة ١ / ٣٤ ، وقوله : « أصابن » كذا رسم بالنون وفقا لما فى أ ، وفى ش ، ب : « أصابا » .

ياءاتُها ضَمَّاتِها؛ ألا تراها لا تجتمع معها ، فلمَّا عاقبتها جرت لذلك مجراها، فكما أنك
لا تعوّض من الشيء وهـو موجود، فكذلك أيضا يجب ألا تعوِّض منـه وهناك
ما يعاقبه و يجرى مجراه . غير أن الغرض فى هذا الكتاب إنمـا هو الإلزام الأوّل؛
لأن بهِ ما (١) يصحّ تصوّر العلّة، وأنها غير متعدّية .

ومن ذلك قول الفرّاء فى نحو لغةٍ، وثُبةٍ، ورِئةٍ، ومئةٍ : إن ما كان من ذلك
المحذوفُ منه الواو فإنه يأتى مضموم الأوّل؛ نحو لغةٍ، و بُرَةٍ، وثُبَةٍ، وكُرَةٍ، وقُلَةٍ؛
وما كان من الياء فإنه يأتى مكسور الأوّل؛ نحو مئةٍ، ورئةٍ . وهذا يفسده قولهم :
سَـنَة، فيمن قال : سنوات (٢)، وهى من الواو كما ترى، وليست مضمومة الأوّل .
وكذلك قولهم : عِضة، محذوفها الواو؛ لقولهم فيها : عِضَوات؛ قال :

هـذا طـريق يأْزِم المـآزما وعِضَـوَات تقطع اللهـازما (٣)

وقالوا أيضا : ضَعَة (٤)، وهى من الواو مفتوحة الأوّل؛ ألا تراه قال :

* متّخِذًا مِن ضَعَواتٍ تَوْلَجَا *

فهـذا وجه فساد العلل إذا كانت واقفة (٥) غير متعدّية . وهو كثير، فطالب فيه
بواجبه، وتأمّل ما يَرِد عليك من أمثاله .

---

(١) ما هنا زائدة أو مصدرية . (٢) أى لا فيمن قال فى الجمع سنهات . وانظر الكامل ٦/٢٠٧ . (٣) يروى تمشق بدل « تقطع » وتمشق : تضرب . والمآزم جمع المأزم، وهو المضيق بين جبلين، يريد أن المضايق بالنسبة إلى ضيقه لا تذكر . وانظر الكامل بشرح المرصفى ٦/٢٠٦ وهذا البيت رواه الأصمعى عن أبى مهدّية . وانظر اللسان فى أزم، وسيبويه ص ٨١ جـ ٢ .

(٤) أى جرير يهجو البعيث . وقبله : * كأنه ذيخ إذا تنفجا * والذيخ ـــ بزنة ديك ـــ : الذكر من الضباع، وتنفج : وثب وعدا . وفى اللسان (ولج) : « ما معجا » والمعج : سرعة المرّ، والتولج : كناس الظبى والوحش . والضعة : شجر بالبادية مثل الثمام . وانظر اللسان فى ضعو وولج وتلج، والديوان ١/٣٤ . (٥) كذا فى أ، ب . وفى ش : « واقعة » . وما أثبت هو الصواب . يريد بالواقفة غير الجارية، وهى القاصرة .

باب فى العِلّة وعلّة العلّة

ذكر أبو بكر(١) فى أوّل أصوله هـذا ؛ ومثّل منه برفع الفاعل . قال : فإذا سئلنا عن عِلّة رفعه قلنا : ارتفع بفعله ، فإذا قيل : ولِمَ صار الفاعل مرفوعا ؟ فهذا سؤال عن عِلّة العلّة .

وهـذا موضع ينبغى أن تعلم(٢) منه أنّ هـذا الذى سمّاه علّة العلّة إنمـا هو تجـوّز فى اللفظ ، وأمّا فى الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعـلّة ؛ ألا ترى أنه إذا قيل له : فلِمَ ارتفع الفاعل قال : لإسـنادِ الفعل إليـه ، ولو شاء لابتدأ هـذا فقال فى جواب رفع زيدٍ من قولنا قام زيد : إنمـا ارتفع لإسنادِ الفعل إليه ، فكان مغنيا عن قوله : إنمـا ارتفع بفعله ، حتى تسأله فيما بعد عن العِلّة التى ارتفع لها الفاعل . وهذا هو الذى أراده المجيب بقوله : ارتفع بفعله ، أى بإسناد الفعل إليه .

نعم ولو شاء لمـاطله فقال له : ولِمَ صار المسند إليـه الفعل مرفوعا ؟ فكان جوابه أن يقول : إن صاحب الحديث أقوى الأسماء ، والضمّة أقوى الحركاتِ ، فجعل الأقوى للأقوى . وكان يجب على ما رتّبه أبو بكر أن تكون هنا علّة ، وعِلّة العلّة ، وعِلّة علّة العلّةِ . وأيضا فقد كان له أن يتجاوز هـذا الموضع إلى ما وراءه فيقول : وهلّا عكسوا الأمر فأعطَوُا الاسم الأقوى الحركة الضعيفة ؛ لئلا يجمعوا بين ثقيلين . فإن تكلّف متكلّف جوابا عن هذا تصاعدت عِدّة(٣) العلل ، وأدّى ذاك إلى هُجْنـة القولِ وضَعْفة(٤) القائل به ، وكذلك لو قال لك قائل فى قولك : قام القوم إلّا زيدا : لِمَ نصبت زيدا ؟ لقلت : لأنه مستثنى ؛ وله من بعد أن يقول :

---

(١) هو ابن السرّاج .
(٢) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « يعلم » .
(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « علة » .
(٤) الضعفة : قلة الفطنة وضعف الرأى .

ولم نصبت المستثنى ؟ فيكون من جوابه ؛ لأنه فضلة ؛ ولو شئت أجبت مبتدئا بهذا فقلت : إنما نصبتُ زيدا فى قولك : قام القوم إلا زيدا ؛ لأنه فضلة . والباب واحد ، والمسائل كثيرة . فتأمّل وقِسْ .

فقد ثبت بذلك أن هـذا موضع تسمَّح (فيه أبو بكر)[1] أو[2] لم ينعِم تأمّله .

ومن بعد فالعلّة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة ؛ ألا ترى أن السواد الذى هو علّة لتسويد ما يحلّه إنما صار كذلك لنفسه ، لا لأن جاعلا جعله على هذه القضيّة . وفى هذا بيان .

فقد ثبت إذًا أن قوله : عِلّة العلّة إنما غرضه فيه أنه تتميم وشرح لهذه العلّة المقدّمة عليه . وإنما ذكرناه فى جملة هذه الأبواب لأن أبا بكر — رحمه الله — ذكره ، فأحببنا أن نذكر ما عندنا فيه . وبالله التوفيق .

باب فى حكم المعلولِ بعلّتين

وهو على ضربين : أحدهما ما لا نظر فيه ؛ والآخر محتاج إلى النظر .

الأوّل منهما نحو قولك : هـذه عِشْرِىَّ ، وهؤلاءِ مسلِمِىَّ . فقياس هذا على قولك : عِشروك ومسلِموك أن يكون أصله عِشْرُوىَ ومُسْلِمُوىَ ، فقلبت الواو ياء لأمرين كلّ واحد منهما موجِب للقلب ، غير محتاج إلى صاحبه للاستعانة به على قلبه : أحدهما اجتماع الواو والياء وسَبْق الأولى منهما بالسكون ؛ والآخر أن ياء المتكلّم أبدا تكسِر الحرف الذى قبلها إذا كان صحيحا ، نحو هـذا غلامِى ، ورأيت صاحبِى ؛ وقد ثبت فيما[3] قبل أن نظير الكسرِ فى الصحيح الياء فى هـذه الأسماء ؛

(١) كذا فى ش ، ب . وفى ا : « أبو بكر به » مكان « فيه أبو بكر » .

(٢) كذا فى ا ، ب . وفى ش : « و » .

(٣) كذا فى ا ، ب . وفى ش : « قيل » ، وهو تحريف .

نحو مررت بزيدٍ ، ومررت بالزيدين ، ونظرت إلى العشرين . فقد وجب إذًا ألّا يقال : هذه عِشْرُوىَ بالواو ، كما لا يقال : هذا غلامُىَ بضمّ الميم . فهذه عِلّة غير الأولى فى وجوب قلب الواو ياء فى عِشروى وصالِحُوىَ ونحو ذلك ، وأن يقال عِشرِىَّ بالياء البتّة ؛ كما يقال هذا غلامِى بكسر الميم البتّة .

ويدلّ على وجوب قلب هذه الواو إلى الياء فى هذا الموضع من هذا الوجه ولهذه العلّة لا للطريق الأوّل — من استكراههم إظهار الواو ساكنة قبل الياء — أنهم لم يقولوا : رأيت فَاىَ ، وإنما يقولون : رأيت فِىَّ . هذا مع أنّ هذه الياء لا ينكر أن تأتى بعد الألِف ؛ نحو رَحَاىَ وعَصَاىَ ؛ لخِفّة الألِف ، فدلّ امتناعهم من إيقاع الألِف قبل هذه الياء على أنه ليس طريقه طريق الاستخفاف والاستثقال ، وإنما هو لاعتزامهم ترك الألف والواوِ قبلها ؛ كتركهم الفتحة والضمّةَ قبل الياءِ فى الصحيح ؛ نحو غلامِى ودارِى .

فإن قيل : فأصل هذا إنما هو لاستثقالهم الياء بعد الضمّة لو قالوا : هذا غلامُى ، قيل : لو كان لهذا الموضع البتّة ، لفتحوا ما قبلها ؛ لأن الفتحة على كل حال أخفّ قبل الياء من الكسرة ، فقالوا : رأيت غلامَى . فإن قيل : لمّا تركوا الضمّة هنا وهى عَلَمَ للرفع أتبعوها الفتحة ؛ ليكون العمل من موضع واحدٍ ، كما أنهم لمّا استكرهوا الواو بعد الياءِ نحو يعِد حذفوها أيضا بعد الهمزة والنون والتاء فى نحو أَعِد ، ونعِد ، وتعِد ؛ قيل يُفْسِدُ هذا من أوجهٍ . وذلك أن حروف المضارعة تجرى مجرى الحرف الواحد من حيث كانت كلّها متساوية فى جعلها الفعل صالحا لزمانين : الحالِ والاستقبالِ ؛ فإذا وجب فى أحدها شىء أتبعوه سائرها ، وليس كذلك عَلَمُ الإعراب : ألا ترى أن موضوع[1] الإعرابِ على مخالفةِ بعضه بعضا ؛ من حيث كان إنما جِىء بهِ دالًّا على اختلاف المعانى .

(١) كذا فى ا ، ب . وفى ش : « موضع » .

فإن قلت : فحروف المضارعة أيضا موضوعة على اختلاف معانيها ؛ لأن الهمزة للمتكلِّم، والنون للمتكلِّم إذا كان معه غيره ؛ وكذلك بقيّتها، قيل : أجَلْ، إلا أنها كلها مع ذلك مجتمعة على معنى واحدٍ ، وهو جعلها الفعل صالحا للزمانين على ما مضى .
فإن قلت : فالإعراب أيضا كلّه مجتمِع على جريانه على حرفِه ، قيل : هـذا عمل لفظىّ، والمعانِى أشرف من الألفاظ .

وأيضا فتركهم إظهار الألِف قبل هذه الياء مع ما يُعتَقد من خِفَّة الألف حتى إنه لم يسمعْ منهم نحو فاى، ولا أَباى ، ولا أخاى ، و إنما المسموع عنهم رأيت أبِى وأخِى ، وحكى سيبويه كَسَرت فِىَّ أدلُّ دليلٍ على أنهم لم يراعوا حديث الاستخفافِ والاستثقال حَسْبُ ، وأنّه أمر غيرهما . وهو اعتزامهم ألّا تجىء هـذه الياء إلّا بعد كسرةٍ أو ياءٍ أو ألِفٍ لا تكون عَلَما للنصبِ : نحو هذه عصاى وهذا مُصَلّاى .
وعلى أن بعضهم راعى هذا الموضع أيضا فقلب هذه الألف ياء فقال : عَصَىَّ ، ورَحَىَّ ، ويا بُشْرَىَّ [هذا غلام](١) ، وقال أبو دُوادٍ(٢) :

فأبلونى بَلِيَّتكم لَعَلِّى أُصالحُكم وأستدرِجْ نَوَيَّا

(١) زيادة فى أ . وهى قراءة أبى الطفيل والحسن والجحدرى . انظر البحر ٥/ ٢٩٠
(٢) هذا هو الصواب، ونسبه فى المغنى فى مباحث أقسام العطف ٢/ ٩٧ إلى الهذلىّ . وقبله :

ألـم ترأنى جاورت كعبا وكان جوار بعض الناس غيا

وكان أبو دواد جاور هلال بن كعب من تميم ، فلعب غلام له مع غلمـان الحىّ فى غدير ، فغطسوه فى المـاء، ومات ، فعزم أبو دواد على مفارقتهم وذم جوارهم، وأحس منهم أنهم يحاولون إرضاءه، فقال هذين البيتين . وقد أعطاه هلال فوق الرضا ، حتى ضرب به المثل فى الوفاء فقيل : جار كجار أبى دواد .
وقوله : (فأبلونى) يقال : أبلاه إذا صنع به صنعا جميلا ، والبلية اسم منه . و « نويّا » يريد نواى . والنوى : النية ، وهو الوجه الذى يقصد ، و «أستدرج» : أرجع أدراجى من حيث كنت . يقول : أحسـنوا إلى فإن أحسنتم فلعلى أصالحكم وأرجع حيث كنت جارا لكم . وقـد أحسنوا إليه ، وظل على جوارهم . وانظر شرح شواهد المغنى للبغدادى فى الشاهد ٦٦٩

ورويْنا أيضا عن قُطْرُبٍ[1] :

يطوِّف بي عِكَبٌّ في مَعَــدٍّ ... ويَطْعَن بالصُّــمُلَّة في قَفَيَّا[2]

فإن لم تثأرانى من عِكَبٍّ ... فــلا أرْوَيتما أبدًا صَــدَيَّا[3]

وهو كثير . ومن قال هذا لم يقل في هذان غلاماى : [غُلامَىَّ][4] بقلبِ الألف ياء؛ لئلا يذهب عَلَم الرفع .

ومن المعلول بعلّتين قولهم : سِيٌّ، ورِيٌّ . وأصله سِوْيٌ، ورِوْيٌ، فانقلبت الواو ياء — إن شئت — ؛ لأنها ساكنة غير مدّغمة وبعد كسرة، و — إن شئت — ؛ لأنها ساكنة قبل الياء . فهاتانِ علّتان، إحداهما كعلّةِ قلبِ ميزانٍ؛ والأخرى كعلّةِ طَيًّا وليًّا مصدرَىْ طويت ولويت؛ وكلِ واحدةٍ منهما مؤثِّرة .

فهذا ونحوه أحد ضربى الحكم المعلولِ بعلّتين، الذى لا نظر فيه .

والآخر منهما ما فيه النظر؛ وهو باب ما لا ينصرف . وذلك أن علّة امتناعه من الصرف إنمــا هي لاجتماع شَبَهين فيــه من أشباهِ الفعل . فأمّا السبب الواحد فيقِلّ عن أن يُــتِمّ[5] علّةً بنفسه حتى ينضمّ إليه الشَّبَه الآخر من الفعل .

---

(١) نسبه في اللسان في «عكب» للنخّل اليشكرى؛ وكان يتّهم بالمتجرّدة امرأة النعمان بن المنذر، ووقف النعمان على ذلك فدفعه إلى عكبّ، وهذا قيّده وعذّبه . وانظر شرح الحماسة للتبريزى ٢/٤٨ طبعة بولاق، والإصلاح ٤٤٤

(٢) عكبّ صاحب سجن النعمان بن المنذر . والصملّة العصا؛ كما في التاج في صمل . وفي الجمهرة أنها حربة .

(٣) «تثأرانى» في ش، ب . وفي أ «تثأرابى»، وكلاهما وارد مسموع، يقال : ثأرت القتيل، وثأرت به . وفي ج : «تثأرالى» . «وصدىّ» يريد صداى . والصدى — في زعم الجاهلية — طائر يصيح إذا لم يثأر بالمقتول .

(٤) زيادة اقتضاها السياق وظهرت لى من اختلاف الأصول . ففي أ «غلاماى»، وفي ش، ب : «غلامىّ»، وقد بدا لى أن العبارتين «غلاماى» و «غلامىّ» في النسخة الأصلية، وحذف النساخ إحداهما لما لم يفهموا المراد .

(٥) ضبط هكذا في ب . وفي أ «يتم»، بفتح الياء من الثلاثىّ . وكلاهما صحيح .

فإن قيل : فإذا كان فى الاسم شَبَه واحد من أشباهِ الفعل ، أَلَهُ فيه تأثير أم لا ؟ فإن كان له فيه تأثير فماذا التأثير ؟ وهل صَرْف زيدٍ[(١)] إلا كصرفِ كابٍ وكعبٍ ؟ و إن لم يكن للسببِ الواحدِ إذا حلّ الاسم تأثير فيه فما بالُه إذا انضمَّ إليه سبب آخر أثَّرا فيه فمنعاه الصرف ؟ وهــلّا إذا كان السبب الواحد لا تأثير له فيه لم يؤثِّر فيه الآخر كما لم يؤثر فيه الأول ؟ وما الفرق بين الأول والآخِر ؟ فكما لم يؤثِّر الأولُ هــلَّا لم يؤثِّر الآخِر ؟

فالجواب أن السبب الواحد و إن لم يَقْوَ حكمـه[(٢)] إلى أن يَمنع الصرف فإنه لا بدّ فى حالِ انفراده مِن تأثير فيما حلّه ، وذلك التأثير الذى نومئ إليـه وندّعى حصوله هو تصويره الاسم الذى حلّه على صورةٍ[(٣)] ما إذا انضمَّ إليه سبب آخر اعتَوَنا معاً على منع الصرفِ؛ ألا ترى أن الأول لو لم تجعله[(٤)] على هذه الصفةِ التى قدّمنا ذكرها لكان مجىء الثانى مضموما إليه لا يؤثِّر أيضا ، كما لم يؤثِّر الأول ، ثم كذلك إلى أن تفنى أسباب منع الصرف ، فتجتمع كلها فيه وهو مع ذلك منصرف . لا ، بل دلَّ تأثير الثانى على أن الأول قد كان شكَّل الاسم على صورةٍ إذا انضمّ إليه سبب آخر انضمَّ إليها مثلها ، وكان من مجموع الصورتين ما يوجِب ترك الصرف .

فإن قلت : ما تقول فى اسم أعجمىّ ، علَمٍ فى بابهِ ، مذكَّرٍ ، متجاوزٍ للثلاثةِ ، نحو يوسف و إبراهيم ، ونحن نعلم أنه الآن غير مصروف لاجتماعِ التعريفِ والعُجْمةِ عليـه ، فلو سمَّيت بهِ من بعدُ مؤنَّثا ألست قد جمعت فيه بعد ما كان عليه — من التعريفِ والعجمة — التأنيثَ ، فليت شعرى أبِالأسباب الثلاثةِ منعته الصرف أم باثنين منها ؟

(١) أى وفيه العلمية ، وبها يتحقق أحد الشبهين . وقوله كاب وكعب أى غير علمين .

(٢) كذا فى أ . وفى شـ ، ب : «فى» . (٣) كذا فى أ . وفى شـ ، ب : «بصورة» .

(٤) كذا فى أ . وفى شـ : « يجعله » .

فإن كان بالثلاثة كلّها فما الذى زاد فيه التأنيثُ الطارئُ عليه ؟ فإن كان لم يزِد فيه شيئا فقد رأيت أحد أشباه الفعل غير مؤثِّر، وليس هذا من قولك . و إن كان أَثَّر فيه التأنيثُ الطارئُ عليه شيئا فعرِّفنا ما ذلك المعنى .

فالجواب هو أنه جَعَله على صورة ما إذا حُذِف منه سبب من أسباب الفعل بقى بعد ذلك غير مصروف أيضا ؛ ألا تراك لو حذفت من يوسف اسمَ امرأةٍ التأنيثَ، فأعدْتَه الى التذكير لأقررتَه أيضا على ما كان عليه من ترك الصرف ، وليس كذلك امرأة سمَّيتَها بجعفرٍ، ومالكٍ؛ ألا تراك لو نزَعت عن الاسم تأنيثه لصرفته؛ لأنك لم تُبَقِّ فيه بعدُ إلّا شَبَها واحدا من أشباهِ الفعل . فقد صار إذًا المعنى الثالث مؤثِّرا أثرا مّا؛ كما كان السبب الواحد مؤثِّرا أثرا مّا، على ما قدّمنا ذكره؛ فاعرف ذلك .

وأيضا فإن «يوسف» اسمَ امرأةٍ أثقلُ منه اسمَ رجل، كما أن «عقرب» اسم امرأة أثقل من « هند » ؛ ألا تراك تجيز صرفها ، ولا تجيز صرف « عقرب » عَلَما . فهذا إذًا معنًى حصل ليوسف عند تسمية المؤنّث بهِ ، وهو معنى زائد بالشَّبَه الثالث .

فأمّا قول من قال : إن الاسم الذى اجتمَع فيه سببان من أسباب منع الصرف فمُنِعَه إذا انضمَّ الى ذلك ثالثٌ امتنع من الإعراب أصلًا ففاسد عندنا من أوجه : أحدها أن سبب البناء فى الاسم ليس طريقه طريق حديث الصرف ، وترك الصرف؛ إنما سببه مشابهة الاسم للحرف لا غير . وأمّا تمثيله ذلك بمنع إعراب حَذَامِ ، وقَطَامِ ، وبقوله فيه : إنه لمّا كان معدولا عن حاذمة ، وقاطمة ، وقد كانتا معرفتين لا ينصرفان[1] ، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب البتّة ، فلاحِقٌ فى الفساد بما قبله ؛ لأنه منه ، وعليه حذاه . وذلك أن علّة منع هذه

(١) كذا فى الأصول . والوجه أن يقال : تنصرفان ، وكأنه ذكّر نظرا لتأولها باللفظين .

الإعرابَ إنما هو شيء أتاها من باب دَرَاكِ، ونَزَالِ،[١] ثمَّ شُبِّهت حذام، وقطام، ورَقَاشِ بالمثال،[٢] والتعريف، والتأنيث بباب دراك، ونزال، على (ما بيَّنّاه)[٣] هناك. فأمَّا أنه لأنه ليس بعد منع الصرف إلَّا رفع الإعراب أصلاً فلا.

ومما يُفسِد قول من قال: إن الاسم إذا منعه السببان الصرفَ فإن اجتماع الثلاثة فيه ترفع[٤] عنه الإعراب أنا نجد في كلامهم من الأسماء ما يجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف، وهو مع ذلك معرَب غير مبنيّ. وذلك كامرأة سمَّيتها «بأَذْرَبِيجان» فهذا اسم قد اجتمعت فيه خمسة[٥] موانع: وهي التعريف، والتأنيث، والعُجْمة، والتركيب،[٦] والألف والنون، وكذلك إن عَنَيت «بأذربيجان» البلدة، والمدينة؛ لأن البلد فيه الأسباب الخمسة؛ وهو مع ذلك معرب[٧] كما ترى. فإذا كانت الأسباب الخمسة لا ترفع الإعراب فالثلاثة أحجى بألَّا ترفعه، وهذا بيان. ولتحامي الإطالة ما أحذف أطرافا من القول؛ على أنَّ فيما يخرج إلى الظاهر كافيا بإذن الله.

---

(١) كذا. والأسوغ حذف هذا الحرف. وكأن «ثم» فيه للترتيب الذكرى، يراد فيه التعليل للجملة السابقة.

(٢) يراد بالمثال الوزن. والباء فيه للسببية. والغرض ذكر وجه الشبه بين باب حذام وباب دراك.

(٣) كذا في أ. وفي ش، ب: «ما قد بيناه».

(٤) كذا في جميع الأصول. والتأنيث لاكتساب المضاف «اجتماع» التأنيث من المضاف إليه.

(٥) كذا في أ. وفي ش، ب: «خمس».

(٦) من أذر للنار، وبيجان أى حافظ وخازن، ومعنى ذلك بيت النار أو خازن النار، وقد كانت بيوت النار المعدّة لعبادة الفرس كثيرة في هذه الناحية. انظر معجم البلدان

(٧) يجيب ابن قاسم العبادى عن هذا بأن توالى العلل المانعة من الصرف مجوّز للبناء لا موجب. فأخذ به في حذام، ولم يؤخذ به في آذربيجان؛ للتنبيه على هذا، وانظر حاشية الصبان في مبحث «ما لا ينصرف».

باب في إدراج العلّة واختصارها [١]

هذا موضع يستمرّ (النحويّون عليه) [٢]، فيفتق عليهم ما يتعبون [٣] بتداركه، والتعذّر منه. وذلك كسائل سأل عن قولهم: آسيت الرجل، فأنا أواسيه، وآخيته، فأنا أواخيه، فقال: وما أصله؟ فقلتَ: أُؤاسيه، وأُؤاخيه — وكذلك نقول — فيقول لك: فما [٤] علّته في التغيير؟ فتقول: اجتمعت الهمزتان، فقلبت الثانية واوا؛ لانضمام ما قبلها. وفي ذلك شيئان: أحدهما أنك لم تستوفِ ذكر الأصل، والآخر أنك لم تتقصّ شرح العلّة.

أمّا إخلالك بذكر حقيقة الأصل فلأنّ أصله «أؤاسِوُك» لأنه أُفاعِلك من الأُسوة، فقلبت الواو ياء لوقوعها طَرَفا بعد الكسرة، وكذلك أُؤاخيك أصله «أُؤاخِوُك» لأنه من الأُخُوّة [٥]، فانقلبت اللام لِمَا ذكرنا؛ كما تنقلب في نحو أُعطِي واستقصِي.

وأمّا تقصّي عِلّة تغيير الهمزة بقلبها واوا فالقول فيه أنه اجتمع في كلمة واحدة همزتان غير عينين، (الأولى منهما مضمومة، والثانية مفتوحة) [٦] و (هي) [٧] حَشْو غير طَرَف، فاستثقِل ذلك، فقلبت الثانية على حركة ما قبلها — وهي الضمّة —

---

(١) إدراج العلة: طيها وترك بسطها والإسراع في إيرادها بحذف بعض مقوماتها. والإدراج في اللغة: الطيّ؛ تقول: أدرجت الكتاب إذا طويته. وفيه معنى السرعة، ومن ذلك مدرجة الطريق: التي يسرع الناس فيها. وانظر اللسان (درج) وأدب الكتّاب للصولي ١٣٦ (٢) كذا في ش، ب. وفي أ: «النحويون فيه عليه». (٣) كذا في أ، ب. وفي ش: «يتعبون». (٤) كذا في ش، ب. وفي أ: «ما». (٥) كذا في ش، ب. وفي أ زيادة: «والإخوة» بكسر الهمزة وتشديد الخاء. (٦) سقط ما بين القوسين في أ. (٧) كذا أثبت هذه الكلمة، وبها يستقيم الكلام. وفي أ: «وكلتاهما متأخر غير طرف» وفي غيرها من الأصول: «وكلتاهما حشو غير طرف».

واوا . ولابدّ من ذكر جميع ذلك ، وإلّا أخللت؛ ألا ترى أنك قد تجمع فى الكلمة الواحدة بين همزتين فتكونان عينين ، فلا تغيّر ذلك ؛ وذلك نحو سآّل ورآّس ، وكبنائك من سألت نحو تُبَّع ، فتقول[1] : « سُؤَّل » فتصحّان لأنهما عينان ، ألا ترى أن لو بنيت من قرأت مثل « جُرْشُع »[2] لقلت « قُرْءٍ » وأصله قُرْؤُؤٌ ، فقلبت الثانية ياء ، وإن كانت قبلها همزة مضمومة ، وكانتا فى كلمة واحدة ، لمّا كانت الثانية منهما طَرَفا لا حَشْوا . وكذلك أيضا ذكرك كونَهما فى كلمة واحدة؛ ألا ترى أن من العرب من يحقّق الهمزتين إذا كانتا من كلمتين؛ نحو قول الله تعالى « السفهاءُ ألا »[3] فإذا كانتا فى كلمة واحدة فكلّهم يقلب؛ نحو جاءٍ ، وشاءٍ ، ونحو خطايا ، ورزايا[4] ، فى قول الكافّة غير الخليل .

فأمّا ما يحكى عن بعضهم من تحقيقهما فى الكلمة الواحدة ؛ نحو أئمة ، وخطائئ [مثل خطا عع][5] ، وجائئ فشاذّ لا يجوز أن يُعقَد عليه باب . ولو اقتصرت فى تعليل التغيير فى (أُؤاسيك) ونحوه على أن تقول : اجتمعت الهمزتانِ فى كلمةٍ واحدة ، فقلبت الثانية واوا ، لوجب عليك أن تقلِب الهمزةَ الثانيــة فى نحو سأْآلٍ ورأْآسٍ واوا ، وأن تقلِب همزة أَأْدَم وأَأْمَن واوا ، وأن تقلِب الهمزة الثانيــة فى خطائئ واوا . ونحو ذلك كثير لا يحصى ؛ وإنمـا أذكر من كلّ نَبْذًا ؛ لئــلا يطول الكتاب جِدًّا .

---

(١) كذا فى ب وفى ا : «فيقال» . وفى ش : «فيقول» .

(٢) هو العظيم من الإبل والخيل .

(٣) من الآية ١٣ من سورة البقرة .

(٤) كذا فى معظم الأصول : «ورزايا» جمع رزيئة . وفى ا : « روايا » وهو جمع رويئة ، والأكثر فيها ترك الهمز : رويّة .

(٥) زيادة فى ش ، ب وإن كان فيهما « خطا عج » وهو تحريف .

باب فى دَوْرِ الاعتلالِ [١]

هذا موضع طريف [٢] . ذهب محمّــد بن يزيد فى وجوبِ إسكان اللام فى نحو ضَرَبْن، وضَرَبْتَ إلى أنه لحركةِ ما بعده من الضميرِ : يعنى مع الحركتينِ قبل . وذهب أيضا فى حركةِ الضمير من نحو هذا أنها إنما وجبت لسكونِ ما قبله . فتارة اعتلّ لهذا بهذا، ثمّ دار تارةً أخرى، فاعتلّ لهذا بهــذا . وفى ظاهرِ ذلك اعتراف بأن كلّ واحد منهما ليست له حالٌ مستَحَقَّةٌ تخُصّــه فى نفسهِ ، وإنمــا استقرّ على ما استقرّ عليه لأمرٍ راجع إلى صاحبه .

ومثله ما أجازه سيبويه فى جرّ (الوجه) من قولك : هذا الحسَنُ الوجهِ . وذلك أنه أجاز فيه الجرَّ من وجهين : أحدهما طريق الإضافة الظاهرة، والآخر تشبيهه بالضاربِ الرجل . [وقد أحَطْنا عِلمًا بأن الجرّ إنما جاز فى الضاربِ الرجل] [٣] ونحوه ممّا كان الثانى منهما منصوبا؛ لتشبيههم إيّاه بالحسن الوجهِ ؛ أفلا ترى كيف صار كلّ واحدٍ من الموضعين عِلّةً لصاحبه فى الحكم الواحدِ الجارى عليهما جميعا . وهذا من طريفِ أمرِ هذه اللغة، وشدّةِ تداخلها، وتزاحم الألفاظ والأغراضِ على جهاتها . والعُذْر أن الجرّ لمــا فشا واتّسع فى نحو الضارب الرجلِ ، والشاتمِ الغلامِ ، والقاتل البطلِ، صار — لتمكّنه فيه، وشياعه فى استعماله — كأنه أصل فى بابه، وإن كان إنما سرى إليه لتشبيهه بالحسن الوجه . فلمّا كان كذلك قوِى فى بابه، حتى صار لقوّته

---

(١) يريد بدور الاعتلال أن يعلّل الشىء بعلّة معلّلة بذلك الشىء . والدور بين شيئين توقف كل منهما على الآخر . وهــذا من مصطلحات المتكلمين ، ولهم فيه تقاسيم وبحوث . وليس الدور فى هذا المقام هو الدوران كما ذهب إليــه شارحا الاقتراح : ابن الطيب وابن علان ، فإن الدوران هو حدوث الحكم بحدوث العــلة ، وانعدامه بعدمها ، كما فى حرمة النبيذ تدور مع الإسكار وجودا وعدما ، والدوران من مسالك العلة ، والدور أدنى الى أن يكون من قوادحها .

(٢) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « طريف » .

(٣) ثبت ما بين القوسين فى ش ، ب . وسقط فى أ .

قياسا وسماعا ، كأنه أصل للجر فى (هذا الحسن الوجه) ، وسأتى على بقيّة هذا الموضع فى باب نفرده له[1] بإذن الله .

لكن ما أجازه أبو العبّاس وذهب إليه فى باب ضَرَبْنَ وضربت من تسكين اللامِ لحركة الضمير ، وتحريك الضمير لسكون اللامِ شنيع الظاهر ، والعذر فيه أضعف[2] منه فى مسئلة الكتاب ؛ ألا ترى أن الشيء لا يكون عِلّة نفسه ، وإذا لم يكن كذلك كان مِنْ أن يكون علّةَ علّتِه أبعد ، وليس كذلك قول سيبويه ؛ وذلك أن الفروع إذا تمكّنت (قويت قوّةً تسوّغ)[3] حمل الأصول عليها . وذلك لإرادتهم تثبيت الفرع والشهادة له بقوّةِ الحكم .

باب فى الردّ على من اعتقد فساد عِلَل النحويين لضعفِه هو فى نفسِه عن إحكام العلّة

اعلم أن هذا الموضع هو الذى يتعسّف بأكثر من ترى . وذلك أنه لا يَعرف أغراضَ القوم ، فيرى لذلك أن ما أوردوه من العلّة ضعيف واهٍ ساقط غير متعالٍ .

وهذا كقولهم : يقول النحويّون إن الفاعل رَفْعٌ ، والمفعول به نَصْب ، وقد ترى الأمر بضدّ ذلك ؛ ألا ترانا نقول : ضُرِب زيد فنرفعه وإن كان مفعولا به ، ونقول : إنّ زيدا قام فننصبه وإن كان فاعلا ، ونقول : عجبت من قيام زيد فنجرّه وإن كان فاعلا ، ونقول أيضا : قد قال الله عزّ وجلّ (ومِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ) فرفع (حَيثُ) وإن كان بعد حرف الخفض . ومثله عندهم فى الشناعة قوله — عزّ وجلّ — (لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ) وما يجرى هذا المجرى .

---

(١) كذا فى أ . وسقط هذا اللفظ فى ش ، ب . (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب «أوضح» . وما أثبت هو الصواب . (٣) كذا فى أ . وفى بقية الأصول : « وقويت قوّة تسرّع » .

ومثل هذا يُتعِب مع هـذه الطائفة ، لا سيَّما إذا كان السائل [عنه] (١) مَنْ يلزم الصبرُ عليه . ولو بدأ الأمر بإحكام الأصل لسقط عنه هـذا الهَوَس وذا اللغوُ ؛ ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربيَّة ليس كلَّ من كان فاعلا فى المعنى ، وأن الفاعل عندهم إنما هو كلّ اسم ذكرته بعد الفعل وأسنَدت ونسبت ذلك الفعل الى ذلك الاسم ، وأن الفعل الواجب وغير الواجب فى ذلك سواء ، لسقط صداعُ (٢) هذا المضعوف السؤال .

وكذلك القول على المفعول أنه إنما يُنصب (٣) إذا أُسْنِد الفعل الى الفاعل ، فجاء هو فضلةً ، وكذلك لو (٤) عرف أن الضمَّة فى نحو حيثُ وقبلُ و بعـدُ ليست إعرابا و إنمـا هى بناء .

و إنمـا ذكرت هـذا الظاهر الواضح ليقع الاحتياط فى المشكل الغامض . وكذلك ما يحكى عن الجـاحظ من أنه قال : قال النحويون : إن أفعـل الذى (٥) مؤنّثه فُعْلى لا يجتمع فيه الألف واللام ومِن ، و إنمـا هو بمِن أو بالألف واللام ؛ نحو قولك : الأفضل وأفضـل منك ، والأحسن وأحسن من جعفرٍ ، ثم قال : وقد قال الأعشى :

فلستَ بالأكثر منهـم حَصًى ... وإنَّمـا العِـزَّة للكـاثر (٦)

ورحم الله أبا عثمان ، أما إنه لو علِم أن "مِن" فى هـذا البيت ليست التى تصحب أفعل للمبالغة ؛ نحو أحسن منك وأكرم منك ، لضَرَب عن هذا القول الى

(١) زيادة فى أ ، ج .

(٢) كذا فى أ . ويوافقه ما فى ج : «لسقط صداعه» . وفى ش ، ب : « سؤال » .

(٣) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « انتصب » .

(٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « أو » . وما أثبت هو الصواب .

(٥) يريد أفعل التفضيل ، احترازا عن أفعل الذى مؤنثة فعلاء ، فهو صفة مشبهة .

(٦) هذا البيت هو السابع والعشرون من قصيدته التى مطلعها :

شاقك من قتلة أطلالها ... بالشـط فالوتر إلى حاجر

وانظر الصبح المنير ١٠٤ — ١٠٨ ، والخزانة ٣/٤٨٩

غيره مما يعلو فيه قولُه، ويعدو اسداده وصحّته خصمَه. وذلك أن "مِن" فى بيت الأعشى إنما هى كالتى فى قولنا: أنت من الناس حُرٌّ، وهذا الفرس من الخيل كريم. فكأنه قال: لست من بينهم بالكثير الحَصَى، ولست فيهم بالأكثر حَصًى. فاعرف ذلك.

باب فى الاعتلال لهم بأفعالهم

٥ ظاهر هذا الحديث طريف، ومحصوله(١) صحيح، وذلك إذا كان الأوّل المردود اليه الثانى جاريا على (صحة علّة)(٢).

مِن ذلك أن يقول قائل: إذا كان الفعل قد حذف فى الموضع الذى لو ظهر فيه لما أفسد معنى كان ترك إظهاره فى الموضع الذى لو ظهر فيه لأحال المعنى وأفسده أولى وأحجى؛ ألا ترى أنهم يقولون: الذى فى الدار زيد، وأصله الذى ١٠ استقرّ أو ثبت فى الدار زيد، ولو أظهروا هذا الفعل هنا لما أحال معنًى، ولا أزال غرَضا، فكيف بهم فى ترك إظهاره فى النداء؛ ألا ترى أنه لو تُجُشّم إظهاره فقيل: أدعو زيدا، وأنادى زيدا لاستحال أمر النداء فصار الى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب، والنداء مما(٣) لا يصحّ فيه تصديق ولا تكذيب.

ومن الاعتلال لهم بأفعالهم أن تقول: إذا كان اسم الفاعل — على قوّة تحمّله ١٥ للضمير — متى جرى على غير مَن هو له — صفةً أو صلةً أو حالا أو خبرا — لم يحتمل الضمير كما يحتمله الفعل(٤)، فما ظنّك بالصفة المشبّهة باسم الفاعل؛ نحو

(١) كذا فى أ، ب. وسقط هذا الحرف فى ش. (٢) كذا فى أ، ب، ش. وفى ش، ج: «علة صحيحة». (٣) كذا فى أ. وسقط هذا اللفظ فى ش، ب.

(٤) مقتضى هذا الكلام أن الضمير مع الفعل إذا جرى على غير من هو له يجوز استتاره، وهو ٢٠ ما فى الإنصاف (المسألة الثامنة). وفى الهمع ٩٦/١: «والفعل كالمشتق فيما ذكر أيضا؛ نحو زيد عمرو يضربه هو، وزيد هند يضربها، ويضربها هو، على الخلاف» وقد نقل ذلك الصبّان فى حاشيته على الأشمونى عند قول ابن مالك فى «الابتداء»:

وأبرزنه مطلقا حيث تلا ... ما ليس معناه له محصلا

قولك : زيدٌ هندٌ شديد عليها هو، إذا أجريت[1] (شديدا) خبرا عن (هند) وكذلك قولك : أخواك زيدٌ حسنٌ فى عينه هما ، والزيدون هند ظريفٌ فى نفسها هم ، وما ظنّك أيضا بالشّفة المشبّهة [بالصفة المشبّهة][2] باسم الفاعل، نحو قولك : أخوك جاريتُك أكرمُ عليها من عمرو هو ، وغلاماك أبوك أحسنُ عنده من جعفرٍ هما ، والحَجَرُ الحيّةُ أشدُّ عليها من العصا هو . .

ومن قال : مررت برجلٍ أبى عشرةٍ أبوه قال : أخواك جاريتهما أبو عشرة عندها هما ، فأظهرت الضمير . وكان ذلك أحسن من رفعه الظاهر ؛ لأن هذا الضمير وإن كان منفصلا ومُشْبِها للظاهر بانفصاله فإنه على كلّ حال ضمير . وإنما وحّدت فقلت : أبو عشرة عندها هما ولم تُثَنِّه فتقولَ : أبوَا عشرةٍ ، من قِبَل أنه قد رفع ضميرا منفصلا مشابها للظاهر ، فجرى مجرى قولك : مررت برجل أبى عشرة أبواه . فلمّا رفع الظاهر ، وما يجرى مجرى الظاهر شبّهه بالفعل فوحّد البتّة . ومن قال : مررت برجل قائمَينِ أخواه فأجراه مجرى قاما أخواه فإنه يقول : مررت برجلٍ أبوَىْ عشرة أبواه . والتثنية فى (أبوى عشرة) من وجهٍ تَقْوى ، ومن آخر تَضْعُف . أمّا وجه القوة فلأنها بعيدة عن اسم الفاعل الجارى مجرى الفعل ، فالتثنية فيه — لأنه اسم — حَسَنة ، وأمّا وجه الضعف فلأنه على كل حال قد أُعمِل فى الظاهر ، ولم يُعمَل إلّا لشَبَهه بالفعل ؛ وإذا كان كذلك وجب له أن يقوى شَبَه الفعل ؛ ليقوم العُذر بذلك فى إعماله عمله ؛ ألا ترى أنهم لمّا شبّهوا الفعل باسم الفاعل فأعربوه كَنَفُوا هـذا المعنى بينهما ، وأيّدوه بأن شبّهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه . وهذا فى معناه واضح سديد كما تراه .

---

(١) يحترز بهذا عن أن تجعل «شديد» خبرا عن «هو» مقدما . (٢) زيادة اقتضاها السياق خلت منها الأصول أ ، ب ، ش . وفى ج ما يفيدها وهو : « فما ظنّك أيضا بالصفة المشبّهة بهذه الصفة » .

وأمثال هذا فى الاحتجاج لهم بأفعالهم كثيرة، وإنما أضع من كل شىء رسما مّا، ليُحْتَذَى . فأمّا الإطالة والاستيعاب فلا .

باب فى الاحتجاج بقول المخالِف

اعلم أن هـذا — على [ما فى](١) ظاهره — صحيح ومستقيم . وذلك أن ينبغ من أصحابه(٢) نابغ فيُنْشِئُ خِلافا مّا على أهل مذهبه، فاذا سَمَّع(٣) خصمهُ به، وأجلب عليه قال : هـذا لا يقول به أحد من الفريقين ؛ فيخرجه مُخْرَج التقبيح له، والتشنيع عليه .

وذلك كإنكار أبى العبّاس(٤) جواز تقـديم خبر (ليس) عليها ؛ فأحَدُ ما يحتجّ به عليه أن يقال له : إجازةُ هذا مذهب سيبويه(٥) وأبى الحسن(٥) وكافّة أصحابنا، والكوفيّون(٥) أيضا معنا . فإذا كانت إجازة ذلك مذهبا للكافّة من البلدين(٦) وجب عليك

(١) زيادة فى أ ، وقـد خلت منها ش ، ب .

(٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فى أصحابه » . وفى ح : « من أصحابنا » . و « ينبغ » أى يخرج و يظهر . والضمير فى « أصحابه » يعـود على « نابغ » .

(٣) يقال : سمّع بالرجل : أذاع عنـه عيبا وندّد به وفضـحه .

(٤) أبو العباس هو المبرد .

(٥) عبارة ابن عقيل عند قول ابن مالك :

* ومنع سبق خبر ليس اصطفى *

"اختلف النحويون فى جواز تقديم خبر ليس عليها ، فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين — ومنهم المصنف — إلى المنع ، وذهب أبو علىّ الفارسىّ وابن برهان إلى الجواز، فتقول : قائما ليس زيد . واختلف النقـل عن سيبويه ، فنسب قوم إليه الجواز وقوم المنع " . وفى الإنصاف فى المسألة ١٨ ص ٧٣ : " ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجـوز تقديم خبر ليس عليها . وإليـه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين ؛ وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح . والصحيح أنه ليس له فى ذلك نص . وذهب البصريون إلى أنه يجـوز تقديم خبر ليس عليها " وفى الارتشاف نسخة الدار رقم ١١٠٦ نحو فى الورقة ١٦٧ أ : " وأما تقـديم خبر ليس عليها فذهب جمهـور الكوفيين والمبرد وابن السراج والسيرافىّ وأبو علىّ فى الحلبيات وابن عبد الوارث والجرجانىّ والسهيلىّ وأكثر المتأخرين إلى أنه لا يجوز . وذهب قدماء البصريين والفرّاء وأبو علىّ فى المشهور وابن برهان والزمخشرىّ والأستاذ أبو علىّ إلى جواز ذلك ، واختاره ابن عصفور، وروى أيضا عن السيرافىّ . واختلف النقل فى ذلك عن سيبويه ، فنسب الجواز والمنع إليه . وقال ابن جنى فى الخصائص عن المبرد : خالف فى ذلك البصريين والكوفيين" .

(٦) يريد البصرة والكوفة .

— يا أبا العبّاس — أن تنفِر عن خِلافِه، وتستوحِشّ منه، ولا تأنس بأول خاطرٍ يبدو لك فيه .

ولَعمرى إن هذا ليس بموضع قَطْع على الخصم؛ إلاّ أن فيه تشنيعا عليه، و إهابة به الى تركِه، و إضاقة (١) لعذره فى استمراره عليــه، وتهالُكه فيــه، من غير إحكامه وإنعام الفحص عنه . و إنما لم يكن فيه قَطْع لأن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو اليــه القياس، ما لم يُلْوِ (٢) بنصّ أو ينْتهك حُرْمة شرع . فقِسْ على ما ترى؛ فإننى إنمــا أضع من كل شىء مثالا موجَزا .

باب القول على إجماع أهل العربيَّة متى يكون حُجَّة

اعلم أن إجمــاع أهل البــلدين إنمــا يكون حُجّة اذا أعطاك خصمُك يدَه ألّا يخالف (٣) المنصوص، والمقيسَ على المنصوص، فأمّا إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجّة عليــه . وذلك أنه لم يَرِد ممن يطاع أمره فى قرآنٍ ولا سُنَّة أنهم لا يجتمعون على الخطأ (٤)؛ كما جاء النصّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله : " أُمّتِى لا تجتمع على ضلالة " وإنمــا هو عِلْم منتزَع من استقراء هذه اللغــة .

---

(١) كذا فى ا . وفى ش، ب : « إضافة » . وما أثبت هو الصواب . والإضاقة : التضييق .

(٢) يقال : ألوى بالكلام : خالف به عن جهته، وانحرف عن قصده .

(٣) كذا فى ا، ج . وفى ش : « تخالف » . وهو تحريف . وفى ب لم ينقط الحرف الأوّل .

(٤) روى هــذا الحديث بعدّة طرق، وفى بعضها : « لا تجتمع أمتى على خطأ » ويستدل بهذا الأصوليون على حجية الإجماع . وفى أسانيده بعض المقال، غير أنه قيل : إن معناه روى من طرق عدّة بلغت مبلغ التواتر المعنوى، فصار كجود حاتم وشجاعة عنترة . وانظر شرح ابن الســبكى لمنهاج البيضاوىّ فى مبحث الإجماع .

فكلّ مَنْ فُـرِق له عن علّةٍ صحيحة ، وطـريقٍ نَهْجةٍ[١] كان خَليلَ[٢] نفسِـه ، وأبا عَمْرو[٣] فكرِه .

إلا أننا — مع هذا الذى رأيناه وسوَّغنا مرتكبَه — لا نسمح له بالإقدام على مخالفةِ الجماعة التى قد طال بحثُها ، وتقدَّم نظرُها[٤] ، وتتالت أواخرَ على أوائل ، وأعجازا على كلاكِل ، والقومِ الذين لا نشكّ فى أن الله — سبحانه وتقدّست أسماؤه — قد هداهم لهذا العِلْم الكريم ، وأراهم وَجْهَ الحكمة فى الترجيب[٥] له والتعظيم ، وجعله ببركاتهم ، وعلى أيدى طاعاتهم ، خادما للكتاب المنزل ، وكلام نبيه المرسل ، وعَوْناً على فهمهما ، ومعرفة ما أُمِرَ به ، أو نُهِى عنه الثَّقَلان منهما ، إلَّا بعد أن يناهضه[٦] إتقانا ، ويثابته عِرفانا ، ولا يُخلِد إلى سانح خاطره ، ولا إلى نَزْوةٍ من نَزَواتِ تفكّره . فإذا هو حذا على هذا المثالِ ، وباشر بإنعام تصفُّحه أحناء الحال ، أمضى الرأى فيما يريه الله منه ، غير معازٍّ[٧] به ، ولا غاضّ من السَّلَف — رحمهم الله — فى شىء منه . فإنه إذا فعل ذلك سُدِّد رأيه . وشُيِّع خاطره ، وكان بالصواب مئِنَّة[٨] ، ومن التوفيق مظِنَّة ، وقد قال أبو عثمان عمرو بن بَحْر الجاحظ[٩] : ما على الناس شىء أضرّ من قولهم :

---

(١) أى بينة واضحة . وفيما نقله الشاطبى عن ابن جنى : «طريق نهج» . وهو صحيح ؛ فإن الطريق يذكر ويؤنث . انظر حواشى يس على الألفية ص ٢٥٤ ج ٢

(٢) يريد إمام نفسه كالخليل إمام الناس ، وكأبى عمرو بن العلاء فى ذلك .

(٣) عقب الشاطبىّ على هذا القول بقوله : « فهو قول مردود ، سبيله فى ذلك سبيل النظام و بعض الخوارج والشيعة . بل نقطع بأن الإجماع فى كل فنّ حجة شرعية » . انظر المرجع السابق .

(٤) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « نظيرها » وهو خطأ .

(٥) كذا فى ب بالجيم . وفى ش ، أ : « الترحيب » وهو تحريف .

(٦) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « يفاهمه » .

(٧) المعازّة : المغالبة . وهو هكذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب : « معان » ، وهو تحريف .

(٨) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « الصواب » .

(٩) كذا فى ش ، ب . وفى أ سقط كلمة « الجاحظ » .

ما تركَ الأوّل للآخِر شيئا . وقال أبو عثمان المـازنىّ[(١)] : «وإذا قال العالِم قولا متقدّما فللمتعلّم الاقتداء به (والانتصار له)[(٢)] ، (والاحتجاج)[(٣)] لخلافه[(٤)] ، إن وجد إلى ذلك سبيلا[(٥)] »

وقال الطائىّ الكبير :

يقول مَن تطرُق أسماعَه ... كم تركَ الأوّلُ للآخِر![(٦)]

فمَا جاز خلافُ الإجماع الواقع فيه منذ بُدِئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ، ما رأيته أنا فى قولهم : هذا جُحْر ضَبٍّ خَرِبٍ[(٧)] . فهذا يتناوله آخِرٌ عن أوّلٍ ، وتالٍ

---

(١) كذا فى أ . وسقط هذا اللفظ فى ش ، ب . وانظر قول أبى عثمان فى تصريفه فى «باب ما قيس من المعتل ولم يجئ على مثاله إلا من الصحيح» ص ٦١٠ نسخة التيمورية . (٢) فى المـازنى : «والاحتجاج لقوله» . (٣) فى المـازنى : «والاختيار» . (٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «بخلافـه» ، وفى ج : «على خلافـه» . وهذا موطن الاستشهاد من كلام المـازنىّ .

(٥) كذا فى أ ، ب . وفى ش : «إذا» . (٦) هو من قصيدة له فى مدح أبى سعيد ، أوّلها :

قل للأمير الأريحىّ الذى ... كفاه للبـادى وللحاضر

وقبله : لا زلت من شكرى فى حلة ... لابسها ذو سـلب فاخر

فالحديث فى البيت الشاهد عن حلة الثناء فى البيت قبله . وانظر الديوان ١٤٣

(٧) أورد السيرافىّ هذا الرأى وعزاه لبعض النحويين ، فهل يعنى ابن جنى؟ وكانت وفاة السيرافىّ سنة ٣٦٨ ، ووفاة ابن جنى سنة ٣٩٢ ، والسيرافى فى درجة أبى على أستاذ ابن جنى . وعلى كل حال فقد تعاصر ابن جنى والسيرافى دهرا ، فلا ضـير أن يكون رأى ابن جنى عرف فى حياة السيرافىّ ، واستحق منه العناية بذكره . وبهذا يتم لابن جنى دعواه انفراده بهذا الرأى وأنه لم يسبق به . وهاك عبارة السيرافى : «ورأيت بعض النحويين قال فى (هذا جحر ضب خرب) قولا شرحته وقوّيته بما يحتمله . زعم هذا النحوىّ أن المعنى : هذا جحر ضب خرب الجحر . والذى يقوّى هـذا أنا إذا قلنا : خرب الجحر صار من باب حسن الوجه ، وفى خرب ضمير الجحر مرفوع ؛ لأن التقـدير كان خرب جحره ...» ويقول ابن هشام فى المغـنى ، فى القاعدة الثـانية من الكتاب الثامن : «أنكر السيرافىّ وابن جـنى الخفض على الجوار ، وتأوّلا قولهم : (خرب) على أنه صـفة لـ (ضب) ...» وقد علمت أن نسبة هذا الرأى للسيرافىّ من قبل أنه قوّاه وأيده ، وليس بابن بجدته . وإذا صح أن الرأى لابن جنى فى الأصل كان تقدم السيرافىّ على ابن جنى فى عبارة المغنى لتقـدّم وفاته . وانظر السيرافى فى شرح الكتاب ، فى «هـذا باب مجرى النعت على المنعوت ، والشريك على الشريك ، والبدل على المبدل منه ، وما أشبه ذلك» .

عن ماض على أنه غَلَط من العرب ، لا يختلفون فيه ولا يتوقّفون عنه ، وأنه من الشاذّ الذى لا يُحمل عليه ، ولا يجوز ردّ غيره إليه .

وأمّا أنا فعندى أنّ فى القرآن مِثْل هذا الموضع نيِّفاً على أَلْفِ موضِع . وذلك أنه على حذفِ المضافِ لا غير. فإذا حملته على هذا الذى هو حَشْو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسَلِس، وشاع وقُبِل .

وتلخيص هذا أن أصله : هذا جُحْر ضَبٍّ خَرِبٍ جُحْرُه، فيجرى «خرب» وصفا على «ضبّ» وإن كان فى الحقيقة للجُحْر. كما تقول مررت برجل قائم أبوه، فتجرى «قائما» [1] وصفا على «رجل» وإن كان القيام للاب لا للرجُل، لما ضمِن من ذِكره. والأمر فى هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له أو شاهد [2] عليه . فلمّا كان أصله كذلك حذِف الجُحْر المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مُقامه فارتفعت؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا ، فلمّا ارتفعت استتر الضمير المرفوع فى نفس « خرِب » فجرى وصفا على ضبّ — وإن كان الخراب للجحر لا للضبّ — على تقدير حذف المضاف ، على ما أرينا . وقلّت آية تخلو من حذف المضاف ، نعم ، وربّما كان فى الآية الواحدة من ذلك عدّة مواضع .

وعلى نحو من هذا حَمَل أبو علىّ رحمه الله :

* كبيرُ أُناس فى بِجادٍ مزمّل [3] *

---

(١) أى ضميره . يريد أن المسوّغ لجىء قائم وصفا للرجل وهو ليس بوصف له فى الحقيقة ، بل الموصوف حقيقة الأب ، هو تضمن الأب ذكر الرجل .

(٢) كذا فى أ . وفى ش، ب : « وشاهد » .

(٣) من معلقة امرئ القيس . وصدره :

* كأن ثبيرا فى عرانين وبله *

وثبير — بوزن كريم — جبل . والبجاد : كساء مخطط .

ولم يحمله على الغلط، قال : لأنه أراد : مزمَّل فيه، ثم حَذَف حرف الجرّ، فارتفع الضمير فاستتر فى اسم المفعول .

فإذا أمكن ما قلنا، ولم يكن أكثر من حذف المضاف الذى قد شاع واطّرد، كان حمله عليه أولى من حمله على الغلط الذى لا يحمل غيره عليه ، ولا يقاس به .

ومثله قول لَبِيد : ٥

أو مُذْهَبٌ جُدَدٌ على ألواحِهِ النَّاطِقُ المَـبروزُ والمختوم (١)

أى المبروز به، ثم حذف حرف الجرّ فارتفع الضمير، فاستتر فى اسم المفعول .

وعليه قول الآخر :

* إلى غيرِ موثوقٍ مِن الأرضِ تَذهَبُ (٢) *

أى موثوق به، ثم حذف حرف الجرّ فارتفع الضمير، فاستتر فى اسم المفعول . ١٠

---

(١) قبله : طلل لخـولة بالرسيس قديم فبعاقل فالأنعمين رسوم
فكأنّ معروف الديار بقادم فبراق غول فالرجام وشـوم

فقوله : « مذهب » عطف على « وشوم » . والمذهب : اللوح المطلىّ بالذهب فيه الكتابة . وجعل له ألواحا كأنه جعل كل جانب منه لوحا . و « جدد » جمع جدّة، وهى الطريقة، والخط، كأنه يريد أسطار الكتابة . ويريد بالناطق الخط الواضح، ووصفه بـ « المبروز » أى المظهر المنشور، و« المختوم » أى غير الواضح والغامض . شبه المعروف من الديار — وهو ما بقى من آثارها ودل عليها — بالوشوم وباللوح الذى فيه كتابة، بعضها واضح وبعضها خفىّ . وانظر الديوان طبع أوربة ٩٢، وشرح الأعلم لشواهد الكتاب فى حواشيه ٢ / ٢٧٤، وشرح السيرافى للكتاب ٥ / ٣٨٧ نسخة التيمورية، واللسان (برز) . ١٥

(٢) ورد هذا الشطر مع اختلاف فى ثلاثة أبيات لبشر بن أبى خازم، وها كها :

حلفت برب الداميات نحـورها وما ضمّ أجياد المصلى ومذهب ٢٠
لئن شبت الحرب العوان التى أرى وقـد طال إيعاد بها وترهب
لتحتملن بالليـل منـكم ظعينـة إلى غير موثوق من العـز تهرب

وانظر معجم البلدان (أجياد) .

باب فى الزيادة فى صِفَة العلّة لضرب من الاحتياط

قد يفعل أصحابنا ذلك إذا كانت الزيادة مُبَيِّنة لحال المزيد عليه. وذلك كقولك فى همز (أَوائل) : أصله (أَوَاوِل) فلمّا اكتنفت الألفَ واوان، وقرُبت الثانية منهما من الطَرَف، ولم يُؤْثَرْ إخراجُ ذلك على الأصل؛ تنبيها على غيره من المغيَّرات فى معناه، ولا هناك ياء قبل الطَرَف منويّة مقدَّرة[1]، وكانت الكلمة جمعا ثقل ذلك، فأبدلت الواو همزة، فصار أوائل.

فجميع ما أوردتَه محتاج إليه، إلّا ما استظهرت به من قولك : وكانت الكلمة جمعًا، فإنك لو لم تذكره لم يُخْلِل ذلك بالعلّة؛ ألا ترى أنك لو بنيت من قُلْت وبعت واحدا على فُوَاعِل كعُوَارِض[2]، أو أَفَاعِل [من[3] أوّل أو يوم أو وَيْح] كأباتر[4] لهمزت كما تهمز فى الجمع.

فذكرك (الجمع) فى أثناء الحديث إنما زدت الحال به أُنْسا؛ من حيث كان الجمع فى غير هذا ممّا يدعو إلى قلب الواو ياء فى نحو حُقِيّ[5] ودُلِيّ، فذكرته هنا تأكيدا لا وجوبا. وذِكرك أنهم لم يُؤْثِروا فى هذا إخراج الحرف على أصله دلالةً على أصل ما غُيِّر من غيره فى نحوه لئلّا يدخل عليك أن يقال لك : قد قال الراجز:

* تَسمعُ مِن شُدّانِها عَوَاوِلا[6] *

---

(١) كذا فى ج. وفى سواها : « لا لأن ». (٢) عوارض : جبل ببلاد طيئ، وعليه قبر حاتم. انظر اللسان فى « عرض ». (٣) كذا فى ش، ب، ج. وسقط هذا فى أ. وقد كان فى النسخ الثلاث : « ريح » وأصلحتها : « ويح ». (٤) الأباتر : الذى يقطع رحمه، وقيل : الأباتر : الذى لا نسل له. (٥) جمع حقو — بفتح الأول وسكون الثانى — وهو الخصر. (٦) الشدان جمع شاد. والعواول جمع عوّال — بكسر العين وتشديد الواو — مصدر عوّل أى صاح كما يقال كذب كذابا. وكأنه يصف دلوا يتناثر منها الماء أو منجنيقا يتناثر منها الحجارة. وهذا الضبط عن اللسان (عول). وفى ب، ش : « شدانها »، بفتح الشين وهو بالمعنى السابق. وفى أ، ح : « شداتها ».

وذكرت أيضا قولك : ولم يكن هناك ياء قبل الطرف مقدّرة، لئلا يلزمك قوله :

* وكَحَّلَ العينين بالعواوِرِ[1] *

ألا ترى أن أصله عواوير، من حيث كان جمعَ عُوَّار. والاستظهار فى هذين الموضعين أعنى حديث عواول، وعواور أسهل احتمالا من دخولك تحت الإفساد عليك بهما، واعتذارك من بعدُ بما قدّمته فى صدر العلّة. فإذا كان لا بدّ من إيراده فيما بعد إذا لم تحتَطْ بذكره [فيما قبل][2] كان الرأى تقديم ذكره، والاستراحة من التعقّب عليك به. فهذا ضرب.

ولو استظهرتَ بذكر مالا يؤثِّر فى الحكم لكان ذلك منك خَطَلا ولَغْوا من القول؛ ألا ترى أنك لو سئلت عن رفع طلحة من قولك : جاءنى طَلْحَةُ، فقلتَ : ارتفع لإسناد الفعل إليه، ولأنه[3] مؤنّث، أو لأنه عَلَم، لم يكن ذكرك التأنيث والعلميّة إلّا كقولك : ولأنه مفتوح الطاء، أو لأنه ساكِنُ عينِ الفعل، ونحو ذلك مما لا يؤثِّر فى الحال. فاعرف بذلك موضع ما يمكن الاحتياط به للحكم مما يَعْرَى من ذلك، فلا يكون له فيه[4] حَجْم[5]. وإنما المراعَى من ذلك كلّه كونُه مسنَدا إليه الفعل.

---

(١) من رجز لجندل بن المثنى الطهوىّ وهو :

غـرّك أن تقاربت أباعرى وأن رأيت الدهر ذا الدوائر

حنى عظامى وأراه ثاغرى وكحل ... ...

والعوّار : الرمد. يريد أن الدهر أصابه بضعف البصر من المشيب والهرم. وانظر شرح شواهد الشافية للبغدادى ٣٧٤

(٢) زيادة فى أ. وسقطت فى ش، ب.

(٣) كذا فى م. وفى ش، ب : «أو».

(٤) كذا فى أ. وفى ش، ب : «فى ذلك».

(٥) أى قدر، يريد التهوين من أمره. وحجم الشىء ما يبدو منه ناتئا، فيلمس.

فإن قيل : هلّا كان ذكرك أنت أيضا هنا الفعل لا وجه له؛ ألا ترى أنه إنما ارتفع بإسناد غيره إليه، فاعلا كان أو مبتدأ . والعلّة فى رفع الفاعل هى العلّة فى رفع المبتدأ ، وإن اختلفا من جهة التقديم والتأخير ؟

قلنا : لا[(١)]، لسنا نقول هكذا مجرّدا، وإنما نقول فى رفع المبتدأ : إنه إنما وجب ذلك له من حيث كان مسندًا إليه، عاريا من العوامل اللفظيّة قبله فيه، وليس كذلك الفاعل؛ لأنه وإن كان مسندا إليه فإن قبله عاملا لفظياً قد عمل فيه، وهو الفعل؛ وليس كذلك قولنا : زيد قام؛ لان هذا لم يرتفع لإسناد الفعل إليه حَسْبُ[(٢)]، دون أن انضمّ الى ذلك تَعَرِّيه من العوامل اللفظيّة من قبله . فلهذا قلنا : ارتفع الفاعل بإسناد الفعل اليه، ولم نحتَجْ[(٣)] فيما بعدُ إلى شىء نذكره، كما احتجنا الى ذلك فى باب المبتدأ؛ ألا تراك تقول : إنّ زيدا قام فتنصبه — وإن كان الفعل مسندا اليه — لمّا لم يَعْرَ من العامل اللفظىّ الناصبِه .

فقد وضح بذلك فرقُ ما بين حالى المبتدأ والفاعل فى وصف تعليل ارتفاعهما، وأنهما وإن اشتركا فى كون كلّ واحد منهما مسندا إليه ، فإن هناك فَرْقا من حيث أَرَينا .

ومن ذلك قولك فى جواب من سألك عن علّة انتصاب زيد، من قولك : ضربت زيدا : إنه إنما انتصب؛ لأنه فَضْلة، ومفعول به . فالجواب قد استقلّ بقولك : لأنه فضلة، وقولُك من بعد : (ومفعول به) تأنيس وتأييد لا ضرورة بك اليه؛ ألا ترى أنك تقول فى نصب «نفس» من قولك : طِبْت به نَفْسا : إنما انتصب لأنه فضلة، وإن كانت النفس هنا فاعلة فى المعنى . فقد علمت بذلك أن قولك : ومفعول به

(١) كذا فى ا . وسقط هذا فى ش ، ب .
(٢) هذا فى ظاهر الأمر . وإلا فالفعل مسند إلى ضميره ، والمسند إلى (زيد) جملة الفعل والفاعل .
(٣) كذا فى ش ، ب . وفى ا : «يحتج» .

زيادة على العلّة تطوّعت بها . غير أنه فى ذكرك كونه مفعولا معنى مّا ، وإن كان صغيرا . وذلك أنه قد ثبت وشاع فى الكلام أن الفاعل رَفْع ، والمفعول به نَصْب ، وكأنك أنِستَ بذلك شيئا . وأيضا فإن فيه ضربا من الشرح . وذلك أن كون الشىء فضلة لا يدلّ على أنه لا بدّ من أن يكون مفعولا به (١) ؛ ألا ترى أن الفَضَلات كثيرة ؛ كالمفعول به ، والظرف ، والمفعول له ، والمفعول معه ، والمصدر ، والحال ، والتمييز ، والاستثناء . فلمّا قلت : (ومفعول به) (٢) ميّزت أىّ الفضلات هو . فاعرف ذلك وقِسْه .

باب فى عَدَم النظير

أمّا إذا دلّ الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير . وذلك مذهب الكِتَاب (٣) ، فإنه حَكَى فيما جاء على فِعِل (إبِلا) وحدها ، ولم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير ؛ لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأُنْس به ، لا للحاجة اليه .

فأمّا إن لم يَقُم دليل فإنك محتاج الى إيجاد النظير ؛ ألا ترى الى عِزْوِيتٍ (٤) ، لمّا لم يقم الدليل على أن واوه وتاءه أصلان احتجت الى التعلّل (٥) بالنظير ، فمنعت من أن يكون (فِعْوِيلا) لمّا لم تجد له نظيرا ، وحملته على (فِعليت) ؛ لوجود النظير ؛ وهو عِفريت ونِفريت .

وكذلك قال أبو عثمان فى الردّ على مَن (٦) ادّعى أن (السين) و (سوف) ترفعان الأفعال المضارِعة : لم نر عاملا فى الفعل تدخل عليه اللام ، وقد قال سبحانه (ولسوف تعلمون) . فجعل عدم النظير ردّا على من أنكر قوله .

---

(١) كذا فى أ . وسقط لفظ « به » فى ش ، ب . (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « المفعول » . (٣) يريد كتاب سيبويه . وانظر ص ٣١٥ ج ٢ إذ يقول : « ويكون فِعلا فى الاسم نحو إبل . وهو قليل لا نعلم فى الأسماء والصفات غيره » . (٤) ذكره سيبويه فى الكتاب ٢ /٣٤٨ وفسره ثعلب بالقصير ، وقال ابن دريد : اسم موضع . وانظر معجم البلدان .

(٥) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « التعليل » .

(٦) فى ابن علان : « وهذا القائل لم أر من سماه » . وانظر الأشباه ٢٦٦

وأمّا[1] إن لم يَقُم الدليل ولم يوجد النظير فإنك تحكم مع عدم النظير، وذلك كقولك في الهمزة والنون من أَنْدَلُس[2] : إنهما زائدتان، وإن وزن الكلمة بهما « أَنْفَعُل » وإن كان مثالا لا نظير له . وذلك أن النون لا محالة زائدة ؛ لأنه ليس في ذوات الخمسة شيء على (فَعْلَلُل) فتكونَ النون فيه أصلا لوقوعها موقع العين، وإذا ثبت أن النون زائدة فقد بَرَدَ في يدك ثلاثة أحرف أصول ، وهي الدال واللام والسين ، وفي[3] أول الكلمة همزة ، ومتى وقع ذلك حكمت بكون الهمزة زائدة ، ولا تكون النون أصلا والهمزة زائدة ؛ لأن ذواتِ الأربعة لا تلحقها الزوائد من أوائلها إلا في الأسماءِ الجاريةِ على أفعالها ؛ نحو مُدَحرِج وبابِه . فقد وجب إذًا أن الهمزة والنون زائدتان ، وأن الكلمة بهما على أَنْفَعُل ، وإن كان هذا مثالا لا نظير له .

فإنْ[4] ضامّ الدليلُ النظيرَ فلا مذهب بك عن ذلك ؛ وهذا كنونِ عَنْتَر[5] . فالدليل يقضي بكونها أصلا ، لأنها مقابِلة لعين جعفر، والمثال أيضا معك وهو (فَعْلَل) وكذلك القول على بابه . فاعرف ذلك وقِسْ .

---

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فأمّا » .

(٢) ضبطها شارح القاموس بضم الهمزة ، وفي معجم البلدان بفتحها . ويقول ابن الطيب في شرح الاقتراح ٧٩ نسخة التيمورية في الكلام على الأندلس : « ومن ضبطه بضم الهمزة أو الدال أو بضمهما فقد حرّفه ، وإن حكى شيخ شيوخنا الشهاب الخفاجيّ في شرح الشفا أن ضم الدال لغة ، وأما ضم الهمزة فلا قائل به » .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « ففي » .

(٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « وإن » .

(٥) من معانيه الشجاع ، والذباب .

باب فى إسقاط الدليل

وذلك كقول أبى عثمان : لا تكون الصفة غير مُفيدة ، فلذلك قُلْت : مررت برجل أفعَلٍ[1] . فصرف أفعل هذه لمـَّا لم تكن الصفة مفيدة . وإسقاط هذا أن يقال له : قد جاءت الصفة غير مفيدة . وذلك كقولك فى جواب من قال رأيت زيدا : آلمنِيّ[2] يافتى ؛ فالمنىّ صفة، وغير مفيدة .

ومن ذلك قول البغداديين[3] : إن الاسم يرتفع بمـا يعود عليه من ذِكْره ؛ نحو زيد مررت بهِ ، وأخوك أكرمته . فارتفاعه عندهم إنما هو لأن عائدا عاد عليه ، فارتفع بذلك العائد . وإسقاط هذا الدليل أن يقال لهم : فنحن نقول : زَيْدٌ هل ضربته ، وأخوك متى كلَّمته ؟ ومعلوم أن مابعد حرف الاستفهام لا يعمل فيما قبله ، فكما اعتبر أبو عثمان أنَّ كلّ صفة فينبغى أن تكون مفيدة فأُوجِدَ[4] أنّ من الصفاتِ مالا يفيد، وكان ذلك كَسْرا لقوله ، كذلك قول هؤلاء : إن كلّ عائد على اسم عارٍ من العوامل يرفعه يفسده وجود عائد على اسم عارٍ من العوامل وهو غير رافع له ، فهذا[5] طريق هذا .

---

(١) أى تكنى به عن صفة زنتها أفعل كأحمق . يرى سيبويه منع صرف هذا ، ويخالف أبو عثمان المازنى . وانظر الكتاب ص ٦ ج ٢ ، وشرح الكافية للرضى ص ١٣٥ ج ٢ ، والهمع ١/٧٣ .

(٢) تريد السؤال عن نسبه ، والمنىّ منسوب إلى من . فكأنك قلت : آلقرشى ؟ أو البكرى ؟ والأكثر فى هذا قراءته بهمزة الاستفهام كما أثبته . وانظر الكتاب ١/٤٠٤ ، وشرح الرضى للكافية ٢/٦٤ ، والهمع ٢/١٥٣ .

(٣) سبق له نسبة هذا إلى الكوفيين فى ص ١٨ .

(٤) من قولهم : أوجدته مطلوبه : أظفرته به ، أى حصل له هذا الأمر ، وهو يرد عليه .

(٥) كذا فى ش ، ب . وفى ا : « فهذه » .

باب فى اللفظين على المعنى الواحد يرِدان عن العالِم متضادَّين

وذلك عندنا على أوجه: أحدها أن يكون أحدهما مُرْسَلا، والآخر معلَّلا. فإذا اتّفق ذلك كان المذهب الأَخْذ بالمعلَّل، ووجب مع ذلك أن يُتأوّل المرسَل. وذلك كقول صاحب الكتاب — فى غير موضع — فى التاءِ من (بنت وأخت): إنها للتأنيث[1]، وقال أيضا مع ذلك فى باب[2] ماينصرف وما لا ينصرف: إنها ليست للتأنيث. واعتلّ لهذا القول بأن ماقبلها ساكن، وتاء التأنيث فى الواحد لا يكون ما قبلها ساكنا، إلا أن يكون أَلِفًا، كقناة، وفتاة، وحَصَاة، والباقى كلّه مفتوح؛ كُرَطَبة، وعِنَبة، وعلّامة، ونسّابة. قال[3]: ولو سمّيت رجلا ببِنت وأخت لصرفته[4]. وهذا واضح. فإذا ثبت هذا القول الثانى بما ذكرناه، وكانت التاء فيه إنما هى عنده على ماقاله بمنزلة تاء (عِفريت) و (مَلَكُوت) وجب أن يُحمل قوله فيها: إنها للتأنيث على المجاز وأن يُتأوّل، ولا يُحمل القولان على التضادّ.

ووجه الجمع بين القولين أن هذه التاء وإن لم تكن عنده للتأنيث فإنها لمّا لم توجد فى الكلمة إلّا فى حال التأنيث استجاز أن يقول فيها: إنها للتأنيث؛ ألا ترى أنك إذا ذكّرت قلت (ابن) فزالت التاء كما تزول التاء من قولك: ابنة. فلمّا ساوقت تاءُ بنت تاءَ ابنة، وكانت تاء ابنة للتأنيث، قال فى تاء بنت ماقال فى تاء ابنة. وهذا من أقرب ما يتسمّح به فى هذه الصناعة؛ ألا ترى أنه قال[5] فى عدّة مواضع فى نحو (حمراء)

(١) كقوله فى ص ٨٢ ج ٢: «وأما بنت فإنك تقول: بنوىّ من قبل أن هذه التاء التى للتأنيث لاتثبت فى الإضافة». وانظر أيضا ص ٣٤٨ ج ٢. (٢) انظر ص ١٣ ج ٢.

(٣) أى فى الموطن السابق. (٤) كذا فى أ. وفى ش، ب زيادة «معرفة» وهذه زيادة لاحاجة إليها، وليست فى عبارة سيبويه. (٥) كقوله فى ص ١٠ ج ٢: «واعلم أن الألفين لاتزادان أبدا إلا للتأنيث».

و (أصدقاء) و (عُشَراء)(١) و بابهـا : إن الألِفين للتأنيث، و إنمـا صاحبة التأنيث منهما الأخيرة التى قُلبت همزة لا الأولى، و إنما الأُولى زيادة لحقت قبل الثانية التى هى كألِف (سَكْرَى) و (عَطْشَى) فلمَّا التقت الألِفان وتحرّكت الثانية قُلبت همزة . و يدلّ على أن الثانيـة للتأنيث وأن الأولى ليست له أنك لو اعترمت(٢) إزالة العلّامة للتأنيث فى هـذا الضرب من الأسماء غيَّرت الثانية وحدها ، ولم تعرِض للا ولى ، وذلك قولهم (حمراوانِ) و (عُشَراوات) و (صحراوِىّ) . وهذا واضح .

قال أبو علىّ رحمه الله : ليس بنت من ابن كصعْبةٍ من صَعْبٍ، إنمـا تأنيث ابن على لفظه(٣) ابنة . والأمر على ماذَكر .

فإن قلت : فهل فى بنت وأُخت عَلَم تأنيث أوْلا ؟

قيل : بل فيهما عَلَم تأنيث . فإن قيل : وما ذلك العَلَم ؟ قيل: الصيغة (فيهما علامة تأنيثهما)(٤) ، وذلك أن أصل هذين الاسمين عندنا فَعَل : بَنَو وأخَو، بدلالة تكسيرهم إيّاهما على أفعالٍ فى قولهم : أبناء، وآخاء . قال بِشْر(٥) بن المهلَّب :

وجدتم بنيكم دوننـا إذ نُسِبتم ... وأىُّ بنِى الآخاءِ تنبو مناسِـبه!

فلمَّا عُدِلا عن فَعَـلٍ إلى فِعْلٍ وفُعْلٍ وأبدلت لاماهما تاء فصارتا بنتا ، وأُختا كان هذا العمل وهذه الصيغة عَلَما لتأنيثهما ؛ ألا تراك إذا فارقْتَ هذا الموضع من التأنيث رفضت هذه الصيغة ألبتّة ، فقلت فى الإضافة إليهما : بَنَوِىّ، وأَخَوِىّ ؛ كما أنك إذا أضفت إلى مافيه علامة تأنيث أزلتها ألبتة ؛ نحو حمراوِىّ وطَلْحِىّ ، وحُبْلَوِىّ . فأمّا قول يونس : بِنْتِىّ وأُخْتِىّ فمردود عند سيبويه . وليس هذا الموضع موضوعا للحكم بينهما ، وإن كان لقول يونس أصول تجتذبه وتسوِّغه .

(١) يقال ناقة عشراء : مضى لحملها عشرة أشهر . (٢) كذا فى ش، ب . وفى أ : «إذا» .
(٣) كذا فى أ . وفى ش، ب : « لفظ » . وقوله : « لفظه » أى لفظ « ابن » فكان (بنتا) تأنيث (ابن) على معناه لا على لفظه . (٤) كذا فى ش، ب . وفى أ : «فيها علامة تأنيثها» .
(٥) كذا فى ش ، ج . وفى أ : « بسر » .

وكذلك إن قلت : إذا كان سيبويه لا يجمع بين[1] ياءى[2] الإضافة و بين صيغة بنت ، وأخت ، من حيث كانت الصيغة عَلَما لتأنيثهما فلِمَ صرفهما[3] عَلَمين لمذكَّر ، وقد أثبتَ فيهما علامة تأنيث بفكّها ونقضها مع[4] ما لا يجامع علامة التأنيث : من ياءى الإضافة فى بَنَـوِىّ ، وأَخَوِىّ ؟ فإذا أثبتَ[5] فى[6] الاسمين بهـا[7] علامة للتأنيث ، فهلَّا منع[8] الاسمين الصرفَ بهـا مع التعريف ، كما تمنـع الصرف باجتماع التأنيث إلى التعريف فى نحو طلحة ، وحمزة ، و بابهما ، فإن هـذا أيضا ممّـا قد أجبنا عنه فى موضع آخر .

وكذلك القول فى تاء ثِنتان ، وتاءِ ذَيْتَ ، وكَيْت ، وكِلْتَى : التـاء فى جميع ذلك بدل مِن حرف علّة ، كتاءِ بنت وأخت ، وليست للتأنيث . إنمـا التاء فى ذيَّة ، وكيَّة ، واثنتان ، وابنتان ، للتأنيث .

فإن قال : فمن أين لنـا فى علامات التأنيث ما يكون معنًى[9] لا لفظا ؟ قيل : إذا قام الدليل لم يلزم النظير . وأيضا فإن التاء فى هـذا و إن لم تكن للتأنيث فإنها بَدَلٌ خصَّ التأنيث ، والبـدل و إن كان كالأصل لأنه بدل منه فإن له أيضا شَبَها بالزائد من موضع آخر ، وهـو كونه غير أصلٍ ، كما أن الزائد غير أصل ؛ ألا ترى إلى ماحكاه[10] عن أبى الخطّاب من قول بعضهم فى راية : راءة بالهمز ، كيف شبَّه ألف

---

(١) كذا فى ا . وفى ش ، ب : «إذا» . (٢) كذا فى ا . وفى ش ، ب : «ياء» .

(٣) فى الأصول : «صرفتهما» . وما أثبته أوفق للسياق . أى فلم صرفهما سيبويه .

(٤) بيان لمـا لا يجامع علامـة التأنيث . (٥) فى الأصول : «ثبت» . وما أثبته أوفق للسياق ، والحديث فى هـذا كله عن سيبويه . (٦) كذا فى ا . وفى ش ، ب : «مع» .

(٧) يريد الصيغة فى بنت وأخت وقد قامت مقام علامة التأنيث . وقد اعتمدت فى إثبات «بها» على ا . وفى ش ، ب : «بهاء» وهو خطأ . (٨) أى سيبويه . (٩) يريد الصيغة هى علم تأنيث بنت وأخت ، والصيغة ليست بلفظ . (١٠) أى سيبويه . انظر الكتاب ٢/١٣٠

راية — وإن كانت بدلا من العين — بالألف الزائدة، فهمز اللام بعدها، كما يهمزها بعد الزائدة فى نحو سِقَاءٍ، وقَضَاءٍ. وأمّا قول أبى عُمَر[(١)]: إن التاء فى كَلْتَى زائدة، وإنّ مثال الكلمة بها (فِعْتَل) فمردود عند أصحابنا؛ لِمَا قد ذُكِر فى معناه من قولهم: إن التاء لا تزاد حشوا إلا فى (افتعل) وما تصرّف منه، [و][(٢)] لغير ذلك،

غير أنى قد وجدت لهذا القول نحوا ونظيرا. وذلك فيما حكاه الأصمعىّ من قولهم للرجل القَوَّاد: الكَلْتَبَان، وقال مع ذلك: هو من الكَلَب، وهو القيادة. فقد ترى التاء على هذا زائدة حَشْوا، ووزنه فَعْتَلَان. فهى هذا شيئان: أحدهما التسديد من قول أبى عُمَر، والآخر إثبات مثال فائت للكتاب. وأمثلُ مايصرف إليه ذلك أن يكون الكَلَب ثلاثيّا، والكَلْتَبان رباعيّا؛ كزَرِم[(٣)] وازرأمّ[(٣)]، وضَفِد[(٤)]، واضفأدّ[(٤)]، وكزَغِب[(٥)] الفَرْخ وازْلَغَبّ[(٥)]، ونحو ذلك من الأصلين الثلاثىّ والرباعىّ، المتداخلين. وهذا غَوْر عَرَض، فقلنا فيه ولنعد.

ومن ذلك أن يَرِد اللفظان عن العالِم متضادَّين على غير هذا الوجه. وهو أن يحكم فى شىء بِحكمٍ مّا، ثم يَحكم فيه نفسه بضدّه، غير أنه لم يعلّل أحد القولين. فينبغى حينئذ أن ينظر إلى الأليق بالمذهب، والأجرى على قوانينه، فيجعل هو المراد المعتزَم منهما، ويتأوّل الآخر إن أمكن.

(١) يريد الجرمىّ صالح بن إسحق. أخذ عن الأخفش ويونس والأصمعى وأبى عبيدة، ومات سنة ٢٢٥، انظر البغية. وانظر اللسان فى كلو.

(٢) كذا فى أ، ب. وفى ش سقطت الواو.

(٣) يقال: زرم دمعه وازرأمّ: انقطع.

(٤) يقال ضفد الرجل واضفأدّ: كان ثقيل اللحم رخوا أحمق. وفى الأصول: «ضفندد» وهو الوصف من ضفد بزيادة الإلحاق. وما أثبته أوفق بالسياق.

(٥) زغب الفرخ وازلغب: طلع ريشه.

وذلك كقوله[1] : حتّى الناصبة للفعل ، وقـد تكرر من قوله أنهـا حرف من حروف الجر ، وهـذا ناف لكونها ناصـبة له ، من حيث كانت عواملُ الأسماء لا تباشر الأفعال ، فضلا عن أن تُعمل فيها . وقد استقر من قوله فى غير مكان ذكْرُ عدّة الحروف الناصبة للفعل ، وليست فيها حتّى . فعلم بذلك و بنصِّـه[2] عليه فى غير هذا الموضع أن (أنْ) مضمَرة عنده بعد حتّى ، كما تضمَر مع اللام الجارّة فى نحو قوله سبحانه (لِيَغفِرَ لك الله) ونحو ذلك . فالمذهب إذًا هو هذا .

ووجه القولِ فى الجمع بين القولين بالتأويل أن الفعل لمّـا انتصب بعد حتى ، ولم تظهر هناك (أنْ) وصارت[3] حتّى عِوضا منها ، ونائبـة عنها نَسَب[4] النصب الى (حتّى) و إن كان فى الحقيقة لـ (أنْ) .

ومثله معنًى لا إعرابا قول الله سبحانه : وما رميتَ إذْ رَمَيْتَ ولكنّ الله رمى ، فظاهر هذا تنافٍ بين الحالتين ؛ لأنه أثبت فى أحدِ القولين ما نفاه قبله[5] : وهو قوله ما رميت إذ رميت . ووجه الجمع بينهما أنه لمّـا كان الله أقدره على الرمى ومكّنه منـه وسدّده له وأمره به فأطاعه فى فعله نسب الرمى الى الله ، و إن كان مكتسَبا للنبى صلّى الله عليه وسلم مشاهَدا منه[6] .

ومثله معنًى قولُهم : أذَّن ولم يؤذِّن ، وصَلّى ولم يصلِّ ، ليس أن الثانى نافٍ للأوّل ، لكنه لمّـا لم يَعتقد الأوّل مُجزِئا لم يثبته صلاةً ولا أذانا .

---

(١) يريد سيبويه . يقول فى ص ٤١٣ ج ١ : «اعلم أن حتى تنصب على وجهين» .

(٢) انظر ص ٤٠٧ ج ١ من الكتاب .

(٣) كذا بواو العطف فى ج . وسقطت فى سائر الأصول .

(٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « نسبت » .

(٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « قبيله » .

(٦) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « منه وله » .

وكلام العرب لمن عرفه وتدرّب بطريقها فيه جارٍ مجرى السِّحْرِ لطَفا، و إن جسا[1] عنه أكثر من ترى وجفا .

ومن ذلك أن يرِد اللفظان عن العالِم متضادّين، غير أنه قد نَصَّ فى أحدهما على الرجوع عن القول الآخَر، فيعلم بذلك أن رأيه مستقِرّ على ما أثبته ولم ينفهِ، وأن القول الآخَر مطَّرَح من رأيه .

فإن تعارض القولان مرسَلين، غير مُبانٍ أحدُهما من صاحبه بقاطع يحكم عليه به بُحِث عن تاريخهما، فعلم أن الثانى هو ما اعتزمه، وأن قوله به انصراف منه عن القول الأوّل، إذ[2] لم يوجد فى أحدهما ما يُمَازُ به عن صاحبه .

فإن استبهم الأمرُ فلم يُعرف التاريخ وجب سَبْر المذهبين ، وإنعام الفَحص عن حال القولين . فإن كان أحدهما أقوى من صاحبه وجب إحسان الظنّ بذلك العالِم، وأن ينسب إليه أنّ[3] الأقوى منهما هو قوله الثانى الذى به يقول وله يعتقد، وأن الأضعف منهما هو الأوّل منهما الذى تركه إلى الثانى . فإن تساوى القولان فى القوّة وجب أن يُعتقد فيهما أنهما رأيان له؛ فإنّ الدواعى إلى تساويهما فيهما عند الباحث عنهما هى الدواعى التى دعت القائل بهما إلى أن اعتقد كلّا منهما .

هذا بمقتضى العُرْف، وعلى إحسان الظن؛ فأمّا القطع الباتّ فعند الله علمه . وعليه طريق الشافعىّ فى قوله بالقولين فصاعدًا . وقد كان أبو الحسن ركّابا[4] لهذا الثَّبَج[5]، آخذًا به، غير محتشِم منه ، وأكثر كلامه فى عامّة كتبه عليه . (وكنت[6] إذا

(١) جسا ضد لطف . (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « إذا » .

(٣) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « بأن » . (٤) كذا فى أ ، بَ . وفى ش : « راكبا » . (٥) ثبج البحر : وسطه ومعظمه . (٦) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : « وكنت إذا ألزمت أبا الحسن شيئا فى بعض أقواله يقول أبو على : مذاهب أبى الحسن كثيرة » وأبو الحسن هو الأخفش سعيد بن مسعدة .

ألزمتُ عند أبي عليّ — رحمه الله — قولا لأبي الحسن شيئا لابدّ للنظر من إلزامه إيّاه يقول لي : مذاهب أبي الحسن كثيرة) .

ومن الشائع في الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباس تَتَبَّع[1] به كلام سيبويه ، وسمّاه مسائل الغَلَط . فحدّثني أبو عليّ عن أبي بكر[2] أن أبا العبّاس كان يعتذر منه ويقول : هذا شيء كنّا رأيناه في أيّام الحَدَاثة ، فأمّا الآن فلا . وحدّثنا أبو عليّ[3]، قال : كان أبو يوسف[4] إذا أفتى بشيء أو أملّ[5] شيئا[6]، فقيل له : قد قلتَ في موضع كذا غيرَ هذا يقول : هـذا يعرِفه من يعرِفه ؛ أي إذا أُنعِم النظرُ في القولين وُجِدا مَذْهبا واحدا .

وكان أبو عليّ — رحمه الله — يقول في هَيْهاتَ : أنا أُفتي مرّة بكونها اسما سمّى به الفعل ؛ كصَهْ ومَهْ ، وأُفتي مرّة أخرى بكونها ظَرْفا[7] ، على قدر ما يحضُرني في الحال . وقال مرّة أخرى : إنها وإن كانت ظرفا فغير ممتنِع أن تكون[8] مع ذلك اسما سمّى بِهِ الفعل ؛ كعندك ودونك . وكان إذا سمع شيئا من كلام أبي الحسن يخالف قولَه يقول : عكَّر[9] الشيخ . وهـذا ونحوه من خِلاجِ الخاطر، وتعادى المناظِر، هو الذى دعا أقواما إلى أن قالوا بتكافؤ الأدلّة[10] ، واحتملوا أثقال الصَّغَارِ والذِّلّة .

---

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : «يتبع» . (٢) هو ابن السرّاج ، وأبو العباس هو المبرد .
(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : «يقول فيه» . (٤) يريد صاحب أبي حنيفة يعقوب بن إبراهيم . مات سنة ١٨٢ في خلافة هارون الرشيد . (٥) كذا في أ . وفي سائر الأصول : «شيئا» .
(٦) كذا في أ ، ب . وفي ش : «أملى» وهما لغتان . (٧) وإذا قلت : هيهات ما تقول فالمعنى : في البعد ما تقول ؛ كما تقول : الحق أنك عالم أي في الحق . وهذا الرأي سبق به المبرّد في المقتضب في باب الاسم الذى تلحقه صوتا أعجميا ، يقول فيه : « وأمّا هيهات فتأويلها : في البعد ، وهي ظرف غير متمكّن ؛ لإبهامها ، ولأنها بمنزلة الأصوات » . (٨) كذا في ج وفي عبارة اللسان (هيه) . وفي سائر الأصول : « يكون » . (٩) أي أخرج كلامه عن الوضوح والصفاء ، من قولهم : عكّر الشراب : جعل فيه ما يكدّره ويجعله عكرا . (١٠) تكافؤ الأدلة : تساويها . فلا ينصر مذهب على مذهب ، ودلائل كل مقالة عند القائلين به مكافئة لدلائل سائر المقالات . وانظر الملل والنحل لابن حزم ٤ / ١١٩ .

وحدّثني أبو علي : قال : قلت لأبي عبد الله البصري : أنا أعجب من هذا الخاطر في حضوره تارة ، ومغيبه أخرى . وهذا يدلّ على أنه من عند الله . فقال : نعم ، هو من عند الله ، إلا أنه لا بدّ من تقديم النظر ؛ ألا ترى أن حامدا البقال لا يخطر له .

ومن طريف[1] حديث هذا الخاطر أنني كنت منذ زمان طويل رأيت رأيا جمعت فيه بين معنى آية ومعنى قول الشاعر[2] :

وكنت أمشي على رجلين معتدلا ... فصرت أمشي على أخرى من الشجر

ولم أثبت حينئذ شرح حال الجمع بينهما ثقةً بحضوره متى استحضرتُه ، ثم إلى الآن — وقد مضى له سنون — أعانّ[3] الخاطر وأستثمده[4] ، وأفانيه[5] وأتودّده ، على أن يسمح لي بما كان أرانيه من الجمع بين معنى الآية والبيت ، وهو معتاصٌ متأبٍّ ، وضنين به غير مُعطٍ .

وكنت وأنا أنسخ التذكرة لأبي علي إذا مرّ بي شيء قد كنت رأيت طرفا منه ، أو ألممتُ به فيما قبل أقول له : قد كنتُ شارفت هذا الموضع ، وتلوّح لي بعضُه ، ولم أنتهِ إلى آخره ، وأراك أنت قد جئت به واستوفيته وتمكّنت فيه ، فيتبسّم — رحمه الله — ، له ويتطلّق[6] إليه ؛ سرورا باستماعه ، ومعرفةً بقدْرِ نعمةِ الله عنده فيه ، وفي أمثاله .

---

(١) كذا في أ ، ب . وفي ش : « ظريف » . (٢) نسبه البغدادي في شرح شواهد الشافية ٣٦٠ إلى أبي حية ، ونسبه في الأمالي ٢ / ١٦٣ في أربعة أبيات إلى عبد بن عبيد نحيلة أسود . وانظر السمط ٧٨٥ . ويريد بـ « أخرى من الشجر » العصا يعتمد عليها حين أدركه الهرم .

(٣) أي أعارض . (٤) أي أتخذه ثمدا — وهو الماء القليل — أرده وأرتوي منه .

(٥) أي أصانعه وأداريه . (٦) كذا في أ . وفي غيرها : « ينطلق » .

وقلت مرّة لأبى بكر أحمد بن على الرازىّ[1] — رحمه الله — وقد افضنا فى ذكر أبى علىّ ونُبْل قَدْره، ونباوة محلِّه[2] : أحسب أن أبا علىّ قد خطر له وانتزع من علل هـذا العلم ثلث[3] ما وقع لجميع أصحابنا، فأصغى أبو بكر إليه، ولم يتبشّع هـذا القول عليـــه .

٥ وإنمـا تبسّطت فى هذا الحديث ليكون باعثا على إرهاف الفكر، واستحضار الخاطر، والتطاول إلى ما أوفى نَهْدُه، وأوعر سَمْتُه، وبالله سبحانه الثقة .

باب فى الدَّوْر[4]، والوقوف منه على أوّل رُتْبة

هذا موضع كان أبو حنيفة — رحمه الله — يراه ويأخذ به . وذلك أن تؤدّى الصنعة إلى حكم مّا، مثله مما يقتضى التغيير؛ فإن أنت غيّرت صرت[5] أيضا إلى
١٠ مراجعة مثل ما منه هَرَبت . فإذا حَصَلت على هذا وجب أن تقيم على أوّل رُتْبة،

(١) فى هامش ب : « أبو بكر الرازىّ هو المشهور من أصحابنا بالجصاص » والجصاص هو شيخ الحنفية ببغداد، له التصانيف الكثيرة، منها شرح مختصر الكرخىّ، وكتاب فى أصول الفقـه . وقد طبع له فى القسطنطينية سنة ١٣٣٥ هـ كتاب أحكام القرآن فى ثلاثة مجلدات . وكانت وفاته سنة ٣٧٠ هـ . وانظر الشذرات ٣/٧١، والنجوم الزاهرة ٤/١٣٨، والفوائد البهية فى تراجم الحنفية للكنوى .

١٥ (٢) النباوة : الارتفاع والشرف . (٣) تنازعه خطر وانتزع، وقد أعمـل الثانى .

(٤) هذا المبحث فى الدور غير المبحث السابق فيه (دور الاعتلال ص ١٨٣)؛ فإن ذاك فى الدور يقع فى العـلة الحكم فى العربية يقول بها النحوىّ، فيعود على العـلة بالفساد، وهنا يراد أن القياس على النظائر فى بعض الأمور يقضى بحكم، فتنكب العرب عنه؛ لأنه يفضى إلى الدور . ومن أمثلة الدور أنك لو نسبت إلى العصا تقلب الألف واوا فتقول : عصوىّ، فاذا قلت هذا فإن الواو تدخل فى باب الواو
٢٠ المتحرّكة المفتوح ما قبلها، وهذا يقضى بقلبها ألفا، ولكن تجنب هـذا فرارا من الدور؛ فإنك لو قلبت الواو ألفا لعدت فقلبت الألف واوا؛ لوقوعها قبل ياءى الإضافة، فترجع إلى الواو . وانظر شرح الرضى للشافية ٣/١٠٩ . (٥) فى و « عرت » وهو محرف عن « عدت » .

ولا تتكلّف عناء ولا مشقّة . وأنشدنا أبو علىّ — رحمه الله — غير دَفْعة[1] بيتا مَبْنَى معناه على هذا ، وهو :

رأى الأمر يُفْضِى إلى آخِرٍ فصيّر آخِرَه أوّلا

وذلك كأن تبنى من قويت مثل رِسالة فتقول على التذكير[2] : قِواءة ، وعلى التأنيث : قِواوة ، ثم تكسّرها على حدّ قول الشاعر[3] :

موالِىَ حِلْفٍ لا موالِى قرابةٍ ولكن قَطِينا يُحْلَبُون الأتاوِيا[4]

— جمع إتاوة — ، فيلزمك أن تقول حينئذ : قَوَاوٍ ، فتجمع بين واوين مكتنفتى ألِف التكسير ، ولا حاجز بين الأخيرة منهما وبين الطَّرَف .

ووجه ذلك أن الذى قال (الأتاوِيا) إنما أراد جمع إتاوة ، وكان قياسه أن يقول : أَتَاوَى ، كقوله فى عِلاوة ، وهِراوة : عَلاوَى ، وهَرَاوَى ؛ غير أنّ هذا الشاعر سلك طريقا أخرى غير هذه . وذلك أنه لما كسّر إتاوة حدث فى مثال التكسير همزةٌ بعد ألفه بدلا من ألِف فِعالة ؛ كهمزةِ رسائل وكنائن ، فصار التقدير به إلى أتاءٍ ، ثم تبدِل[5] من كسرةِ الهمزةِ فتحة ؛ لأنها عارضة فى الجمع ، واللام معتلّة

(١) كذا فى ا . وفى غيرها : « مرّة » . (٢) كأنه يريد : على اعتبار التاء عارضة على قواوٍ فى حكم المنفصلة ، فتكون الواو فى حكم الطرف ، فتستحق الإعلال : وأما على التأنيث فإن الكلمة تكون كشقاوة ، فلا تكون الواو فى الطرف فتصح ؛ إذ كانت الكلمة بنيت على التاء .

(٣) هو النابغة الجعدىّ . انظر اللسان فى « أتو » .

(٤) قبله : فلا تنتهى أضغان قومى بينهم وسوأتهم حتى يصيروا مواليا

وقوله : « يحلبون الأتاويا » أى يعطونها ، وذلك أنهم خدم فهم يأخذون الخراج والأجر على خدمتهم . ورواية اللسان فى (أتو) : « يسألون الأتاويا » . وانظر اللسان فى (حلب) ويبدو أن من هذه القصيدة ما أورده له ابن قتيبة فى الشعر والشعراء (٢٥٢ تحقيق الأستاذ أحمد شاكر) يذكر قومه :

ولو أن قومى لم تخنى صدورهم وأحلامهم أصبحت للفتق آسيا

ولكنّ قومى أصبحوا مثل خيبر بها داؤها ولا تضرّ الأعاديا

(٥) كذا فى ش ، ب . وفى ا : « يبدل » .

كباب مطايا، وعطايا ، فتصير حينئذ إلى أتاءى، ثم تبدل من الياء ألفا فتصير إلى أتاءا ، ثم تبدل من الهمزة واوا ؛ لظهورها لاما فى الواحد ؛ فتقول : أَتَاوَى كعَلَاوَى . وكذا تقول العرب فى تكسير إتاوة : أَتَاوَى . غير أنّ هذا الشاعر لو فعل ذلك لأفسد قافيته، فاحتاج إلى إقرارِ الكسرة بحالها لتِصحّ بعدها الياء التى هى رَوِىّ القافيةِ ؛ كما معها من القوافى التى هى (الروابيا) و (الأدانيا) ونحو ذلك ؛ فلم يَستجزْ أن يُقِرّ الهمزة العارضة فى الجمع بحالها ؛ إذ كانت العادة فى هذه الهمزة أن تُعَلّ وتُغيَّر إذا كانت اللام معتلّة ، فرأى إبدال همزة أَتاءٍ واوا ؛ ليزول لفظ الهمزة التى من عادتها فى هذا الموضع أن تعلّ ولا تصحّ لما ذكرنا ، فصار (الأتاوِيا) .

وكذلك قياس فِعالة من القوّة إذا كُسِّرت أن تصير بها الصنعة إلى قَوَاءٍ، ثم تبدل من الهمزة الواو؛ كما فعل مَنْ قال (الأتاوِيا) فيصير اللفظ إلى قواوٍ . فإن أنت استوحشت من اكتناف الواوين لألف التكسير على هذا الحدّ وقلت : أَهْمِزُ كما هَمَزتُ[1] فى أوائل لزمك أن تقول : قَوَاءٍ ؛ ثم يلزمك ثانيا أن تبدل من هذه الهمزة الواو على مامضى من حديث (الأتاويا) فتعاوِد أيضا قواوٍ، ثم لا تزال بك قوانين الصنعة إلى أن تبدل من الهمزة الواو، ثم من الواو الهمزةَ، ثم كذلك، ثم كذلك إلى ما لا غاية[2] . فإذا أدّت الصنعة إلى هذا ونحوه وجبت الإقامة[3] على أوّل رُتْبة منه ، وألّا تتجاوز إلى أمر تُرَدّ[4] بعد إليها، ولا تُوجَد[5] سبيلا ولا منصرَفًا عنها .

---

(١) كذا فى أ . وفى ش، ب : «أهمز» . (٢) كذا فى الأصول . والخبر محذوف أى لا غاية له . (٣) أى لا تعدل عنها إلى غيرها ، لئلا يلزم الدور ، أو قصرا للمسافة وإراحة من التعب والعنت والعبث . انظر شرحى الاقتراح . (٤) كذا فى أ . وفى غيرها : «يرد» . (٥) هو من أوجدتك المال : أمكنتك منه وأظفرتك به . وما أثبته «توجد» فى أ . وفى ش، ب : «يوجد» .

فإن قلت : إن بين المسألتين فرقا . وذلك أن الذى قال (الأتاويا) إنما دخل تحت هـذه الكُلْفة ، والتزم ما فيها من المشقّة ، وهى ضرورة واحدة ، وأنت إذا قلت فى تكسير مثـال فِعالة من القوّة : قَوَاوٍ قـد التزمت ضرورتين : إحداهما إبدالك[1] الهمزة الحادثةَ فى هذا المثال واوا على ضرورة (الأتَاويا)، والأخرى كَنْفك الألف بالواوين مجاوزا آخرهما الطَّرَف؛ فتانِك ضرورتان، وإنما هى فى (الأتاويا) واحدة . وهذا فرق، يقود إلى اعتذار وترك .

قيل : هذا ساقط، وذلك أن نفس السؤال قد كان ضَمِن ما يُلغي هـذا الاعتراض ؛ ألا ترى أنه كان : كيف[2] يكسّر مِثال فِعالة من القوة على قولِ من قال (الأتاويا) ؟ والذى قال ذلك كان قد أبدل من الهمـزة العارضة فى الجمع واوا ، فكذلك فأبدلْها أنت أيضا فى مسألتك . فأمّا كون ما قبلَ الألِف واوا أو غير ذلك من الحروف ، فلم يتضمّن السؤالُ ذِكرا له ، ولا عَيْجًا[3] بهِ ، فلا يغنى إذًا ذكره ، ولا الاعتراض على مامضى بحديثِه ؛ أفلا[4] ترى أن هذا الشاعر لوكان يسمح نفسا بأن يُقِرّ هذه الهمزة العارِضة فى أتاءٍ مكسورة بحالها كما أقرّها الآخر[5] فى قوله :

له ما رأت عينُ البصير وفوقه ⁂ سمـاءُ الإله فوق سبع سمائيا[6]

---

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « إبدال » . (٢) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « كيف كان » . وما أثبت أقرب ، يريد أن السـؤال الذى وقع هو : كيف يكسر الخ ، أى صيغة السؤال هكذا . (٣) أى اكتراثا ، يقال : ما عاج بالشىء ، أى ما عبأ به وما بالى .

(٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « أولا ترى » . (٥) أى أميـة بن أبى الصلت كما فى اللسان فى (سمو) ، والخزانة ١/١١٩ (٦) من قصيدة فى توحيد الله وذكر بعض قصص الأنبياء ، وقبله :

وإن يك شىء خالدا ومعمرا ⁂ تأمل تجد من فوقه الله باقيا

وقوله « له » : أى لله ، يريد أن لله ما تقع الأعين عليه ، وقوله « وفوقه » فالضمير يرجع إلى ما رأت عين البصير . وقوله « فوق سبع سمائيا » حال من الضمير فى الخبر « فوقه » . وانظر المرجع السابق .

— وكانَ أبو علىّ ينشدناه[1] * .. فوق سِتّ سمائيا * — لقال (الأتائيا) كقوله (سمائيا) .
فقد علمت بذلك شِدّة نفوره عن إقرار الهمزةِ العارضةِ فى هذا الجمع مكسورة .

وإنما اشتدّ ذلك عليه ونبا عنه لأمرٍ ليس موجودا فى واحد (سمائيا) الذى هو[2] سماء . وذلك أن فى إتاوة واوا ظاهرة ، فكما أبدل غيره منها الواو مفتوحة فى قوله (الأتاوَى) كالعَلاوَى والهَرَاوَى ؛ تنبيها على كون الواو ظاهرة فى واحده — أعنى إتاوة — كوجودها فى هِراوة وعِلاوة ، كذلك أبدل منها الواو فى أتاوٍ ، وإن كانت مكسورة ؛ تَحَرُّيًا على الدلالة على حال الواحد ، وليس كذلك قوله : * ... فوق سبع سمائيا * ألا ترى أن لام واحده ليست واوا فى اللفظ فتراعى فى تكسيره ؛ كما روعيت فى تكسير هِراوة وعِلاوة . فهذا فرق — كما تراه — واضح . نعم ، وقد يلتزم الشاعر لإصلاح البيتِ ما تجمّع فيه أشياء مستكرهة لا شيئان اثنان : وذلك أكثر من أن يحاط بهِ . فإذا كان كذلك لزِم ما رُمْناه ، وصحّ بهِ ما قدّمناه .

فهذا طريق ما يجىء عليه ؛ فقس ما يَرِد عليك به .

باب فى الحمل[3] على أحسن الأقبحين

اعلم أَن هذا موضع من مواضع الضرورة المُمِيلة[4] . وذلك أن تُحضِرك الحالُ ضرورتين لا بدّ من ارتكاب إحداهما ، فينبغى حينئذ أن تَحمل الأمر على أقربهما وأقلّهما فُحْشا .

وذلك كواوِ (وَرَنْتَل)[5] أنت فيها بين ضرورتين : إحداهما أن تدّعى كونها أصلا فى ذواتِ الأربعة غير مكرَّرة ، والواو لا توجد فى ذواتِ الأربعة إلّا مع

---

(١) وذلك أن السماء السابعة هى « سماء الإله » ويريد بها العرش . وانظر الكتاب ٢/٥٩ والمرجع السابق .
(٢) كذا فى ش ، ب وسقط « هو » فى أ .
(٣) هذه الترجمة فى أشباه السيوطىّ ١/١٩٩
(٤) يقال ميل بين الأمرين : رجح بينهما . فقوله : المميلة — على صيغة المفعول — يريد المميل فيها والمرجح .
(٥) هو الشرّ والأمر العظيم .

التكرير، نحو الوصوصة ، والوحوحة ، وضوضيت، وقوقيت . والآخر أن تجعلها زائدة أولا ، والواو لا تزاد أولا . فإذا كان كذلك كان أن تجعلها أصلا أولى من أن تجعلها زائدة ؛ وذلك أن الواو قد تكون أصلا فى ذوات الأربعة على وجهٍ من الوجوه ، أعنى فى حال التضعيف . وأمّا أن تزاد أولا فإن هذا أمر لم يوجد على حال . فإذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمة عليه . ٥

ومثل ذلك قولك : فيها قائما رجل . لمّا كنت بين أن ترفع قائما[1] فتقدِّم الصفة على الموصوف — وهذا لا يكون — وبين أن تنصب الحال من النكرة — وهذا على قلّته جائز — حملت المسئلة على الحال فنصبت .

وكذلك ما قام إلّا زيدا أحد ، عدلتَ الى النصب ؛ لأنك إن رفعت لم تجد قبله ما تبدِلُه منه ، وإن نصبت دخلت تحت تقديم المستثنَى على ما استُثْنِى منه . ١٠ وهذا وإن كان ليس فى قوّةِ تأخيرِه عنه فقد جاء على كلّ حال . فاعرف ذلك أصلا فى العربية تحمِلُ عليه غيره .

باب[2] فى حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذى أعْطَى الأوّلَ ذلك الحُكْمَ

اعلم أن هذا باب طريقه الشَّبَه اللفظىّ[3] ؛ وذلك كقولنا فى الإضافة الى ما فيه همزة ١٥ التأنيث بالواو ؛ وذلك نحو حَمْراوىّ ، وصفراوىّ ، وعُشَراوىّ . وإنما قُلِبت الهمزة فيه ولم تُقَرّ بحالها لئلّا تقع علامةُ التأنيث حَشْوا . فمضَى هذا على هذا لا يختلف .

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « قائم » .

(٢) كتب بإزاء هذه الترجمة فى هامش ب : « يعطون كلمة حكم كلمة وإن لم يوجد فيها سبب الحكم ؛ لمشابهة بينهما » . والحمل الذى تكلم عنه ابن جنى فى هذا الباب هو المعروف عندهم بقياس الشبه ، ٢٠ وعرفه ابن الأنبارىّ بأن يحمل الفرع على الأصل لضرب من الشبه غير العلة التى علق عليها الحكم فى الأصل . ومقابل هذا الحمل قياس العلة ، وذلك أن يشترك الأصل والفرع فى علة الحكم . وانظر فى الاقتراح المسلك السادس من مسالك العلة ، وانظر فى أشباه السيوطىّ ١/٢٠١ هذه الترجمة . (٣) يريد النسب .

ثم إنهم قالوا فى الإضافة الى عِلْباء : عِلْباوِىّ، والى حِرْباء : حِرْباوِىّ؛ فأبدلوا هذه الهمزة و إن لم تكن للتأنيث ، لكنها لمّا شابهت همزةَ حمراء و بابِها بالزيادة حملوا عليها همزة عِلباء. ونحن نعلم أن همزة حمراء لم تُقلب فى حمراوىّ لكونها زائدة فتُشَبَّهَ بها همزةُ علباء من حيث كانت زائدة مثلها ، لكن لمّا اتّفقتا فى الزيادة حُملت همزةُ علباء على همزة حمراء . ثم إنهم تجاوزوا هذا الى أن قالوا فى كِساءٍ ، وقَضَاءٍ : كِساوىّ، وقضاوىّ ؛ فأبدلوا الهمزة واوا ، حملا لها على همزة عِلْباء ؛ من حيث كانت همزة كساءٍ ، وقضاءٍ مبدَلة من حرف ليس للتأنيث ؛ فهذه علّة غير الأولى ؛ ألا تراك لم تبدِل همزة علباء واوا فى علباوىّ لأنها ليست للتأنيث، فتحملَ عليها همزة كساءٍ وقضاءٍ من حيث كانتا لغير التأنيث .

ثم إنهم قالوا مِن بعدُ فى قُرّاءٍ : قُرّاوىّ ، فشبّهوا همزة قُرّاء بهمزة كِساء؛ من حيث كانت أصلا غير زائدة؛ كما أن همزة كساءٍ غير زائدة . وأنت لم تكن أبدلتَ همزة كساء فى كِساوىّ من حيث كانت غير زائدة ، لكن هذه أشباه لفظيّة يُحمل أحدها على ما قبله، تشبُّثا بِهِ وتصوُّرا له . واليه والى نحوه أومأ سيبويه بقوله : وليس شىء يُضطَرُّون اليه(1) إلّا وهم يحاولون بِهِ وجها .

وعلى ذلك قالوا: صحراوات، فأبدلوا الهمزة واوا لئلا يجمعوا بين علَمَى تأنيث، ثم حملوا التثنية عليه من حيث كان هذا الجمع على طريق التثنية، ثم قالوا : عِلْباوان حملا بالزيادة على حمراوان، ثم قالوا : كِساوان تشبيها له بعلباوان، ثم قالوا : قُرّاوان حملا له على كِساوان، على ما تقدّم .

---

(1) كذا فى أ . وفى ش، ب، ج: «مما يضطرون» بزيادة «مما» . وفى الكتاب ص١٣ ج١ ما يوافق المثبت .

وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها ، وغلبة حاجة أهلها الى التصرّف فيها ، والتركّح[1] فى أثنائها[2] ؛ لِمَا يلابسونه ويُكثرون استعماله من الكلام المنثور ، والشعر الموزون ، والخُطَب والسُّجوع ، ولقوة إحساسهم فى كلّ شىء شيئا ، وتخيّلهم ما لا يكاد يَشعر بِهِ مَن لم يألف مذاهبهم .

وعلى هـذا ما مُنِـع الصرفَ من الأسماء للشَّبَه اللفظىّ نحوُ أحمـر ، وأصفر ، وأصرم ، وأحمد ، وتألَب ، وتَنْضُب عَلَمين[3] ؛ لِمَا فى ذلك من شَبَه لفظ الفعل ، فحذفوا التنوين من الاسم لمشابهته ما لاحِصَّة له فى التنوين ، وهو الفعل . والشَّبَه اللفظىّ كثير . وهذا كافٍ .

باب فى الردّ على من ادّعى على العرب عنايتَها بالألفاظ وإغفالَها المعانى

اعلم أن هذا الباب مِن أشرف فصول العربيّة ، وأكرمها ، وأعلاها ، وأنزهها . وإذا تأمّلته عرفت منه وبهِ ما يؤنِقك[4] ، ويذهب فى الاستحسان له كلَّ مَذْهَبٍ بك . وذلك أن العرب كما تُعْنَى بألفاظها فتُصلحها وتهذّبها وتراعيها[5] ، وتلاحظ أحكامها ، بالشعر تارة ، وبالخُطَب أُخرى ، وبالأسجاع التى تلتزمها وتتكلّف استمرارها ، فإن المعانىَ أقوى عندها ، وأكرم عليها ، وأفخم قَدْرا فى نفوسها .

فأوّل ذلك عنايتها بألفاظها . فإنها لمَّا كانت عُنوان معانيها ، وطريقا الى إظهار أغراضها ، ومراميها ، أصلحوها ورتّبوها[6] ، وبالغوا فى تحبيرها وتحسينها ؛ ليكون

(١) أى التصرف فيها والتوسع . يقال : تركّح فى ساحة الدار ، وتركّح فى المعيشة : تصرّف .

(٢) أى نواحيها ووجوهها . وأثناء الثوب : تضاعيفه ومطاويه ، واحدها ثِنى ، بكسر الثاء وسكون النون .

(٣) هذا راجع لـ (تألب) و (تنضب) . ويراد به التحرز عن أن يكون تألب وتنضب فى معناهما الأصلى فى اللغة ، فالتألب : شجرة تتخذ منها القسىّ ، والتنضب : شجر له شوك قصار .

(٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «تذهب» .

(٥) كذا فى أ . وفى ب : «تداعيها» ، وفى ش : «تداعيها» .

(٦) فى د «زينوها» .

ذلك أوقع لها فى السمع ، وأذهبَ بها فى الدلالة على القصد ؛ ألا ترى أن المثَل
إذا كان مسجوعا لذَّ لسامعه فحفظه ، فإذا هو حفظه كان جديرا باستعماله ، ولو لم يكن
مسجوعا لم تأنس النفسُ بِهِ (١) ، ولا أنِقت لمستمعه (٢) ، وإذا كان كذلك لم تحفظه ،
وإذا لم تحفظه لم تطالِب أنفسها باستعمال ما وضع له ، وجىء بِهِ من أجله .
٥ وقال لنا أبو علىّ يوما : قال لنا أبو بكر (٣) : إذا لم تفهموا كلامى فاحفظوه ،
فإنكم إذا حفظتموه فهمتموه . وكذلك الشعر : النفس له أحفظ ، وإليه أسرع ؛
ألا ترى أن الشاعر قد يكون راعيا جِلْفا ، أو عبدا عَسِيفا ، تنبو صورته ، وتُمَجّ جُملته (٤) ،
فيقول ما يقُوله من الشعر ، فلأجل قبوله ، وما يورده عليه من طلاوته (٥) ، وعذوبة
مستمعِه (٦) ما يصير قوله حُكْما يرجع إليه ، ويُقتاس به (٧) ؛ ألا ترى الى قول العبد الأسود (٨) :

١٠ إن كنتُ عبدًا فنفسِى حُرَّةٌ كَرَمًا ... أو أسودَ اللونِ إنى أبيض الخُلُقِ

وقول نُصَيْب (٩) :

سوِدت فلم أمِلك (١٠) سوادِى وتحته ... قميصٌ من القُوهِىّ بِيضٌ بنائِقه (١١)

---

(١) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : «له» . (٢) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى جـ : « بمستمعه » . وضبط فى ب بفتح الميم فى معنى المصدر أى لاستماعه . وفى أ بكسر الميم .
١٥ (٣) هو ابن السرّاج . (٤) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى جـ : « خلقته » .
(٥) الطلاوة — مثلثة الطاء — : الحسن والبهجة . (٦) فى ش : « مسمعه » .
(٧) كذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب : « يقاس» . (٨) هو سحيم عبد بنى الحسحاس . وانظر الأغانى ص ٢ ج ٢٠ طبعة بولاق ، والديوان ٥٥ (٩) هذا يوافق ما فى الأمالى ٢/٨٨ وذيلها ١٢٧ والأغانى طبعة الدار ١/٣٥٤ . وقد نسبه صاحب الأغانى ٢٠/٢ طبعة بولاق
٢٠ إلى سحيم ، وليس فى ديوانه ، ونسبه صاحب اللسان فى (قوه) إلى نصيب . (١٠) كذا فى أ ، ج . وفى ب ، ش : «ولم» . (١١) القوهىّ : ضرب من الثياب البيض ينتسب إلى قوهستان ، وهو إقليم فى فارس . وقوهستان معناه فى الأصل موضع الجبال . وانظر معجم ياقوت . والبنائق جمع بنيقة . وبنائق القميص : العرا التى تدخل فيها الأزرار ، ويريد بالقميص الذى تحت سواده خلقه .

وقول الآخر (١) :

إنِّى وإن كنتُ صغيرا سِـنِّى (٢) وكان فى العين نبُـوٌّ عنِّى

فإن شـيطانِى أميرُ الجنِّ يذهبُ بى فى الشِّـعْر كلَّ فَنِّ

* حتَّى يُزِيلَ عـنِّى التظنِّى *

فإذا رأيتَ العرب قـد أصلحوا ألفاظها وحسَّنوها ، وحَمَـوْا حواشيَها وهذَّبوها ، وصقَلوا غُرُوبها (٣) وأرهفوها ، فلا تَرَيَنَّ أن العناية إذ ذاك إنمـا هى بالألفاظ ، بل هى عندنا خِدْمة منهم للمعانى، وتنويه [بها] (٤) وتشريف منها . ونظير ذلك إصلاح الوعاءِ وتحصينه ، وتزكيته (٥) ، وتقديسه ، وإنمـا المبغِى (٦) بذلك منه الاحتياط للموعى (٧) عليه (٨)، وجواره بما يُعطِّر بَشَرَه (٩)، ولا يعرُّ (١٠) جوهَرَه ، كما قد نجـد من المعانى الفاخرة السامية ما يهجنه (١١) ويغضُّ منه كُدْرة لفظه (١٢) ، وسوء العبارة عنه .

فإن قلت : فإنا نجد من ألفاظهم ما قد نمَّقوه، وزخرفوه، ووشَّوه، ودبَّجوه، ولسنا نجد مع ذلك تحتـه معنًى شريفا ، بل لا نجـده قصْدا (١٣) ولا مقارِبا ؛ ألا ترى إلى قوله (١٤) :

(١) هو مالك بن أميـة كما فى الوحشيات ، ووردت الأشطار الثلاثة الأول فى الحيوان ١/٢٠٠ غير معـزوّة . (٢) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى حـ : « صغير السنّ » . وفى الوحشيات : « حديث السن » . (٣) هو استعارة من غروب الأسنان ؛ أى أطرافها ، واحدها غرب بفتح الأول وسكون الثانى . (٤) كذا فى ش ، ب . وسقط هذا فى أ . (٥) كذا فى أ . وفى ب : « توكينه » . وفى ش : « تكوينـه » . (٦) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى حـ : « المعنى » . (٧) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « ومه » . (٨) ثبتت هذه الصلة فى أ ، ب ، ش . وسقطت فى حـ ، وهذا أجود . والموعى — بضمّ الميم وفتح العين — أو الموعى ما وضـع فى الوعاء . يقـال : أوعيت الشىء ووعيته . وكأنه ضمن الموعى معنى المحافظ فعـدّاه بعلى . (٩) كذا فى أ . والبشر : ظاهر الجلد . وفى غيرها : « نشره » والنشر — بفتح النون وسكون الشين — الرائحة الطيبة . (١٠) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فلا » . ويعرّ : يعيب . (١١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : «نهجنه» . (١٢) نازعه فى العمل يهجنه ويغض . (١٣) القصد : الوسط . والمقارب : غير الجيد . (١٤) جاء هذان البيتان فى أسرار البلاغة مع ثالث بينهما ص ١٦ ، وفى الوساطة ٨ و ، ونسبا فيها ليزيد بن الطثرية ، وانظر ص ٢٨ من هذا الجزء .

ولمَّا قَضَينا مِن مِـنًى كلَّ حاجةٍ ومسَّح بالأركان مَنْ هـو ماسِحُ
أخذنا بأطرافِ الأحاديثِ بيننا وسالت بأعناق المطىِّ الأباطِحُ

فقد ترى إلى علو هـذا اللفظ ومائِه، وصِقالِه وتلامِح أنحائه[1]، ومعناه مع هذا ما تحسُّه وتراه: إنمـا هو: لمـَّا فرغنا من الحجّ ركبنا الطريق راجعين، وتحدّثنا على ظهور الإبل. ولهـذا نظائر كثيرة شريفـةُ الألفاظ رفيعتها، مشروفة المعـانى خفيضتها.

قيل: هـذا الموضع قد سَبَق إلى التعلُّق به مَن لم يُنعِم النظر فيـه، ولا رأى ما أراه[2] القومُ منه، وإنمـا ذلك لجفاءِ طبع الناظر، وخفاء غرض الناطق. وذلك أن فى قوله «كل حاجة» [ما][3] يفيد منـه أهل النسيب والرِّقَّة، وذوو[4] الأهـواء والمِقَةِ ما لا يفيده غيرهم، ولا يشاركهم فيه مَن ليس منهم؛ ألا ترى أن من حوائج (مِنًى) أشـياءَ كثيرة غير ما الظاهر عليـه، والمعتاد فيه سواها[5]؛ لأن منها التلاقى، ومنها التشاكى[6]، ومنها التخلّى[7]، إلى غير ذلك ممّـا هو تالٍ له، ومعقود الكون بِه. وكأنه صانع عن هـذا الموضع الذى أومأ إليه، وعقد غرضه عليه، بقوله[8] فى آخر البيت:

* ومسّح بالأركان من هـو ماسح *

---

(١) أى ظهورها ولمعانها. (٢) كذا فى أ. وفى ش، ب، «رآه».
(٣) ثبت هذا اللفظ فى أ، وسقط فى ش، ب. وفى جـ: «أن قوله كل حاجة يفيد». وهى عبارة مستقيمة بخـلاف ما فى ب، ش. (٤) كذا فى أ، ب، ش. وفى جـ: «ذو».
(٥) فى الأصول: «سواه» ولا يستقيم عليـه المعنى، وجملة «والمعتاد فيه سواها» عطف على «غير ما الظاهر عليه» فهو من وصف «أشياء». والضمير فى «فيه» يعود الى «الظاهر».
(٦) كذا فى أ، جـ. وفى ب، ش: «التشكى». (٧) كذا فى أ، ب، ش. وفى جـ: «التجلى». وكأن التخلى طلب الخلوة بالحبيب. (٨) كذا فى أ. وفى ش، ب، جـ: «لقوله».

أى إنما كانت حوائجنا التى قضَيناها، وآرابنا التى أنضيناها[١]، من هذا النحو الذى هو مسح الأركان وما هو لاحق بهِ ، وجارٍ فى القُرْبةِ من الله مَجراه ؛ أى لم يتعدَّ هذا القَدْرَ المذكور إلى ما يحتمله أوّلُ البيت من التعريض الجارى مجرى التصريح .

وأمّا البيت الثانى فإنّ فيه :

* أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا *

وفى هـذا ما أذكره ؛ لتراه فتعجبَ ممّن عَجِب منه ووضع مِن معناه . وذلك أنه لو قال : أخذنا فى أحاديثنا ، ونحو ذلك لكان فيه معنًى يُكبِره أهل النسيب، وتعنو له مَيْعةُ[٢] الماضى الصليب. وذلك أنهم قد شاع عنهم واتّسع فى محاوراتهم علوُّ قدر الحديث بين الالِيفَين ، والفكاهةِ بجمع شَمْل المتواصلَين؛ ألا ترى إلى قول الهُذَلىّ[٣] :

وإنَّ حديثا منكِ ــ لو تعلمينه ــ　　　جَنَى النحلِ فى ألبانِ عُوذٍ مطافِلِ[٤]

وقال آخر :

وحديثها كالغيث يسمعه　　　راعِى سنين تتابعتْ جَدْبا
فأصاخ يرجو أن يكون حَيًا　　　ويقولُ من فرحٍ هَيَا ربّا[٥]

وقال الآخر[٦] :

وحَدَّثتَنِى يا سعْدُ عنها فزدتنِى　　　جنونًا فزِدْنى من حديثِك يا سعدُ

---

(١) أى فرغنا منها ، من قولهم : أنضى الثوب : أبلاه . وقد نقل ابن الأثير فى المثل السائر (المقالة الثانية) معظم كلام ابن جنى على البيتين ، ولما بلغ هذا الموضع قال : «وآرابنا التى بلغناها» .

(٢) يريد قوّته . وميعة الشباب : نشاطه وأوّله . والماضى : نافذ الأمر ، والصليب : الشديد ذو الصلابة .　　(٣) هو أبو ذؤيب ، وانظر ديوان الهذليين طبعة الدار ١/١٤٠

(٤) رواية ديوان الهذليين واللسان فى « طفل » : « تبذلينه » بدل « تعلمينه » . والضمير فى «تبذلينه» يعود إلى «حديثا» وفى «تعلمينه» للخبر والحكم .　　(٥) انظر ص ٢٩ من هذا الجزء .

(٦) هو العباس بن الأحنف . وانظر الديوان المطبوع فى استامبول ص ٨٥ ، ومعاهد التنصيص ١/٥٧

وقال المولَّد[1] :

وحديثُها السِّحْرُ الحلال لو آنه لم يَجْنِ قتلَ المسلِمِ المتحرِّزِ

الأبياتَ الثلاثة . فإذا كان قدر الحديث — مُرْسَلاً — عندهم هذا، على ما ترى فكيف به إذا قيَّده بقوله (بأطراف الأحاديث) . وذلك أن فى قوله[2] (أطراف الأحاديث) وَحْيا خفيًّا، ورمزا حُلْوا؛ ألا ترى أنه يريد بأطرافها مايتعاطاه المحبُّون، ويتفاوضه[3] ذوو الصبَابة المتيَّمون ؛ من التعريض ، والتلويح ، والإيماء دون التصريح، وذلك أحلى وأدمث، وأغزل وأنسب، من أن يكون مشافهة وكشفا، ومصارحة وجهرا ، وإذا كان كذلك فمعنى هذين البيتين أعلى عندهم، وأشدُّ تقدُّما فى نفوسهم ، من لفظهما وإن عذُب موقعه، وأنِق له مستمِعه .

نعم، وفى قوله :

* وسالت بأعناق المطىّ الأباطح *

من الفصاحة ما لا خفاء بِهِ . والأمر فى هذا أسْير، وأعرف وأشهر .

فكأن العرب إنما تحلِّى ألفاظها وتدبجها وتَشِيها ، وتزخرِفها ، عنايةً بالمعانى التى وراءها، وتوصُّلا بها إلى إدراك مطالبها، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إنّ من الشعر لحُكْمًا[4] وإنّ من البيان لسِحرا " . فإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتقد هذا فى ألفاظ هؤلاء القوم، التى جُعِلت مصايد وأشراكا للقلوب، وسَبَبا وسُلَّما إلى تحصيل المطلوب، عُرِف بذلك أن الألفاظ خَدَم للمعانى، والمخدوم — لا شكَّ — أشرفُ من الخادم .

(١) هو ابن الرومى . وانظر فى هذا الجزء ص ٢٩ (٢) كذا فى ش ، ب . وفى أ ، ج : « ذكره » . (٣) كذا فى ش ، ج . وفى أ ، ب : « يتقارضه » .

(٤) رواه أحمد فى مسنده ، وأبو داود . قال شارح الجامع الصغير : وإسناده صحيح . انظر هذا الكتاب . وقوله " حكما " يضبط كقفل مصدرا، وكعنب جمع حكمة .

والأخبار فى التلطّف بعذوبة الألفاظ إلى قضاء الحوائج أكثر من أن يؤتى عليها، أو يُتجشّم للحال (نعت لها)(1)، ألا ترى إلى قول بعضهم وقد سأل آخر حاجة، فقال المسئول : إن علىّ يمينا ألّا أفعلَ هذا . فقال له السائل : إن كنت — أيّدك الله — لم تحلف يمينا قطّ على أمرٍ فرأيت غيره خيرا منه فكفّرت عنها له، وأمضيته، فما أُحبُّ أن أُحْنِثك، وإن كان ذلك قد كان منك فلا تجعلْنى أدْوَن الرجُلين عندك . فقال له : سحرتنى، وقضى حاجته . ٥

وندع هذا ونحوه لوضوحه، ولْنأخذ لِما كنا عليه فنقولَ :

مما يدلّ على اهتمام العرب بمعانيها، وتقدّمها(2) فى أنفسها على(3) ألفاظها، أنهم قالوا فى شملَلت(4)، وصعررت(5)، وبيطرت(6)، وحوقلت(7)، ودهورت(8)، وسلْقيت، وجعبيت(9) : إنها ملحَقة بباب دحرجت . وذلك أنهم وجدوها على سَمْتها(10) : عددَ حروفٍ، وموافَقةً بالحركة والسكون، فكانت هذه صناعة لفظيّة، ليس فيها أكثرُ من إلحاقها ببنائها، واتّساع العرب بها فى محاوراتها، وطرق كلامها . ١٠

والدليل على أن فعللت، وفيْعلت، وفوعلت، وفعليت، ملحَقة بباب دحرجت مجىءُ مصادرِها على مثل مصادر باب دحرجت . وذلك قولهم : الشمللة، والبيطرة، والحوقلة، والدهورة، والسَّلْقاة، والجَعْباة . فهذا [ونحوه](11) كالدحرجة، والهملجة(12)، ١٥

---

(1) كذا فى أ . وفى ش، ب : « تعب بها » . (2) كذا فى ش، ب . وسقط فى أ هذا الحرف . (3) سقط لفظ « على » فى أ . فالعبارة فيها : « تقدمها أنفسها ألفاظها » . وعليه يكون ألفاظها مفعول التقدّم، وهو قد يتعدّى بنفسه . (4) شملل : أسرع وشمّر . (5) يقال : صعرر الشىء : دحرجه . (6) حوقل : ضعف . (7) يقال : دهور الشىء : جمعه وقذفه فى مهواة . (8) يقال : سلقاه إذا طعنه فألقاه على جنبه . ٢٠ (9) جعباه إذا صرعه . (10) السمت : الطريق والهيئة . (11) هذه الزيادة فى أ . وسقطت فى ش، ب . (12) الهملجة : حسن سير الدابة فى سرعة .

والقوقاة ، والزوزاة . فلمّا جاءت مصادرها على مصادر[1] الرباعيّة ، والمصادر أصول للأفعال حكم بإلحاقها بها ؛ ولذلك استمرّت فى تصريفها استمرار ذوات الأربعة. فقولك : بَيْطر يُبَيْطِر بَيْطرة ، كدحرج يدحرج دحرجة ، ومُبَيطر كمدحرج . وكذلك شمال يشملِل شمللة ، وهو مُشَملِل . فظهور[2] تضعيفه على هذا الوجه أوضح دليل على إرادة إلحاقه . ثم إنهم قالوا : قاتل يقاتل قِتالا ، ومقاتَلة ، وأكرم يكرم إكراما ، وقطّع يقطع تقطيعا ، فجاءوا بأفعلَ ، وفاعَل ، وفعَّل ، غير ملحَقة بدحرج ، وإن كانت على سَمْته وبوزنه ، كما كانت فعال ، وفيْعَل ، وفَوْعَل ، وفَعْوَل ، وفَعْلَى ، على سَمْته ووزنه ملحقة . والدليل على أن فاعَل وأفعَل وفعَّل غير ملحَقة[3] بدحرج وبابه امتناع مصادرها أن تأتى على مثال الفَعْلَلة ؛ ألا تراهم لا يقولون : ضارب ضارَبة ، ولا أكرم أكْرَمة ، ولا قطّع قَطّعةً ؛ فلمّا امتنع فيها هذا — وهو العِبْرة فى صحّة الإلحاق — عُلِم أنها ليست ملحَقة بباب دَحْرَج .

فإذا قيل : فقد تجىء مصادرها من غير هذا الوجه على مثال مصادر ذوات الأربعة ؛ ألا تراهم يقولون : قاتل قِيتالا[4] ، وأكرم إكراما ، «وكذَّبوا بآياتنا كِذّابا» فهذا بوزن الدِحراج ، والسِرْهاف ، والزِلزال ، والقِلقال ؛ قال[5] :

* سَرْهَفْتُه ما شئتَ من سِرهافِ *

---

(١) كذا فى ش ، ب . وفى ا «مصادرها» . (٢) كذا فى ش ، ب . وفى ا «وظهور» .

(٣) فى الأصول « غير ملحقة » وزيادة « غير » مفسدة ، وقد جريت على ما فى المطبوعة ، وهو الصواب . (٤) كذا فى ا ، ب . وفى ش : «قتالا» . والأوفق بالسياق ما أثبتناه ، ألا تراه يقول : « فهذا بوزن الدحراج » وإنما يظهر هذا فى القيتال . والقيتال والقتال كلاهما يقال فى مصدر قاتل ، وإن كان الأغلب الاستعمال الثانى ، وهو مخفف من الأوّل . وانظر شرح المفصل ٦/٤٨ .

(٥) هو العجاج ، وهو من أرجوزة يعاتب فيها ابنه رؤبة . وبعده :

حتى إذا ما آض ذا أعراف — كالكودن المشدود بالإكاف

قال : الذى جمعت لى صوافى — من غير ما عصف ولا اصطراف

=

قيل : الاعتبار بالإلحاق بها ليس إلّا من جهـة الفَعْلَلة ، دون الفِعْلال ، وبه كان يعتبر سيبويه . ويدلّ على صحّـة ذلك أن مثال الفعللة لا زيادة فيـه ، فهو بفَعْلَل أشبه من مثال الفِعلال ، والاعتبار[1] بالأصول أشبه منه وأوكد منه بالفروع .

فإن قلت : ففى الفعللة الهـاء زائدة ، قيـل : الهاء فى غالب أمرها وأكثر أحوالها غير معتدّة ، من حيث كانت فى تقدير المنفصلة . ٥

فإن قيل : فقد صحّ إذًا أن فاعَل ، وأفعل ، وفعّل — وإن كانت بوزن دحرج — غير ملحَقة به ، فلِم لم تلحَق بهِ ؟ قيل : العلّة فى ذلك أن كلّ واحد من هذه المُثُل جاء لمعنًى . فأفعلَ للنقل وجعلِ الفاعلِ مفعولا ؛ نحو دخل ، وأدخلته ، وخرج ، وأخرجته . ويكون أيضا للبلوغ ؛ نحو أحصدَ الزرعُ ، وأركَبَ المُهْرُ ، وأقطفَ الزرعُ ، ولغـير ذلك من المعـانى . وأمّا فاعَل فلكونه من اثنين فصاعدا ؛ نحو ضارَب زيد عمرا ، وشاتم جعفر بِشْرا[2] . وأما فعّل فللتكثير ؛ نحو غلّق الأبواب ، وقطّع الحِبال ، وكسّر الجِرار . ١٠

فلمّا كانت هـذه الزوائد فى هـذه المُثُل إنمـا جِىء بها للمعانى خَشُوا إن هم جعلوها ملحَقة بذوات الأربعة أن يقدّر أن غرضهم فيها إنمـا هو إلحاق اللفظ باللفظ ؛ نحو شملل ، وجهور ، وبيطر ؛ فتنكّبوا إلحاقها بها ؛ صونًا للمعنى ، وذَبًّا عنه أن يُستهلَك ويسقط حكمه ، فأخلُّوا بالإلحاق لمّـا كان صناعة لفظيّة ، ووقّروا[3] المعنى ١٥

= « سرحفته » : أحسنت غذاءه ، يريد جهده فى تربيته . و« أعراف » جمع عرف — بضم فسكون — . وهو الشعر من العنق . و« الكودن » من الخيل ما لم ينتج من العراب ، وقوله : « صوافى » جمع صاف أى خالص لى ، « والعصف » : الكسب ، و« الاصطراف » : التصرف فى كسب المـال . يقول : أحسنت تربيته حتى إذا شب وترعرع وصار كالبرذون طمع فى مالى وزعم أنه خالص له . وذلك مع أنه لم يتعب فى كسب هذا المـال وجمعه . وانظر الجزء الثانى من مجموع أشعار العرب طبعة أوربة ص ٤٠ ٢٠

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب زيادة بعد (الاعتبار) هى : « والمراعاة » .

(٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « بكرا » .

(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « وفروا » .

ورجّبوه؛ لشرفه عندهم، وتقدّمه فى أنفسهم. فرأَوا الإخلال باللفظ فى جنب الإخلال بالمعنى يسيرا سهلا، وحَجْما محتقرا. وهذا الشمسُ إنارةً مع أدنى تأمّل.

ومن ذلك أيضا أنهم لا يلحقون الكلمة من أوّلها إلا أن يكون مع الحرف الأوّل غيره؛ ألا ترى أن (مَفْعلا) لـمّا كانت زيادته فى أوّله لم يكن ملحَقا بها[1]؛ نحو: مَضْرَب، ومَقْتَل. وكذلك (مِفْعَل) نحو: مِقطَع، ومِنْسَج، وإن كان مَفْعل بوزن جعفر، ومِفعل بوزن هِجْرَع[2]. يدلّ على أنهما ليسا ملحَقين بهما ما نشاهده من ادّغامهما[3]، نحو مَسَدّ، ومَرَدّ، ومِتَلّ[4]، ومِشَلّ[5]. ولو كانا ملحقين لكانا حَرَى أن يخرجا على أصولها، كما خرج شملَل وصعررَ على أصله. فأمّا مَحْبَب فعلَم خرج شاذًّا، كتَهْلَل، ومَكْوزة، ونحو ذلك مما احتُمِل لعَلَمِيّته.

وسبب امتناع مَفْعَل ومِفْعَل أن يكونا ملحَقين — وإن كانا على وزن جَعْفَر، وهِجْرَع — أن الحرف الزائد فى أوّلها، وهو لمعنى[6]؛ وذلك أن مَفْعَلًا يأتى للمصادر، نحو ذهب مَذْهبا، ودخل مَدْخلا، وخرج مخرجا. ومِفْعَلًا يأتى للآلات[7]، والمستعملات؛ نحو مِطْرق، ومِروَح[8]، ومِخصَف، ومِئزر[9]. فلمّا كانت الميان ذواتَىْ معنًى خَشُوا إن هم ألحقوا بهما أن يتوهّم أن الغرض فيهما إنما هو الإلحاق حَسْبُ، فيُستهلَك المعنى المقصودُ بهما، فتحامَوا الإلحاق بهما؛ ليكون ذلك موفّرا على المعنى لها.

ويدلّك على تمكّن المعنى فى أنفسهم وتقدّمه للّفظ عندهم تقديمُهم لحرف المعنى فى أوّل الكلمة، وذلك لقوّة العناية به، فقدّموا دليله ليكون ذلك أَمارة لتمكّنه عندهم.

---

(١) أى بهذه الزيادة، أى بسببها. (٢) من معانيه الأحمق، والمجنون.
(٣) كذا فى أ. وفى ش، ب: «إدغامها». (٤) التل: الصرع، ويقال رمح متل؛ أى يتل به ويصرع. ورجل متل: قوىّ. (٥) الشل: الطرد، والمِشل المطرد، وهو رمح قصير. (٦) كذا فى أ. وفى ش، ب سقطت الواو. (٧) ثبتت الواو فى أ، وسقطت فى ش، ب. (٨) هى المروحة يتروّح بها. (٩) هو المخرز.

وعلى ذلك تقدّمت حروف المضارعة فى أوّل الفعل ؛ إذ كُنّ دلائل على الفاعلين : مَنْ هم، وماهم، وكم عِدّتهم؛ نحو أفعل، ونفعل، وتفعل، ويفعل، وحكموا بضدّ [هذا لِلّفظ](1)؛ ألا ترى إلى(2) ما قاله أبو عثمان(3) فى الإلحاق : إنّ أقْيَسه أن يكون بتكرير اللام ، فقال : باب شملات ، وصعررت ، أقيس من باب حوقلت ، وبيطرت ، وجهورت .

أفلا ترى إلى حروف المعانى : كيف بابها التقدّم ، وإلى حروف الإلحاق والصناعة : كيف بابها التأخر . فلو لم يعرف سبق المعنى عندهم ، وعلوّه فى تصوّرهم ، إلا بتقدّم دليله ، وتأخّر دليل نقيضه ، لكان مغنيا من غيره كافيا .

وعلى هذا حَشَوا بحروف المعانى فحصّنوها بكونها حَشْوا ، وأمِنوا عليها ما لا يؤمن على الأطراف ، المعرّضة للحذف والإجحاف . وذلك كألف التكسير وياء التصغير ؛ نحو دراهم ، ودُرَيهم ، وقماطر ، وقُمَيطر . فجرت فى ذلك — لكونها حَشْوا — مجرى عين الفِعْل المحصّنة فى غالب الأمر ، المرفوعة عن حال الطرفين من الحذف ؛ ألا ترى إلى كثرة باب عِدَة ، وزِنة ، وناس(4) ، والله فى أظهر قولَىْ سيبويه(5) ، وما حكاه أبو زيد من قولهم ، لَابَ لك(6) ، وويلِمّه(7) ،

---

(١) هذا عن أ وإن كان فيها : « هذا اللفظ » ، وهو خطأ فى الرسم . وفى ش ، ب : « هذه الصناعة اللفظية » ، وهى غير مستقيمة ، وكأن الأصل : « هذا للصناعة اللفظية » . وفى ح : « ذلك لصناعة اللفظ » ، وهى عبارة صحيحة . (٢) ثبت لفظ « إلى » فى ش ، ب ، وسقط فى أ .

(٣) يريد المازنى . وقد جاء فى تصريفه فى الباب الأوّل (باب الأسماء والأفعال : كم يكون عددها فى الأصل وما يزاد فيها) : « وهذا الإلحاق بالواو والياء والألف لا يقدم عليه إلا أن يسمع . فإذا سمع قيل : ألحق ذا بكذا بالواو والياء ؛ وليس بمطرد . فأمّا المطّرد الذى لا ينكسر فأن يكون موضع اللام من الثلاثة مكررا للإلحاق ؛ مثل مهدد وقردد وعندد وسردد ، والأفعال : جلبب ، يجلبب ، جلببة » .

(٤) فأصل ناس أناس . وانظر سيبويه ١/٣٠٩، ٢/١٢٥ . (٥) هذا القول فى الكتاب ١/٣٠٩ يقول فيه : « وكأن الاسم — والله أعلم — إله ، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفا منها » . (٦) أى فى لا أب لك .

(٧) أصله : ويل أمه . يقال ذلك لمن يستجاد .

ويا با المغـيرة[1] ، وكثرة باب يدٍ ، ودمٍ ، وأخٍ ، وأبٍ ، وغدٍ ، وهنٍ ، وحِرٍ ، وآست ، وباب ثُبَةٍ ، وقُلَةٍ ، وعِزَةٍ ، وقِلّة باب مُذْ[2] ، وسَهٍ : إنما هما هذان الحرفان بلا خلاف . وأما ثُبة[3] ولِثة فعلى الخلاف . فهذا يدلّك على ضنّهم بحروف المعانى ، وشُحّهم عليها : حتى قدّموها عناية بها ، أو وسّطوها تحصينا لها .

فإن قلت : فقد نجد حرف المعنى آخِراً ، كما نجـده أوّلا ووَسَطا . وذلك تاء التأنيث ، وألف التثنية ، وواو الجمع على حدّه ، والألف والتاء فى المؤنث[4] ، وألفا التأنيث فى حمـراء وبابها ، وسَكْرَى وبابها ، وياء الإضافة ؛ كهنِىّ[5] ، فما ذلك ؟

قيل : ليس شىء ممـا تأخّرت فيه علامة معناه إلا لعاذر مُقْنِـع . وذلك أن تاء التأنيث إنمـا جاءت فى طلحة[6] وبابها آخِراً من قِبَل أنهم أرادوا أن يُعرِّفونا تأنيث ما هو ، وما مذكّره ، فجاءوا بصورة المذكّر كاملة مصحّحة ، ثم ألحقوها تاء التأنيث ليُعْلِموا حال صورة التذكير ، وأنه قـد استحال بمـا لحقه إلى التأنيث ؛ فجمعوا بين الأمرين ، ودلّوا على الغرضين . ولو جاءوا بعَلَم التأنيث حَشْوًا لانكسر المثال ، ولم يعلم تأنيث أىّ شىء هو .

---

(١) ورد هكذا فى قوله :

يا بالمغـيرة رب أمرٍ معضـل ... فرجتـه بالنـكر منى والدها

يريد : يا أبا المغيرة ، وانظر الخزانة ٤/٣٣٥ .

(٢) يريد بباب مذ ، وسه ما حذف منه الحشو ؛ فإن أصل مذ منذ ، وسه سته .

(٣) الثبة يراد بها وسط الحوض ، وقد قيل إنها من ثاب الماء إذا اجتمع ، فالمحذوف منها العين ، وقيـل إن المحذوف منها اللام ، وهى واو أو ياء على الخلاف . وانظر اللسان فى ثبو . واللثة ما حول الأسنان . ويقول بعض اللغويين : أصلها لثى حذفت لامها الياء ، ويقول ابن جنى إنها محذوفة العين — وهى الواو — من لثت العمامة أى أدرتها على رأسى ، واللثة محيطة بالأسنان دائرة بها .

(٤) أى فى جمع المؤنث . (٥) أى فى النسبة إلى الهن . (٦) الطلحة هنا : الواحدة من شجر الطلح ، ولا يراد به العلم .

فإن قلت : فإن ألف التكسير وياء التحقير قد تكسران مثال الواحد والمكبَّر ، وتخترمان صورتيهما ؛ لأنهما حشو لا آخر. وذلك قولك دفاتر ودُفيتِر ، وكذلك كليب ، وجُحَير ، ونحو ذلك ، قيل : أمّا التحقير فإنه أحفظ للصورة من التكسير ؛ ألا تراك تقول فى تحقير حبلى : حُبَيْلَى ، وفى صحراء : صُحَيْرَاء ، فتقِرّ ألف التأنيث بحالها ، فإذا كسَّرت قلتَ : حبالَى ، وصحارَى ، وأصل حبالَى حبالٍ ؛ كدعاوٍ تكسيرِ دعوى ، فتغيّر عَلَم التأنيث . وإنما كان الأمر كذلك من حيث كان تحقير الإسم لا يخرجه عن رُتْبته الأولى — أعنى الإفراد — فأُقِرّ (بعض لفظه)[1] لذلك ؛ وأمّا التكسير فيبعده عن الواحد الذى هو الأصل ، فيحتمل التغيير ، لا سيَّما مع اختلاف معانى الجمع ، فوجب اختلاف اللفظ . وأمّا ألف التأنيث[2] المقصورة والممدودة فمحمولتان على تاء التأنيث ، وكذلك عَلَم التثنية والجمع على حدّه لاحق بالهاء أيضا . وكذلك ياء النسب . وإذا كان الزائد غير ذى المعنى قد قوى سببه ، حتى لحق بالأصول عندهم ، فما ظنُّك بالزائد ذى المعنى؟ وذلك قولهم فى اشتقاق الفعل من قَلَنْسُوة تارة : تَقَلْنَس ، وأخرى : تَقَلْسَى ، فأقرّوا النون وإن كانت زائدة ، وأقرّوا أيضا الواو حتى قلبوها ياء فى تقلسيت . وكذلك قالوا : قَرْنُوَة[3] ، فلما اشتقُّوا الفعل منها قالوا قرنيت السِّقَاء ، فأثبتوا الواو ، كما أثبتوا بقيَّة حروفِ الأصل : من القاف ، والراء ، والنون ، ثم قلبوها ياء فى قَرْنَيت . هذا مع أن الواو فى قَرْنُوةٍ زائدة للتكثير والصيغة ، لا للإلحاق ولا للمعنى ، وكذلك الواو فى قَلَنْسُوة للزيادة غير الإلحاق وغير المعنى . وقالوا فى نحوه : تعفرت الرجل إذا

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « لفظ بعضه » .

(٢) كذا فى أ ، ب ، ش . وعليه فقوله : «الممدودة» عطف على (ألف التأنيث المقصورة) حتى يصح تثنية الخبر . وفى ج : « وألفا التأنيث محمولتان » . وهى واضحة .

(٣) هى عشب ينبت فى الرمل يدبغ به الأساقى .

صار عفريتا ، فهذا تَفعْلَت ، وعليه جاء تَمَسْكَن (١) ، وتَمَدْرَع ، وتمنطق ، وتمندل (٢) ، وتمخرق (٣) ، وكان يسمى محمدا ثم تمسلم أى صار يسمى مُسْلِما ، و(مَرْحَبَكَ الله (٤) ، ومَسْهَلك) ، فتحمّلوا ما فيه تبقية الزائد مع الأصل فى حال الاشتقاق ، كلُّ ذلك توفية (٥) للمعنى ، وحراسة له ، ودلالة عليه . ألا تراهم إذْ قالوا : تدرّع ، وتسكّن وإن كانت أقوى اللغتين عند أصحابنا فقد عرّضوا أنفسهم لئلا يعرف غرضهم : أمِن الدِرع والسكون ، أم مِن المدرعة والمَسْكنة ؟ وكذلك بقيّة الباب .

ففى هذا شيئان : أحدهما حرمة الزائد فى الكلمة عندهم حتى أقرّوه إقرار الأصول . والآخر ما يوجبه ويقضى به : من ضعف تحقير الترخيم وتكسيره عندهم ، لِمَا يقضى به ، ويُفضِى بك إليه : من حذف الزوائد ، على معرفتك بحُرْمتها عندهم .

فإن قلت : فإذا كان الزائد إذا وقع أوّلا لم يكن للإلحاق فكيف ألحقوا بالهمزة فى أَلَنْدَد (٦) وأَلَنْجَج (٧) ، وبالياء فى يَلَنْدَد (٦) ويَلَنْجَج (٧) ، والدليل على الإلحاق ظهور التضعيف ؟ قيل : قد قلنا قَبْلُ : إنهم لا يلحقون الزائد من أوّل الكلمة إلا أن يكون معه زائد آخَر ، فلذلك جاز الإلحاق بالهمزة والياء فى أَلَنْدَد ، ويَلَنْدَد ، لمّا انضمّ إلى الهمزة والياء النون .

---

(١) أى لبس المدرعة — كمكنسة — وهى ضرب من الثياب ، ولا يكون إلا من الصوف .

(٢) أى مسح بالمنديل . (٣) كذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب : "تمخرق" ويقول ابن جنى فى سر الصناعة فى آخر حرف الميم : "وقالوا : مخرق الرجل ، وضعفها ابن كيسان" . وفى المنصف للمصنف فى الباب الثانى : "وأما قول العامة تمخرق فينبغى أن يكون لا أصل له . أو إن كان قد جاء عن العرب فهو بمنزلة تمسكن فى الشذوذ ؛ والجيد تخرّق ؛ لأنهم يقولون : تخرّق فلان بالمعروف ، ولم نسمعهم يقولون مخرق ، فإنما هو من الخرق وهو الكريم من الرجال إلا أن بعض أصحابنا حكى مخرق وليس بالقوى" .

(٤) أى حياك الله بهذه التحية : مرحبا وسهلا . (٥) كذا فى أ وفى اللسان فى درع . وفى ش ، ب : «توقية» . (٦) الألندد واليلندد : الشديد الخصومة الجدل .

(٧) الألنجج واليلنجج : عود من الطيب يتبخر به .

وكذلك ما جاء عنهم من إنْقَحْلٍ[1] — فى قول صاحب الكتاب[2] — ينبغى أن تكون الهمزة فى أوّله للإلحاق — بما اقترن بها من النون — بباب جِرْدَحْلٍ[3] .
ومثله ما رويناه عنهم من قولهم : رجل إِنْزَهْوٌ، وامرأة إِنْزَهْوة، ورجال إِنْزَهْوون، ونساء إِنْزَهْوات، إذا كان ذا زَهْوٍ[4]؛ فهذا إذًا إنْفَعْل . ولم يحك سيبويه من هذا الوزن إلا إنقحلا وحده؛ وأنشد الأصمعىّ[5] — رحمه الله — :

* لمّا رأتنى خَلَقًا إنْقَحْلا *

ويجوز عندى فى إنزهوٍ غيرُ هذا، وهو أن تكون همزته بدلا من عين، فيكون أصله عِنْزَهْو : فِنْعَلْو، من العِزْهَاة، وهو الذى لا يقربُ النساء . والتقاؤهما أن فيه انقباضا و إعراضا، وذلك طَرَف من أطراف الزهو؛ قال[6] :

إذا كنت عِزْهاةً عن اللهوِ والصِّبَا ... فكن حَجَرا من يابِس الصخرِ جَلْمَدا

و إذا حملته على هذا لحق ببابٍ أوسع من إنقحل، وهو باب[7] قِنْدَأْوٍ[8]، وسِنْدَأْوٍ[8]، وحِنْطَأْوٍ[8]، وكِنْتَأْوٍ[8] .

فإن قيل : ولِمَ لَمّا كان مع الحرف الزائد إذا وقع أوّلا زائدٌ ثانٍ غيرُه صارا جميعا للإلحاق، و إذا انفرد الأوّل لم يكن له؟ قيل : لِمَا كنّا عليه من غلبة المعانى للألفاظ، على ما تقدّم .

---

(١) كذا فى أ . وسقط هذا اللفظ فى ش، ب . (٢) يقال رجل إنقحل إذا كان يابسا من الهرم . (٣) انظر سيبويه ٢ / ٣١٧ (٤) هذا راجع للوصف الأول وهو إنزهو . وعبارة اللسان بعد سياقة ما سبق هنا : «وذلك إذا كانوا ذوى زهو» . وفى ج : «إذا كنّ ذا زهو» والصواب : «ذوات» وهو راجع للأخير . (٥) انظر كتاب خلق الإنسان فى مجموعة الكنز اللغوىّ ص ١٦١ (٦) هو الأحوص بن محمد الأنصارىّ . وانظر الأغانى ١٣ / ١٥٩ . وانظر فى ترجمته الخزانة ١/٢٣٢ (٧) وهو باب فنعلو، والأول باب إنفعل . وانظر فى هذا الباب الكتاب ٢ / ٣٥١ (٨) القندأو : الجرىء المقدم . والسندأو : القصير أو الخفيف . والحنطأو : العظيم البطن أو القصير . والكنتأو : الجمل الشديد .

وذلك أن أصل الزيادة فى أوّل الكلمة إنما هو للفعل . وتلك حروف المضارعة فى أفعلُ ، ونَفعلُ ، وتفعلُ ، ويفعلُ ، وكلّ واحد من أدلّة المضارعة إنما هو حرف واحد ، فلمّا انضمّ إليه حرف آخر فارق بذلك طريقه فى باب الدلالة على المعنى ، فلم يُنكَر أن يُصار بِه حينئذٍ إلى صَنْعة اللفظ ، وهى الإلحاق .

٥ ويدلّك على تمكّن الزيادة إذا وقعت أوّلا فى الدلالة على المعنى تركُهم صرف أحمد ، وأرمل ، وأزمَل(١) ، وتَنْضُب ، ونَرْجِس ، معرفة ؛ لأن هذه الزوائد فى أوائل الأسماء وقعت موقع ما هو أقعد منها فى ذلك الموضع ، وهى حروف المضارعة . فضارع أحمدُ أركب ، وتَنْضُب تقتل ، ونرجس نضرِب ، فحمل زوائد الأسماء فى هذا على أحكام زوائد الأفعال ؛ دلالة على أن الزيادة فى أوائل الكَلِم إنما بابها الفعل(٢) .

١٠ فإن قلت : فقد نجدها(٣) للمعنى ومعها زائد آخر غيرها ؛ وذلك نحو ينطلق وأَنطلِق ، وأَحرنجم ، ويخرنطم ، ويقعنسس . قيل : المزيد للمضارعة هو حرفها وحده ، فأمّا النون فمصوغة فى حَشْو الكلمة فى الماضى ؛ نحو احرنجمَ ، ولم تجتمع مع حرف المضارعة فى وقت واحد ، كما التقت الهمزة والياء مع النون فى ألنجج ويلندد فى وقت واحد .

١٥ فإن قلت : فقد تقول : رجل ألدّ ثم تُلحق النون فيما بعد ، فتقول : ألندد ، فقد رأيت الهمزة والنون غير مصطحبَتين . قيل : هاتان حالان متعاديتان ؛ وذلك أن ألدّ ليس من صيغة ألندد فى شىء ، إنما ألدّ مذكر لَدّاء ؛ كما أن أصمّ تذكير صمّاء . وأمّا ألندد فهمزته مرتجَلة مع النون فى حال واحدة ، ولا يمكنك أن تدّعى أن احرنجم لمّا صرت إلى مضارِعه فككتَ يَدَه عمّا كان فيها من الزوائد ، ثم ارتجلت

---

٢٠ (١) هو فى الأصل الصوت المختلط . (٢) كذا فى أ . وفى غيرها : « للفعل » .
(٣) كذا فى ب وفى أ : « تجدها » وفى ش : غير منقوطة الأوّل .

له زوائد غيرها؛ ألا ترى أن المضارع مَبناه على أن ينتظم جميع حروف الماضى من أصل أو زائد ؛ كبيطر و يبيطر ، وحوقل و يحوقل ، وجَهْور ، و يجهور ، وسَلْقَى ويُسَلْقِى ، وقطّع و يقطّع ، و(تكسّر ويتكسّر)[1] وضارَب و يضارب .

فأمّا أكرَم يُكرم ، فلولا ما كُرِه من التقاء الهمزتين فى أُؤَكرم لو جىء به على أصله للزم أن يؤتى بزيادته فيه ؛ كما جىء بالزيادة فى نحو يتدحرج ، و ينطلق . وأمّا همزة انطلق فإنما حذفت فى ينطلق للاستغناء عنها ، بل قد كانت فى حال ثباتها فى حكم الساقط أصلا ؛ فهذا واضح .

ولأجل ما قلناه : من أن الحرف المفرد فى أوّل الكلمة لا يكون للإلحاق ما حَمَل أصحابنا تَهْلَل[2] على أن ظهور تضعيفه إنما جاز لأنه عَلَم ، والأعلام تغيّر كثيرا . ومثله عندهم مَحْبَب[3] ، لما ذكرناه .

وسألت يوما أبا علىّ — رحمه الله — عن تِجفافٍ[4] : أتاؤه للإلحاق بباب قِرطاس ؟ فقال : نعم ، واحتجّ فى ذلك بما انضاف إليها من زيادة الألف معها . فعلى هذا يجوز أن يكون ما جاء عنهم من باب أُملودٍ[5] وأُظفورٍ ملحَقا بباب عُسلوجٍ[6] ، ودُمْلوجٍ[7] ، وأن يكون إطريح[8] و إسليح[9] ملحَقا بباب شِنظير[10] وخنزير . ويبعد هذا عندى ؛ لأنه يلزم منه أن

---

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « كسر و يكسر » . و يلاحظ أن الواو بين الفعلين فى هذا وما بعده ساقطة فى أ .

(٢) بالتاء والثاء قرية بالريف . وفى معجم البكرى ، والقاموس أن ثهلل — بالمثلثة — موضع قريب من سيف كاظمة ، وكاظمة ماء فى الطريق بين البصرة ومكة : وما أثبت أولا هو ما فى معجم البلدان لياقوت .

(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « عنده » . وما أثبت هو الصواب .

(٤) هو ما يوضع على الخيل من الحديد وغيره فى الحرب ؛ ليقيها الجراح .

(٥) يقال : غصن أملود : ناعم لين .

(٦) العسلوج : ما اخضرّ ولان من القضبان .

(٧) الدملوج من الحلىّ ما يلبسه العضد .

(٨) كأن الأصل : باب إطريح ، على نسق ما قبله ، و بذلك يتوجه إفراد الخبر . وفى ج : « ملحقين » . و يقال سنام إطريح إذا طال ثم مال فى أحد شقيه .

(٩) الإسليح شجرة ترعاها الإبل فيغزر لبنها .

(١٠) الشنظير : السيِّئ الخلق ، والسخيف العقل .

يكون باب إعصارٍ و إسنامٍ[1] ملحَقا ببـاب حِذْبارٍ[2] وهِلقامٍ[3]، و باب إفعـالٍ لا يكون ملحَقا ؛ ألا ترى أنه فى الأصل للصدر، نحو إكرام، وإحسان، و إجمال، و إنعام، وهذا مصدر فعلٍ غير ملحَق، فيجب أن يكون المصدر فى ذلك على سَمْت فعله غير مخالف له . وكأنّ هذا ونحوه إنما لا يجوز أن يكون ملحَقا من قِبَل أن ما زيد على الزيادة[4] الأولى فى أوّله إنما هو حرف لِين، وحرفُ[5] اللين لا يكون للالحاق، إنما جىء به لمعنًى، وهو امتداد الصوت به ، وهذا حديث غير حديث الإلحاق ؛ ألا ترى أنك إنما تقابِل بالملحق الأصل ، و باب المدّ إنما هو الزيادة أبدًا، فالأمران على ما ترى فى البعد غايتان .

فإن قلت على هـذا : فما[6] تقول فى باب إزْمَوْلٍ[7]، و إدْرَوْنٍ[8]، أملحَق هو أم غير ملحَق، وفيه — كما ترى — مع الهمزة الزائدة الواو زائدةً؟ قيل : لا، بل هو ملحَق بباب جِرْدَحْلٍ وحِنْزَقْرٍ[9] . وذلك أن الواو التى فيه ليست مَدًّا ؛ لأنها مفتوح ماقبلها، فشابهت الأصولَ بذلك فأُلحِقَت بها .

فإن قلت : فقـد قال[10] فى طُومَار : إنه ملحق بقُسْطَاس، والواو كما ترى بعد الضمّة، أفلا تراه كيف أُلحِق بها مضموما ما قبلها . قيل : الأمر كذلك، وذلك

---

(١) الإسنام : ضرب من الشجر . (٢) الحذبار : الناقة الضامرة .
(٣) الهلقام : الضـخم الطويل . (٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « الزائدة » .
(٥) كذا فى أ « حرف » بالإفراد ، وبتذكير الفعل والضمائر بعـد ، وهو الموافق لعبارة اللسان فى سلح . وفى ش ، ب : « حروف » مع تأنيث ما بعدها من الفعل والضمائر . (٦) كذا أ . وفى ش ، ب : « ما » . (٧) هو المصوّت من الوعول . (٨) الإدرون : معلف الدابة ، والأصل . (٩) هو القصير الدميم من النـاس . (١٠) أى أبو علىّ ؛ فإنه هو الذى سلف الحديث عنـه . و إن كانت عبارة ابن سـيده فى اللسان (طمر) تقضى أن قائل هـذا سيبويه ، ولم أقف فى كتابه على هذا الحكم . والطومار : الصحيفة .

أن موضع المدّ إنما هو قُبَيل الطَّرَف مجاوِرًا له ؛ كألِف عِمَاد ، وياء سعيد ، وواو عَمُود . فأمّا واو طُومار ، وياء دِيمَاس فيمن قال دياميس[1] فليستا للمدّ ؛ لأنهما لم تجاورا الطَّرَف . وعلى ذلك قال فى طُومَار : إنه ملحَق لمّا تقدّمت الواو فيه ، فلم تجاور طَرَفه .

٥ فلو بنيت على هذا من (سألت) مثل طُومار ودِيماس لقلت : سُوءال ، وسِيئال . فإن خفّفت الهمزة ألقيت حركتها على الحرفين قبلها ، ولم تحتشم ذلك[2] ، فقلت : سُوَال ، وسِيَال ، ولم تُجْرِهما مُجْرَى[3] واو مقروءة وياء خطيئة فى إبدالك الهمزة بعدهما إلى لفظهما ، وادّغامك إيّاهما فيها ، فى نحو مقرُوّة ، وخطِيّة . فلذلك لم يُقَل فى تخفيف سوءال ، وسيئال : سُوّال ، ولا سِيّال . فاعرفه .

١٠ فإن قيل : ولِمَ لَمْ يتمكّن حالُ المدّ إلّا أن يجاور الطَّرَف ؟ قيل : إنما جىء بالمدّ فى هذه المواضع لنَعْمته[4] ولِلِين الصوت به . وذلك أن آخر الكلمة موضعُ الوقف ، ومكانُ الاستراحة والأَوْن[5] ؛ فقدّموا أمام الحرف الموقوف عليه ما يُؤْذِن بسكونه ، وما يُخَفِّض من غُلَوَاء[6] الناطق واستمراره على سَنَن جَرْيه[7] ، وتتابع نطقه . ولذلك كثرت

---

(١) أى لا فيمن قال : دماميس فى الجمع ؛ لظهور أن الياء عند هؤلاء بدل من التضعيف
١٥ وانظر سيبويه ٢ – ١٢٧ . هذا ، والديماس : الحمّام . (٢) الأصل : « من ذلك »
فإن الاحتشام يتعدّى بمن ، فحذف الحرف وأوصل الفعل . وانظر اللسان (حشم) .

(٣) وذلك لأن واو مقروءة وياء خطيئة مدّتان لا تقبلان الحركة ، فلا سبيل إلى نقل حركة الهمزة إليهما ؛ لأن ذلك ينقض الغرض منهما ، فكان تخفيف الهمزة فى مثل ذلك بقلب الهمزة حرفا من جنس المدّة والادّغام . فأمّا واو سوءال وياء سيئال على الإلحاق فهما شبيهان بالحروف الأصلية يقبلان نقل الحركة
٢٠ إليهما لحذف الهمزة . (٤) النعمة — بفتح النون — فى الأصل الترفه ، ويراد به هنا رقة الصوت .

(٥) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : « السكون » . والأون : الدعة والسكون .

(٦) كذا فى ح ، وفى غيرها : « علوّ » وكأنها محرفة عن « غلو » وهو كالغلواء . والغلواء : النشاط والمرح . (٧) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : « غربه »

حروف المدّ قبل حرف الرويّ — كالتأسيس والرِّدْف — ليكون ذلك مؤذِنا بالوقوف، ومؤدّيا إلى الراحة والسكون. وكلّما جاور حرفُ المدّ الروِيَّ كان آنس به، وأشدّ إنعاما لمستِمعه. نعم وقد نجِد[1] حرف اللين فى القافية عِوَضا عن حرف متحرّك، أوْزِنَة حرف متحرّك حذف من آخِر البيت فى أتمّ أبيات ذلك البحر؛ كثالث الطويل، وثانى البسيط والكامل. فلذلك كان موضعُ حرف اللين إنما هو لِمَا جاور الطرَف. فأمّا أِلف فاعَل وفاعال وفاعول ونحو ذلك فإنها وإن كانت راسخة فى اللّين، وعَرِيقة فى المدّ، فليس ذلك لاعتزامهم المدّ بها، بل المدّ فيها — أين وقعت — شىء يَرجِع إليها فى ذوقها، وحسن النطق بها؛ ألا تراها دخولَها[2] فى (فاعَل) لتجعل الفعل من اثنين فصاعدا؛ نحو ضارَب وشاتَم؛ فهذا معنًى غير معنى المدّ، وحديثٌ غير حديثه. وقد ذكرت هذا الموضع فى كتابى فى شرح تصريف أبى عثمان وغيره من كتبى، وما خرج من كلامى.

فإن قلت: فإذا كان الأمر كذا فهلّا زيدت المدّات فى أواخر الكَلِم للمدّ، فإن ذلك أنأَى لهنّ، وأشدّ تماديا بهنّ؟ قيل: يَفسد ذاك من حيث كان مؤدّيا إلى نقض الغَرَض، وذلك أنهنّ لو تطرّفْن لتسلّط الحذفُ عليهنّ، فكان يكون ما أرادوه من زيادة الصوت بهنّ داعيا إلى استهلاكه بحذفهنّ؛ ألا ترى أن ما جاء فى آخِره الياءُ والواو قد حُفِظن[3] عليه، وارتُبِطن له بما زيد عليهن من التاء من بعدهن؛ وذلك كعِفْرِية، وحِذْرِية[4]، وعُفَارِية، وقُرَاسِية[5]، وعَلَانية، ورَفاهية،

(١) كذا فى ش، ب. وفى أ: «تجد».

(٢) بالنصب بدل من الضمير المنصوب فى تراها.

(٣) حفظن أى الواو والياء، وجمع باعتبار أفرادهما، وقوله (عليه) أى على ما جاء فى آخره الواو والياء.

(٤) الحذرية: الأرض الخشنة.

(٥) هو الضخم الشديد من الإبل.

وبُلَهْنِيَــة ، وسُحَفْنِية[1]؛ وكذلك عَرْقُوة، وتَرْقُوة، وقَلَنْسُوة، وقَمَحْدُوة[2]. فأما رَبَاعٍ[3] وثَمَانٍ وشَنَاحٍ[4] فإنما احتُمِل ذلك فيــه للفرق بين المذكّر والمؤنث فى رَبَاعِيَة وثمانية وشَنَاحِيَة . وأيضــا فلو زادوا الواو طَرَفًا لوجب قلبها ياء ؛ ألا تراها لمّــا حذفت التاء عنها فى الجمع قلبوها ياء؛ قال :

٥

* أهلِ الرياطِ البِيض والقَلَنْسِى[5] *

وقال المجنون :

* وبيض القَلَنْسِى من رجال أطاول *

وقال :

* حتى تَقَضَّى عَرْقِىَ الدُّلِىِّ[6] *

١٠

وأيضا فلو زيدت هــذه الحروف طَرَفًا للمدّ بهــا لانتقَض الغرضُ من موضع آخَر . وذلك أن الوقف على حرف اللين يَنقصُــه ويَستهلك بعضَ مَــدِّه ، ولذلك احتاجوا لهنّ إلى الهاء فى الوقف؛ ليَبين بها حرفُ المدّ . وذلك قولك : وازَيْداه[7]، وواغلامهموه، وواغلام غلامِهيه . وهذا شىء اعترض فقلنا فيه، ولْنَعُد .

---

(١) هو المحلوق الرأس . (٢) هى الهنة الناشزة فوق القفا . (٣) هو الذى يلق الرباعيــة من الأسنان . (٤) هو الجسيم الطويل من الإبل . (٥) صدره :

١٥

* لا نُهل حتى تلحق بعنس *

وعنس قبيلة من اليمن . والراجز يخاطب ناقته . يقول : لا أرفق بك فى السير حتى تلحق بهؤلاء القوم . والرجز فى سيبويه ٢ / ٦٠ . ويقول صاحب تاج العروس فى قلس : إنه رأى هــذا الرجز فى هامش الجمهرة على هذا الوجه :

٢٠

لا رىّ حــــتى تلحق بعبس أولى الملاء البيض والقلنسى

(٦) كذا فى ش، ب . وهــو يوافق ما فى اللسان فى عرق . وقد اعتمدت فى الضبط عليــه . والقض : الكسر، أى حتى تكسرى . وفى أ : «تقصى» . والشطر فى سيبويه ٢/٥٦ ، وفيه : «تفضى» بالفاء ، والفض : الكسر كالقض ، ويقول الأعلم فى شرحه : «أى لا تزالى ساقية الإبل حتى تكسرى عراق الدلاء» . (٧) ثبت فى أ ، ب . وسقط فى غيرها ، ففيها : «قولك : واغلامهموه» ،

فإن قيل زيادةً على ما مضى : إذا كان موضع زيادة الفعل أوّله ؛ بما قدّمته ، وبدلالة اجتماع ثلاث زوائد فيه ، نحو استفعل ؛ وباب زيادة الاسم آخِرا بدلالة اجتماع ثلاث زوائد فيه ؛ نحو عِنْظِيان(١) ، وخِنْذِيان(٢) ، وخُنْزُوان(٣) ، وعُنْفُوان ، فما بالهم جعلوا الميم — وهى من زوائد الأسماء — مخصوصا بها أوّلُ المثال ؛ نحو مَفْعَل ، ومفعول ، ومِفْعال ، ومُفْعِل ، وذلك الباب على طوله ؟ .

قيل : لَمَّا جاءت لمعنًى ضارعَتْ بذلك حروف المضارعة فقُدّمت ، وجعِل ذلك عِوَضا من غابة زيادة الفعل على أوّل الجزء ؛ كما جعل قلب الياء واوا فى التَقْوَى والبَقْوَى عِوَضا من كثرة دخول الواو على الياء . وعلى الجملة فالاسم أحمل للزيادة فى آخره من الفعل ، وذلك لقوة الاسم وخِفّته ، فاحتمَل سَحْبَ الزيادة من آخره . والفعل — لضعفه وثِقله — لا يتحامل بما يتحامل به الاسم من ذلك لقوّته . ويدلّك على ثِقَل الزيادة فى آخر الكلمة أنك لا تجد فى ذوات الخمسة ما زِيد فيه(٤) من آخره(٥) إلّا الألِف لحقتها ؛ وذلك قَبَعْثَرى(٦) ، وضَبَغْطَرى(٧) ، وإنما ذلك لطول ذوات الخمسة ، فلا يُنتهى(٨) إلى آخرها إلا وقد مُلَّت لطولها . فلم يجمعوا على آخرها تماديَه وتحميلَه الزيادة عليه . فإنما زيادتها فى حَشْوها ؛ نحو عَضْرَفُوط(٩) ، وقَرْطَبُوس(١٠) ، ويَسْتَعُور(١١) ، وصَهْصَلِيق(١٢) ، وجعفليق ، وعندليب(١٣) ، وحَنْبَرِيت(١٤) . وذلك أنهم لمّا أرادوا ألّا يُخلوا ذواتِ الخمسة

---

(١) كذا فى ا ، ب . وفى ش : « عنظيان » ، وهما البذىء الفحاش .

(٢) هو الكثير الشرّ . (٣) هو الكبر . (٤) كذا فى ج . وفى ا ، ب ، ش : « زيدت » . (٥) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « عليه » . (٦) هو الجمل الضخم .

(٧) هو الأحمق . (٨) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « تنتهى » . (٩) هو دويبة بيضاء ناعمة تشبه بها أصابع الجوارى . (١٠) القرطوس — بفتح القاف — الداهية ، وبكسرها الناقة العظيمة الشديدة . (١١) هو شجر تصنع منه المساويك ، وقيل هو موضع .

(١٢) هى العجوز الصخابة . (١٣) هى العظيمة من النساء . (١٤) يقال ماء حنبريت : خالص .

من الزيادة، كما لم يخلوا منها الأصلين اللذين قبلها حَشَوْا بالزيادة تقديما لها ؛ كراهية أن يُنتهى إلى آخر الكلمة على طولها، ثم يتجشّموا حينئذٍ زيادة هناك فيثقلَ أمرُها، ويتشنّع[1] عليهم تحمّلها .

فقد رأيت — بما أوردناه — غلبةَ المعنى للفظ، وكونَ اللفظ خادما له، مُشيدا[2] به، وأنّه[3] إنما جىء به له، ومن أجله . وأمّا غير هذه الطريق : من الحمل على المعنى وترك اللفظ — كتذكير المؤنّث، وتأنيث المذكّر، وإضمار الفاعل لدلالة المعنى عليه، وإضمار المصدر لدلالة الفعل عليه، وحذف الحروف، والأجزاء التوامّ، والجُمَل، وغير ذلك حملا عليه وتصوّرا له، وغير ذلك مما يطول ذكره، ويُمِلّ أيسرُه — فأمر مستقِرّ، ومذهب غير مستنكَر .

باب فى أن العرب قد أرادت من العِلَل والأغراض ما نسبناه إليها، وحملناه عليها

آعلم أن هذا موضع فى تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة، وللنفس به مُسْكة وعِصْمة ؛ لأن فيه تصحيح ما ندّعيه على العرب : من أنّها أرادت كذا لكذا، وفعلت كذا لكذا . وهو أحزم لها، وأجمل بها، وأدلّ على الحكمة المنسوبة إليها، من[4] أن تكون تكلّفت ما تكلّفته : من استمرارها على وَتيرةٍ واحدة، وتقرّيها منهجا واحدا، تراعيه

(١) كذا فى ش : ب وفى ا : « يتبشع » ولم أقف على التبشع فى دواوين اللغة . واستعمل المؤلف التبشع متعدّيا فى ص ٢٠٨ من هذا السفر . و « يتشنع » : يقبح، يقال : تشنع القوم : قبح أمرهم باختلافهم واضطرابهم . (٢) يقال : أشاد بالشىّ : رفع صوته به ونوه به . وضبط « مشيدا » فى ا بفتح الميم . والوجه ما أثبت . (٣) كذا فى ش، ب . وسقط فى ا لفظ « أنه » .

(٤) الذى يبدو أن « من » هذه ليست داخلة على المفضل عليه، فليست متعلقة بأدل، وإنما هى للتعليل متعلقة بقوله : « المنسوبة » .

ونلاحِظه، وتحمَّل لذلك مشاقَّه وكُلَفه، وتعتـذر من تقصير إن جرى وقتا منهـا في شيء منه.

وليس يجوز أن يكون ذلك كلّه في كل لغة لهم، وعـند[1] كلّ قوم منهم، حتّى[2] لا يختلف ولا ينتقض، ولا يتهاجر، على كثرتهم، وسعة بلادهم، وطول عهد زمان هذه اللغة لهم، وتصرّفها على ألسنتهم، اتّفاقا[3] وقع، حتى لم يختلف فيه اثنان، ولا تنازعه فريقان، إلّا وهم له مريدون، وبِسياقه[4] على أوضاعهم فيه مَعْنِيُّون؛ ألا ترى إلى اطّراد رفع الفاعل، ونصب المفعول، والجرّ بحروف الجرّ، والنصب بحروفه، والجزم بحروفه، وغير ذلك من حديث التثنية والجمع، والإضافة والنسب، والتحقير، وما يطول شرحُه؛ فهل يحسُـن بذى لبّ أن يعتقد أنّ هذا كله اتّفاق وقع، وتوارُد اتّجه!.

فإن قلت؛ (فمـا[5] تُنكِر) أن يكون ذلك شيئا طُبِعوا عليه، وأجيئوا إليه، من غير اعتقاد منهم لِعلله[6]، ولا لقصدٍ من القُصود التى تنسبها إليهم في قوانينه وأغراضه، بل لأن آخِرا منهـم حذا على ما نهج الأوّل فقال به، وقام الأوّل للثـانى في كونه إماما له فيه مَقام من هَدَى الأوّل إليه، وبعثه عليه، ملَكا كان أو خاطِرا؟

قيل: لن يخـلو ذلك أن يكون خبرا روسِـلوا به، أو تيقُّظا نُبِّهُوا على وجه الحكمة فيه. فإن كان وَحْيا أو ما يجرى مجراه فهو أَنْبه له، وأذهبُ في شرف الحال

(١) ثبت هذا الحرف في أ، ب. وسقط في ش.

(٢) ثبت هذا الحرف في أ، وسقط في ش، ب.

(٣) هو خبر «يكون» في قوله: «وليس يجوز أن يكون ...»

(٤) كذا في أ. وفي ش، ب: «لسياقه»

(٥) كذا في أ. وفي ش، ب «ما تنكر».

(٦) كذا في أ. وفي ش، ب «للعلة».

بهِ ؛ لأن الله سبحانه إنما هداهم لذلك ووَقَفهم عليه ؛ لأن فى طِباعهم قبولا له ، وانطواء على صحّة الوضع فيه ؛ لأنهم مع ما قدّمناه من ذكر كونهم عليه فى أول الكتاب من لُطْف الحسّ وصفائه ، ونصاعةِ جوهرِ الفكر ونقائه ، لم يُؤْتَوْا هذه اللغة الشريفة ، المنقادة الكريمة ، إلّا ونفوسهم قابلة لها ، مُحِسَّة لقوّة الصنعة فيها ، معترفة بِقَدْرِ[1] النِّعمة عليهم بما وُهِب لهم منها ؛ ألا ترى إلى قولِ أبى مهديّة[2] :

يقولون لى : شنبِذْ ، ولست مشنبِذًا ... طَوَالَ الليالِى ما أقام ثَبِير[3]

ولا قائلا : زوذًا ليعجل صاحِبى ... وبِستان فى صدرى علىّ كبير[4]

ولا تاركا لَحْنِى لأُحسِن لَحْنَهم ... ولو دار صرف الدهر حيث يدور

وحدّثنى المتنبي شاعرنا — وما عرفته إلا صادقا — قال : كنت عند منصرَفى من مِصْر فى جماعة من العرب ، وأحدهم يتحدّث . فذكر فى كلامه فلاة واسعة ، فقال : يحير فيها الطَّرْف ، قال : وآخَر[5] منهم يلقّنه سرّا من الجماعة بينه و بينه ، فيقول له : يحار يحار . أفلا ترى إلى هداية بعضهم لبعض ، وتنبيهه إيّاه على الصواب .

وقال عمّار الكلبىّ[6] — وقد عِيب عليه بيت من شعرهِ ؛ فامتعض لذلك — :

ماذا لقِينا مِن المستعرِبين ومِن ... قياس نحوِهم[7] هذا الذى ابتدَعوا

---

(١) كذا فى أ ، جـ . وفى غيرها : « بقدم » . (٢) فى المعرّب للجواليقىّ ص ٩ نسبته لأبى المهدىّ ، وكذا هو فى مجالس ابن حنزابة ونصه : "كان أبو مهدىّ هذا — وهو من باهلة — يضرب حنكيه يمينا وشمالا ..." وكذا هو « أبو مهدى » فى ذيل الأمالى ٣٩ . وفى السمط ٢١ أن الصواب : «أبو مهدية» كما فى فهرست ابن النديم ٤٩ والمرزبانى ١٨٥ . وهو صاحب قصة فى اللسان (خسا) باسم أبى مهدية . (٣) شنبذ أى قل : شون بوذ ، وهى عبارة فارسية معناها كيف؟ يعنون الاستفهام ؛ انظر التقريب لأصول التعريب للشيخ طاهر الجزائرى ص ٧٩ . وقوله ... (ما أقام ثبير) فى ابن حنزابة : "أو يزول ثبير" . (٤) يقال : زود بالفارسية أى عجل . وبستان — بكسر الباء كما فى المرجع السابق — أى خذ . وقوله : «ليعجل» فى ابن حنزابة : « لأعجل » . (٥) ثبتت الواو فى أ ، وسقطت فى ش ، ب . (٦) هذا الشعر فى معجم الأدباء فى ترجمة ابن جنى ١٢/١٠٣ ، وفيه : « عمرو » بدل «عمار» (٧) «نحوهم» كذا فى أ ، جـ . وفى ش ، ب : « شعرهم » .

إن قلتُ قافيــةً بِكْرا يكون بهــا بيت خلاف الذى قاسُوه أو ذَرعوا
قالوا لحَنت، وهذا ليس منتصِبًا وذاك خَفْضٌ، وهذا ليس يرتفِـع
وحرّضوا بين عبدِ الله من حُمُقٍ وبين زيدٍ فطال الضرب والوجع
كم بين قومٍ قد احتالوا لمنطِقهم وبين قومٍ على إعرابِهم طُبِعوا
ما كلُّ قولىَ مشروحا لكم، فخذوا ما تعرِفون، وما لم تعرفوا فدَعوا ٥
لأن أرضىَ أرض لا تُشَبُّ بهــا نارُ المَجُوسِ ولا تُبنَى بهــا البِيَــع

والخبر المشهور فى هذا للنابغة وقد عِيب عليه قوله فى الداليّة المجرورة :

* وبذاك خبّرنا الغــراب الأسودُ *

فلمّا لم يفهمه أُتِىَ بمغنيّة فغنّته :

مِنْ آلِ ميَّــةَ رائح أو مغتــدِ عجلانَ ذا زادٍ وغير مــــزوَّدِ ١٠

ومدّت الوصل وأشبعته، ثم قالت :

* وبذاك خبّرنا الغراب الأســودُ *

ومَطّلت واو الوصلِ ، فلمّــا أحسّه عرفه واعتذر منــه وغيّره — فيما يقــال — إلى قوله :

* وبذاك تَنْعابُ الغرابِ الأسودِ * ١٥

وقال ؛ دخلتُ يثرب وفى شعرِى صنعة ، ثم خرجت منها وأنا أشعر العرب . كذا الرواية . وأمّا أبو الحسن فكان يرى و يعتقد أن العــرب لا تستنكر الإقواء . و يقول : قلّت قصيدةٌ إلّا وفيها الإقواء . و يعتلّ لذلك بأن يقول : إن كل بيت منها شِعْر قائم برأسه . وهــذا الاعتلال منه يُضعِف و يقبِّح التضمين فى الشعر .
وأنشدنا أبو عبد الله الشجَرىّ يوما لنفسه شعرا مرفوعا، وهو قوله : ٢٠

نظرتْ بسِنجارٍ كنظرة ذِى هوى رأى وَطَنا فانهـلّ بالمــاء غالِبُــهْ

لأونِس من أبنــاءِ ســعدٍ ظعائنا يزِنّ الذى من نحوِهن مناســبهْ (١)

يقول فيها يصف البعير :

فقامت إليهِ خَدْلَةُ الساقِ أَعلقت بهِ منــه مسموما دُوَيْنةَ حاجِبِــه (٢)

فقلت : يا أبا عبــد الله : أتقول (دُوَيْنــة حاجِبِه) مع قولك (مناســبهُ) و (أشانُبِه)! فلم يفهم ما أردتُ ، فقال : فكيف (٣) أصنع؟ أليس ههنا تضع الجَرير (٤) على القِرْمة (٥) ، على الجَرْفة (٦) ؟ وأومأ إلى أنفــه ، فقلتُ : صــدقتَ ، غير أنك قلت (أشانُبه) و (غالبُه) فلم يفهم ، وأعاد اعتذاره الأوّل . فلمّا طال هــذا قلت له : أيحسن أن يقول الشاعر (٧) :

آذنتنــا ببينهــا أسمــاءُ رُبَّ ثاوٍ يُمَــلُّ منه الثَّــوَاء

ومطَلْتُ الصوت ومكّنته ، ثم يقول مع ذلك :

* مَلِكُ المنــذرُ بن ماءِ السماءِ (٨) *

---

(١) « لأونس » أى لأبصر ، يقال : آنس الشيء : أبصره .

(٢) «خدلة الساق» : ممتلئتها ، وكأنه يريد بالمسموم الخطام تشدّه فى أنفه ، يقال : سمه : شدّه . و « دوينة » تصغير دون ، والمعروف فى تصغيره دوين ، وانظر الكتاب ١٣٨/٢ ، وقد استرعى هذا نظر ابن سيده وقال : « فلا أدرى ما الذى صغره هذا الشاعر ؟ » وانظر اللسان (دون) . وكأنه حمل « دون » على « وراء وقدّام » فى تصغيرهما بالتاء نظرا الى الذهاب بهما مذهب الجهة .

(٣) كذا فى ا . وفى ش ، ب ، جـ : « كيف » .

(٤) كذا فى ا ، ب ، جـ . وفى ش : « الحرير » وهو تحريف . والجرير : سير من جلد مضفور ، يلوى عليه وتر ، ويجعل على أنف البعير ليذله . وانظر المنصف ٢ ٧١ نسخة التيمورية .

(٥) القرمة — بفتح القاف وكسرها — من سمات الإبل تكون فوق الأنف .

(٦) الجرفة — بفتح الجيم وكسرها — من سمات الإبل أيضا تكون دون الأنف .

(٧) هو الحارث بن حلزة اليشكرىّ . والبيت مطلع معلقته .

(٨) هو من المعلقة السابقة . وصدره :

* فملكنا بذلك الناس حتى *

فأحسّ حينئذٍ، وقال : أهذا ! أين هذا من ذاك ! إن هذا طويل، وذاك قصير.
فاستروَح إلى قِصر الحركة فى (حاجبه) وأنها أقلّ من الحرف فى (أسماء) و (السماء).

وسألته يوما فقلت له : كيف تجمع (دُكّانًا)؟ فقال : دكاكين، قلت : فسِرْحانًا؟
قال : سراحين، قلت : فقُرْطانا[1] ؟ قال : قَرَاطِين، قلت : فعثمان ؟ قال : عثمانون.
فقلت له : هَلّا قلت أيضا عثامين؟ قال : أَيْش عثامين! أرأيت إنسانا يتكلّم بما
ليس من لغته، والله لا أقولها أبداً[2] .

والمروىّ عنهم فى شغَفهم[3] بلغتهم وتعظيمهم لها واعتقادِهم أجمل الجميل فيها
أكثر من أن يُورَد أو جزءٌ من أجزاء كثيرة منه .

فإن قلت : فإن العَجَم أيضا بلغتهم مشغوفون ، ولها مُؤْثِرون، ولأَن يدخلها
شىء من العربىّ كارهون ؛ ألا ترى أنهم إذا أورد الشاعر منهم شِعْرا فيه ألفاظ
من العربىّ عِيب به[4] ، وطُعِن لأجل ذلك عليه . فقد تساوت حال اللغتين فى ذلك.
فأيّة فضيلةٍ للعربيّة على العجميّة ؟

قيل : لو أحسَّت العَجَم بلطف صناعة العرب فى هذه اللغة ، وما فيها من
الغموض والرّقة والدّقة لاعتذرت من اعترافها بلغتها، فضلا عن التقديم لها،
والتنويه منها .

فإن قيل : لا ، بل لو عرفت العرب مذاهب العَجَم فى حسن لغتها، وسَدَاد
تصرُّفها ، وعذوبة طرائقها لم تَبْءَ[5] بلغتها، ولا رفعت من رءوسها باستحسانها
وتقديمها .

---

(١) هو ما يكون تحت السرج . وفى جـ : « فقرطاسا؟ قال : قراطيس » .
(٢) انظر هذه القصة مع أخريات عن هذا الأعرابىّ فى معجم الأدباء فى ترجمة ابن جنى ١٠٨/١٢
(٣) كذا فى ش، ب . وفى أ : « شعفهم » والشغف والشعف واحد .
(٤) كذا فى أ . وفى ش، ب : « عليه » .
(٥) من بأى يبأى — كسعى يسعى — بأوا، وبأيا : فخر . وفى و : « تعبأ » .

قيـل : قد اعتبرنا ما تقوله ، فوجدنا الأمر فيه بضـدّه . وذلك أنا نسأل علماء العربية ممن أصله عَجَمىّ وقد تدرّب بلغته قبل استعرابه، عن حال اللغتين، فلا يجمع بينهما، بل لا يكاد يقبل السؤال عن ذلك؛ لبعده فى نفسه، وتقدّم لطف العربيّة فى رأيه وحِسّه . سألت غير مرّة أبا علىّ — رضى الله عنه — عن ذلك، فكان جوابه عنه نحوا مما حكيته .

فإن قلت : ما تنكر أن يكون ذلك، لأنه كان عالما بالعربيّة، ولم يكن عالما باللغة العجميّة، ولعلّه لو كان عالما بها لأجاب بغير ما أجاب به . قيـل : نحن قد قطعنا بيقين، وأنت إنما عارضت بشكّ، ولعلّ هـذا ليس قطعا كقطعنا، ولا يقينا كيقيننا . وأيضا فإن العَجَم العلماء بلغـة العرب وإن لم يكونوا علماء بلغة العَجَم فإن قُوَاهم فى العربيّـة تؤيّد معرفتهـم بالعجميّة، وتؤنسهم بهـا، وتزيد فى تنبيههم على أحوالها؛ لاشـتراك العلوم اللغـويّة واشتباكها وتراميها الى الغـاية الجامعة لمعانيها . ولم نر أحدا من أشياخنا فيها — كأبى حاتم(١)، وبُنْدار(٢)، وأبى علىّ(٣)، وفلان، وفلان — يسـوّون بينهما ولا يُقرّبون بين حاليهما . وكأنّ هـذا موضع ليس للخلاف فيـه مجال؛ لوضوحه عند الكافّة . وإنما أوردنا منه هـذا القدر احتياطا به، واستظهارا على مُورِد له عسى أن يُورده .

فإن قلت : زعمتَ أن العرب تجتمع على لغتها فلا تختلف فيها، وقد نراها ظاهرة الخلافِ؛ ألا ترى الى الخلاف فى (ما) الحجازيّة، والتميميّة، وإلى الحكاية فى الاستفهام

---

(١) كذا فى ا . وفى ش، ب ذكر هذه العبارة بعد « أحدا » .

(٢) هو سهل بن محمد السجستانى البصرىّ، أستاذ المبرد . مات سنة ٢٥٥ هـ وانظر البغية .

(٣) هو ابن عبد الحميدُ الكرخى . وانظر البغية، وفهرست ابن النديم ١٢٣ .

عن الأعلام في الحجازيّة[1]، وتركِ ذلك في التميميّة، إلى غير ذلك، قيل : هذا القَدْر من الخلاف لقلّته ونزارتِه[2]، محتقَر غير محتفَل بهِ، ولا معِيج[3] عليهِ، وإنما هو في شيء من الفروع يسير. فأمّا الأصول وما عليه العامّة والجمهور، فلا خلاف فيه، ولا مَذهَب للطاعن بهِ. وأيضا فإن أهل كلّ واحدة من اللغتين عدد كثير، وخَلْق (من الله)[4] عظيم، وكلّ واحد منهم محافظ على لغته، لا يخالف شيئا منها ولا يوجد عنده تعادٍ فيها. فهل ذلك إلّا لأنهم يحتاطون، ويقتاسون، ولا يفرّطون، ولا يُخَلِّطون. ومع هذا فليس شيء مما يختلفون فيه — على قلّته وخفّته — إلّا له من القياس وجه يؤخذ بهِ. ولو كانت هذه اللغة حَشْوا مَكِيلا[5]، وحَثْوا مَهِيلا[6]، لكثر خلافها، وتعادت أوصافها : فجاء عنهم جرّ الفاعل، ورفع المضاف إليه والمفعول بهِ، والجزم بحروف النصب، والنصب بحروف الجزم؛ بل جاء عنهم الكلام سُدًى غيرَ محصَّل، وغُفْلًا من الإعراب، ولاستُغني بإرساله وإهماله عن إقامة إعرابه، والكُلَف الظاهرة بالمحاماة على طَرْد أحكامه.

هذا كلّه وما أُكْني عنه من مثله — تحاميا للإطالة بهِ — إن كانت هذه اللغة شيئا خوطبوا بهِ، وأُخِذوا باستعماله[7]. وإن كانت شيئا اصطلحوا عليهِ، وترافدوا[8]

---

(١) فإذا قال قائل : رأيت عليا فأهل الحجاز يقولون : من عليا ؟ بالحكاية، وبنو تميم يقولون : من عليّ ؟ ولا يحكون. وانظر الكتاب ١/٤٠٣، وشرح الرضيّ على الكافية ٢/٦٣.

(٢) كذا في ش، ب، ح. وفي أ : «والخلاف».

(٣) هو من قولهم : ما عاج بالشيء : ما اكترث به، وقد ضمنه معنى الحرص فعدّاه بـ(على).

(٤) كذا في الأصول : أي خلق ناشئ من فعل الله وإيجاده، وقد يكون الأصل : «من خلق الله».

(٥) الحشو : الرذال والردىء، ووصفه بالمكيل أنه ليس مما يدق ويتنافس فيه فيوزن كالذهب.

(٦) أراد به ما يحثى ويثار كالتراب والرمل. وهو هكذا في أ، ب، ش. وفي ح : «حثيا» وهو بمعنى حثوا، فالمادّة واوية ويائية. و«مهيلا» أي ينهال وينصب عند سقوطه بلا مقدار ولا ضبط.

(٧) يريد بذلك أنها توقيفية.

(٨) كذا في أ، ب، وفي ش : «ترادفوا» وفي ج : «توافروا».

بخواطرهم وموادّ حُكْمهم على عمله وترتيبه ، وقسمة أنحائه ، وتقديمهم أصولَه ، وإتْباعِهم إيّاها فروعَه — وكذا ينبغى أن يُعتقد ذلك منهم؛ لِمَا نذكره آنفا — فهو مَفْخَرلهم، ومَعْلَمٌ من معالم السَّدَاد، دلّ على فضيلتهم .

والذى يدلّ على أنهم قد أحسُّوا ما أحسسنا ، وأرادوا [وقصدوا][1] ما نسبنا إليهم إرادته وقصدَه شيئان : أحدهما حاضر معنا ، والآخر غائب عنا، إلا أنه مع أدنى تأمّل فى حكم الحاضر معنا .

فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب (ووجوهها)[2]، وتُضطر إلى معرفته من أغراضها وقُصودها : من استخفافها شيئا أو استثقاله ، وتقبُّله أو إنكاره ، والأُنْس به أو الاستيحاش منه ، والرضا به ، أو التعجُّب من قائله ، وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقُصود ، بل الحالِفةِ على ما فى النفوس؛ ألا ترى إلى قوله[3] :

تقول — وصكّت وجهَها بيمينها — أبَعْلِيَ هذا بالرحَى المتقاعِسُ[4] !

فلو قال حاكيا عنها : أبعلى هذا بالرحى المتقاعس — من غير أن يذكر صكَّ الوجه — لأعلمَنا بذلك أنها كانت متعجِّبة منكِرة ، لكنّه لمَّا حكى الحال فقال : (وصكّت وجهها) عُلِم بذلك قوّة إنكارها ، وتعاظُم الصورة لها . هذا مع أنك سامع لحكاية الحال ، غيرُ مشاهِد لها ، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف، ولِعظم الحال فى نَفْس تلك

---

(١) زيادة فى ش ، ب ، ى ، د خلت منها أ .

(٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فى وجوهها » .

(٣) هو نعيم بن الحارث بن يزيد السعدى . انظر اللسان فى ردع ، وشرح المرصفى للكامل ١٤٢/١

(٤) من أبيات أوردها فى الكامل (الموضع السابق) . كان الشاعر قد عقد له النكاح على امرأة ولم يدخل بها بعد ، فرّت به فى نسوة وهو يطحن بالرحى لضيف نزلوا به ، فقالت : أبعلى هذا ! تعجبا واحتقارا له ، فقال الأبيات . والمتقاعس : الذى يخرج صدره و يدخل ظهره ، وذلك شكل من يطحن بالرحى .

المرأة أبين ، وقد قيل (ليس المخبَر[1] كالمعاين) ولو لم ينقل الينا هـذا الشاعر حال هذه المرأة بقوله : وصكّت وجهها ، لم نعرف به حقيقة تعاظُم الأمر لها . وليست كلّ حكاية تُروَى لنا ، ولا كلّ خبرٍ يُنقل إلينا يُشْفع بهِ شرحُ الأحوال التابعة له ، المقترنة — كانت — بهِ . نعم ولو نُقلت إلينا لم نُفِد بسماعها ما كنّا نفيده لو حضرناها .

وكذلك قول الآخر :

* قلنا لها قِفِي لنـا قالت قافْ[2] *

لو نَقَل إلينا هذا الشاعر شيئا آخَر من جملة الحال فقال مع قوله « قالت قاف » : (وأمسكت بزِمَام بعيرها) ، أو (عاجته علينا) لكان أبين لِمَـا كانوا عليه ، وأدلّ على أنها أرادت : وقفتُ ، أو توقّفتُ ، دون أن يُظنّ أنها أرادت : قفِي لنـا ! أى يقول لى : قفى لنا ! متعجِّبة منه . وهو إذا شاهدها وقد وقفَتْ[3] علِم أن قولها (قاف) إجابة له ، لا ردّ لقوله وتعجّب منه فى قوله « قفى لنا » .

وبعـد فالحمّالون والحمّاميُّون ، والساسـة[4] ، والوقّادون ، ومن يليهم ويُعتـدّ منهـم ، يستوضحون من مشاهدة الأحوال ما لا يحصِّله أبو عمرو من شعر الفرزدق إذا أُخبِر بهِ عنه ، ولم يَحضره يُنشده . أَوَ لا تعلم أن الانسان إذا عناه أمر فأراد أن يخاطِب بهِ صاحبه ، وينُعِم تصويره له فى نفسه استعطفه ليُقبل عليه ؛ فيقول له :

---

(١) كذا فى الأصول ما عدا و ، ففيها : « ليس الخبر كالمعاينة » ويضبط ما هنا (المخبر) على صيغة اسم المفعول ، فإن أريد به الذى يلقى إليـه الخبر ضبط (المعاين) بكسر الياء على صـيغة اسم الفاعل ، وإن أريد بـ (المخبر) النبأ يخبر به ضبط (المعاين) بفتح الياء على صيغة اسم المفعول .

(٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : * قلت لها قفى قالت : قاف *
وانظر فى الرجز ص ٣٠ من هذا السفر .

(٣) كذا فى ش ، ب . وفى أ « علمت » .

(٤) يريد ساسة الدواب القائمين عليها ، والخادمين لها .

يا فلان، أين أنت، أرِنى وجهك، أقبِل علىّ أُحدِّثك، أمَا أنت حاضر ياهناهْ .
فإذا أقبل عليه، وأصغى إليه، اندفع يحدِّثه أو يأمره أو ينهاه، أو نحو ذلك .
فلو كان استماع الأُذُن مغنيا عن مقابلة العين، مجزئا عنه لما تكلَّف القائل،
ولا كلَّف[1] صاحبَه الإقبالَ عليه، والإصغاء إليه . وعلى ذلك قال :

العينُ تبدِى الذى فى نفسِ صاحِبها ... من العداوة أو وُدٍّ إذا كانا[2]

وقال الهُذَلىّ[3] :

رَفَوْنِى[4] وقالوا : يا خُويلدُ لا تُرَعْ ... فقلت — وأنكرتُ الوجوه — : هم هم

أفلا ترى إلى اعتباره بمشاهدة الوجوه، وجعلها دليلا على ما فى النفوس .
وعلى ذلك قالوا : « رب إشارةٍ أبلغُ من عبارة » وحكاية الكتّاب[5] من هذا الحديث،
وهى قوله : (ألا تا) و (بلى فا) . وقال لى بعض مشايخنا رحمه الله : أنا لا أحسِن
أن أكلِّم إنسانا فى الظلمة .

---

(١) كذا فى ا، ب . وفى ش : « تكلف » .

(٢) كذا فى ا : « ودّ » — بالجر — وفى ش، ب، ج : « ودّا » . والبيت فى بيان الجاحظ بتحقيق الأستاذ هارون ١/٧٩ . وقبله :

والعين تنطق، والأفواه صامتة ... حتى ترى من ضمير القلب تبيانا

(٣) هو أبو خراش خويلد بن مرة، أدرك الإسلام شيخا كبيرا، ووفد على عمر وقد أسلم، ومات فى خلافته كما فى الاصابة رقم ٢٣٤١، وانظر الأغانى ٢١/٥٤ طبعة ليدن، والخزانة ١/٢١١ . وانظر شعر الهذليين ١٤٤ من القسم الثانى طبعة دار الكتب المصرية .

(٤) «رفونى» : سكنونى، وقالوا : لا بأس عليك . وقوله : «هم هم» أى هم الذين أخاف . وانظر اللسان فى رفأ ورفو . وهو مطلع قصيدة فى المرجع السابق . كان الشاعر وقع فى قوم من أعدائه فأظهروا له الملاينة حتى يتمكنوا منه، ولكنه عرف منهم الشر على الرغم مما أبدوه ففرّ منهم . وانظر أيضا معانى ابن قتيبة ٩٠٢

(٥) انظر ص ٣٠ من هذا الجزء .

ولهذا الموضع نفسِه ما توقّف[1] أبو بكر عن كثير ممّا أسرع إليه أبو إسحاق من ارتكاب طريق الاشتقاق ، واحتجّ أبو بكر عليه بأنه لا يؤمَن أن تكون هذه الألفاظ المنقولة إلينا قد كانت لها أسباب لم نشاهدها ، ولم ندرِ ما حديثها ، ومثّل له بقولهم (رفع عَقِيرته) إذا رفع صوته . قال له أبو بكر : فلو ذهبنا نشتقّ لقولهم (ع ق ر) من معنى الصوت لبعُد الأمر جدًّا ؛ وإنما هو أنّ رجلا قُطعت إحدى رِجْليه فرفعها ووضعها على الأخرى ، ثم نادى وصرخ بأعلى صوته ، فقال الناس : رفع عقِيرته ، أى رِجله المعقورة . قال أبو بكر : فقال أبو إسحاق : لستُ أدفع هذا . ولذلك قال سيبويه فى نحوٍ من هذا : أو لأن الأوّل وصل إليه عِلْم لم يصل إلى الآخِر ، يعنى ما نحن عليه من مشاهدة الأحوال والأوائل .

فليت شِعرى إذا شاهد أبو عمرو وابن أبى إسحاق ، ويونس ، وعيسى بن عُمر ، والخليل ، وسيبويه ، وأبو الحسن ، وأبو زيد ، وخَلَف الأحمر ، والأصمعىّ ، ومَن فى الطبقة والوقت من علماء البلدين ، وجوهَ العرب فيما تتعاطاه[2] من كلامها ، وتقصد له من أغراضها ، أَلَا تستفيد[3] بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤدّيه الحكاياتُ ، ولا تضبِطه الروايات ، فتُضطرّ إلى قُصود العرب ، وغوامض ما فى أنفسها ، حتى لو حلف منهم حالِف على غرض دلّته عليه إشارة ، لا عبارة ، لكان عند نفسه وعند جميع من يَحضُر حاله صادقا فيه ، غير متَّهَم الرأى والنَّحِيزة والعقل .

فهذا حديثُ ما غاب عنا فلم يُنقل إلينا ، وكأنه حاضر معنا ، مناجٍ[4] لنا .

---

(١) انظر ص ٦٦ من هذا الجزء .

(٢) كذا أثبتناه . وفى أ ، ب ، ج : «يتعاطاه» وفى ش : «نتعاطاه» .

(٣) كذا فى ش ، ب . أى ألا تستفيد تلك الطبقة أو جماعة علماء البلدين . وفى أ : «ألا يستفيد» أى من فى الطبقة والوقت .

(٤) كذا فى أ وفى غيرها : «مباح» .

وأمّا ما رُوى لنا فكثير . منه ما حَكَى الأصمعىّ عن أبى عمرو قال : سمعت رجلا من اليمن يقول : فلانٌ لَغُوبٌ ، جاءته كتابى فاحتقرها . فقلت له : أتقول جاءته كتابى ! قال : نعم أليس بصحيفة . أفتُراك تريد من أبى عمرو وطبقته وقد نظروا ، وتدرّبوا ، وقاسُوا ، وتصرّفوا أن يسمعوا أعرابيًّا جافيا غُفْلا ، يعلّل هذا الموضع بهذه العلّة ، ويحتجّ لتأنيث المذكّر بما ذكره ، فلا (يهتاجواهم)[1] لمثله ، ولا يسلكوا فيه طريقته ، فيقولوا : فعلوا كذا لكذا ، وصنعوا كذا لكذا ، وقد شرع لهم العربىّ ذلك ، ووقفهم على سَمْتِه وأَمِّه .

وحدّثنا أبو علىّ عن أبى بكر عن أبى العباس أنه قال : سمعت عُمَارة بن عَقِيل ابن بِلَال بن جَرِير يقرأ «ولا الليلُ سابقُ النهارَ» فقلت له ما تريد؟ قال : أردتُ : سابقٌ النهارَ . فقلت له : فهَلّا قلته ؟ فقال : لو قلتُه لكان أوزن[2] . ففى هذه الحكاية لنا ثلاثة أغراضٍ مستنبَطة منها : أحدها تصحيح قولنا : إن أصل كذا كذا ، والآخر قولنا : إنها فعَلَتْ[3] كذا لكذا ، ألا تراه إنما طلب الخفّة ، يدلّ عليه قولُه : لكان أوزن : أى أثقل فى النفس وأقوى ، من قولهم : هذا درهم وازن : أى ثقيل له وزن . والثالث أنها قد تنطق بالشىء غيره فى أنفسها[4] أقوى منه ؛ لإيثارها التخفيف .

وقال سيبويه حدّثنا من نثق به أن بعض العرب[5] قيل له أمّا بمكان كذا وكذا وَجْذٌ[6] ؟ فقال : بلى وِجَاذًا ، أى أعرِفُ[7] بها وِجَادًا[8] ، وقال أيضا : وسمعنا بعضهم

(١) فى حـ : « يهتاجهم » ولم يعرف فى (اهتاخ) التعدّى . (٢) سلفت هذه القصة فى ص ١٢٥ من هذا السفر . (٣) أى العرب . (٤) كذا فى أ ، حـ . وفى غيرهما : «نفسها» . (٥) انظر الكتاب ١ / ١٢٩ (٦) هو موضع يمسك الماء ؛ كما فسر سيبويه . (٧) كذا فى ش ، ب . وفى أ ، ج : « فاعرف » . وهذا الأخير هو الموافق لنسخة الكتاب المطبوعة . (٨) فى الكتاب أن هذا مثل من أمثالهم ، وقد أورده على هذا الوجه ؛ وأسلف قبيل هذا أن هذه حجج سمعت من العرب وممن يوثق به يزعم أنه سمعها عن العرب . وترى من هذا أن ابن جنى اعتمد فى نقل ما فى الكتاب على المعنى .

يدعو على غَـنَم رَجُل ، فقال : اللهم ضَبُعا وذئبا [1] ، فقلنا : له ما أردت ؟ فقال : أردتُ : اللهمّ اجمع فيهـا ضَبُعا وذئبا ، كلّهم يفسّر ما ينوى .

فهذا تصريح منهم بمـا ندّعيه عليهم ، وننسبُه إليهم .

وسألت الشجرىّ [2] يوما فقلت : يا أبا عبد الله ، كيف تقول ضربت أخاك ؟ فقال : كذاك . فقلت : أفتقول : ضربت أخوك ؟ فقال : لا أقول : أخوك أبدا . قلت : فكيف تقول ضربنى أخوك ؟ فقـال : كذاك . فقلت : ألستَ زعمت أنك لا تقول : أخوك أبدا؟ فقال أيش ذا ! اختلفت جهتا الكلام . فهل هـذا فى معناه إلا كقولنا نحن : صار المفعول فاعلا ، وإن لم يكن بهذا اللفظ البتّة فإنه هو لا محالة .

ومن ذلك ما يروى عن النبى صلىّ الله عليـه وسلم أن قوما من العرب أتوه ، فقال لهم : مَن أنتم ؟ فقالوا : نحن بنو غَيَّان [3] ، فقال : بل أنتم بنو رَشْدان [4] . فهل هذا إلا كقول أهل الصناعة : إن الألِف والنون زائدتان ، وإن كان — عليـه السلام — لم يتفوّه بذلك ، غير أن اشتقاقه إيّاه من الغىّ بمنزلة قولنا نحن : إن الألِف

---

(١) فى الكتاب : « وإذا سألتهم ما يعنـون قالوا اللهـم اجمع أو اجعل فيهـا ضبعا وذئبا » . وترى من هـذا أن ابن جنى لم يكن أمامـه الكتاب إذ ينقل هـذا ، وإنما ينقل من حفظه ، أو أن الكتاب منه عدّة نسخ مختلفة .

(٢) سبق له فى ص ٧٦ نسبة هـذه القصة الى أبى عبد الله محمد ابن العساف العقيلى . فهل هما واحد ؟ أم تكررت القصة معهما ؟

(٣) هؤلاء حىّ من جهينة ، منهم بسبس بن عمـرو ، وكعب بن حمار ممن شهدوا بدرا . وفى الإصابة فى ترجمة بسبسة بن عمـرو — وهو بسبس — إذ ساق نسبه ترى فى آبائه رشدان ، وهو غيان هـذا . وقد غير الرسول — صلوات الله وسلامه عليه — سوى هذا ممـا فيه لفظ الغىّ الى مافيه الرشد . ففى سـنن أبى داود : « وسمى بنى مغوية بنى رشـدة » وانظر القـاموس وشرحه والإصابة ، وسـنن أبى داود فى « باب فى تغيـير الأسماء » من كتاب الأدب .

(٤) هكذا بفتح الراء وهـو المناسب لغيان . قال فى اللسان « وضبطه قوم بكسر الراء » ، وقد جاء هذا الضبط فى أ .

والنون فيه زائدتان . وهـذا واضح . وكذلك قولهم[1] : إنما سمِّيتَ هانئا لتَهْنأ ، قد عرفنا منه أنهم كأنهم قد قالوا : إن الألف فى هانئ زائدة ، وكذلك قولهم : بَجْراء[2] يَدْرِم مِن تحتها — أى يقارب خُطَاه ، لثقـل الخَرِيطة بما فيها ، فسمى دارِما — قد أفادنا اعتقادَهم زيادةَ الألِف فى دارِم عندهم .

باب فى الحمل على الظاهر ، وإن أمكن أن يكون المراد غيره

اعلم أن المذهب هو هذا الذى ذكرناه ، والعمل عليـه ، والوصيّة بهِ . فإذا شاهدت ظاهرا يكون مثله أصلا أمضيت الحُكْم على ما شاهدته من حاله ، وإن أمكن أن تكون الحال فى باطنه بخلافه ؛ ألا ترى أن سيبويه حمل سِـيدًا[3] على أنه مما عينهُ ياء، فقال فى تحقيره : سُيَيْد[4]، كدِيك ودُيَيك، وفيل وفُيَيل . وذلك أن عين الفِعْل[5] لا ينكَر أن تكون ياء ، وقد وُجدت فى سِـيد[6] ياء ، فهى فى ظاهر أمرها ، إلى أن يرد ما يَستنزِل عن بادى حالها .

---

(١) هذا من أمثالهم . وقوله : «لتهنأ» أى لتعطى . راجع اللسان فى هنأ .

(٢) هو بحر بن مالك بن حنظلة أبو حىّ من تميم . كان أبوه قد أتاه قوم فى تحمل بعض الديات ، فقال له : يا بحر ائتنى بخريطة — يريد ما استحفظ فيه المال — فجاء يحملها وهو يدرم تحتها أى يقارب خطاه من ثقلها — وأصل ذلك فى الأرنب والقنفذ ، يقال : درمت الأرنب — فغلب عليه اسم دارم من حينئذ . وانظر اللسان والقاموس فى « درم » .

(٣) انظر الكتاب ٢/١٣٦ . والسيد : الأسد ، والذئب . وذكر الجوهرى فى الصحاح ، والمجد فى القاموس (سيدا) فى تركيب (س و د) ، ويقول فى التاج : «وهو قول أكثر أئمة الصرف» وكأنهم راعوا الحمل على الأكثر . وهو وجه صحيح .

(٤) ضبط فى أ بضم السين وكسرها ، والوجهان جائزان لمكان الياء ، تقول فى شيخ : شييخ وشييخ بضم الشين وكسرها .

(٥) أى موازن الفعل ، بكسر الأوّل وسكون الثانى .

(٦) فى عبارة اللسان فى سيد : « على » .

فإن قلت : فإنا لا نعرف فى الكلام تركيب (س ى د) فهلّا لمـّا [1] لم يجد ذلك ، حَمَل الكلمة على ما فى الكلام مثلُه ، وهو ما عينه من هذا اللفظ واو ، وهو السواد والسُّودد [2] ، ونحو ذلك ؟

قيل : هذا يدلّك على قوّة الظاهر عندهم ، وأنه إذا كان ممّا تحتمله القسمة ، وتنتظمه القضيّة ، حُكم به وصار أصلا على بابه . وليس يلزم إذا قاد الظاهر إلى إثبات حكم تقبله الأصول ولا تستنكره ألّا يحكم به [3] ، حتى يوجد له نظير . وذلك أن النظير — لعمرى — ممـا يؤنَس به ، فأمّا ألّا تثبت الأحكام إلّا به فـلا ؛ ألا ترى أنه [4] قـد أثبت فى الكلام فَعُلْت تَفْعَل ، وهو كُدتَ [5] تكاد ، وإن لم يوجدنا [6] غيره ، وأثبت بإنقَحْل باب (إنْفَعْل) ، وإن لم يحكِ [7] هو غيره ، وأثبت بسُخَاخِين [8] (فُعَاعِيلًا) وإن لم يأتِ بغيره .

فإن قلت : فإنّ (سيِّدًا) ممّـا يمكن أن يكون من باب ريح وديمة ، فهلّا توقّف [9] عن الحكم بكون عينه ياء ؛ لأنه لا يأمن أن تكون واوا ؟ قيل : هذا الذى تقوله إنمـا تدّعى فيه ألّا يؤمن [10] أن يكون من الواو ؛ وأمّا الظـاهر فهو ما تراه . ولسنا ندع حاضرا له وجه من القياس لغائب مجوَّز ليس عليه دليل .

فإن قيل : كثرة عين الفعل واوا تقود [11] إلى الحكم بذاك ، قيـل : إنمـا يُحكم بذاك مع عدم الظاهر ، فأمّا والظاهر معك ، فلا معدِلَ عنه بك . لكن — لعمرى —

---

(١) أى سيبويه ، وكذلك قوله « حمل » يريده أيضا . (٢) فى اللسان : « السود » .
(٣) المصدر المؤوّل فاعل « يلزم » . (٤) أى سيبويه ، وكذا فيما بعده .
(٥) الكتاب ٢/٢٢٧ . (٦) كذا فى أ ، ب . وفى ش ، ج : « يوجد » ، وفاعل « يوجد » هو سيبويه . (٧) الكتاب ٢/٣١٧ . (٨) الكتاب ٢/٣٢٠ . ويقال : ماء سخاخين : حارّ . (٩) أى سيبويه أيضا . (١٠) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « أنه لا » . (١١) كذا فى عبارة اللسان . وفى أ ، ب ، ش : « يقود » . والوجه ما أثبت .

إن لم يكن معك ظاهر احتجت إلى التعديل، والحكم بالأليق، والحمل على الأكثر. وذلك إذا كانت العين ألفا مجهولة فحينئذ ما تحتاج إلى تعديل الأمر، فتحمل على الأكثر. فلذلك قال[1] في ألف (آءة): إنها بدل من واو. وكذلك ينبغي أن تكون ألف (الراء) لضرب من النَّبْت، وكذلك ألف (الصاب) لضرب من الشجر. فأمّا ألّا[2] يجيء من ذلك اللفظ نظير فتعلّل بغير نافع ولا مُجْدٍ؛ ألا ترى أنك تجد من الأصول ما لم يتجاوز[3] به موضع واحد كثيرا. من ذلك في الثلاثيّ حَوْشَب[4]، وكوكب، ودَوْدَرّى[5]، وأَبَنْبَم[6]. فهذه ونحوها لا تفارق موضعا واحدا، ومع ذلك فالزوائد فيها لا تفارقها.

وعلى نحوٍ ممّا جئنا به في (سيِّد) حَمَل سيبويه عَيِّناً[7]، فأثبت به[8] (فَيْعَلاً) ممّا عينه ياء، وقد كان يمكن أن يكون (فَوْعَلاً) و(فَعْوَلاً) من لفظ العَين ومعناها، ولو حَكَم بأحد هذين المثالين لحَمَل على مألوفٍ غيرِ منكورٍ؛ [ألا ترى أن فَوْعَلا وفَعْوَلا][9]

---

(١) كأنه يريد ما ورد في الكتاب ٢/٣٧٦ فقد ذكر الآءة في كلمات لا يصاغ منها فعل لثقله. وذكر أن الفعل الذي كان يصاغ هو أوْت، كقلت، وهذا يقضي بأن ألف آءة في الأصل واو. والآءة واحدة الآء. وهو ثمر شجر بعينه.

(٢) كذا في أ. وفي غيرها « مالا ».

(٣) أي لا توجد تلك الأصول في كلمة أخرى، فدودرّى لا يوجد أصولها وهي (ددر) في سوى هذه الكلمة؛ إذ لم يصغ العرب منها سواها. وقد سلك المؤلف في عداد هذا الضرب (حوشبا)؛ وكأنه لم يبلغ عليه (الحشيب) للثوب الغليظ، ولا (احتشب) القوم: تجمعوا، ولا (أحشبه): أغضبه.

(٤) من معانيه العظيم البطن، وقد سمي به.

(٥) هو الذي يذهب ويجيء في غير حاجة. وألفه للتأنيث، فهو غير مصروف، وانظر الأشموني في مبحث ألف التأنيث.

(٦) هو اسم موضع، وقد ذكره سيبويه في أبنية المزيد من الأسماء ٢ / ٣١٧، وانظر اللسان ومعجم ياقوت.

(٧) يقال: سقاء عين وعين — بفتح الياء المشددة وكسرها — إذا رق فلم يمسك الماء. انظر الكتاب ١ / ٣٧٢

(٨) كذا في أ. وفي ب: « فيه » وسقط هذا في ش.

(٩) ما بين القوسين في ش، ب. وفي أ بعد « منكور »: « لأنه لا مانع الخ ».

لا مانع لكلّ واحدٍ منهما أن يكون فى المعتلّ كما يكون فى الصحيح ، وأمّا (فَيْعَل) — بفتح العين — ممّا عينه معتلّة فعزيز ، ثمّ لم يمنعه عِزَّةُ ذلك أن حَكَم به على (عَيَّن) وعَدَل عن أن يحمله على أحد المثالين اللذين كل واحد منهما لا مانع له من كونهِ فى المعتلّ العينِ كونَه فى الصحيحها[1] . وهـذا أيضا ممـا يبصِّرك بقوّة الأخذ بالظاهر عندهم ، وأنه مكِين القَدَم راسِيها فى أنفسهم .

وكذلك يوجب القيـاس فيما جاء من الممـدود[2] لا يُعرف له تصرُّف ، ولا مانع من الحكم بجعل همزته أصلا ، فينبغى حينئذٍ أن يُعتَقد فيها أنهـا أَصلية . وكذلك همزة (قُسَاء)[3] فالقياس يقتضى اعتقاد كونها أصـلا ، اللهمّ إلاّ أن يكون (قُسَاء) دو (قَسًى)[4] فى قوله[5] :

بجَـوّ من قَسًى ذَفِـرِ الخُزَامَى تَداعَى الجِـرْبِياءُ بهِ الحنينـا[6]

(١) كذا فى ا ، ب . وفى ش : « الصحيح » .

(٢) كذا فى ا . وفى غيرها : « الممدودة » يريد الأسماء الممدودة .

(٣) هو اسم جبل . ورّاه مضموما . وفى المقصور والممدود لابن ولاد ٩١ : « وقال الفرّاء : قساء يضم أوّله و يكسر . فإذا ضممت لم تصرفه ، و إذا كسرته صرفته » .

(٤) هو موضع بالعالية كما فى ياقوت . وقيل : هو حبل رمل من رمال الدهناء ، كما فى اللسان .

(٥) هو ابن أحمر كما فى اللسان فى قسأ وقسا ، و ياقوت .

(٦) (بجوّ) يروى (بهجل) . والهجل : المطمئن من الأرض ؛ والجربياء من الرياح : النكباء التى تجرى بين الشمال والدبور . والخزامى نبت طيب الريح ، وذفر الخزامى : ذكى رائحة هذا النبت . وقوله « تداعى » . فى اللسان فى أكثر من موضع : « تهادى » . وقوله (الحنينا) كذا فى ا . وفى ش ، ب : (حنينا) . وفى ج : « الحبينا » وكتب فى هامشه : « الحبين : شجر الدفلى » ، وكأن المـراد أن الجربياء تدعو الحنين ، والحنين يدعوها ، يصف طيب هـذا الموضع ورقة هوائه . وانظر الكامل ٦ / ١٩٠ ، والبيان ٣/١٦٤ .

فإن كان كذلك وجب أن يُحكم بكون همزة (قُسَاء) أنها بدل من حرف العلّة الذى [1] أبدِلت منه ألِف (قَسًّى) . وأن يكون ياءً [2] أولى من أن يكون واوا ؛ لما ذكرناه فى كتابنا فى شرح المقصور والممدود ليعقوب بن السكّيت .

فإن قلت : فلعلَّ (قَسًّى) هذا مبدَل من (قُسَاء) والهمزة فيه هى الأصل . قيل : هذا حمل على الشذوذ ؛ لأن إبدال الهمز شاذّ ، والأوّل أقوى ؛ لأن إبدال حرف العلة همزة إذا وقع طَرَفًا بعد ألِف زائدة هو الباب .

وذكر محمد بن الحسن [3] (أُرْوَى) فى باب (أرو) [4] فقلت لأبى على : مِن أين له أن اللام واو ؟ وما يؤمِنه أن تكونَ ياء ، فتكونَ من باب التَّقْوَى ، والرَّعْوَى ؟ فجنح إلى ما نحن عليه : من الأخذ بالظاهر ، وهو القول .

فاعرف بما ذكرته قوّة اعتقادِ العرب فى الحمل على الظاهر، ما لم يمنع منه مانع . وأمّا حَيْوة ، والحَيَوان فيَمنع من حمله على الظاهر أنا لا نعرف فى الكلام ما عينه

---

(١) كذا فى ج . وفى بقية الأصول : « التى » وهو غير مناسب ؛ إذ هو وصف لـ (حرف) ، وكأنه روعى اكتسابه التأنيث من المضاف إليه ، أو أن الحرف يذكر و يؤنث ، فروعى تأنيثه فى وصفه ، وروعى تذكيره فى ضميره فى « منه » . وهو تكلف ؛ فالوجه ما أثبت .

(٢) والوجه إذا أن يكتب بالياء كما أثبتناه وكما فى اللسان (قسا) . وفى هامشه فى التعليق على بيت ابن أحمر : «أورده ابن سيده فى اليائى بهذا اللفظ» . وقد جعله ياقوت فى معجم البلدان منقولا من الفعل « قسا » من القسوة ، فيكتب بالألف . وفى المقصور والممدود لابن ولاد ٨٨ : « قسا مقصور يكتب بالألف » ، وأنشد بيت ابن أحمر ، ثم قال : « ويروى (قسا) بالكسر ، وحكاه الفرّاء » .

(٣) هو ابن دريد صاحب الجمهرة . وقد ذكر المؤلف فى « باب سقطات العلماء » من هذا الكتاب أن أستاذه أبا علىّ همّ بقراءة الجمهرة على مؤلفها محمد بن الحسن . و يقول : « وكان أبو على يقول : لما هممت بقراءة رسالة هذا الكتاب على محمد بن الحسن قال لى : يا أبا علىّ لا تقرأ هذا الموضوع علىّ ، فأنت أعلم به منى » وانظر اللسان (روى) . وتذكر الأروى فى المعاجم فى « روى » .

(٤) فى أ ، ج : « ءرو » . وما أثبتناه هو الموافق لما يقضى به الرسم . وفى ش ، ب : « عرو » . وهو تحريف منشؤه الرسم « ءرو » فظن أن الهمزة عين موصلت بالراء .

ياء ولامه واو، فلا بدّ أن تكون الواو بدلا من ياء، لضربٍ من الاتساع مع استثقال التضعيف فى اليـاء، ولمعنى العلميّة فى حَيْوَة . وإذا كانوا قد كرِهوا تضعيف الياء مع الفصـل حتى دعاهم ذلك إلى التغيير فى حاحيت ، وهاهيت ، وعاعيت كان إبدال اللام فى الحيوان — ليختلف الحرفان — أولى وأحجى .

٥ فإن قلت : فهلّا حملتَ الحيوان على ظاهره، وإن لم يكن له نظير، كما حملت سِيدًا على ظاهره، وإن لم تعرف تركيب (س ى د) ؟ قيل : ما عينه ياء كَثُر، وما عينه ياء ولامه واو مفقود أصلا من الكلام . فلهذا أثبتنا سِـيدًا[(١)] ، ونفينا (ظاهر أمرِ[(٢)]) الحيوان .

وكذلك القول فى نون عنتر، وعنبر : ينبغى أن تكون أصـلا، وإن كان قـد ١٠ جاء عنهم نحو عَنْبَس ، وعَنْسَل؛ لأن ذينك أخرجهما الاشتقاق . وأما عنتر وعنبر، وخَنْشَلْت وحِنْزَقْر[(٣)]، وحِنْبَتْر[(٣)]، ونحو ذلك فلا اشتقاق يَحكم له بكون شىء منه زائدا، فلا بدّ من القضيّة بكونه كله أصلا . فاعرف ذلك، واكتفِ به بإذن الله تعالى .

باب فى مراتب الأشياء، وتنزيلها تقديرا وحُكْمًا، لا زمانا ووقتا

١٥ هذا الموضع كثير الإيهام لأكثر[(٤)] مَن يسمعه، لا[(٥)] حقيقة تحته . وذلك كقولنا : الأصـل فى قام قوَم، وفى باع بيَع ، وفى طال طوُل ، وفى خاف، ونام، وهاب خوِف، ونوِم، وهيِب ، وفى شدّ شدَد، وفى استقام استقْوَم، وفى يستعين يستعْوِن،

(١) كذا والمناسب : « س ى د » . (٢) كذا فى ش، ب . وفى أ : « ظاهرا من » .
(٣) « خنشلت » فى أ . ويقال : خنشـل الرجل : أسنّ وضعف، والحنزقر : القصـير .
٢٠ والحنبتر : الشدّة . (٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « الإبهام » وما أثبته هو الصواب .
ومن كلامه بعد : « فهذا يوهم ... » . (٥) كذا فى أ . وفى ش، ب : « مالا » .

وفى يستعدّ يستعِدد . فهذا يوهم أن هـذه الألفاظ وما كان نحوها — ممـا يُدّعى أن له أصلا يخالف ظاهر لفظه — قدكان مرّة يقال ؛ حتى إنهم كانوا يقولون فى موضع قام زيد : قَوَمَ زيد، وكذلك نوِم جعفر، وطَوُلَ محمـد، وشدَد أخوك يده، واستعدد الأمير لعدوّه؛ وليس الأمر كذلك ، بل بضدّه . وذلك أنه لم يكن قطّ مع اللفظ بهِ إلّا على ما تراه وتسمعه .

وإنمـا معنى قولنا : إنه كان أصله كذا : أنه لو جاء مجىء الصحيح[1] ولم يُعَلّل لوجب أن يكون مجيئه (على ما ذكرنا)[2] . فأمّا أن يكون استُعمِل وقتـا من الزمان كذلك، ثم انصُرِف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر .

ويدلّ على أن ذلك عند العرب معتَقد [كما أنه عندنا مراد معتَقد][3] إخراجُها بعض ذلك مع الضرورة ، على الحدّ الذى نتصوّره نحن فيه . وذلك قوله :

سددت فأطولت الصدود وقلّما ... وِصال على طولِ الصدودِ يدوم[4]

هذا يدلّك على أن أصل أقام أقْوم، وهوا لذى نومئ نحن إليه ونتخيّله، فربّ حرف يخرج هكذا مَنْبهة على أصل بابهِ، ولعلّه إنما أخرِج على أصله فتُجُشِّم ذلك فيه لمـا يُعقِب من الدلالة على أوّليّة أحوال أمثالهِ .

وكذلك قوله[5] :

* أنى أجود لأقوام وإن ضَنِنوا *

(١) يريد بالصحيح ما لم يحدث فيـه تغيير، وبمقابله ما حدث فيه تغيير، أو ما يدّعى أن له أصلا يخالف ظاهر لفظه كما فى عبارته . فشدّ ليس من الصحيح فى هذا الموطن .

(٢) كذا فى ش، ب . وفى أ : «كذاك» .

(٣) هذه الزيادة فى أ، ج . وقد سقطت فى ش، ب .

(٤) انظر الكلام على هذا البيت فى ص ١٤٨ من هذا الجزء .

(٥) انظر ص ١٦ من هذا السفر .

فأنت تعلم بهذا أن أصل شلّت يدُه شلِلَتْ : أى لو جاء مجىء الصحيح لوجب فيه إظهار تضعيفه . وقد قال الفرزدق :

ولو رضِيَتْ يدایَ بها وضَنَّتْ   لكان علىّ فى القَدَرِ الخيار (١)

(فأصل ضَنّتْ إذا ضنِنَتْ ، بدلالة قوله : ضنِنوا) .

وكذلك قوله (٢) :

تراه — وقد فات الرماةَ — كأنه   أمامَ الكلاب مُصْغِىُ الخدّ أصلم (٣)

تعلم منه أن أصل قولك : هذا معطى زيدٍ : معطِىُ زيد .

---

(١) يقول ذلك فى امرأته نوار وكان طلقها ثم تبعتها نفسه وندم على طلاقها ، وأفرد الضمير فى ضنت وهو يعود على اليدين لما كانتا متلازمتين . يقول : لو بقيت نوار بيدىّ لظللت مالكا أمرها فكان علىّ أن أختار فى المقدّر لها من الإمساك أو التسريح ، ولكنها أفلتت من يدى ، فليس لى عليها خيار . وقد أورد أبو العباس فى الكامل قصة الفرزدق ، وذكر أبياتا فيها هذا البيت برواية أخرى وهى :

ولو أنى ملكت يدى ونفسى   لكان علىّ للقدر الخيار

وكذا أورده بهذه الرواية المرزوقى فى الأزمنة والأمكنة وقال : المعنى : لو ملكت أمرى لكان علىّ أن أختار للقدر ، ولم يكن على القدر أن يختار لى . وانظر الكامل ٢ / ٨٤ ومعجم الأدباء فى ترجمة المازنىّ ٧ / ١٢٦ طبعة الحلبى .

(٢) هو أبو خراش . وهو من قصيدة مطلعها البيت :

* رفونى وقالوا يا خويلد لا ترع *

وانظر ص ٥٧ ، من هذا السفر .

(٣) الضمير فى « تراه » يرجع إلى تيس الربل — وهو الظبى — المذكور فى قوله قبل :

فو الله ما ربداء أو علج عانة   أقب ، وما إن تيس ربل مصمم

وأصلم : مقطوع الأذنين . يقول : إن هذا الظبى فى عدوه الشديد يميل خدّه ويصغيه ، ويخفض أذنيه فكأنه أصلم : قطعت أذناه . وقد قرأ ابن جنى (مصغى الخد) برفع (مصغى) خبرا لـ (كأنه) . والذى فى تعليقات ديوان الهذليين ٤ / ١٤٣ أنه بالنصب على الحالية . وعلى ذلك لا يأتى ما يريد ابن جنى الاستشهاد به .

ومن أدلّ الدليل على أن هـذه الأشياء التى ندّعى[1] أنها أصول مرفوضة لا يعتقد[2] أنها قد كانت مرّة مستعمَلة ثم صارت من بعد مهمَلة ما تعرضه الصنعة فيها من تقدير ما لا يُطوع النطق به لتعذّره . وذلك كقولنا فى شرح حالِ الممدودِ غير المهموزِ الأصل؛ نحو سمـاء ، وقضاء . ألا ترى أن الأصل سماوٌ، وقضايٌ ، فلمّا وقعت الواو والياء طرَفا بعدَ ألِف زائدة قلبتا ألفين ، فصار التقدير بهما إلى سماا ، وقضاا ، فلمّا التقتِ الألفانِ تحرّكت الثانية [منهما[3]] فانقلبت همزة ، فصار ذلك إلى سماء ، وقضاء . أفلا تعلم أن أحد ما قدّرته — وهو التقاء الألفين — لا قدرة لأحدٍ على النطق به .

(وكذلك[4]) ما نتصوّره وننبّه عليه أبدا من تقدير (مفعولٍ) مما عينه أحَد حرفى العلّة ؛ وذلك نحو مبيع ، ومكِيل ، ومقول ، ومَصُوغ ؛ ألا تعلم أن الأصل مبْيُوع ، ومكيول ، ومقوول ، ومصووغ ، فنقلت الضمّة من العين إلى الفاء ، فسكنت[5] ، وواو مفعولٍ بعدها ساكنة ، فحذفت إحداهما — على الخلاف فيهما — لالتقاء الساكنين . فهذا جمع لها تقديرا وحكما . فأمّا أن يمكن النطق بهما على حالٍ فلا .

واعلم مع هذا أن بعض ما ندّعى أصليّته من هذا الفنّ قد يُنطَق به على ما ندّعيه من حاله — وهو أقوى الأدلّة على صحّة ما نعتقده من تصوّر الأحـوال الأُوَل — وذلك اللغتان تختلف فيهما القبيلتان كالحجازيّة والتميميّة ؛ ألا ترى أنا نقول فى الأمر من المضاعف فى التميمية — نحو شُدّ ، وضَنّ ، وفِرّ ، واستَعِدّ ، واصطبّ[6] يا رجل ،

---

(١) كذا بالنون فى ا ، ب . وفى ش : «تدعى» بالتاء . (٢) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « نعتقد» . (٣) زيادة فى ش ، ب خلت منها ا . (٤) كذا فى ا ، ج . وفى ش ، ب : « فكذلك » . (٥) كذا فى ا . وفى ش ، ب سقطت الواو .
(٦) يقال : اصطب من القربة ماء : صبه منها ليشربه .

واطمئنّ يا غلام — : إن الأصل اشدُدْ، واضنَنْ ، وافرِرْ، واستعدِدْ ، واصطَيِبْ ، واطمأْنِنْ ، ومع هذا فهكذا[1] لغة أهل الحجاز ، وهى اللغة الفُصْحَى القُدْمَى .

ويؤكّد ذلك قولُ الله سبحانه : (فما اسطاعوا أن يظهروه)[2]، أصله استطاعوا، فحذفت التاء لكثرةِ الاستعمال ، ولقرب التاء من الطاء ، وهذا الأصل مستعمل ؛ ألا ترى أن عقيبه قوله تعالى : (وما استطاعوا له نقبا). وفيه لغة أخرى؛ وهى : استَعْت بحذف الطاء كحذف التاء؛ ولغة ثالثة : أَسطعت ، بقطع الهمزة مفتوحةً، ولغـة رابعة : أَستعت ، مقطوعة الهمزة مفتوحة أيضـا . فتلك خمس لغات : آستطعت، وآسطعت، وآستعت، وأَسطعت، وأَستعت . وروينا بيت الِحرَان[3]:

وفيكِّ إذا لا قيتَنا عجرفيّة[4] ... مِرارا فما نُستيع مَنْ يتعجرف

بضمّ حرف المضارعةِ وبالتاء .

ومن ذلك اسم المفعول من الثلاثىّ المعتلّ العين؛ نحو مبيع ، ومَخيط ، ورجل مَدِين، من الدَين . فهذا كله مغيّر . وأصله مبيوع ، ومديون، ومخيوط، فغيّر، على ما مضى . ومع ذلك فبنو تمـيم — على ما حكاه أبو عثمان عن الأصمعىّ[5] — يُتمّون مفعولا من الياء، فيقولون : مخيوط ومكيول؛ قال[6] :

---

(١) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « مكذا » . (٢) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « وأصله » . (٣) هو جِران العود النميرى ، وهذا لقبه . واسمه عامر بن الحارث بن كلفة .

(٤) هـذا من قول من يتغزل فيها له . تقول : إنك تلقانا بالجفاء ، وهـذا شديد علينا . يصف مكانته عندها ، والعجرفية : الجفوة فى الكلام . والبيت من قصيدة له طويلة . وانظر الديوان ١٧

(٥) عبارة المـازنى فى تصريفه ٢٦٠ نسخة التيمورية : «وبنو تميم — فيما زعم علماؤنا — يتمـون مفعولا من الياء ، فيقولون : مبيوع ومسيور به» وفى ص ٢٦٣ بعد أن أورد من الشواهد « مطيوبة » و « مغيوم » يقول : « أخبرنى أبو زيد أن تميما تقول ذلك ، ورواه الخليل وسيبويه» فترى أن أبا عثمان لم يرو هذه اللغة عن الأصمعىّ . بل روى الشاهد الآتى عن الاصمعىّ ، وهو الذى فيه « مطيوبة » على ما يأتى فى الكلام على الشواهد الآتيـة . (٦) هو العبـاس بن مرداس السلمى يخاطب كليب ابن عيينة السلمى فى قصة جرت بينهما . وانظر شرح شواهد الشافية للبغدادى ٣٨٧

قد كان قومُك يزعمونك سيِّدا و إخالُ أنك سيِّد معيون[1]

وأنشد أبو عمرو[2] بن العلاء:

* وكأنها تفّاحة مطيوبة *

وقال علقمة بن عبَدَة :

* يومُ رَذَاذٍ عليه الدَّجْن مغيوم[3] *

و يروى : يومٌ رذاذٌ .

وربما تخطّوا الياء فى هذه إلى الواو ، وأخرجوا مفعولا منها على أصله ؛ و إن كان (أثقل[4] منه من) الياء . وذلك قول بعضهم : ثوب مَصْوُون ، وفرس مقوود ، ورجل معوود من مرضِه . وأنشدوا فيه :

* والمسك فى عنبره[5] مَدْوُوف *

ولهذا نظائر كثيرة ؛ إلا أن هذا سَمْتها[6] وطريقها .

فقد ثبت بذلك أن هذه الأصول المومأ إليها على أضرب :

منها ما لايمكن النطق بهِ أصلا؛ نحو ما اجتمع فيه سا كنان؛ كسماء، ومبيع، ومصوغ، ونحو ذلك .

---

(١) معيون : مصاب بالعين . و يروى : مغيون من قولهم : غين على قلبه أى غطى عليه ؛ فيكون الأصل : مغيون عليه ؛ وجرى فيه الحذف والإيصال . وانظر المصدر السابق .

(٢) فى تصريف المازنى مع شرحه المنصف ١ / ٢٦٣ نسخة تيمور : « قال أبو عثمان : وسمعت الأصمعى يقول : سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : سمعت فى شعر العرب : * وكأنها تفاحة مطيوبة *

(٣) صدره : * حتى تذكر بيضات وهيجه *

وهو فى وصف الظليم . وهو من قصيدة طويلة مفضلية .

(٤) كذا فى أ . وفى ب « يقل منه فى » وفى ش : « يقل فى » . وفى ج : « أثقل من » .

(٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « من » . وانظر ص ٩٨ من هذا الجزء فى التعليقة ٨ .

(٦) كذا فى أ ، وفى ش : « طريقتها » .

ومنها مايمكن النطق به، غير أن فيه من الاستثقال مادعا إلى رفضه واطّراحه، إلا أن يشِـذّ الشيء القليل منه فيخرجَ على أصـله مَنْبَهة ودليلا على أوّليّـة حالِه؛ كقولهم: لَحِحَتْ[1] عينـه، وألِل السِقاء، إذا تغيّرت رِيحه، وكقوله:

لابارك الله فى الغوانىِ هل يُصبحنَ إلّا لهنّ مطَّلَب

٥ ومن ذلك امتناعهم من تصحيح اليـاء فى نحو موسِر، وموقِن، والواوِ فى نحو ميزانٍ، ومِيعاد، وامتناعُهم من إخراج افتعل وما تصرّف منه إذا كانت فاؤه صادا، أو ضادا، أو طاء، أو ظاء، أو دالا، أو ذالا، أو زايا على أصله، وامتناعُهم من تصحيح الياء والواو إذا وقعتا طرفين بعد ألف زائدة، وامتناعهم من جمع الهمزتين فى كلمةٍ واحدةٍ ملتقِيتين غير عينين[2]. فكل هذا وغيره مما يكثر تعداده، يُمتنع ١٠ منه استكراها للكُلْفةِ فيه، وإن كان النطق به ممكنا غير متعذّر.

وحدّثنا أبو علىّ رحمه الله فيما حكاه — أظنّه[3] — عن خَلَف الأحمرِ: قال: يقال التقطت النوى، واشتقطته[4]، واضتقطته[5]. فصَحّح تاء افتعل وفاؤه ضاد، ونظائره — مما يمكن النطق بهِ إلا أنه رُفض استثقالا له — كثيرة. قال أبو الفتح: ينبغى

---

(١) هو ابن قيس الرقيات. وانظر المفصل فى مبحث «الواو والياء لا مين» فى أواخر الكتاب، ١٥ والكتاب ٢/٥٩، والمحتسب فى سورة البقرة، والديوان ٦٨. ورواية الديوان: «فى الغوانى فما». بسكون الياء، ولا شاهد فيه. وفى شرح السكرى: «روى الخليل: (فى الغوانى هل) جعل مثل الصوارب، أخرج ذوات الياء مخرج التمام فأعربه».

(٢) يقصد بذلك الاحتراز عن نحو سآل ورآس.

(٣) جزم بأنه عن خلف فى مواطن أخرى من هذا الكتاب. وانظر «باب فيما يراجع من الأصول ٢٠ مما لا يراجع» فيما يأتى.

(٤) كذا فى أ، ج. وفى ش، ب: «استقطته». وهو تحريف.

(٥) كذا فى أ، ب، ج. وفى ش: «اصطقته». وهو تحريف.

أن تكون الضاد فى اضتقطت بدلا من شين اشتقطت ، فلذلك ظهرت ؛ كما تصحّ التاء مع الشين . ونظيره قوله (١) :

* مالَ إلى أرطاة حِقْفٍ فالْطَجع (٢) *

اللام بدل من الضادِ ، فلذلك أُقِرّت الطاء بدلا من التاء ، وجعل ذلك دليلا على البدل .

ومنها ما يمكن النطق بهِ إلّا أنه لم يستعمل ، لا لثقله لكن لغير ذلك : من التعويض منه ، أو لأن الصنعة أدّت إلى رفضه . وذلك نحو (أَنْ) مع الفعل إذا كان جوابا للأمر والنهى ، وتلك الأماكن السبعةِ ؛ نحو اذهب فيذهبَ معك «ولا تفتروا على الله كذبا فيُسحِتَكم بعذاب» وذلك أنهم عوّضوا من (أنِ) الناصبة حرف العطف ، (وكذلك) (٣) قولهم : لايَسَعُنى شىء و يعجزَ عنك ، وقوله (٤) :

... ... إنما نحاول ملكا أو نموتَ فنُعْذَرا (٥)

---

(١) ينسب هذا الرجز إلى منظور بن حبة الأسدىّ . انظر شواهد الشافية للبغدادى ٢١٦

(٢) قبـــله :

يارب أباز من العفر صدع تقبض الذئب إليه واجتمع

* لما رأى أن لا دعه ولا شبع *

والأباز يريد به الظبي ، والأباز : الوثاب ، والصدع : الخفيف اللحم ، والعفر من الظباء : التى تعلو ألوانها حمرة . وقوله : « لما رأى » أى الذئب . وقوله : « تقبض » أى جمع قوائمه ليثب على الظبي ، يريد أنه لما رأى أنه لا يدرك الظبي فيشبع من لحمه ، وأنه قد تعب فى طلبه عمد إلى أرطاة فاضطجع عندها . والرجز فى شواهد الإصلاح ، وفى شرح ابن السيرافى لشواهده فى الورقة ٩٠ ب . وانظر ص ٦٣ من هذا الجزء .

(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «فكذلك» .

(٤) هو أمرؤ القيس بن حجر .

(٥) صـــدره :

* فقلت له لا تبك عينك ... *

وانظر الديوان .

صارت أو [والواو][1] فيه عوضا من (أنْ)، وكذلك الواو التى تحذف (معها ربّ)[2] فى أكثرِ الأمرِ؛ نحو قولِه[3]:

* وقاتِمِ الأعماقِ خاوِى المخترَق[4] *

غير أن الجرّ لِربّ لا للواو، كما أن النصب فى الفعل إنما هو لأنِ المضمرةِ، لا للفاء ولا للواو ولا (لأو) .

ومن ذلك ما حذف من الأفعالِ وأنيب عنه غيره؛ مصدرا كان أو غيره؛ نحو ضَرْبًا زيدا، وشتمًا عمرا. وكذلك دونك زيدا، وعندك جعفرا، ونحو ذلك: من الأسماءِ المسمَّى بها الفعل. فالعمل الآن إنما هو لهذهِ الظواهِرِ المُقاماتِ مُقام الفعلِ الناصبِ .

ومن ذلك ما أقيم من الأحوال المشاهَدة مقام الأفعالِ الناصبةِ؛ نحو قولك إذا رأيت قادما : خيرَ مَقْدمٍ، أى قدمت خير مقدم. فنابت[5] الحال المشاهدَة منابَ الفعل الناصب . وكذلك قولك للرجل يُهوِى بالسيف ليضرب بهِ : عمرا، وللرامى للهَدَفِ إذا أرسل النزع فسمعت صوتا : القرطاسَ واللهِ : أى اضربْ عمرا ، وأصاب القرطاس .

فهذا ونحوه لم يُرفَض ناصبه لثقله؛ بل لأن ما ناب عنه جارٍ عندهم مجراه، ومؤدٍّ تأديته . وقد ذكرنا فى كتابنا الموسومِ « بالتعاقُب » من هذا النحو ما فيهِ كافٍ بإذن الله تعالى .

---

(١) كذا فى ش ، و ب . وفى أ : « صارت الواو فيه عوضا » وفى ج : « صارت هذه الحروف » . (٢) كذا فى ج . وفى أ ، ب ، ش : « مع رب » ولا يستقيم الكلام مع هذا .
(٣) هو رؤبة بن العجاج . (٤) هو مطلع أرجوزة . وبعده :

* مشتبه الأعلام لماع الخفق *

وانظر الخزانة ١/٣٨ (٥) كذا فى ج . وفى أ ، ب ، ش : « ونابت »

باب فى فرق[1] بين البدل[2] والعوض[2]

جِمَاع ما فى هذا أن البدل أشبه بالمبدَل منه من العِوَض بالمعوَّض منه . وإنما يقع البدل فى موضع المبدَل منه ، والعِوض لا يلزم فيه ذلك ؛ ألا تراك تقول فى الألف من قام : إنها بدل من الواو التى هى عين الفعل ، ولا تقول فيها : إنها عِوَض منها ، وكذلك يقال فى واو جُوَنٍ و ياء مِيَرٍ : إنها بدل للتخفيف من همزة جُؤَنٍ[3] ومِئَرٍ[3] ، ولا تقول : إنها عِوض منها . وكذلك تقول فى لام غازٍ ، وداعٍ : إنها بدل من الواو ، ولا تقول : إنها عِوض منها . وتقول فى العوض : إن التاء فى عِدةٍ ، وزِنةٍ ، عِوض من فاءِ الفعل ، ولا تقول : إنها بدل منها . فإن قلت ذاك فما أقلّه ! وهو تجوّز فى العبارة . وسنذكر لِمَ ذلك . وتقول فى ميم (اللّهُمَّ) : إنها عِوض من (يا) فى أوّلِه ، ولا تقول : بدل . وتقول فى تاءِ زنادقِة : إنها عوض[4] من ياءِ زناديق ، ولا تقول : بدل . وتقول فى ياءِ (أَيْنُقٍ) : إنّها عوض من عين (أنوق) فيمن جعلها أَيْفُل ، ومن جعلها عينا مقدّمة مغيّرة إلى الياء ، جعلها بدلا من الواو .

فالبدل أعمّ تصرّفا من العِوض . فكل عِوَض بدل ، وليس كل بدل عِوضا .

وينبغى أن تعلم أن العوض من لفظ (عَوْضُ) — وهو الدهر — ومعناه ؛ قال الأعشى[5] :

رضيعَىْ لِبانٍ ثَدْى أُمٍّ تقاسما ... بأسحَمَ داجٍ : عوضُ لا نتفرّق[6]

---

(١) كذا فى ا ، ب . وفى ش : « الفرق » . (٢) كذا فى ا . وفى ب ، ش ، " البدل والمبدل منه والعوض والمعوض منه " . (٣) (جؤن) جمع جؤنة بالضم . وهى سلة مستديرة مغشاة أدما . تكون مع العطارين . و (مئر) جمع مئرة . بالكسر وهى الذحل والعداوة .

(٤) قال ابن جنى فى كتاب التعاقب : «فان قلت : فلعل الهاء فى (زنادقة) و (جحاجحة) لتأنيث الجمع ، كهاء ملائكة وصياقلة ، فلا تكون عوضا ، قلنا : لم تأت الهاء لتأنيث الجمع فى مثال مفاعيل ؛ إنما جاءت فى مثال مفاعلة ؛ نحو ملائكة» من أشباه السيوطى ١/١٣٦ (٥) كذا فى ش ، ب . وسقط « الأعشى » فى ا . (٦) قبله :

لعمرى لقد لاحت عيون كثيرة ... إلى ضوء نار فى يفاع تحرّق

=

والتقاؤهما أن الدهر إنما هو مرور الليل والنهار، وتصرُّم أجزائهما، فكلّما مضى جزء منه خَلَفه جزء آخر يكون عِوضا منــه . فالوقت الكائن الثـانى غير الوقت الماضى الأول . فلهذا كان العِوض أشدّ مخالفة للمعوَّض منه من البدل .

وقد ذكرت فى موضع من كلامى مفردٍ اشتقاق أسماء الدهر والزمان، وتقصّيته هناك . وأتيت أيضا فى كتابى الموسوم بـ « التعاقب » على كثير من هذا الباب ، ونهجت الطريقَ إلى ما أذكره بما نبّهت بِه عليه .

باب [فى][1] الاستغناء بالشىء عن الشىء

قال سيبويهِ : واعلم[2] أن العرب قــد تستغنى بالشىء [عن الشىء[3]] حتى يصير المستغنَى عنه مُسقَطا من كلامهم البتّة .

فمن ذلك استغناؤهم بترْكَ عن (وَدَع)، و(وَذِر) . فأمّا قراءة بعضهم «ماودَعك ربّك وما قلى» وقولُ أبى الأسود[4] (حتّى وَدَعه) فلغة شاذّة، وقد تقدّم[5] القولُ عليها .

= تشب لمقــرورين يصــطليانهــا ‏ ‏ ‏ ‏ و بات على النــار النــدى والمحلق

وهو من قصيدته التى مطلعها :

أرقت وما هــــذا السهاد المؤرّق ‏ ‏ ‏ ‏ وما بى مــن سقم ومابى معشق

وانظر ديوان الأعشين طبع أوربة ١٤٥ والخزانة ٣ / ٢٠٩ و « لباه » بالتنوين، و « ندى » روى بالجر على البدلية ، والنصب على تقدير « أعنى » ، أوغيره . وانظر الخزانة فى الموطن السابق .

(١) كذا فى أ . وسقط هذا الحرف فى ش، ب (٢) كذا فى ش ، ب . وسقط حرف العطف فى أ .

(٣) كذا فى أ ، ب . وسقط هذا فى ش . وانظر فى هذا ص ١٩١ ، و ٢٥١ ج ٢ من الكتاب .

(٤) الصواب أنه قول أنيس بن زنيم فى عبيد الله بن زياد . وهاك البيت بتمامه :

ســل أميرى ما الذى غيره ‏ ‏ ‏ ‏ عن وصالى اليوم حتى ودعه

وفى الحماسة البصرية نسبته إلى عبد الله بن كريز . وانظر الخزانة ٣/١٢١

(٥) انظر ص ٩٩ من هذا الجزء .

ومن ذلك استغناؤهم بلَمْحةٍ عن مَلْمَحة، وعليها كُسِّرت مَلامح، وبِشْبْهٍ عن مَشْبَه، وعليه جاء مَشابِه، وبليلةٍ عن ليلاةٍ، وعليها جاءت ليالٍ، وعلى أن ابن الأعرابيّ قد أنشد:

في كلّ يوم مّا وكلّ لَيْــلاهْ (١) حتى يقولَ كلُّ راء إذ راه

* يا ويحَه مِن جَمَلٍ ما أشقاه! *

وهذا شاذّ لم يُسمع إلّا من هذه الجهة. وكذلك استغنوا بذَكَرٍ عن مِذْكار، أو مِذْكير، وعليه جاء مذاكير. وكذلك استغنوا بـ «أَيْنُق» عن أن يأتوا به والعين في موضعها، فألزموه القلبَ، أو الإبدال، فلم يقولوا (أَنْوُق) إلا في شيء شاذّ حكاه الفرّاء. وكذلك (٢) استغنوا بقِسِيّ عن قُوُوس، فلم يأتِ إلا مقلوبا. ومن ذلك استغناؤهم بجمع القِلَّة عن جمع الكثرة؛ نحو قولهم أَرْجُل، لم يأتوا فيه بجمع الكثرة. وكذلك شُسُوع: لم يأتوا فيه بجمع القِـلّة. وكذلك أيّام: لم يستعملوا فيه جمع الكثرة. فأمّا جِيران فقد أتوا فيه بمثال القلّة؛ أنشد الأصمعيّ:

* مَذَمَّة (٣) الأجوارِ والحُقُوق *

وذكره أيضا ابن الأعرابيّ فيما أحسب. فأمّا دراهم، ودنانير، ونحو ذلك — من الرباعيّ وما أُلحِق به — فلا سبيل فيه إلى جمع القلّة. وكذلك (٤) اليد التي هي العُضْو، قالوا فيها أَيْدٍ البتّة. فأمّا أيادٍ فتكسير أيدٍ لا تكسير يدٍ، وعلى أن (أيادٍ) أكثر ما تستعمل في النِعَم، لا في الأعضاء. وقد جاءت أيضا فيها؛ أنشد أبو الخطّاب:

ساءها ما تأمّلتْ في أياديـ (٥) ـنا وإشناقُها إلى الأعناقِ

---

(١) ثبت لفظ «إذ» في أ، ب وسقط في ش، ب. (٢) كذا في أ، ج. وفي ش، ب: «فكذلك». (٣) «مذمة» كذا بالمعجمة في ش، ب، ج. وفي أ: «مدمة» بالمهملة. (٤) كذا في أ. وفي ش، ب: «فكذلك». (٥) نسبه في اللسان في شنق الى عديّ — وهو عديّ بن زيد كما في التاج والسيرافي شرح سيبويه —. وكان يبدو لي أنه عديّ المهلهل من قصيدته التي يقول فيها: طفلة ما ابنة المحلل بيضا ء لعوب لذيذة في العناق =

وأنشد أبو زيد[١] :

أَمّا واحدا فكفاكَ مِثْلِي   فمَن لِيدٍ تُطاوِحها الأيادى[٢]

ومن أبيات[٣] المعانى فى ذلك [قوله[٤]] :

ومستامةٍ تُستام وهْى رخِيصة   تُباع بساحاتِ الأيادِى وتُمسَح[٥]

(مستامة) يعنى أرضا تسوم فيها الإبل ، من السير[٦] لا من السوم الذى هو البيع ، و(تباع) أى تمدّ فيها الإبلُ أبواعها ، وأيديَها ، و (تُمْسَح) من المَسْح وهو القطع ، من قول الله تبارك وتعالى « فَطَفِق مَسْحًا بالسُّوقِ والأعناقِ » وقال العجّاج :

وخَطَرت فيهِ الأيادِى وخَطَرْ   رَاىٌ إذا أورده الطعنُ صدر[٧]

= وانظر الأغانى ٥/٤٥ طبع الدار، حتى رأيته فى قصيدة عدى بن زيد فى الأغانى ٢/١١٦ . وإشناقها إلى الأعناق رفعها إلى العنق بالغل . يذكر أنه كان الغل فى يده مرفوعة إلى عنقه وكان كذلك فى جمع من أصحابه فساءها ذلك . وانظر الخزانة ٣/٣٤٨ .

(١) انظر نوادره ص ٥٦ ، وقد نسبه إلى نفيع : رجل من عبد شمس جاهلى .

(٢) ورد فى اللسان فى طوح وفى يدى . وفيه : (أيادى) وما هنا فى النوادر . وتطاوحها : ترامبها يقول : إنى أكفيك واحدا يعدو عليك . فأما إذا رامتك أياد فلا طاقة لى بذلك .

(٣) أبيات المعانى : ما يخالف ظاهره باطنه ، فهى ما فيها تعمية وإلغاز عن المراد . وانظر شفاء الغليل (حرف الألف) . وقد ألف فى أبيات المعانى كتب أشهر ما طبع منها كتاب المعانى الكبير لابن قتيبة . وقد طبع فى الهند . وانظر أيضا الخزانة ج ٣ ص ٨١   (٤) زيادة فى أ .

(٥) نسب هذا البيت فى اللسان (مسح ، رباع ، وسام) إلى ذى الرمة ، ويبدو أن هذا اشتباه ، سببه أنه على روى قصيدة لذى الرمة أولها :

أمنزلتى مىّ سلام عليكما   على النأى ، والنائى يودّ وينصح

وليس هذا البيت فى القصيدة . وقد أورده جامع الديوان المطبوع فى أوربة فى ذيل الديوان فى المفردات التى حملت على ذى الرمة .   (٦) كذا فى اللسان (بوع) ، وهو يريد : من السوم الذى هو السير ، يقال : سامت الناقة : مرّت سريعة ، وكذا الريح . وفى اللسان (سوم) : « من السوم الذى هو الرعى » .

(٧) جاء هذا فى الكتاب ١ / ١٨٩ والرواية فيه :

* وخطرت أيدى الكماة وخطر *

وهو من أرجوزة يمدح بها عمر بن عبيد الله بن معمر . وقبله :

أليس يمشى قدما إذا ادكر   ماوعد الصابر فى اليوم اصطبر

* إذ لقح اليوم العماس واقمطر * =

وقال الراجـــز (١) :

كأنه بالصحصحانِ الأنجَـلِ قُطْنٌ سُخَـامٌ بأيادِى غُزّلِ (٢)

ومن ذلك استغناؤهم بقولهم : ما أجود جوابه عن (هو أفعل منك) من الجواب .
فأمّا قولهم : ما أشـدّ سواده ، و بياضه ، وعَوَره ، وحَوَله ، فما لا بدّ منه . ومنه
أيضا استغناؤهم باشتدّ وافتقر عن قولهم : فَقُر ، وشَدّ . وعليه جاء فقير . فأمّا شدّ ٥
فحكاها أبو زيد فى المصادر ، ولم يحكها سيبويه . ومن ذلك استغناؤهم عن الأصل
مجرّدا من الزيادة بمـا استُعمل منه حاملا للزيادة ، وهو صدرٌ صالح من اللغـة .
وذلك قولهم (حوشب) هذا لم يستعمل منه (حشب) (٣) عاريةً من الواو الزائدة ،
ومثله (كوكب) ألا ترى أنك لا تعرف فى الكلام (حشب) عاريا من الزيادة ،
ولا (ككب) ومنه قولهم (دَوْدَرّى) لأنا لا نعرف (ددر) ومثله كثير فى ذوات ١٠
الأربعة . وهو فى الخمسة أكثر منه فى الأربعة (٤) . فمن الأربعة فَلَنْقَس (٥) ، وصَرَنْفَح (٦) ،
وسَمَيدع (٧) ، وعَمَيثل (٨) ، وسرومط (٩) ، و جَحْجَبِى (١٠) ، وقُسْقُب (١١) ، وقُسْحُب (١٢) ، وهِرشَفّ (١٣) . ومن

= واليوم العماس : الشديد ، يريد يوم الحرب . واقطر : صعب واشتد . والراى : جمع راية . يقول : إنه يدخل الحـــرب قدما غير هياب ، يبتغى ما وعد الله الصابرين فى الجهاد . وقوله : خطـرت أيدى الكماة أى تحركت أيديهم فى القتال ، وخطرت الرايات يوردها الطعن فتصدر رايات بدم الأعداء . وقد جاء ١٥ الشاهد فى ديوان الأعشين المطبوع فى أوربة فيما حمل على الأعشى ميمون بن قيس .

(١) هو جندل بن المثنى الطهوى ؛ كما فى اللسان فى سخم . (٢) هذا فى وصف سراب ذكره فى قوله قبله : * والآل فى كل مراد هوجل * فقوله (كأنه) أى الآل . والصحصحان : ما استوى من الأرض . والأنجل : الواسع . والسخام من القطن : اللين . (٣) انظر فى حوشب وما بعده ص ٢٥٣ من هذا الجزء . (٤) كذا فى أ ، ب ، ج . وفى ش «الأربع» . (٥) هو البخيل ٢٠ الردىء . (٦) هو الصيّاح . (٧) هو السيد الكريم . (٨) من معانيه النشيط .
(٩) هو الجمل الطويل . (١٠) حىّ من الأنصار . (١١) هو الضخم .
(١٢) هو الضخم أيضا . (١٣) من معانيه الكبير المهزول ، والعجوز المسنة .

ذوات الخمسة جَعْفَلِيق (١)، وحَنْبَرِيت (١)، ودَرْدَبِيس (١)، وعَضْرَفُوط (١)، وقَرْطَبُوس (١)، وقَرَعْبلانة (٢)، وقَنْجَلِيس (٣). فأما عَرْطَلِيل (٤) — وهو رباعىّ — فقد استعمل بغير زيادة؛ قال أبو النجم:

* فى سَرْطَمٍ هادٍ وعُنُقٍ عَرْطَلِ (٥) *

وكذلك خَنْشليل؛ ألا ترى إلى قولهم: خَنْشَلَتِ المرأةُ والفرس إذا أسنَّت؛ وكذلك عنتريس؛ ألا ترى أنه من العَتْرسة وهى الشدّة. فأما قِنْفَخْر (٦) فإن النون فيه زائدة. وقد حذفت — لعمرى — فى قولهم: امرأة قُفَاخِرِيَّة إذا كانت فائقة فى معناها؛ غير أنك وإن كنت قد حذَفْت النون فإنك قد صِرْت إلى زيادة أخرى خلفتْها، وشغلَتِ الأصلَ شَغْلَها وهى الألف وياء الإضافة. فأمّا تاء التأنيث فغير معتدّة. وأمّا حَيْزَبُون (٧) فرباعىّ لزمته زيادة الواو. فإن قلت: فهلّا جعلته ثلاثيًّا من لفظ (الحَزْبِ)؟ قيل يُفسد هذا أن النون فى موضع زاى عَيْضَمُوز (٧)، فيجب لذلك أن تكون أصلا، بجيم (خَيْسَفُوج (٨)) وأما (عُرَيْقِصان (٩)) فتناوبته زيادتان، وهما الياء فى عريقصان، والنون فى (عَرَنْقُصان) كلاهما يقال (١٠) بالنون

---

(١) انظر ص ٢٤٥ (٢) هى دويبة عريضة عظيمة البطن.

(٣) هى الكمرة العظيمة. (٤) هو الطويل.

(٥) قبله: * يأوى إلى ملط له وكلكل * وهو فى وصف بعير السانية الذى يستق عليه. والملط جمع ملاط وهو الجنب، والسرطم: الطويل، والهادى: العنقُ، ويكون قوله: «وعنق عرطل» من عطف المرادف. والرواية فى الطرائف الأدبية: * وكاهل ضخم وعنق عرطل *

(٦) هو التارّ الناعم الضخم الجثة. (٧) هى العجوز.

(٨) هو حب القطن والخشب البالى. (٩) هو من النبات.

(١٠) كذا فى ش، ب. وفى أ: «يقالان».

والياء . وأمّا (عِزْوِيت)(١) فمن لفظ (عزوت) لأنه (فِعليت) والواو لام . وأمّا (قِنديل) فكذلك أيضا ؛ ألا ترى إلى قول العجلىّ(٢) :

* رُكِّب فى ضَخْمِ الذَفارِى قَنْدَلِ(٣) *

وأما عَلَنْدَى(٤) فتناهبته الزوائد . وذلك أنهم قد قالوا فيه : عِلْوَدٌّ ، وعُلَادَى ، وعُلَنْدَى وعَلَنْدَى ، ألا تراه غير منفكّ من الزيادة .

ولزومُ الزيادة لِما لزمته من الأصول يُضعف(٥) تحقير الترخيم ؛ لأن فيه حذفا للزوائد . وبإزاء ذلك ما حذف من الأصول ؛ كلام يد ، ودم ، وأب ، وأخ ، وعين سَه ، ومُذْ ، وفاء عِدة ، وزِنة ، وناس ، والله فى أقوى قولى(٦) سيبويه . فإذا جاز حذف الأصول فيما أرينا وغيره كان حذف الزوائد التى ليست لها حرمة الأصول أحجى وأحرى .

وأجاز أبو الحسن أظننت زيدا عمرا عاقلا ، ونحو ذلك ، وامتنع منه أبو عثمان ، وقال : استغنتِ العرب عن ذلك بقولهم : جعلته يظنّه عاقلا .

ومن ذلك استغناؤهم بواحد عن اثنين ، وباثنين عن واحِدَين ، وبستّة عن ثلاثتين ، وبعشرة عن خمستين ، وبعشرين عن عَشَرتين ونحو ذلك .

---

(١) انظر ص ١٩٧ من هذا الجزء . (٢) هو أبو النجم .

(٣) صدره كما فى اللسان (قندل) : * يهدى بنا كل نياف عندل * يهدى : يتقدم . والنياف يريد جملا طويلا فى ارتفاع ، والعندل : الطويل ، والقندل : العظيم الرأس . وفى الطرائف الأدبية ركب الشطر الشاهد مع غير الشطر السابق .

(٤) هو البعير الضخم الشديد .

(٥) انظر ص ٢٣٦

(٦) كذا فى أ ، ب ، ج . وفى ش : « قول » وانظر فى هذا ص ٢٣٦

باب فى عكس التقدير

هذا موضع من العربيَّة غريب. وذلك أن تعتقد فى أمر من الأمور حكما ما، وقتاما، ثم تحور(١) فى ذلك الشىء عينِه فى وقت آخر فتعتقدَ فيه حكما آخر.

من ذلك الحكاية عن أبى عُبَيدة(٢). وهو قوله: ما رأيت أطرف(٣) من أمر النحويين؛ يقولون: إن علامة التأنيث لا تدخل على علامة التأنيث، وهم يقولون (علْقاة) وقد قال العجّاج:

* فَكَرَّ فى عَلْقَى وفى مُكُورِ(٤) *

يريد أبو عُبَيدة أنه قال (فى عَلْقَى) فلم يصرف للتأنيث، ثم قالوا مع هذا (عَلْقَاة) أى فألحقوا تاء التأنيث ألِفَه. قال أبو عثمان(٥): كان أبو عبيدة أجفى من أن يعرف هذا. وذلك أن من قال (عَلْقاة) فالألف عنده للإلحاق بباب جعفر، كألِف (أرْطًى) فإذا نزع الهاء أحال اعتقاده الأول عمّا كان عليه، وجعل الألف للتأنيث فيما بعد، فيجعلها للإلحاق مع تاء التأنيث، وللتأنيث إذا فقَد التاء. ولهذا نظائر. هى(٦) قولهم: بُهْمَى(٧) وبُهْمَاة، وشُكَاعَى(٨)، وشُكَاعَاة، وباقلّى وباقلّاة، ونُقَاوَى(٩)، ونُقَاواة،

---

(١) أى ترجع. وهو هكذا فى أ، ب. وفى ج: «تجوز» وكذا هو فى ش فيما يبدو للقارئ، وهو تحريف. (٢) كذا فى الأصول ما عداش ففيها: «عبيد» وهو خطأ. وما أثبت هو الصواب. (٣) كذا فى أ، ب، ش وفى ج: «أظرف». (٤) هذا فى وصف الثور الوحشىّ الذى شبه به ناقته. ويروى: «لحط» بدل «فكر» ويروى أيضا بدلهما «يستن» أى يرعى فى العلق وفى المكور، وهى جمع مكر — كضرب — وهو ضرب من النبات، كالعلق. وانظر أراجيز العرب ٩٢ وديوان العجاج والكتاب ٢ / ٩ وشرح شواهد الشافية للبغدادى ٤١٧

(٥) انظر الكشاف فى سورة المؤمن عند قوله تعالى: يصبكم بعض الذى يعدكم، والجاربردى على الشافية ٣١٥ (٦) كذا فى أ. وفى ش، ب: «هو». (٧) هو ضرب من النبات من خير المراعى. ولا يثبت سيبويه بهماة فألف بهمى عنده للتأنيث وانظر الكتاب ٢ / ٩

(٨) من دق النبات يتداوى بها. (٩) ضرب من النبات له زهر أحمر. وقوله «نقاوى ونقاواة» بالنون كذا فى أ، ب، ج. وفى ش: «تقاوى وتقاواة». وهو تحريف.

وسُمّانَى[1]، وسُمّاناة. ومثل ذلك من الممدود قولهم: طَرْفاء وطرفاءة، وقَصْباء وقَصْباءة، وحَلْفاء وحلفاءة، و باقِلَاء و باقِلَاءة. فمن قال: (طرفاء) فالهمزة عنده للتأنيث، ومَن قال: (طرفاءة) فالتاء عنده للتأنيث، وأمّا الهمزة على قوله فزيادة لغير التأنيث. وأقوى القولين فيها عنـدى أن تكون همزةً مرتجَلَة غير منقلبة؛ لأنهـا إذا كانت منقلبة فى هذا المثال فإنها عن ألف التأنيث لا غير، نحو صحراء، وصَلْفاء[2]، وخَبْراء[3]، والحَرْشاء[4]. وقد يجوز أن تكون منقلبة عن حرف لغير الإلحاق فتكون — فى الانقلاب لا فى الإلحاق — كألف عِلْباء، وحِرباء. وهذا مما يؤكّد عندك حال الهاء؛ ألا ترى أنها إذا لحقت اعتقدت فيما قبلها حكما مّا، فإن لم تلحق حارَ[5] الحكم إلى غيره. ونحو[6] منه قولهم: الصَفنة[7]، والصَفن، والرضاع[8]، والرضاعة، وهو صَفو الشىءِ وصفوته[9]، وله نظائر قد ذكرت، ومنه البَرْك[10]، والبِرْكة للصدر.

ومن ذلك قولنا: كان[11] يقوم زيد، ونحن نعتقد رفع (زيد) بـ(كان)، و يكون (يقوم) خبرا مقدّما عليه. فإن قيل: ألا تعلم أنّ (كان) إنما تدخل على الكلام الذى كان قبلها

---

(١) هو ضرب من الطيور. (٢) هى المكان الغليظ الجلد. (٣) هو القاع ينبت السدر.

(٤) يقال أفعى حرشاء: خشنة الجلد. (٥) كذا فى أ، ب، ش. وفى جـ: «جاز».

(٦) يريد أن هذه الكلمات فيها مذكر ومؤنث ومدلولها واحد. فالصفنة مؤنث والصفن مذكر، فهذا كعلق: يكون مؤنثا فيمنع الصرف، ومذكرا فيصرف، والمعنى واحد. (٧) هى وعاء الخصية، وكذلك الصفن بسكون الفاء وفتحها. وقد ضبط «الصفن» فى أ بفتح الفاء. (٨) بفتح الراء وكسرها فى الرضاع والرضاعة. (٩) بتثليث الصاد. (١٠) البرك بالفتح والبركة بالكسر. وكلاهما صدر البعير. (١١) من النحويين من لا يجيز هذه المسألة ويجعل المنع عاما. ويقول أبو حيان فى البحر ٥ / ١٠٩: «مسـألة كان يقوم زيد على أن زيد اسم كان فيها خلاف والصحيح المنع» وقد حمل المجيز لها قوله تعالى فى آخر سورة التوبة: من بعـد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم بقراءة تزيغ بالتاء على أن (قلوب) اسم كاد وجملة (تزيغ) الخبر، ويرى من يمنع ذلك أن فى كاد ضمير الشأن. وانظر الهمع ١ / ١١٨

مبتـدأ وخبرا ، وأنت إذا قلت : يقوم زيد فإنما الكلام من فعـل وفاعل فكيف ذلك ؟ فالجواب أنه لا يمتنع أن يعتقد مع (كان) فى قولنا : كان يقوم زيد أن زيدا مرتفع بـ(كان) ، وأنّ (يقوم) مقدّم عن موضعه ، فإذا حذفت (كان) زال الاتّساع وتأخر الخبر الذى هو (يقوم) فصار بعد (زيد) ، كما أن ألف (عَلْقاة) للإلحاق ، فإذا حذفت الهاء استحال التقدير فصارت للتأنيث ، حتى قال :

٥

* فكرّ فى علْقَى وفى مُكُور *

على ذا تأوله أبو عثمان ، ولم يحمله على أنهما لغتان . وأظنه إنما ذهب إلى ذلك لما رآه قد كثرت نظائره ؛ نحو سُمَانَى وسُمَاناة ، وشُكَاعَى وشُكَاعاة ، وبُهْمَى وبُهْماة . فألف (بُهْمَى) للتأنيث ، وألف (بُهْماة) زيادة لغير الإلحاق ، كألف قَبَعْثَرَى ، وضَبَغْطَرى . ويجوز أن تكون للإلحاق بجُخْدَب على قياس قـول أبى الحسن الأخفش ، إلا أنه إلحاق اختصّ مع التأنيث ؛ ألا ترى أن أحدا لا ينوّن (بُهْمَى) فعلى ذلك يكون الحكم على قولنـا : كان يقوم زيد ، ونحن نعتقد أن زيدا مرفوع بكان .

١٠

ومن ذلك ما نعتقده فى همزة حمراء ، وصفراء ، ونحوهما أنهما[1] للتأنيث ، فإن ركّبت الاسم مع آخر قبلـه ، حُرْتَ[2] عن ذلك الاستشعار والتقدير فيها ، واعتقدت غيره . وذلك أن تركّب[3] مع (حمراء) اسما قبلها فتجعلهما جميعا كاسم واحد فتصرف[4] (حمراء) حينئذ . وذلك قولك : هـذا دارَ حمراءُ ، ورأيت دارَ حمراءَ ، ومررت

١٥

(١) يريد همزة حمراء وصفراء ، وهمزة نحوهما ، ولو أفرد لكان أجود . (٢) أى رجعت .

(٣) يريد التركيب المزجىّ (٤) يريد أنها لا تلزم منع الصرف كما فى أمرها الأوّل ، بل قد تصرف ، على التفصيل الآتى . وذلك أنك إن أردت التعريف منعت الصرف وإلا صرفت . والعبارة فى ج : « ومن ذلك حمراء وصفراء ، همزته للتأنيث ؛ فإن ركبته مع اسم آخر قبـله ثم سميت به صرفته فى النكرة ؛ لأنك لا تترك صرفه للتأنيث ، إنمـا تنزعه للتعريف والتركيب ... » وهى ظاهرة .

٢٠

بدارَ حمراءَ ، وكذلك هـذا كلْبَصفراءُ[١] ، ورأيت كلبصفراءَ ، ومررت بكلبصفراء ، [فلا تصرف الاسم للتعريف والتركيب كحضرموت . فإن نكَّرت صرفت فقلت[٢] : رُبَّ كلْبَصفـراءٍ مررت بهِ] ، وكلْبَصفـراءٍ آخر . فتصرف فى النكرة ، وتعتقـد فى هذه الهمزة مع التركيب أنهـا لغير التأنيث ، وقد كانت قبل التركيب له . ونحوٌ من ذلك ما نعتقده فى الألِفاتِ إذا كنّ فى الحروف والأصوات أنهـا غير منقلبة ، وذلك نحو ألف لا ، وما ، وألف قافٍ ، وكافٍ ، ودالٍ ، وأَخَواتها ، وألف علَىَ ، و إلى ، ولَدى[٣] ، و إذا ، فإن نقلتها فجعلتها أسماءً أو اشتققت منها فِعلا استحال ذلك التقدير ، واعتقدت فيها ما تعتقده فى المنقلِب . وذلك قولك : موَّيت إذا كتبت (ما) ولوَّيت إذا كتبتَ (لا) وكوّفت كافا حسنة ، ودوّلت دالًا جيّدة ، وزوَّيت زايا قويّة . ولو سمّيتَ رجلا بـ (على) أو (إلى) أو (لَدَى) أو (ألا) أو [إذا][٤] ، لقلت فى التثنية : عَلَوانِ ، و إلَوانِ ، ولَدَوانِ ، وأَلَوان ، و إذَوانِ ، فاعتقدت فى هذه الألِفات مع التسمية بهـا وعند الاشتقاق منها الانقلاب ، وقـد كانت قبل ذلك عندك غير منقلبة . وأغربُ من ذلك قولك : بأبِى أنت ! . فالباء فى أول الاسم حرف جرّ بمنزلة اللام فى قولك : لله أنت ! فإذا اشتققت منه فعلا اشتقاقا صوتيّا استحال ذلك التقدير فقلت : بأبأتُ بهِ بَئباء[٥] ، وقد أكثرتُ من البأبأة . فالباء الآن فى لفظ الأصل ، و إن كنّا قـد أحطنا علما بأنها فيما اشتقّت منه زائدة للجرّ . ومثال

---

(١) تبعت فى رسم كلبصفراء بالوصل ما فى أ . وهـذا قياس التركيب المزجى كمعد يكرب . وهو مركب من كلب وصفراء . (٢) ما بين القوسين زيادة فى ش ، ب ، خلت منها أ .

(٣) فى أ كتبت هـذه الحروف بالألف : علا ، و إلا ، ولدا .

(٤) هذه الزيادة من ج .

(٥) أى قلت له : بأبى أنت . وهذا معنى الاشتقاق الصوتى ؛ كما تقول حوقل : قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، وسبحل : قال سبحان الله . وانظر الكتاب ١/١٧٧

البِئْباء على هـذا الفعلال كالزِلزال، والقِلقال، والبأبأةِ[1] الفَعللةُ، كالقلقلة، والزلزلة، وعلى هذا اشتقُّوا منهما (البِئَب) فصار فِعَلًا من باب سلس، وقلق[2]؛ قال :

* يا بأبى أنت ويا فوق البِئَب[3] ! *

فالبِئَب الآن بمنزلة الضِلَع، والعنب، والقِمَع، [والقِرَب][4]. ومن ذلك قولهم: القَرْنُوة[5] للنبت، وقالوا : قرنيت السِقاء، إذا دبغته بالقَرْنُوَة، فالياء فى قرنيت الآن للإلحاق، بمنزلة ياء سَلْقَيت، وجَعْبَيت، وإنما هى بدل من واو (قَرْنُوَة) التى هى لغير الإلحاق.

وسألنى أبو علىّ — رحمه الله — عن ألف (يا) من قوله — فيما أنشده أبو زيد[6] — :

فَخَيرٌ نحن عند النـاس منكم ... إذا الداعى المثـوِّب قال يالا[7]

فقال: أمنقلبة هى؟ قلت: لا؛ لأنها فى حرف أعنى (يا) فقال: بل هى منقلبة. فاستدللته على ذلك، فاعتصم بأنها قد خُلِطت باللام بعدها ووُقِف عليها، فصارت اللام كأنها جزء منهـا، فصارت (يال) بمنزلة قال، والألف فى موضع العين وهى مجهولة، فينبغى أن يحكم عليها بالانقلاب عن الواو. هذا جُمَل[8] ما قاله؛ ولله هو وعليه رحمته،

---

(١) هو بالجر عطف على «البئباء». وفيه العطف على معمولين. ويقرأ أيضا بالرفع على حذف المضاف وهو «مثال» أى ومثال البأبأة. (٢) هو آدم مولى بلعنبر كما فى اللسان فى أبو. وهو من رجز فى البيان والتبيين للجاحظ ١٦٣/١، يقوله فى ابن له. (٣) «يا فوق البئب» — ويروى البيب — أى أنت فوق أن يقال له : بأبى أنت. (٤) زيادة فى ا خلت منها ش، ب.

(٥) انظر ص ٢٢٧ (٦) انظر ص ٢١ من نوادر أبى زيد، والخزانة ص ٤ ج ٢ من السلفية. وهذا من بيتين لزهير بن مسعود الضبى. (٧) بعده :

ولم يثق العواتق من غيور ... بغيرته وخلين الحجالا

المثوب : الذى يدعو الناس للحرب يستنصرهم، وقوله (يالا) يريد يا لبنى فلان. والعواتق جمع عاتق وهى التى لم تتزوج، وقوله (خلين الحجالا) أى من الفزع يخرجن من الحجال فلا يثقن بأن يمنعهن الأزواج والآباء والإخوة، يقول : نحن عندهن أوثق منكن. (٨) كذا فى ا. وفى ش، ب : «وهذا».

فما كان أقوى قياسَه، وأشدَّ بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه . فكأنه إنما كان مخلوقا له . وكيف كان لا يكون كذلك، وقد أقام على هذه الطريقة مع جِلّة أصحابها، وأعيان شيوخها، سبعين سنة، زائحةً عِلَلُه، ساقطةً عنه كُلَفُه، وجعله همَّه وسَدَمه[1]، لا يعتاقه عنه وَلَد، ولا يعارضه فيه مَتْجَر، ولا يسوم به مَطْلبا، ولا يخدُم به رئيسا إلّا بأَخَرة[2] وقد حطَّ من أثقاله، وألقى عصا تَرحاله ! ثم إنى — ولا أقول إلّا حقًّا — لأعجب من نفسى فى وقتى هذا، كيف تَطُوع لى بمسئلة، أم كيف تطمح بى إلى انتزاع عِلّة ! مع ما الحال عليه من عُلَق الوقت وأشجانه، وتذاؤبِه[3] وخَلْج أشطانه[4]، ولولا معازّة[5] الخاطر واعتنافه[6]، ومساورة الفكر واكتداده[7]، لكنتُ عن هذا الشأن بمَعْزِل، وبأمرٍ سواه على شُغُل.

وقال لى مرّة رحمه الله تأنيسا بهذه الانتقالات : كما جاز إذا سمَّيت بـ(ضَرَب) أن تُخرجه من البناء إلى الإعراب، كذلك يجوز أيضا أن تخرجه من جنس إلى جنس إذا أنت نقلته من موضعه إلى غيره .

ومن طريف ما ألقاه — رضى الله تعالى عنه — علىّ أنه سألنى يوما عن قولهم هاتِ لاهاتيتَ، فقال (ماهاتيت) ؟ فقلت : فاعلت، فهاتِ من هاتيت، كعاطِ من عاطيت، فقال : أشىء آخر ؟ فلم يحضر إذ ذاك، فقال أنا أرى فيه غير هذا . فسألته عنه، فقال : يكون فعليت، قلت : ممّه ؟ قال : من الهُوتة[8]،

(١) السدم : الهم . (٢) يريد خدمته عضد الدولة بن بويه . وقد صنف له الإيضاح والتكملة .
(٣) أى اضطرابه واختلافه كتذاؤب الرياح . وقد أثبت «تذاؤبه» بالمعجمة . وفى أ : «تداؤبه» بالمهملة . وفى ش، ب : «تداويه»، وكلاهما تحريف . (٤) الأشطان جمع شطن وهو الحبل، وخلج الأشطان جذبها وانتزاعها . وضبط فى أ «خلج» بالتحريك . والخلج : الفساد فالمعنى : فساد أشطانه وأسبابه . (٥) المعازة : المغالبة . (٦) يقال : اعتنف الأمر : أخذه بعنف . يريد أنه يأخذ خاطره بالشدّة . (٧) أى جهده والإلحاح عليه . وقوله : «اكتداده» كذا فى أ، ب . وفى ش : «اكتداره» . وهو تحريف . (٨) بفتح الهاء وضمها .

وهى المنخفض من الأرض — قال : وكذلك (هِيتٌ) لهذا البلد[1] ، لأنه منخفض من الأرض — فأصله هَوْتَيت[2] ، ثم أبدلت الواو التى هى عين فعليت ، وإن كانت ساكنة ، كما أبدلت فى ياجَل[3] ، وياحَل[3] ، فصار هاتيت ، وهذا لطيف حسن . على أن صاحب العين قد قال : إن الهاء فيه بدل من همزة ، كهرقت ونحوه . والذى يجمع بين هاتيت وبين الهوتة حتى دعا ذلك أبا علىّ إلى ما قال به ، أن الأرض المنخفضة تجذب إلى نفسها بانخفاضها . وكذلك قولك : هاتِ ، إنما هو استدعاء منك للشىء ، واجتذابُه إليك . وكذلك صاحب العين إنما حمله على اعتقاد بدل الهاءِ من الهمزة أنه أخذه من أتيت الشىء ، والإتيان ضرب من الانجذاب إلى الشىء . والذى ذهب إليه أبو علىّ فى (هاتيت) غريب لطيف .

ومما يستحيل فيه التقدير لانتقاله من صورة إلى أخرى قولهم (هلممت) إذا قلت : هَلُمَّ . فهلممت الآن كصعررت ، وشملت ، وأصله قبلُ غيرُ هذا ، إنما هو أوّل[4] (ها) للتنبيه لحقت مثال الأمر للمواجه توكيدا . وأصلها[5] ها لُمَّ ، فكثر استعمالها ، وخُلطت (ها) بـ(لُمّ) ، توكيدا للمعنى لشدّة الاتصال ، فحذفت الألف لذلك ، ولأن لام (لُمّ) فى الأصل ساكنة ، ألا ترى أن تقديرها أوّلُ (الْمُمْ) وكذلك يقولها أهل الحجاز[6] ، ثم زال هذا كلُّه بقولهم (هلممت) فصارت كأنها فعليت ، من لفظ (الهِلمام) وتنوسيت حالُ التركيب . وكأنّ الذى صرفهما جميعا عن ظاهر حاله حتى دعا أبا علىّ إلى أن جعله من (الهوتة)[7] ، وغيرَه من لفظ أتيت عدمُ تركيبِ ظاهره ،

---

(١) هو بلد على شاطئ الفرات ، وعلى هذا فالياء فى هيت أصلها الواو .

(٢) أى أصل هاتيت . (٣) والأصل : يوجل و يوحل . (٤) هو هنا ظرف .

(٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «فأصلها» . (٦) كذا فى ج . وفى أ ، ب ، ش : « الهلمام » . وكذا فى عبارة اللسان فى هلم . (٧) يريد أن تأليفه غير موجود فى اللغة ، فلذلك اعتمد تخريجه على غير ظاهره . وهو عود إلى الكلام على هاتيت .

ألا ترى أنه ليس فى كلامهم تركيب (هـ ت و) ولا (هـ ت ى) فتزلا جميعا عن بادى أمره إلى لفظ غيره .

فهذه طريق اختلاف التقدير، وهى واسعة، غير أنى قد نبَّهت عليها، فأمْضِ الرأى والصنعة فيما يأتى منها .

ومن لفظ (الهوتة) ومعناها قولهم مضى هِيتاءٌ[1] [2] من الليل، وهو فِعلاء منه، ألا تراهم قالوا : قد تهوّر[3] الليل ، ولو كسَّرت (هِيتاء) لقلت (هواتىّ) وقريب من لفظه ومعناه قول الله سبحانه (هَيت لك) إنما معناه هلمَّ لك ، وهذا اجتذاب واستدعاء له ؛ قال :

أن العــراقَ وأهــلَه عُنُـق إليــك فهَيْت هيتـا[4]

باب فى الفرق[5] بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى

هـذا الموضع كثيرا ما يستهوى مَنْ يضعف نظرُه إلى أن يقـوده إلى إفساد الصنعة . وذلك كقولهم فى تفسير قولنا (أهلَكَ والليلَ) معناه ٱلحقْ أهلك قبل الليل، فربما دعا ذاك مَنْ لا دُرْبة له إلى أن يقول (أهلك والليل) فيجرّه، وإنمـا تقديره ٱلحق أهلك وسابِق الليـلَ . وكذلك قولنا زيد قام : ربّمـا ظنّ بعضهم أن زيدا

---

(١) كأن الليل بذهاب وقت منه ينخفض وتذهب قته .   (٢) أى وقت منه .

(٣) أى ذهب أكثره . وفى ذلك معنى الانخفاض . وتراه « تهـور » بالراء وهو هكذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : « تهوت » . ولعمرى لـو جاءت هذه الصيغة فى اللغـة لكانت هى الجودى ، ولكنها لم تجىء .   (٤) هذا ثانى بيتين أنشدهما الفراء لشاعر فى علىّ رضى الله عنه أولهما :

أبلـــغ أمير المـــؤمنين من أخا العراق إذا أتيتا

وترى أن السياق يقضى بفتح أن . وقد روى كسرها على قطعه عما قبله أو على تأويل أبلغ بقل . وقوله : عنق أى ما ئلون . وانظر اللسان (هيت) وشرح المفصل ٤ / ٣٢

(٥) كذا فى ش . وفى أ ، ب : « فرق » . وفى ج : « فرق تقدير » .

هنا فاعل فى الصنعة، كما أنه فاعل فى المعنى . وكذلك تفسير معنى قولنا : سرّنى قيامُ هذا وقعودُ ذاك، بأنه سرّنى أنْ قام هذا وأن قعد ذاك، ربما[1] اعتُقد فى هذا وذاك أنهما فى موضع[2] رفع لأنهما فاعلان فى المعنى . ولا تستصغر هذا الموضع ؛ فإن العرب أيضا قد مرّت به وشمّت روائحه، وراعته . وذلك أن الأصمعىّ أنشد فى جملة أراجيزه شعرا من مشطور السريع طويلا، ممدودا، مقيّدا، التزم الشاعر فيه أن جعل قوافيه كلها فى موضع جرّ إلا بيتا واحدا من الشعر[3] :

يستمسكون من حِذار الإلقاء ... بتَلَعات كجذوع الصِيصاء[4]

رِدِى رِدِى وِرْدَ قطاة صمّاء ... كُدْرِيّةٍ أعجبها بَرْدُ الماء[5]

تطّرِد قوافيها كلُّها على الجرّ إلا بيتا واحدا، وهو قوله :

* كأنها وقد رآها الرؤّاء[6] *

والذى سوّغه[7] ذاك — على ما التزمه فى جميع القوافى — ما كنّا على سَمْته من القول . وذلك أنه لمّا كان معناه : كأنها فى وقت رؤية الرؤّاء تصوّر معنى الجرّ من هذا الموضع، فجاز أن يَخالِطَ هذا البيت بسائر الأبيات، وكأنه لذلك لم يخالِف .

(١) كذا فى أ . وفى ب، ش : « وربما » . (٢) هما فى موضع رفع زيادة عن مكان الجرّ بالإضافة . ويظهر هذا فى التابع . فلا غرابة فيه وإنما الوهم الذى يحذر منه ابن جنى أن يعتقد أنه ليس إلا مرفوعا، حتى لو قيل يعجبنى قيام زيد رفع زيد . وانظر فيما يأتى ص ٢٨٢

(٣) فى أ بعد « الشعر » : « قوله » . وما هنا فى ش، ب . (٤) نسبه فى اللسان فى تلع إلى غيلان الربعى . وذكر ابن جنى فى الجزء الثانى من هذا الكتاب (باب التطوع بما لا يلزم) قصيدة لغيلان على هذا الروىّ، وليس فيها ما أورد هنا إلا : * كأنها وقد رآها الرؤّاء * وهو يصف قوما فى سفينة . يقول إنهم يمسكون بسكانات السفينة — وسكانها ذنبها الذى به تعدل وهو المعروف بالدفة — وهى طويلة تلعات كجذوع الصيصاء؛ وهو ثمر نخله طويل، وقد كنى بالتلعات عن السكانات لطولها . وإنما يمسكون بها خشية أن تلقيهم فى البحر فيهلكوا . والشعر فى إصلاح المنطق . (٥) يخاطب السفينة فيقول : ردى حتى تصلى المرفأ كما ترد قطاة صماء — وصممها ضيق أذنيها — . (٦) انظر تكملة هذا الشطار فى الجزء الثانى من الخصائص (باب التطوّع بما لا يلزم) . (٧) كذا فى أ . وفى ب : « سوّغ له » .

ونظير هذا عندى قول طَرَفة :

في جِفانٍ تعتري نادِيَنا وسَديفٍ حين هاج الصِنبِر (١)

يريد الصِنَّبْر، فاحتاج للقافية إلى تحريك الباء، فتطرّق إلى ذلك بنقل حركة الإعراب إليها، تشبيها بباب قولهم : هذا بَكُرْ، ومررت بِبَكِرْ، وكان يجب على هذا أن يضمّ الباء فيقول : الصِنَّبُرُ، لأن الراء مضمومة، إلا أنه تصوّر معنى إضافة الظرف إلى الفعل فصار إلى أنه كأنه قال : حين هَيْجِ الصِنَّبر، فلمّا احتاج إلى حركة الباء تصوّر معنى الجرّ فكسر الباء، وكأنه قد نَقَل الكسرة عن الراء إليها . ولولا ما أوردته فى هذا لكان الضمّ مكان الكسر (٢) . وهذا أقرب مأخذا من أن تقول : إنه حرّف القافية للضرورة كما حرّفها الآخَر فى قوله (٣) :

هل عرفتَ الدار أم أنكرتها بين تِبراكٍ فشَسَّىْ عَبَقُر (٤)

فى قول من قال : أراد عَبْقَر (٥)، ثم حرّف الكلمة . ونحوُه فى التحريف قول العبد (٦) :

---

(١) الصنبر : الريح الباردة . والسديف : السنام أو شحمه . والبيت من قصيدة له فى الديوان ٦٣ مطلعها :

أصحوت اليوم أم شاقتك هر ومن الحب جنون مستعر

(٢) ألغز البدر الدمامينى فى قول طرفة هذا : « حين هاج الصنبر » بفاعل للفعل مجرور ، وأجاب عنه الشيخ السجاعى بمضمون كلام ابن جنى ، ولم ينسب هذا إلى ابن جنى فعابه عليه الجبرتى . انظر هذا فى تاريخ الجبرتى فى ترجمة السجاعى فى الجزء الثانى ٢ / ٨٠ وانظر كتابة الأمير على المغنى فى مبحث الجملة الرابعة من الجمل التى لها محل من الإعراب فى الباب الثانى .

(٣) أى المرار العدوى كما فى معجم البلدان فى عبقر .

(٤) تبراك وعبقر موضعان و « شسى » تثنية شس ، وهو المكان العليظ .

(٥) ومن اللغويين من يقول : أراد : عبيقر . انظر اللسان فى عبقر .

(٦) هو سحيم عبد بنى الحسحاس . وهو من قصيدة له فى الديوان المطبوع فى دار الكتب المصرية ص ٤٢ وما بعدها .

وما دُمْيــة مِن دُمَى مَيْسَنَا نَ معجِبــة نظرا واتّصافا[(١)]

أراد — فيما قيل — ميْسان[(٢)]، فزاد النون ضرورة، فهذا — لعمرى — تحريف بتعجرف عارٍ من الصنعة. والذى ذهبت أنا إليه هناك فى (الصنبر) ليس عاريا من الصنعة.

فإن قلت: فإن الإضافة فى قوله (حين هاج الصنبر) إنما هى إلى الفعل لا إلى الفاعل فكيف حرّفت غير المضاف إليه؟ قيل الفعل مع الفاعل[(٣)] كالجزء الواحد، وأقوى الجزأين منهما هو الفاعل، فكأن الإضافة إنما هى إليه لا إلى الفعل، فلذلك جاز أن يتصوّر فيه معنى الجرّ.

فإن قيل: فأنت إذا أضفت المصدر إلى الفاعل جررته فى اللفظ واعتقدت مع هذا أنه فى المعنى مرفوع، فإذا كان فى اللفظ أيضا مرفوعا فكيف يسوغ لك بعد حصوله فى موضعه من استحقاقه الرفع لفظًا ومعنًى أن تَحُور به فتتوهّمه مجرورا؟ قيل هذا الذى أردناه وتصوّرناه هو مؤكِّد للمعنى الأوّل، لأنك كما تصوّرت فى المجرور معنى الرفع، كذلك تمّمت حال الشبه بينهما فتصوّرت فى المرفوع معنى الجرّ. ألا ترى أن سيبويه لمّا شبّه الضارب الرجل بالحسن الوجه وتمثّل ذلك فى نفسه ورَسَا فى تصوّره، زاد فى تمكين هذه الحال له وتثبيتها عليه، بأن عاد فشبّه الحسن الوجه بالضارب الرجل فى الجرّ؛ كلُّ ذلك تفعله العرب، وتعتقِده العلماء فى الأمرين، ليقوى تشابههما وتَعمُر[(٤)] ذاتُ بينِهما، ولا يكونا على

---

(١) قبله — وهو مطلع القصيدة — :

ألم خيال عشاء فطافا ولم يك إذ طاف إلا اختطافا

لمية إذ طرقت موهنا فأضحى بها دنفا مستجافا

وبعده :

بأحسن منها غداة الرحيـ ـل قامت ترائيك وحفا غدافا

(٢) هى كورة بين البصرة وواسط كما فى ياقوت. والبيت فى اللسان (ميس ووصف).

(٣) كذا فى ش، ب. وفى أ: «الفاعل مع الفعل».

(٤) بالبناء للفاعل كما ضبط فى أ. يقال: عمر الشىء — كنصر وكرم وسمع — : صار عامرا كما فى القاموس.

حرِد[1]، وتناظر غير مُجْـِد، فاعرف هذا من مذهب القوم واقتفه تصب بإذن الله تعـالى .

ومن ذلك قولهم فى قول العرب : كلُّ رجل وضَيْعتُه[2]، وأنت وشأنُك : معناه أنت مع شأنِك ، وكل رجل مع صنعته ، فهـذا يوهم مِن أمَمِ أن الشـانى خبر عن الأول ، كما أنه إذا قال أنت مع شأنك فإن قـوله (مع شأنك) خبر عن أنت . وليس الأمر كذلك ؛ بل لعمرى إن المعنى عليه ، غير أن تقدير الأعراب على غيره . وإنمـا (شأنك) معطوف على (أنت)، والخبر محذوف للحمل على المعنى، فكأنه قال : كلُّ رجل وصنعته مقرونان، وأنت وشأنُك مصطحِبان . وعليه جاء العطف بالنصب مع أنّ ؛ قال :

أغار على مِعـزاىَ لم يدرِ أننى وصفراءَ منها عبلةَ الصفَواتِ[3]

ومن ذلك قولهم أنت ظالم إن فعلت ، ألا تراهم يقولون فى معناه : إن فعلت فأنت ظالم، فهذا ربما أوهم أن (أنت ظالم) جواب مقدَّم، ومعاذ الله أن يقدم جواب الشرط عليه، وإنمـا قوله (أنت ظالم) دالّ على الجـواب وسادّ مسدّه ؛ فأمّا أن يكون هو الجوابَ فلا .

ومن ذلك قولهم فى عليك زيدا : إن معناه خُذْ زيدا ، وهو — لعمرى — كذلك ، إلا أن (زيدا) الآن إنما هو منصوب بنفس (عليك) من حيث كان اسما لفعلٍ متعدّ ، لا أنه منصوب بـ (خذ) .

ألا ترى إلى فرق ما[4] بين تقديرِ الإعراب وتفسيرِ المعـنى؛ فإذا مرّ بك شىء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه، ولا تسترسل إليه ؛ فإن أمكنك أن يكون

(١) أى على غضب واغتياظ ، يقال : حرد الرجل إذا اغتاظ فتحرش بالذى غاظه .
(٢) كذا فى أ . وفى ب ، ش ، ج : «ضيعته» . والضيعة هنا : حرفة الرجل وتجارته وصناعته .
(٣) أورده فى اللسان (معز). و «صفراء» يريد قوسا . والصفوات حجارة ملس مستَراة ، وكأنها كان يرمى بها مكان السهام . وقـوله (أغار) أى الذئب أو السبع . (٤) كذا فى ش ، ب . وقد سقط هذا اللفظ «ما» فى أ .

تقدير الإعراب على سَمْت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه ، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبّلت[1] تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصحّحت طريق تقدير الإعراب ، حتى لا يشذّ شيء منها عليك ، وإيّاك أن تسترسل فتفسد ماتُؤْثِر إصلاحه ؛ ألا تراك تفسّر نحو قولهم : ضربت زيدا سوطا أنّ معناه ضربت زيدا ضربة بسوط . وهو — لا شكّ — كذلك ، ولكن طريق إعرابه أنه على حذف المضاف ، أى ضربتُه ضربة سوطٍ ثم حذفت الضربة على عِبْرة حذفِ المضاف . ولو ذهبت تتأول ضربته سوطا على أن تقدير إعرابه : ضربةً بسوطٍ كما أن معناه كذلك للزمك أن تقدّر أنك حذفت الباء ، كما تحذف حرف الجر فى نحو قوله : أمرتك الخير[2] ، وأستغفر الله[3] ذنبا ، فتحتاج إلى اعتذار من حذف حرف الجرّ ، وقد غنيت عن ذلك كلّه بقولك[4] : إنه على حذف المضاف ؛ أى ضربةِ سوط ومعناه ضربة بسوط ، فهذا — لعمرى — معناه ، فأمّا[5] طريق إعرابه وتقديره فحذف المضاف .

باب فى أن المحذوف إذا دلّت الدلالة عليه كان فى حكم الملفوظ به ، إلا أن يعترِض هناك من صِناعة اللفظ ما يَمنع منه

من ذلك أن ترى رجلا قد سدّد سهما نحو الغرض ثم أرسله ، فتسمع صوتا فتقول : القرطاسَ والله ، أى أصاب القرطاس . ف(أصاب) الآن فى حكم الملفوظ به

(١) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « تركت » . وهو بخط مغاير ويبدو أنه إصلاح من الشنقيطى أو كتابة فى موضع ترك بياضا .

(٢) يريد قول الشاعر :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به ... فقد تركتك ذا مال وذا نشب

وانظر الكتاب ١ / ١٧ ، والخزانة ١ / ١٦٤

(٣) يريد قول الشاعر :

أستغفر الله ذنبا لست محصيه ... رب العباد إليه الوجه والعمل

وانظر الخزانة ١ / ٤٨٦

(٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « بقوله » .

(٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « فأما على طريق » .

لبتّة ، و إن لم يوجد فى اللفظ ، غير أن دلالة الحال عليه نابت منَاب اللفظ به .
وكذلك قولهم لرجل مُهْوٍ بسيف فى يده : زيدا ، أى اضرب زيدا . فصارت
شهادةُ الحال بالفعل بدلا من اللفظ به . وكذلك قولك للقادم من سفر : خيرَ مَقْدَمٍ ،
أى قدمت خير مقدم ، وقولك : قد مررت برجلٍ إنْ زيدا و إن عمرا ، أى إن [1]
كان زيدا و إن كان عمرا ، وقولك للقادم من حجّه : مبرور مأجور ، أى أنت
مبرور مأجور ، ومبرورا مأجورا [2] ، أى قدمت مبرورا مأجورا ، وكذلك قوله [3] :

رَسْـمِ دار وقفتُ فى طلَلِه كدتُ أقضِى الغداة من جلَلِه [4]

أى ربَّ رسم دار . وكان رُؤبة إذا قيل له كيف أصبحت يقول : خيرٍ عافاك
الله — أى بخيرٍ — يحذِفُ [5] الباء لدلالة الحال عليها بجرى العادة والعرف بها .
وكذلك قولهم : الذى ضربتُ زيد ، تريد الهاء وتحذفها ، لأن فى الموضع دليلا
عليها . وعلى نحو من هذا تتوجّه عندنا قراءةُ حمزة ، وهى قوله سبحانه « واتقوا
الله الذى تساءلون به والأرحامِ » ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش
والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب اليه أبو العباس [6] ، بل الأمر فيها دون
ذلك وأقربُ وأخفّ وألطف ؛ وذلك أن لحمزة أن يقول لأبى العباس : إننى لم
أحمِل (الأرحام) على العطف على المجرور المضمر ، بل اعتقدتُ أن تكون فيه باء ثانية
حتى كأنى [7] قلت : (وبالأرحام) ، ثم حذفت الباء ؛ لتقدّم ذكرها ؛ كما حُذفتْ لتقدّم

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « أو » . (٢) انظر مجالس ثعلب ٩١
(٣) هو جميل بن عبد الله بن معمر ، صاحب بثينة . وانظر الأمالى ١ / ٢٤٦ والسمط ٥٥٧
والخزانة ٤ / ١٩٩ والعينى ٣ / ٣٣٩ ، والسيوطى ١٢٦ (٤) هذا البيت من شواهد النحو
فى مباحث حرف الجر ، وهو مطلع القصيدة ، وبعده :

موحشا ما ترى به أحدا تنسج الريح تُرب معتدله
واقفا فى رباع أم جبير من ضحا يومه إلى أصله

(٥) كذا فى جـ . وفى أ ، ب ، ش : « ويحذف » . (٦) يريد المبرد . وانظر الكامل
٦/ ١٥٥ ، وشرح المفصل ٣ / ٧٨ (٧) كذا فى أ ، ش . وفى ب : « كأ » .

ذكرها فى نحو قولك : بِمَنْ تمررْ أَمْرُرْ، وعلى من تنزِلْ أنزِلْ، ولم تقل : أمرر به ولا أنزل عليه، لكن حذفت الحرفين لتقدّم ذكرهما . وإذا جاز للفرزدق أن يحذف حرف الجرّ لدلالة ما قبله عليه (مع مخالفته له فى الحكم)[1] فى قوله :

وإنّى من قوم بهم يُتّقَى العِدا ورَأْبُ الثأى والجانبُ المتخوَّفُ[2]

أراد : وبهم رأب الثأى ، فحذف الباء فى هذا الموضع لتقدّمها فى قوله : بهم يتقى العِدا، وإن كانت حالاهما مختلفتين[3] . ألا ترى أن الباء[4] فى قوله[5] (بهم يتقى العدا) منصوبةُ الموضع لتعلّقها بالفعل الظاهر الذى هو يتّقى، كقولك : بالسيف يَضرِب زيد، والباء فى قوله : (وبهم رأْب الثأى) مرفوعةُ الموضع عند قوم[6]، وعلى كلّ حال فهى متعلّقة بمحذوف ورافعه الرأبُ[7] — ونظائر هذا كثيرة — كان[8] حذف الباء من قوله (والأرحامِ) لمشابهتها الباء فى (بِهِ) موضعا وحُكْمًا أجدرَ ، وقد أجازوا تبًّا له وويْلٌ على تقدير وويل له ، فحذفوها وإن كانت اللام فى (تبًّا له) لا ضمير فيها وهى

---

(١) كذا فى ب ، ش . وفى ا : « مع مخالفته فى الحكم له » . (٢) من نقيضة الفرزدق التى مطلعها :

عزفت بأعشاش وما كدت تعزف وأنكرت من حدراء ما كنت تعرف

وانظر النقائض ٥٦٤ طبعة أوربة ، واللسان (رأب) .

(٣) كذا فى ا ، ب ، وفى ش : « مختلفين » .

(٤) كذا فى ا ، ب . وقد سقط هذا الحرف فى ش .

(٥) كذا فى ا ، ب . وفى ش : « قولهم » .

(٦) كأنه يريد أن يجعل خبرا ، وهــذا وجه . والوجه الآخر أن يكون « بهم » صفة (قوم) ، و (رأب) فاعل به ، وعلى هذا فقوله (بهم) مجرور الموضع . وهذا الوجه لا يريده هنا إذ هو قريب من (بالسيف يضرب زيد) .

(٧) كذا فى ب . والمعنى عليه صحيح . أى (بهم) خبر والرأب مبتدأ والخــبر رافعه المبتدأ عند البصريين وفى ا ، ش : « رافعة للرأب » وهو لا يستقيم على رأى البصريين .

(٨) جواب « إذا جاز للفرزدق » .

متعلِّقة بنفس (تبًّا)[١] مثلها فى هلمّ لك وكانت اللام فى (ويل له) خبرا، ومتعلّقة بمحذوف وفيها ضمير، فهذا عَرُوض[٢] بيتِ الفرزدق .

فإن قلت : فإذا كان المحـذوف للدّلالة عليه عنـدك بمنزلة الظاهر فهل تجيز توكيد الهـاءِ المحذوفةِ فى نحو قولك : الذى ضربت زيد ، فتقولَ : الذى ضربت نفسَه زيد ؛ كما تقول : الذى ضربته نفسَه زيد ؟ قيل : هذا عندنا غير جائز ؛ وليس ذلك لأن المحذوف هنا ليس بمنزلةِ المثبَت ، بل لأمر آخر، وهو أن الحذف هنا إنما الغرض به[٣] التخفيف لطولِ الاسم ، فلو ذهبْتَ تؤكِّده لنقضْتَ[٤] الغرض . وذلك أن التوكيد والإسهاب ضـدّ التخفيف والإيجاز ؛ فلمّـا كان الأمر كذلك تدافع الحُكْمان ، فلم يجز أن يجتمعا ؛ كما لا يجوز ادّغام الملحَقِ؛ لمـا فيهِ من نَقْض الغَرض . وكذلك قولهم لمن سدّد سهما ثم أرسله نحو الغرض فسمعت صوتا فقلت : القرطاسَ واللهِ أى أصاب القرطاس : لا يجوز توكيد الفعل الذى نَصَب (القرطاس) . لو قلت : إصابةً القرطاسَ ، فجعلت (إصابةً) مصدرا للفعلِ الناصبِ للقرطاس لم يجز ؛ من قِبَل أن الفعل هنا قد حذفته العرب وجعلَت الحال المشاهدةَ دالّة عليهِ ، ونائبة عنـه ، فلو أكّدته لنقضْت الغرض ؛ لأن فى توكيده تثبيتا للفظهِ المختزل ، ورجوعا عن المعتَزَم من حذفهِ واطِّراحه والاكتفاءِ بغيره منه . وكذلك قولك للمُهْوِى

(١) المعروف أن اللام فى مثل هذا للتبيين . وتقدير الكلام (له أعنى) أو (إرادتى له) ، وليست متعلقة بنفس تبا ، نعم يجيز الصبان إذا كان المجـرور غير المخاطب كما هنا أن يتعلق بالمصدر ، ولكن ابن جنى لا يرى هذا التفصيل ، يدل على ذلك تنظيره بهلم لك ، واللام فى المثال الأخير للتبيين عند الصبان أيضا . انظر صبان الأشمونى فى مبحث المفعول المطلق .

(٢) أى مثيله . يقال : هذه المسألة عروض تلك أى نظيرها ، وقد يقال لابن جنى : إن فى بيت الفرزدق وفى « تبا له وويل » حذف الجارّ والمجرور ، وهو خبر ، وحذف الخبر سنن مألوف ، ومنهج معروف . فأما قراءة حمزة ففيها حذف الجارّ وإبقاء جرّه ، وهذا موضع القول والمؤاخذة .

(٣) كذا فى ش . وفى أ : « فيه » . (٤) انظر ص ١٢٧ من هذا الجزء .

بالسيفِ فى يده : زيدا ، أى اضرب زيدا لم يجز أن تؤكّد ذلك الفعل الناصب لزيد؛ ألا تراك لا تقول: ضربا زيدا وأنت تجعل (ضربا) توكيدا لأضرب المقدّرة؛ من قِبَل أن تلك اللفظة قد أُنيبت عنها الحالُ الدالّة عليها، وحُذفت هى اختصارا، فلو أكّدتها لنقضْتَ القضيَّة التى كنت حكمت بها لها، لكن لك أن تقول : ضرباً زيدا لا على أن تجعل ضربا توكيدا للفعل الناصب لزيد ، بل على أن تُبدله منه فتقيمَه مقامه فتنصب بهِ زيدا ، فأمّا على التوكيد بهِ لفعله وأن يكون زيد منصوبا بالفعل الذى هذا[1] توكيد له فلا .

فهذه الأشياء لولا ما عَرَض[2] من صناعة اللفظ — أعنى الاقتصار على شىء دون شىء — لكان توكيدها جائزا حسنا، لكن (عارض ما مَنَع)[3] فلذلك لم يجز؛ لا لأن المحذوف ليس فى تقدير الملفوظ بهِ .

ومما يؤكّد لك أن المحذوف للدلالة عليه بمنزلة الملفوظ بهِ إنشادهم قول الشاعر[4]:

قاتِلِى القومَ يا خُزاعَ ولا يأخُذْكُمُ مِن قتالهم فَشَل[5]

فتمام الوزن أن يقال : فقاتلى القوم ، فلولا أنّ المحذوف إذا دلّ الدليل عليه بمنزلة المثبَت ، لكان هذا كسرا ، لا زِحافا . وهذا من أقوى وأعلى ما يحتجّ بهِ لأن المحذوف للدلالة عليه بمنزلة الملفوظ بهِ البتّة ، فاعرفه، واشدُدْ يدك بهِ .

---

(١) فى ى ، هـ : « هو » . (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « الشىء » .
(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « لكن عارض عرض ما منع » . (٤) هو الشدّاخ ابن يعمر الكنانى من شعراء الحماسة ، وهو جاهلى . وليس الشماخ ، كما فى شرح الدمامينى للخزرجية ٤٠ ، وهو تحريف . (٥) البيت من المنسرح وقد دخله الخرم ، ولو قال : (فقاتلى) نجا من ذلك . وقد ذكره أبو رياش كاملا هكذا . وانظر التبريزى فى شرح الحماسة . ونهاية الشطر الأوّل «لا» وانظر الدمامينى فى الموطن السابق .

وعلى الجملة فكلّ ما حُذف تخفيفا فلا يجوز توكيده، لتدافُع حاليه به؛ من حيث[1] التوكيد للإسهاب والإطناب، والحذف للاختصار والإيجاز. فاعرف ذلك مذهبا للعـــرب.

ومما يدلّك على صحّة ذلك قول العرب — فيما رويناه عن محمد بن الحسن عن أحمد ابن يحيى —: (راكب الناقةِ طَليحانِ)[2] كذا رويناه هكذا؛ وهو يحتمل عندى وجهين:

أحدهما ما نحن عليه من الحذف، فكأنه قال: راكبُ الناقةِ والناقةُ طليحان، فحذف المعطوف لأمرين: أحدهما تقدُّم ذكر الناقة، والشيء إذا تقدّم ذكره دلّ[3] على ما هو مثـله. ومثله من حذف المعطوف قول الله عز وجل «فقلنا ٱضْرِب بِعَصَاكَ الحَجَـرَ فانفجرتْ منه ٱثنتـا عَشْرَةَ عَيْنا» أى فضرب فانفجرت. فحذف (فضرب) لأنه معطوف على قوله: (فقلنا). وكذلك قول التغلبيّ[4]:

* إذا ما المـاء خالطها سخِينا[5] *

أى شربنـا[6] فسخِينا. فكذلك قوله: راكب النـاقة طليحـان، أى راكب الناقة والناقةُ طليحان.

فإن قلت: فهلّا كان التقدير على حذف المعطوف عليـه، أى الناقةُ وراكبُ الناقة طليحان؟ قيل يبعد ذلك من وجهين:

(١) كذا فى الأصول. والأحسن فى التعبير: من حيث إنّ. (٢) انظر فى تخريجه أيضا التصريح على التوضيح، والأشمونى فى آخر مباحث عطف النسق. (٣) كذا فى أ. وسقط هذا فى ش، ب. (٤) يريد عمرو بن كلثوم صاحب المعلقة التى أوّلها:

ألا هبى بصحنك فاصبحينا ... ولا تبقى خمـور الأندرينا

(٥) صدره فى وصف الخمر: * مشعشعة كأن الحص فيها * (٦) هذا وجه فى فهم البيت. ويرى بعضهم أن (سخينا) وصـف من السخونة وهو حال من الضمير فى خالطها، وذلك مزج الخمر بالمـاء الساخن.

أحدهما أن الحذف اتّساع ، والاتّساع بابه آخر الكلام وأوسطه ، لا صدره وأوله ؛ ألا ترى أن من اتّسع بزيادة (كان) حَشْـوًا أو آخرا لا يجيز زيادتها أولا ، وأن من اتّسع بزيادة (ما) حشوا وغير أوّل لم يستجز زيادتها أولا إلا فى شاذّ من القول ؛ نحو قوله[1] :

وقَدْمَا هاجنى فازددت شوقا بــكاء حمامتين تجاوبانِ

فيمن رواه (وَقَدْمَا) بزيادة (ما) على أنه يريد : وقد هاجنى ، لا فيمن رواه فقال : (وقِدْمًا هاجنى) أى وقديما هاجنى .

والآخر أنه لو كان تقديره : الناقة وراكب الناقة طليحان ، لكان قد حذف حرف العطف وبقّى المعطوف به ؛ وهـذا شاذّ ، إنمـا حَكَى منه أبو عثمان عن أبى زيد : أكلت لحما ، سمكا ، تمرا ، وأنشد أبو الحسن :

كيف أصبحتَ كيف أمسيتَ مِمّا يَزْرَعُ الـوُدَّ فى فـؤاد الكريم[2]

وأنشد ابن الأعرابى[3] :

وكيف لا أَبكى على علّاتى صـبائحى غبائِقى قَيْـلاتِى[4]

---

(١) لجحدر اللص قصيدة طويلة فيها هـذا البيت ، لكن بلفظ : « وبما هاجنى » فى موضع : « وقد ما هاجنى » وانظر الأمالى ١/٢٨١ ، والخزانة ٤/٤٨٣ ومعجم البلدان (حجر) وشواهد المغنى للسيوطى ١٣٩ (٢) حذف فيه حرف العطف والأصل : كيف أصبحت ، وكيف أمسيت ، أى إبداء التحية يعمل على الودّ والمحبة . والبيت فى ديوان المعانى ٢/٢٢٥ عن أبى زيد . وفيه : « يثبت » فى مكان « يزرع » . (٣) فى اللسان فى قيل : « الأزهرى : أنشدنى أعرابىّ :

مـالى لا أسـقى حبيباتى وهن يوم الورد أمهاتى

* صبائحى ، غبائقى ، قيلاتى *

أراد بحبيباته إبله التى يسقيها يشرب ألبانها جعلهنّ كأمهاته » فهل ترى ما هنا محرفا عما فى اللسان . والظاهر أن هذه رواية أخرى عن ابن الأعرابىّ . (٤) العلات جمع علة ، وكأنه يريد هنا ما يتعلل به ، وفسرها بالصبائح والغبائق والقيلات . يريد نوقا يحلبها صباحا و بعد المغرب وفى القائلة . فالصبائح جمع صبوح ، والغبائق جمع غبوق ، والقيلات جمع قيلة .

وهذا كله شاذّ، ولعلّه جميع ما جاء منه. وأما على القولِ الآخَر، فإنه — لعمرى — قد حذف حرف العطف مع المعطوف به[١]، وهذا ما لا بدّ منه؛ ألا ترى أنه إذا حُذف المعطوف لم يجز أن يبقى الحرف العاطفُ قبله بحاله؛ لأن حرف العطف لا يجوز تعليقه[٢]. فإن قلت فقد قال[٣]:

قد وعدتنى أُمُّ عمرٍو أنْ تا ... تَدْهُنَ رأسى وتُفَلِّيـنِى وا[٤] ٥

* وتمسحَ القَنْفاء حتى تَنْتا *

فإنما جاز هذا لضرورة الشعر، ولأنه أيضا قد أعاد الحرف فى أول البيت الثانى، فجاز تعليق الأول بعد أن دَعَمه بحرف الإطلاق وأعاده، فعُرف ما أراد بالأول، بجرى مَجْرَى قوله[٥]:

عجِّل لنا هذا وألحِقنا بذا الْ ... الشَّحم إنّا قد مَلِلناه بَجَلْ[٦] ١٠

فكما علّق[٧] حرف التعريف مَدْعُوما بألف الوصل وأعاده فيما بعد، فكذلك علّق حرف العطف مدعوما بحرف الإطلاق وأعاده فيما بعد. فإن قلت: فألف قوله (وا)[٨] ملفوظ بها، وألف الوصل فى قوله (بذا الْ) غير ملفوظ بها، قيل لو ابتدأت اللام لم يكن من الهمزة بُدّ. فإن قلت: أفيجوز على هذا (قام زيد وَهْ، وعمرو) فتجرى

(١) كذا فى أ. وفى ش، ب: «من». (٢) يريد بذلك ألا يكون له تأثير ظاهر بحذف المعطوف. (٣) أى حكيم بن معية التميمى. انظر الموشح ٢٠ (٤) «تفلينى» ١٥
فى أ، ب: «تفـديني» وقوله «وا» كذا فى أ، ب، وفى اللسان فى نتأ وقنف وفلى. وقد أصلحت فى ش: «واتا» وهو إفساد للشعر ومجافاة للرواية و«القنفاء»: الكمرة، و«تنتا» أى تنتأ وتبدو، وضبط فى الموشح «تنتا» بكسر التاء وهى لغة. (٥) نسب فى سيبويه
٢ / ٢٧٣ إلى غيلان وهو غيلان بن حريث الربعى الراجز كما فى العينى ١ / ٥١٠ على هامش الخزانة. ٢٠
(٦) «الشحم» فى سيبويه والعينى «بالشحم» و«بجل» أى حسب. وقوله «بذا ال» رسم فى أ، والكتاب «بذل». (٧) كذا فى أ، ب. وفى ش: «وكما».
(٨) كذا فى أ، ب. وفى ش: «تا».

هاء[1] بيان الحركة مُجرى ألفِ الإطلاق؟ فإنه[2] أضعف القِيَاسَين . وذلك أن ألف الإطلاق أشبهُ بما صيغ فى الكلمة من هاء بيان الحركة ؛ ألا ترى إلى ما جاء من قوله[3] :

ولاعَبَ بالعشيّ بنى بَنِيهِ   كفِعْلِ الهِرِّ يحترِش العَظَايا[4]

فأبعــده الإله ولا يؤبَّى   ولا يُسْقَى من المرض الشِفايا[5]

٥

— وقرأته علىّ أبى على : ولا يُشْفَى — ألا ترى أن أبا عثمان[6] قال : شبّه ألف الإطلاق بتاء التأنيث ، أى فصحَّح اللام لهـا كما يصحِّحها للهاء ، وليست كذلك هاء بيـان الحركة ؛ لأنهـا لم تَقْوَ قُوَّة تاء التأنيث ؛ أولا ترى أن ياء الإطلاق فى قوله :

* ... ... كُلُّه[7] لم أصنعِى *

قد نابت عن الضمير العائد حتى كأنه قال : لم أصنعه ، فلذلك كان (وا) من قوله (وتفليني وا) كأنه لاتّصاله بالألف غيرُ معلَّق . فإذا كان فى اللفظ كأنه غير مُعلق وعاد من بعدُ معطوفا بهِ لم يكن هناك كبيرُ مكروه فيعتذَر منه .

١٠

---

(١) يريد هاء السكت . (٢) هذا جواب قوله : «فإن قلت أفيجوز» . (٣) هو أعصر ابن سعد بن قيس عيلان كما اللسان فى حما . وفى حماسة البحترى ٣٢٤ هذه الأبيات ببعض تغيير عما فى اللسان منسوبة إلى المستوغر بن ربيعة ، وكذا فى طبقات ابن سلام طبعة أوربة ١٢ (٤) قبله :

١٥

إذا ما المرء صم فلم يكلم   وأعيا سمعه إلا ندايا

والعظاء واحدها عظاية وهى دويبة . واحتراشها : صيدها . (٥) «يؤبى» كذا فى أ . وفى ش ، ب : «تؤبى» و «الشفايا» كذا فى ش ، ب . وهو الصواب . وفى أ : «الشفأ ا» يراد الشفاء ا وهو خطأ . (٦) يريد المازنى . وقد جاء هذا فى تصريف المازنى ص ٤٥٩ تيمور والعبارة فيه : «فإن الشاعر شبه ألف النصب بهاء التأنيث حين قال عظاية وصلاية وما أشبه» .

٢٠

(٧) هذا جزء من بيت تمامه :

قد أصبحت أم الخيار تدّعى   علىّ ذنبا كله لم أصنع

وهو من أرجوزة لأبى النجم العجلى . وانظر الكتاب ١ / ٤٤ ، والخزانة فى الشاهد ٥٦ .

فإن قلت : فإنّ هاء بيان الحركة قد عاقبتْ لام الفعل، نحو ارْمِهْ ، واغزُهْ ، واخشَهْ، فهذا يقوّيها، فإنه موضع لا يجوز أن يسوّى به(١) بينها و بين ألف الإطلاق . والوجه الآخر الذى لأجله حَسُن حذف المعطوف أن الخبر جاء بلفظ التثنية(٢)، فكان ذلك دليلا على أن المخبَر عنه اثنان. فدلّ الخبر على حال المخبر عنه. إذ كان الثانى هو الأوّل. فهذا أحَد وجهَى(٣) ما تحتمله الحكاية . ٥

والآخَر(٤) أن يكون الكلام محمولا على حذف المضاف أى راكب الناقة أحَدُ طليحين ، كما يَحتمِل ذلك قولهُ سبحانه « يَخْرُج منهما اللؤلؤ والمَرْجان » أى من أحدهما ، وقد ذُهِب(٥) فيه إليه فيما حكاه أبو الحسن . فالوجه الأوّل(٦) ؛ وهو ما كنا عليه : من أن المحذوف من اللفظ إذا دلّت الدلالة عليه كان بمنزلة الملفوظ به ، ألا ترى أن الخبر لمّا جاء مثنًّى دلّ على أن المخبر عنه مثنًّى كذلك أيضا ، وفى هذا ١٠ القول دليل على ما يرِد من نحوه بمشيئة الله(٧) [وحَوْله(٨)] .

باب فى نَقْض المراتب إذا عَرَض هناك عارض

من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل فى نحو ضرب غلامُه(٩) زيدا. فهذا لم يَمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم ، و إنما امتنع لقرينة انضمّت إليه، وهى

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : «ما» . (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «التنبيه» وهو تصحيف ، يريد قوله : « طليحان » : (٣) كذا فى ش ، ب . وسقط هذا فى أ . ١٥
(٤) هذا مقابل قوله فى ص ٢٨٩ : « أحدهما ما نحن عليه من الحذف » .
(٥) فى الجة بعد أن أورد ما ذكره المؤلف : « وقال أبو الحسن : زعم قوم أنه يخرج من العذب أيضا » و يخطر فى خلدى لهذا أنه سقط هنا بعد « أحدهما » : « لا منهما » .
(٦) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فالأوجه » . (٧) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « القدر » . (٨) زيادة فى ش ، ب . وقد خلت منها أ . (٩) كذا فى أ . وقد سقطت « لم » فى ش ، ب . ٢٠

إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول، وفسادُ تقدّم المضمر على مُظهَره لفظا ومعنى. فلهذا وجب إذا أردت تصحيح المسئلة أن تؤخّر الفاعل فتقولَ : ضرب زيدا غلامُه [1]، وعليه قول الله سبحانه : « وإذِ ٱبتلى إبراهيمَ ربُّه » وأجمعوا على ان ليس بجائز [2] ضرب غلامُه زيدا، لتقدّم المضمر على مظهَره لفظا ومعنى. وقالوا فى قول النابغة [3]:

جزى ربُّه عنّى عـــدِىَّ بنَ حاتم جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فعل

إن الهاء عائدة على مذكور متقدّم [4]، كلُّ ذلك لئلا يتقدّم ضميرُ المفعول عليه مضافا (إلى [5] الفاعل) فيكونَ مقدّما عليه لفظا ومعنى. وأمّا أنا فأجيز [6] أن تكون الهاء فى قوله :

* جزى ربُّه عنّى عدىَّ بن حاتم *

عائدةً على (عدىّ) خلافا على الجماعة.

فإن قيل : ألا تعلم أن الفاعل رتبته التقدّم، والمفعول رتبته التأخُّر [7]، فقد وقع كلّ [8] منهما الموقعَ الذى هو أولى به، فليس لك أن تعتقد فى الفاعل وقد وقع مقدّما أنّ

---

(١) كذا فى أ . وفى ش، ب : « أوجب » .

(٢) من القائلين بالجواز أبو عبد الله الطوال محمد بن أحمد، وهو من أصحاب الكسائىّ. وكانت وفاته سنة ٢٤٣، فكأن ابن جنى لم يطلع على خلافه. وانظر كتب النحو فى مبحث الفاعل.

(٣) أى الذبيانى. والذى عليه الرواة أن قائل هذا أبو الأسود الدؤلى يهجو عدىّ بن حاتم. وإنما وهم من وهم فى نسبته إلى النابغة أن للنابغة شعرا شبيها بهذا وهو :

جزى الله عبسا عبس آل بغيض جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

ويقول العينى : « عزاه بعضهم إلى النابغة الذبيانى، وأبو عبيدة إلى عبد الله بن همارق، والأعلم لأبى الأسود، وقيل : لم يدر قائله، حتى قال ابن كيسان : أحسبه مولدا مصنوعا » والبيت من شواهد النحو فى باب الفاعل. وانظر الخزانة طبعة السلفية ١ / ٢٥٣ والعينى ٢ / ٤٨٧ على هامش الخزانة.

(٤) كذا فى أ . وفى ش، ب : « إلى » . (٥) كذا فى الأصول . والمناسب : « إليه » .

(٦) كذا فى أ . وفى ب، ش : « فإنى أجيز » . (٧) كذا فى أ . وفى ش، ب : « التأخير » . (٨) كذا فى أ . وفى ش، ب : « كل واحدة » .

موضعه التأخير، وإنّما المأخوذ به في ذلك أن يُعتقَد في الفاعل إذا وقع مؤخّرا أن موضعه التقديم، فإذا وقع مقدّما فقد أخَذ مأخذه، ورَسَت به قدمُه . وإذا كان كذلك فقد وقع المضمر قبل مظهره لفظا ومعنى . وهذا ما لا يجوّزه القياس .

قيل : الأمر وإن كان ظاهره ما تقوله، فإن هنا طريقا آخر يُسوّغك غيرَه، وذلك أن المفعول قد شاع عنهم واطّرد من مذاهبهم كثرةُ تقدّمه على الفاعل، حتى دعا ذاك أبا علىّ إلى أن قال : إن تقدّم المفعول على الفاعل قِسْم قائم برأسه[1]، كما أن تقدّم الفاعل قسم أيضا قائم برأسه، وإن كان تقديم الفاعل أكثر، وقد جاء به الاستعمال مجيئا واسعا ؛ نحو قول الله عزّ وجلّ « إنما يخشى اللهَ من عبادِهِ العلماءُ » وقولِ ذى الرمّة :

أَستحدثَ الركبُ من أشياعِهم خبرا   أم عاود القلبَ من أطرابِهِ طَرَبُ[2]

وقول مُعَقِّر[3] بن حِمارٍ البارقىّ :

أجدّ الركبَ بعد غَدٍ خُفوف   وأمست مِن لُبانَتِكَ الأُلوفُ[4]

وقول دُرْنَى بنت عَبْعَبَة[5] :

---

(١) كذا فى ش . وفى أ ، ب، ج : « تقديم » . (٢) ثالث بيت من قصيدته التى مطلعها :

ما بال عينك منها الماء ينسكب   كأنه من كلى مفرية سرب

وانظر شرح شواهد الشافية ١٨٩ ، والديوان فى صدره . (٣) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « قال » .

(٤) الخفوف : الارتحال . وأجدّ : أورث الجدّ . كأنه يريد أن الارتحال بعد غد أى نية ذلك يجعلهم يجدّون وينشطون فى التهيؤ للرحيل . والألوف محبوبته . ويبدو أن هذا من قصيدته التى فيها :

وذبيانيـــة وصت بنيها   بأن كذب القراطف والقروف

وانظر فى هذا البيت وثلاثة معه الخزانة ٢/٢٩٣ ، ٣/١٥ ، واللآلى ٤٨٤ ، والكشاف (العنكبوت) .

(٥) من بنى قيس بن ثعلبة كما فى الكتاب ١/٩٢ . وفى اللسان (أبو) : "درنى بنت سيار بن ضبرة... ويقال : هو لعمرة الخثيمية" . وفى الحماسة أن هـذا الشعر لعمرة الخثعمية ؛ وكذا فى العينى . ويبدو أن ما فى اللسان (الخثيمية) تحريف عن (الخثعمية) . وانظر الحماسة بشرح التبريزى طبعة بن ٤٨٣ .

إذا هبطا الأرضَ المخوفَ بها الرّدَى ... يُخَفِّضُ مِن جَأْشَيهما منْصُلاهما (١)

وقول لَبِيـــد :

فَمَدافِعُ الريّان عُرِّىَ رَسْمُها ... خَلَقاً كما ضَمِن الوُحِىَّ سِلامُها (٢)

ومن أبيات الكتاب (٣) :

اِعتاد قلبَك من سَلْمَى عوائدُه ... وهاج أهواءَك المكنونةَ الطَّلَلُ

فقدّم المفعول فى المصراعين جميعا، وللبيد أيضا :

رُزِقَتْ مرابيعَ النجومِ وصابَها ... ودْقُ الرواعِدِ جَوْدُها فـــرِهامُها

وله أيضا :

لمعــفَّرٍ قَهْــدٍ تنازع شِــلْوَهُ ... غُبْسٌ كواسبُ ما يُمَنُّ طعامُها (٤)

وقال الله عزَّ وجلَّ : « ألهاكم التكاثر » وقال الآخر :

أبعدكَ الله مِن قلب نَصَحْتُ له ... فى حُبِّ جُمْلٍ ويأبى غيرَ عِصيانى

وقال المرقِّشُ الأكبر :

لم يَشْجُ قلبي مِلْحوادثِ إلْـ ... ـلا صاحِبِي المتروكُ فى تَغْلَمْ (٥)

---

(١) تقــول ذلك فى أخويها ترثيهما . وفى الحماسة أن هــذا لعمرة فى ابنيها ترثيهما . ومن هذه المرثية ما يستشهد به النحويون فى باب الإضافة :

هما أخوا فى الحرب من لا أخا له ... إذا خاف يوما نبــــوة فدعاهمـا

وانظر العينى فى شواهد الإضافة، والأعلم فى المرجع السابق، واللسان فى أبو . (٢) من معلقته التى أولها :

عفت الديار محلها فمقامها ... بمنى تأبد غولها فرجامها

(٣) ١ / ١٤٢ ، وفى شواهد المغنى للبغدادى ٢ / ٩٢٦ : « قال ابن خلف : الشعر لعمر بن أبى ربيعة » ولم أره فى الديوان . (٤) يصف بقرة وحشية تضطرب لولدها الذى أكلته السباع، وهو المعنى بالمعفر القهد — والمعفر : الذى قطعت عنه الرضاعة أياما يراد فطامه . والقهد : الأبيض فى كدرة — ويعنى بالغبس الكواسب السباع ، وجعلها لا يمن طعامها لأنهن يكسبنه بأنفسهن فلا يد عليهن لأحد . وقوله : « غبس » كذا فى أ . وفى ش : « غبش » . (٥) هذا من قصيدة مفضلية . يرثى صاحبا له دفن فى تغلم وهو موضع . وانظر شرح ابن الأنبارى للفضليات ٤٨٧

وفيها :

فى باذخاتٍ من عَمَايَةَ أو يرفَعُه دون السماء خِيَم (١)

والأمر فى كثرة تقديم المفعول على الفاعل فى القرآن وفصيح الكلام متعالَم غير مستنكَر، فلمّا كَثُر وشاع تقديم المفعول [على الفاعل] (٢) كان الموضع له، حتى إنه إذا أُخِّر فموضعه التقديم، فعلى ذلك كأنه قال : جزى عدىَّ بن حاتم ربُّه، ثم قدّم الفاعل على أنه قد قدّره مقدّما عليه مفعوله لجاز ذلك (٣)، ولا تستنكر هذا الذى صوّرته لك ولا يَخْفُ عليك ؛ فإنه مما تقبله هذه اللغة ولا تعافه ولا تتبشّعُه ؛ ألا ترى أن سيبويه أجاز فى جرّ (الوجه) من قولك : هذا الحسَن الوجهِ أن يكون من موضعين : أحدهما بإضافة الحسَن إليه، والآخر تشبيه (٤) له بالضارب الرجلِ، هذا مع أنّا قد أحطنا علما بأن الجرّ فى (الرجل) من قولك : هذا الضارب الرجل إنما جاءه وأتاه من جهة تشبيههم إيّاه بالحسن الوجه، لكن لما اطّرد الجرّ فى نحو هذا الضارب الرجل، والشاتم الغلام، صار كأنه أصل فى بابه، حتى دعا ذاك سيبويه إلى أن عاد (فشبه (٥) الحسن الوجه) بالضارب الرجل، [من (٦) الجهة التى إنما صحّت للضارب الرجل تشبيها بالحسن الوجه] وهذا يدلّك على تمكّن الفروع عندهم، حتى إن أصولها

(١) قبله :

لو كان حىّ ناجيا لنجا من يومه المزلم الأعصم

والمزلم الأعصم : الوعل. وعماية جبل، وكذا خيم. يقول : هذا الوعل معتصم بأعالى الجبال ومع ذلك يدركه الموت. وقوله « فى باذخات » كذا فى أ. وهو الصواب. وفى ش، ب : « بإذخ ».

(٢) زيادة فى ش خلت منها أ، ب.

(٣) كذا فى أ. ش، وفى ب : « لذلك ».

(٤) كذا فى أ. وفى سائر الأصول : « تشبيهه ».

(٥) كذا فى ش، ب. وفى أ : « فشبه به الحسن الوجه ».

(٦) زيادة فى ش، ب، ى، هو، خلت منها أ.

التى أعطتها حكما من أحكامها قد حارت فاستمادت[1] من فروعها ما كانت هى أدّته إليها ، وجعلته عطيّة منها لها ، فكذلك أيضا يصير تقديم المفعول لمّا استمرّ وكثر كأنه هو الأصل ، وتأخير الفاعل كأنه أيضا هو الأصل .

فإن قلت، إنّ هذا ليس مرفوعا إلى العرب ولا محكيًّا عنها أنها رأته مذهبا، وإنما هو شيء رآه سيبويه واعتقده قولا ، ولسنا نقلّد سيبويه ولا غيره فى هذه العلّة ولا غيرها ، فإن الجواب[2] عن هذا حاضر عتيد ، والخَطْب فيه أيسر ، وسنذكره فى باب يلى هذا بإذن الله . ويؤكّد أن الهاء فى (ربه) لعدىّ[3] بن حاتم من جهة المعنى عادةُ العرب فى الدعاء ؛ ألا تراك لا تكاد تقول: جزى ربُّ زيدٍ عمرا، وإنما يقال : جزاك ربُّك خيرا أو شرّا . وذلك أوفق؛ لأنه إذا كان مجازيه ربّه كان أقدر على جزائه وأملأ[4] به . ولذلك جرى العرفُ بذلك فاعرفه .

ومما نُقِضتْ مرتبته المفعول[5] فى الاستفهام والشرط، فإنهما يجيئان مقدّمين[6] على الفعلين الناصبين لهما، وإن كانت رُتْبة المعمول أن يكون بعد العامل فيه . وذلك قوله سبحانه وتعالى « وسيعلم الذين ظلموا أىَّ منقلَبٍ ينقلبون » فـ(أىَّ منقلب) منصوب على المصدر بـ(ينقلبون)، لا بـ(سيعلم)[7]، وكذلك قوله تعالى « أيَّما الأجلين

---

(١) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « واستعادت » . وفى الخزانة فى شواهد الفاعل : « فاستعارت » .

(٢) جواب قوله : « فإن قلت إن هذا ... » . (٣) عرض ابن يعيش فى شرح المفصل ١/٧٦ لمذهب ابن جنى فى مسألة (ضرب غلامه زيدا) ورأيه فى مرجع الضمير فى البيت ، ثم قال : « وذلك خلاف ما عليه الجمهور ، والصواب أن تكون الهاء عائدة إلى المصدر ، والتقدير : جزى رب الجزاء ، وصار ذكر الفعل كتقديم المصدر؛ إذ كان دالا عليه » . وترى مثل هذا فى أمالى ابن الشجرى ١/١٠٢

(٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ ، ج « إملائه » وفى عبارة الخزانة : « إيلامه » . والوجه ما أثبتنا . و « أملأ به » أى أوثق بأدائه ، يقال : ملؤ فهو مليء إذا كان ثقة غنيا . (٥) أى المفعول فى الاستفهام والمفعول فى الشرط ، وقد ثنى الضمير نظرا لهذا التعدد . (٦) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « متقدّمين » . (٧) كذا فى ب ، ش . وفى أ : « بيعلم » .

قضيت فلا عدوان علىّ » وقال « أيّاما تدعوا فله الأسماء الحسنى » فهـذا ونحوه
لم يلزم تقـديمه من حيث كان مفعولا . وكيف يكون ذلك وقد قال عزّ اسمـه
« وضرب الله مثلا » وقال تعالى «ولقد علمتم الذين اعتدَوا منكم فى السبت» وقال
« يحرفون الكلم عن مواضعه » وقال « قد فرض الله لكم تَحِلَّة أيمانكم » وهو مِلْءُ
الدنيا كثرةً وسـعة ، لكن إنما وجب تقديمه لقرينـة انضمّت إلى ذلك ، وهى
وجوب تقدُّم الأسماء المستفهَم بها والأسماءِ المشروط بها . فهذا من النقض العارض .

ومن ذلك وجوب تأخير المبتدأ إذا كان نكرة وكان الخبر عنه ظرفا؛ نحو قولهم:
عنـدك مال ، وعليك دَين ، وتحتـك بساطٌ ومعك أَلْفان . فهـذه الأسماء كلُّها
مرفوعة بالابتـداء ، ومواضعها التقـديم على الظروف قبلها التى هى أخبار عنها ،
إلا أن مانعاً منع من ذلك حتى لا تقدّمها(١) عليها ، ألا (ترى أنك)(٢) لو قلت: غلام
لك ، أو بساطان تحتك ونحو ذلك لم يحسن(٣)؛ لا لأن المبتدأ ليس (موضعه التقديم)(٤)
لكن لأمر حدث ، وهو كون المبتـدأ هنا نكرة ؛ ألا تراه لو كان معـرفة لاستمرّ
وتوجّه تقديمه ، فتقول : البساطان تحتك ، والغلام لك . أفلا ترى أنّ ذلك إنما
فسد تقديمه لِمَا ذكرناه : من قبح تقديم المبتدأ نكرة فى الواجب ، ولكن لو أزَلْتَ
الكلام إلى غير الواجب لجاز تقديم النكرة ؛ كقولك : هل غلام عندك ، وما بساط
تحتك ، بخُنيتِ الفائدة من حيث كنتَ قد أفدت بنفيك عنه كونَ البساط تحته ،
واستفهامك عن الغلام : أهو عنده أم لا ؟ إذ كان هذا معنى جليّا مفهوما . ولو
أخبرت عن النكرة فى الإيجاب مقدّمة فقلت : رجل عندك كنت قد أخبرت عن

---

(١) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « يقـدّمها » . (٢) كذا فى ش ، ب . وفى ا :
« تراك » . (٣) كذا فى ا . وفى ش ، ب ، ى ، هـ : « يجز » .
(٤) كذا فى ا . وفى ش ، ى ، هـ ، ب : « موضعه يحسن التقديم » .

منكور لا يعرف ، وإنما ينبغى أن تقدّم المعرفة ثم تخبر عنها بخبر يستفاد منه معنى منكور ، نحو زيد عندك ومحمد منطلق ، وهذا واضح . فإن قلت : فلم وجب مع هذا تأخيرُ النكرة فى الإخبار عنها بالواجب ، قيل لمّا قبح ابتداؤها نكرة لما ذكرناه رأَوْا تأخيرها وإيقاعها فى موقع الخبر الذى بابه أن يكون نكرة ، فكان ذلك إصلاحا للّفظ ، كما أخّروا اللام لام الابتداء مع (إنّ) فى قولهم : إن زيدا لقائم لإصلاح اللفظ . وستري ذلك فى بابه بعون الله وقدرته . فاعلم إذًا أنه لا تُنقَض مرتبة إلّا لأمر حادث ، فتأمّله وابحث عنه .

باب من غلبة الفروع على الأصول

هذا فصل من فصول العربيّة طريف[1] ؛ تجده فى معانى العرب ، كما تجده فى معانى الإعراب[2] . ولا تكاد تجد شيئا من ذلك إلّا والغرض فيه المبالغة .

فممّا جاء فيه ذلك للعرب قولُ ذى الرُمّة :

ورَملٍ كأوراكِ العذَارَى قطعتهُ ... إذا أَلبَسته المُظلماتُ الحنادِسُ[3]

أفلا ترى ذا الرّمة كيف جعل الأصل فرعا والفرع أصلا . وذلك أن العادة والعرف فى نحو هذا أن تشبَّه أعجاز النساء بكُثْبان الأنقاء ، ألا ترى إلى قوله :

ليلَى قضيبٌ تحته كثِيب ... وفى القِلَادِ رَشَأٌ رَبيب[4]

---

(١) كذا فى ب . وفى ش ، ج : « ظريف » وسقط هذا اللفظ فى أ .

(٢) يريد ما يرجع إلى الإعراب فى الكلام ، وجعل ذلك مقابلا لمعانى العرب التى تعالجها وأعراضها من الكلام . وسيعرض لهذا فى قوله : « وهذا المعنى عينه قد استعمله النحويون » .

(٣) (ألبسته) : غطته والحنادس جمع حندس . والحندس : اشتداد الظلمة ، وقد ذهب بها مذهب الوصف وانظر الديوان ٣١٨ ، والبيت من قصيدته التى مطلعها :

ألم تسأل اليوم الطلول الدوارس ... بحزوى وهل تدرى القفار البسابس

وانظر أيضا كامل المبرد ص ٢ ج ٧

(٤) القلاد واحدها قلادة . والرشأ : الظبى إذا تحرك وقوى ومشى مع أمه . والبيت فى اللسان فى قلد .

وإلى قول ذى الرمة أيضا — وهو من أبيات الكتاب[1] — :

ترى خَلْفها نصفًا قناة قويمة ... ونِصفًا نقًا يرتجّ أو يتمرمر[2]

وإلى قول الآخر :

خُلقتِ غير خلقة النسوانِ ... إن قمتِ فالأعلى قضيبُ بان

وإن تولَّيتِ فدِعْصتانِ ... وكلّ إدٍّ تفعل العينان[3]

وإلى قوله[4] :

كدِعص النَّقا يمشى الوليدان فوقه ... بما احتسَبا من لينِ مس وتَسهالِ

وما أحسن ما ساق الصنعة فيه الطائىُّ الكبير :

كم أحرزتْ قُضُبُ الهنديّ مُصلَتةً ... تهتزّ من قُضُبٍ تهتزّ فى كُثُبِ[5]

---

(١) ص ٢٢٣ ج ١

(٢) قال الأعلم : «وصف امرأة بجعل أعلاها فى الإرهاف واللطافة كالقناة، وأسفلها فى امتلائه وكثافته كالنقا المرتج . والنقا : الكثيب من الرمل . وارتجاجه اضطرابه وانهيال بعضه على بعض للينه . والترمر أن يجرى بعضه فى بعض» . وهو من قصيدة فى الغزل بمية أولها :

خليلىّ لا ربع بوهبين مخبر ... ولا ذوجِجى يستنطق الدار يعذر

وانظر الديوان .

(٣) (دعصتان) تثنية دعصة ، وهى قطعة من الرمل . والإدّ : العجب والأمر العظيم . والشعر فى اللسان فى دعص .

(٤) هو لامرئ القيس . وقد وقعت النسبة فى ج .

(٥) من قصيدته التى أولها :

السيف أصدق إنباء من الكتب ... فى حده الحد بين الجد واللعب

و «قضب الهندى» أى الحديد أو الصنع الهندىّ يريد السيوف ، و «مصلتة تهتز» حالان من القضب ، و «من قضب» تمييز (كم) ويريد بهذه القضب القدود القويمة فوق الأعجاز اللينة كالكثب من الرمال . يريد أن السيوف تظفر المصاولين بها بحسان النساء إذ يقعن فى السبى ، ومثله ما قبله :

كم كان فى قطع أسباب الرقاب بها ... إلى المخدرة العذراء من سبب

و «تهتز» كذا فى جـ . وفى ش ، ب : «تهز» . وقد سقط «تهتز» فى الموضع الثانى فى أ .

(ولله البُحترىّ)[1] فما أعذب وأظرف وأدمث قولَه :

أين الغزالُ المستعير من النَّقـا كَفَلا ومن نَوْرِ الأَقاحِى مَبْسِما[2]

فقلب ذو الرمّة العادة والعُرف فى هـذا ، فشبّه كُثْبان الأنقاء بأعجاز النساء . وهذا[3] كأنه يَخرج مَخرج المبالغة ، أى قد ثبت هذا الموضع وهذا المعنى لأعجاز النساء وصار[4] كأنه الأصل فيه ، حتى شبّه به كُثْبان الأنقاء . ومثله للطائىّ الصغير :

فى طَلْعة البدرِ شىء من ملاحتِها وللقضيب نِصيب من تثنِّيها[5]

وآخِر من جاء به شاعرُنا[6] ، فقال :

نحن رَكْب مِلْجِنّ فى زِىّ ناسٍ فوق طـيرٍ لها شخوصُ الجِمال[7]

فجعل كونهم جِنّا أصلا ، وجعل كونهم ناسا فرعا ، وجعل كون مطاياه طيرا أصلا ، وكونَها جِمالا فرعا ، فشبّه الحقيقة بالمجاز فى المعنى الذى منـه أفاد المجازُ من الحقيقة

---

(١) كذا فى ب ، ج . وفى ش : «ولله درّ البحترىّ» وفى أ : «والبحترىّ» وهو عطف على الطائى .

(٢) من قصيدة يمدح فيها أحمد و إبراهيم ابنى المدبر أوّلها :

أَمحلتى سلمى بكاظمة اسلما وتعلما أن الجـوى ما هجتما

وانظر الديوان .

(٣) كذا فى ش ، ب . وفى أ : «فهذا» .

(٤) كذا فى ب ، ش . وفى أ : « فصار » .

(٥) «من تثنيها» . كذا فى جـ ، وفى ب ، ش : «فى تثنيها» . وهو من قصيدة فى مدح المتوكل أوّلها :

أنافعى عند ليلى فرط حبيها ولوعـة لى أبديها وأخفيها

(٦) كذا فى أ . وفى ب ، جـ ، ش : « ما » .

(٧) من قصيدة فى مدح عبد الرحمن بن المبارك الأنطاكىّ ، أوّلها :

صـلة الهجر لى وهجر الوصال نكسانى فى السقم نكس الهلال

وبعـده :

من بنات الجديل تمشى بنا فى الـ ـبيـد مشى الأيام فى الآجال

وقوله (فوق طير) أى فوق ركائب كالطير .

ما أفاد . وعلى نحو من هذا قالوا للناقة (جُمَالِيَّة) لأنهم شبَّهوها بالجَمَل فى شدّته وعلو خَلْقه، قال الأعشى :

جُمَـالِيَّةٍ تغتــلى بالرِداف　　إذا كَذَّب الآثماتُ الهجيرا[1]

وقال الراعى :

* على جُماليّة كالفَحْل هِملاجِ *

وهو كثير . فلمّـا شاع ذلك واطّرد صاركأنه أصـل فى بابه ، حتى عادوا فشبّهوا الجمل بالناقة فى ذلك، فقال[2] :

وقرَّبوا كل جُمَالِىّ عَضِهْ　　قريبةٍ نُدْوتُه من مَحْمَضِهْ

فهذا من حملهم الأصل على الفرع فيما كان الفرع أفاده من الأصل ، ونظائره فى هذه اللغة كثيرة .

وهذا المعنى عينُه قد استعمله النحويون فى صناعتهم، فشبّهوا الأصل بالفرع فى المعنى الذى أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصـل ؛ ألا ترى أن سيبويه أجاز فى قولك : هـذا الحسن الوجهِ أن يكون الجر فى الوجه من موضـعين، أحدهما

(١) (تغتلى) : تسرع ، والرداف جمع الرديف وهو — كالردف — : من يركب خلف الراكب ، يريد أنها تقوى على الســير وفوقها أكثر من راكب ، والآثمات من النوق : المبطئات ، وكذب البعـير الهجير : أساء السير فيه ولم يصدقه . وهو من قصيدة له فى الديوان وقبله :

وبيــداء يلعب فيهـا السرا　　ب لا يهتدى القوم فيها مسيرا
قطعت إذا سمــــع السامعو　　ن للجُنْدب الجون فيها صَريرا
بناجية كأتانــ الثميــل　　توفى السرى بعــدَ أين عسيرا

(٢) هو هميان بن قحافة كما فى اللسان فى جمل وعضه وحمض . وعضه : يرعى العضاه من الأشجار ، والندوة موضع شرب الإبل . والمحمض : حيث يرعى الحمض وهو من النبات ما فيه ملوحة ، وهو ماتشتهيه الإبل . يقــول : موضع شربه قريب لا يتعب فى طلب الماء . وانظر نوادر أبى زيد ١١٤ والأمالى ٢/٢٥٢ والسمط ٨٨٣

الإضافة، والآخر تشبيهه بالضارب الرجل الذى إنما جاز فيه الجر تشبيها له بالحسن الوجه، على ما تقدّم فى الباب قبل هذا .

فإن قيل : وما الذى سوّغ سيبويه هذا، وليس مما يرويه عن العرب روايةً، وإنما هو شيء رآه واعتقده لنفسه وعلّل به ؟ قيل يدلّ على صحّة ما رآه من هذا وذهب إليه ما عَرفه وعرفناه معه : من أن العرب إذا شبّهت شيئا بشيء مكّنت ذلك الشّبه لهما، وعَمرت[1] به الحالَ بينهما ؛ ألا تراهم لمّا شبّهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه، تمّموا ذلك المعنى بينهما بأن شبّهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه . وكذلك[2] لمّا شبّهوا الوقف بالوصل فى نحو[3] قولهم (عليه السلام والرحمتْ) وقوله[4] :

* بَلْ جَوْزِ تَيهاءَ كظَهْرِ الحَجَفَتْ[5] *

وقوله[6] :

اللهُ نجّاكَ بكفّىْ مَسْلَمَتْ	من بعدما وبعدما وبعدمَتْ[7]
صارت نفوسُ القوم عند الغَلْصَمَتْ	وكادتِ الحُرّة أن تُدعَى أمت

---

(١) فى اللسان (جمل) : « عمت » ويبدو أنه تحريف عما هنا . (٢) كذا فى أ، جـ ، ش، ب : « فكذلك » . (٣) سقط لفظ « نحو » فى ش، ب . وثبت فى أ، جـ .

(٤) أى سؤر الذئب كما فى اللسان فى حجف، وشواهد الشافية ٢٠٠ (٥) بعده :

قطعتها إذا المها تجوّفت مآرنا إلى ذراها أهدفت

جوز التيهاء : وسطها . والحجفة : الترس من جلد، وتجوفت : دخلت فى جوفها . والمآرن أصلها المآرين جمع المئران وهو كناس الوحش، وذراها : ظلها، وأهدفت : لجأت . وقوله : (بل جوز تيهاء) أى رب جوز تيهاء . وقوله كظهر الحجفة أى فى الاستواء، وقوله قطعتها إذا المها تجوفت مآرنا أى فى وقت الظهيرة حين يدخل بقر الوحش كنسه من الحر وتلجأ إلى ظل المآرين .

(٦) هو أبو النجم كما فى اللسان فى ما . وانظر شواهد الشافية ٢١٨ ، والخزانة ١٤٨/٢

(٧) « بعدمت » أراد : بعد ما، فأبدل الألف هاء، ثم أبدل الهاء تاء تشبيها لها بهاء التأنيث . انظر اللسان (ما) .

كذلك شبّهوا أيضا الوصل بالوقف فى قولهم : ثلاثهْ أربعهْ يريد ثلاثهْ أربعهْ، ثم تخفّف الهمزة فتقول : ثلاثهَ اَربعهْ، وفى قولهم : (سَبْسَبًّا[1] وكَلْكَلّا) . وكما أجروا غير اللازم مجرى اللازم فى قولهم : (لَحْمر[2]، ورِيّا[3]) وقولهم : وَهْو[4] الله، وَهْى[4] التى فعلتْ[5]، وقوله :

فقمتُ للطيف مرتاعا وأرّقنى ۝ فقلت أَهْىَ سرت أم عادنى حلُمُ[6]

(١) أى لو جريا فى الشعر . ومن الأوّل قوله :

إن الدبى فوق المتون دبا ۝ وهبت الريح بمور هبا
* تترك ما أبقى الدبى سبسبا *

والدبى : الجراد . والمتون جمع المتن، وهو ما صلب من الأرض . والمور — بضم الميم — : الغبار . والسبسب : القفر والمفازة .

ومن الثانى قوله :

كأنّ مهواها على الكلكل ۝ وموقعا من ثفنات زل
موقع كفى راهب يصلى ۝ فى غبش الصبح وفى التجلى

وهو فى وصف ناقته . والكلكل : الصدر . والثفنات جمع الثفنة، وهو ما يقع على الأرض من أعضاء الإبل . وزل : خفاف . وانظر شرح شواهد الشافية للبغدادى فى الشاهدين، وفى الشاهد الثانى الخزانة ٢/٥٥١ (٢) يريد أن (الأحمر) إذا خفف بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى اللام يجوز حذف همزة الوصل فى غير الوصل لتحريك اللام، وهو وإن كان عارضا فقد أجرى مجرى اللازم على هذا الوجه .

(٣) يريد أن (رؤيا) إذا خففت همزتها بإبدالها واوا فإن بعض العرب يرى إبدال الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون، وهو يجعل العارض كالأصلى اللازم، وعامة العرب على خلافه فيقولون : الرويا من غير إبدال . (٤) أجرى واو العطف وهى ليست لازمة مجرى اللازمة التى هى جزء من الكلمة فخفف بتسكين ما هو فى حكم الوسط . (٥) هو زياد بن حمل من قصيدة طويلة فى الحماسة، وقبله :

زارت رويقة شعثا بعد ما هجعوا ۝ لدى نواحل فى أرساغها خدم

يريد أن خيال رويقة — وهو اسم محبوبته — زارهم وقد عرسوا فى السفر . وأراد بالنواحل الرواحل، والخدم واحدها خدمة وهى السير يشدّ عليها . وانظر الخزانة ٢/٣٩١، وشرح الحماسة للتبريزى طبعة بن ٦٠٨ (٦) « للطيف » كذا فى ش، ب، ج . وفى أ : « للضيف » . « وأرقنى » كذا هو فى أ، ب، ش . والمعروف فى الرواية : « فأرقنى » .

وقولهم ها اللهِ ذا[1]، أجروه مُجرى دابّة، وقوله :

ومن يتّقْ فإنّ اللهَ مَعْهُ ورِزقُ الله مؤتابٌ وغادى[2]

أجرى (تقِ فَ)[3] مجرى عَلِمَ حتى صار (تَقْفَ) كعَلْمَ، كذلك[4] أيضاً أجرَوا اللازم مُجرى غير اللازم فى قول الله سبحانه « أليس ذلك بقادرٍ على أن يحيِي الموتى »[5]

٥ فأجرى النصب مجرى الرفع الذى لا تلزم فيه الحركة[6] ومجرى[7] الجزم الذى لا يلزم فيه الحرف أصلا ، وكما حُمِل النصب على الجرّ فى التثنية والجمع الذى على حدّ التثنية، كذلك حُمِل الجرّ على النصب فيما لا ينصرف ، وكما شبّهت الياء بالألف فى قوله :

* كأنّ أيديهنّ بالقاعِ القَرِق[8] *

---

(١) كذا فى ش ، ب ، ج . وفى أ : « هاء » . وهو خطأ . و(ها) للتنبيه ، وهى من تمام (ذا)

١٠ وانظر شرح الرضى للكافية ٢ / ٣٣٦ وما بعدها . ويقرأ (ها الله) بإثبات ألف (ها) كما هى فى الرسم .

(٢) « رزق الله » كذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب : « رزق المرء » والبيت أورده اللسان فى أوب ووق غير معزو : وانظر شواهد الشافية ٢٢٨ ، وقد ورد فى السيرافى غير معزو أيضا ، فى ١/ ٢٧٠ ، ٥/٢٠٤ ، ٦ / ٣٣٣ من نسخة التيمورية ، والصاحبي ١٩

(٣) عبارة ابن سيده : «أراد : يتق . فأجرى تق ف ، من (يتق فإن) مجرى علم ، فخفف كقولهم

١٥ علم فى علم» وانظر اللسان (وقى) . وقوله : « تق ف » كذا فى ش ، ب ، ج . وسقط فى أ «ف» .

(٤) موصول بقوله آنفا : « كما أجروا غير اللازم مجرى اللازم » .

(٥) أى بالاقتصار على ياء واحدة . وهذا فى قراءة طلحة بن سليمان والفيض بن غزوان ، أما قراءة الجمهور فنصب يحيي وإظهار الياء الثانية . وانظر البحر المحيط ٨/ ٣٩١

(٦) كذا فى أ ، ب ، و ش . والمناسب : « أو » .

٢٠ (٧) ثبت لفظ « مجرى » فى ش ، ب ، ج ، وسقط فى أ .

(٨) بعده :

* أيدى نساء يتعاطين الورق *

وهو فى وصف إبل بسرعة السير . والقرق : المكان المستوى لا حجارة فيه . والورق : الدراهم . وانظر اللسان فى قرق ، وهو مما نسب إلى رؤبة فى الديوان ١٧٩ وانظر الخزانة ٣/ ٥٢٩ ، وأمالى ابن الشجرى ١/ ١٠٥ .

وقـــوله[1] :

* يا دار هندٍ عَفَت إلّا أثافيها *

كذلك حملت الألف على الياء فى قوله — فيما أنشد أبو زيد — :

إذا العجوزُ غضبت فطلِّقِ ولا تَرَضّاهـا ولا تَمَــلَّقِ[2]

وكما وضع الضمير المنفصل موضع المتّصل فى قوله :

* إليك حتى بلغت إيّاكا *

ومنه قول أُمية[3] :

بالوارث الباعثِ الأمواتِ قد ضَمِنت إيّاهم الأرضُ فى دَهرِ الدهــاريرِ

كذلك وضع أيضا المتّصل موضع المنفصل فى قوله :

فمــا نبالِى إذا ماكنتِ جارتنا ألّا يجــاورنا إلّاكِ ديّار[4]

وكما قلبت الواو ياء استحسانا ، لا عن قوّة علّة فى نحو غَدْيان[5] ، وعَشْيان[5] ، وأبيض لَيَــاح[5] ، كذلك أيضا [قلبت الياء واوا][6] فى نحو الفَتْوَى ، والرَّعْوَى ، والتقوَى ،

---

(١) أورد سيبويه فى الكتاب ٢/ ٥٥ هذا الشطر ونسبه إلى بعض السعديين .

(٢) نسبه العينى إلى رؤبة . انظر شواهد المعرب والمبنى ، وهو فى ديوان رؤبة ١٧٩ فيما نسب إليه .

(٣) قال العينى فى شواهد الضمير : « قاله الفرزدق . وما قيل إنه لأمية بن أبى الصلت غير صحيح .

وقبـــله :

إنى حلفت — ولم أحلف على فند — فنــاء بيت من الساعين معمـــور

وبعــــده بيت :

لـــو لم يبشـــر به عيسى و بينـــه كنت النبي الذى يدعو إلى النـــور

وهو من قصيدة للفرزدق فى مدح يزيد بن عبد الملك وهجاء يزيد بن المهلب ، وانظر الديوان ١٠٢ طبع أوربة ، ومختصر الشواهد للعينى ٢٨ . وقوله : «بالوارث» فى الأصول : «الوارث» وهو تحريف .

(٤) قال : العينى : « أنشــده الفراء ولم يعزه إلى أحد » . (٥) غديان وصف من غدى — بكسر الدال — : تغــدى ، وعشيان وصف من عشى — بكسر الشــين — : تعشى ، وأبيض لياح : شديد البياض . و يقال فيه أيضا لياح بالكسر . (٦) أثبتت هــذه الجملة هنا وفقا لما فى أ ، ج . وفى ش ، ب أخرت هذه الجملة عن « الشروى » .

والبَقْوَى ، والثَّنْوَى ، والشَّرْوَى — وقد ذُكِر(1) ذلك — وقولهم عَوَى الكلب عَوَّة ، وكما أتبعوا الثانىَ الأوّل فى نحو شُــدُّ ، وفِرّ ، وعَضّ ، ومُنذُ ، كذلك أتبعوا الأوّل الثانىَ فى نحو : أُقتل ، أُخرج ، أُدخل ، وأشباه هذا كثير(2) ، فلمّا رأى سيبويه العرب إذا شبّهت شيئا بشىء فحملته على حكمه ، عادت أيضا فحملت الآخرَ على حكم صاحبه ، تثبيتا لهما وتتميما لمعنى الشَّبَه بينهما ، حَكَم أيضا لجرّ الوجه من قوله (هــذا الحسن الوجهِ) أن يكون محمولا على جرّ الرجل فى قولهم (هذا الضارب الرجلِ) كما أجازوا أيضا النصب فى قولهم (هــذا الحسن الوجهَ) حملا له منهم على (هــذا الضارب الرجلَ) ونظيره قولهم : يا أُمَيــمَةَ(3) ، ألا تراهم حذفوا الهاء فقالوا : أُمَيمَ ، فلمّا أعادوا الهاء أقرّوا الفتحة بحالهــا اعتيادا للفتحة فى الميم ، وإن كان الحذف فرعا . وكذلك قولهم (اجتمعت أهلُ(4) اليمـامة) أصله (اجتمع أهلُ اليمـامة) ثم حذف المضاف فأنّث الفعل فصار (اجتمعت اليمامةُ) ثم أعيد المحذوف فأقرّ التأنيث الذى هو الفرع بحاله ، فقيل اجتمعت أهل اليمامة (نعم) وأيّد ذلك ما قدّمنا ذكره : من عكسهم التشبيه وجعلهم فيه الأصول محمولة على الفروع ، فى تشبيههم كُثْبان الأنقاء بأعجاز النساء ، وغير ذلك مما قدّمنا ذكره .

ولمّــا كان النحويّون بالعــرب لاحقين ، وعلى سَمْتِهم آخذين ، وبألفاظهم متحلّين ، ولمعانيهم وقُصُودهم آمّيــن(5) ، جاز لصاحب هــذا العلم ؛ الذى جمــع شَعاعه(6) ، وشرع أوضاعه ، ورسم أشــكاله ، ووسم أغفاله(7) ، وخلج أشــطانه ،

---

(1) انظر ٨٧ من هذا الجزء . (2) كذا فى ش ، ب وفى أ : « كثيرة » .
(3) من هذا قول النابغة : كلينى لهم يا أميمــة ناصب وليل أقاسيه بطىء الكواكب
فقد روى بفتح التاء وخرجه سيبويه على ما ذكره المؤلف . وانظر الكتاب ١ / ٣١٥
(4) كذا فى أ . وقد سقط هذا اللفظ فى ش ، وأثبت فى ب ولكن ضرب عليه . وانظر فى هــذا سيبويه ١ / ٢٦ (5) ثناء على سيبويه . وهو به حقيق . (6) أى ما تفرق منه .
(7) واحده غفل — كقفل — وهو ما لا سمة عليه .

و بعج أحضانه ، وزمّ شوارده ، وأفاء فوارده[1] ، أن يرى فيه نحوا مما رأوا ، ويحذوه على أمثلتهم التى حذَوا ، وأن يَعتقد فى هـذا الموضع نحوا ممـا اعتقدوا فى أمثاله ، لاسيّما والقياس إليه مُصْغٍ ، وله قابل ، وعنه غير متثاقل . فاعرف إذًا ما نحن عليه للعرب مذهبا ، ولمن شرح لغاتها مُضطرَبا ، وأن سيبويه لاحق بهم ، وغير بعيـد فيه عنهم . ولذلك عندنا لم يتعقّب هذا الموضعَ عليه أحد من أصحابه[2] ، ولا غيرهم ، ولا أضافوه الى مانَعوه عليه ، وإن كان بحمد الله ساقطا عنـه ، وحرِّى بالاعتذار هم منه . وأجاز سيبويه أيضا نحو هـذا وهو قوله (زيدا إذا يأتينى أضربُ)[3] فنصبه بـ(ـأضرب) ، ونوى تقديمه ، حتى كأنه قال (زيدا أضرب إذا يأتينى) ألا ترى إلى نيَّته بمـا يكون جوابا لـ(ـإذا) — وقد وقع فى موقعـه — أن يكون التقدير فيه تقديمه عن موضعه .

ومن غلبة الفروع للأصول إعرابهم فى الآحاد بالحركات ؛ نحو زيدٌ ، وزيدا ، وزيدٍ ، وهو يقوم ، واذا تجووِزت رُتْبة الآحاد[4] أعربوا بالحروف ؛ نحو الزيدان ، والزيدَين ، والزيدون والعُمَرِين ، وهما يقومان ، وهم ينطلقون . فأمّا ما جاء فى الواحد من ذلك ؛ نحو أخوك ، وأباك ، وهَنِيك ، فإن أبا بكر ذهب فيه إلى أنّ العرب قدّمت منه هـذا القَدْر توطئة لِمَـا أجمعوه من الإعراب فى التثنيـة والجمع بالحروف . وهذا أيضا نحوٌ آخَر من حمل الأصل على الفرع ، ألا تراهم أعربوا بعض الآحاد بالحروف حملا لهم على ذلك فى التثنيـة والجمع . فأمّا قولهم (أنتِ تفعلين)

---

(١) الفوارد واحدها فارد وفاردة ، وهو المنقطع من الحيـوان عن القطيع ، وأفاء الفـوارد : رجعها وأعادها الى جماعتهـا . (٢) كذا فى ش ، أ ، ج . وفى ب : « أصحابنـا » .

(٣) هذا جار فى الجواب المرفوع أن يجوز تقـديم معموله على أداة الشرط بلا خلاف . وإنمـا يجرى الخلاف فى تقديم معمول الجواب المجزوم . وانظر الهمع ٢ / ٦١ ، والكتاب ١/٦٨ .

(٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « الأعداد » .

فانهم إنما أعربوه بالحرف[(١)] وإن كان فى رُتْبة الآحاد — وهى الأُوَل — من حيث كان قد صار بالتأنيث الى حكم الفرعيّة ، ومعلوم أن الحرف أقوى من الحركة ، فقد ترى إلى عَلَم إعراب الواحد أضعفَ لفظا من إعراب ما فوقه ، فصار — لذلك — الأقوى كأنه الأصل ، والأضعفُ كأنه الفرع .

ومن ذلك حذفهم الأصل لشَبَهه عندهم بالفرع ؛ ألا تراهم لمّا حذفوا الحركات — ونحن نعلم أنها زوائد فى نحو لم يذهب ، ولم ينطلق — تجاوزوا ذلك الى أن حذفوا للجزم أيضا الحروفَ الأصول ، فقالوا : لم يخشَ ، ولم يرمِ ، ولم يغزُ . ومن ذلك [أيضا][(٢)] أنهم حذفوا ألِف مَغْزَى[(٣)] ، ومَدْعًى فى الإضافة فأجازوا مَغْزِىّ ، ومَرْمِىّ ، ومَدْعِىّ ، فحملوا الألف هنا — وهى لام — على الألف الزائدة فى نحو[(٤)] حُبلىّ وسَكرىّ . ومن ذلك حذفهم ياء تحيّة وإن كانت أصلا حملا لها على ياء شقيّة ، وإن كانت زائدة ؛ فلذلك قالوا تَحَوِىّ كما قالوا شَقَوِىّ ، وغَنَوِىّ ، فى شقيّة وغنيّة . وحذفوا أيضا النون الأصليّة فى قوله[(٥)] :

* ولاكِ اسقِنِى إن كان ماؤك ذا فضل *

وفى قــوله[(٦)] :

* كأنهــما مِلآنَ لــم يتغــيّرا *

---

(١) كذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب : « بالحروف » . (٢) زيادة فى أ ، ب .
(٣) كذا فى أ . وفى ب ، ج : « معزى » . (٤) ثبت لفظ « نحو » فى أ ، وسقط فى ش ، ب . (٥) هو النجاشى الحارثى . وانظر شرح شواهد المغنى للسيوطى ٢٣٩ والكتاب ١/٩ . والشطر الذى أورده من أبيات فيها حديث عن ذئب لقيه على ماء ورده ، وقبله :

فقلت له يا ذئب هــل لك فى أخ ... يواسى بلا من عليــك ولا بخــل
فقــال هــداك الله للرشــد إنمــا ... دعوت لمــا لم يأته ســبع قبــلى
فلست بآتيــــه ولا أستطيعــه ... ولاك اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل

(٦) عجــزه : * وقد مرّ للدارين من بعدنا عصر *
وانظر اللسان فى أين . وهو من قصيدة لأبى صخر الهذلى فى الأمالى ١/١٤٨ ، وبقية أشعار الهذليين ٩٣ .
وقبل هذا البيت :

للبــلى بذات الجيش دار عرفتها ... وأخرى بذات البين آياتها ســطر

وقـــوله[1] :

أبلغ أبا دَخْتَنُــوسَ مألُـكَــةً غيرَ الذى قــد يُقال مِلْكذِبِ[2]

كما حذفوا الزائدة[3] فى قوله[4] :

* وحاتمُ الطائىُّ وهّاب المِئى *

وقـــوله[5] :

٥

* ولا ذاكِرَ اللهَ إلّا قليــلا *

ومن ذلك حملهم التثنية — وهى أقرب إلى الواحد — على الجمع وهو أنأى عنه ؛ ألا تراهم قلبوا همزة التأنيث فيها واوا فقالوا : حمراوان، وأربعاوان، كما قلبوها فيه واوا ، فقالوا : حمراوات علَما ، وصحراوات ، وأربعاوات. ومن ذلك حملهم الاسم — وهو الأصل — على الفعل — وهو الفرع — فى باب ما لا ينصرف (نعم) وتجاوزوا بالاسم رُتْبة الفعل إلى أن شبّهوه بما وراءه — وهو الحرف — فبنَوه؛ نحو أمس ، وأين ، وكيف ، وكَمْ ، وإذا . وعلى ذلك ذهب بعضهم فى ترك تصرّف (ليس) إلى أنها أُلحقت بـ(ما) فيه ، كما أُلحقت (ما) بها[6] فى العمل فى اللغة الحجازيّة . وكذلك قال أيضا فى (عسى) : (إنها)[7] مُنِعت التصرُّف لحملهم إيّاها على لعلّ . فهذا ونحوه يدلّك

١٠

(١) انظر البيت فى اللسان فى ألك . (٢) أبو دختنوس لقيط بن زرارة ، ودختنوس سماها باسم بنت كسرى و يقال : دختنوش . وهى منقولة عن الفارسية أصلها دخت نوش ، ومعناه : بنت الهنىء . وانظر اللسان ، والمعرب للجواليقى ١٤٢ . وقوله : « ملكذب » . يريد : من الكذب . وانظر أمالى ابن الشجرى ٩٧/١ . (٣) كذا فى أ ، ج . وفى ب ، ش : « الزوائد » . (٤) عزاه فى اللسان فى مأى إلى امرأة من عقيل تفخر بأخوالها من اليمن وكذا فى النوادر ٩١ والخزانة ٣٠٤/٣ . وقبله :

١٥

* حيدة خالى ولقيط وعلى *

٢٠

(٥) هو أبو الأسود الدؤلى . وانظر الخزانة طبعة السلفية ، ص ٢٥٨ ج ١ والشطر الذى أورده صدره : * فألفيته غير مستعتب * (٦) كذا فى أ . وفى ب : « فيه » .

(٧) كذا فى أ . وفى ش ، ب ، ج ، هـ : « إنما المراد وسقط ما » .

على قوّة تداخُل هذه اللغة وتلاحُمها[1]، واتصال أجزائها وتلاحُقها، وتناسُب أوضاعها، وأنها لم تُقتَعِث[2] اقتعاثا، ولا هِيلت هَيْلا، وأنّ واضعها عُنِي بها وأحسَن جِوارها[3]، وأمدّ بالإصابة والأصالة فيها .

باب فى إصلاح[4] اللفظ

اعلم أنه لمّا كانت الألفاظ للمعانى أزِمّة، وعليها أدِلّة، وإليها موصِّلة[5]، وعلى المراد منها محصِّلة، عُنيت العرب بها فأولتها صدرا صالحا[6] من تثقيفها وإصلاحها.

فمن ذلك قولهم : أمّا زيد فمنطلق؛ ألا ترى أن تحرير هذا القول إذا صرّحت بلفظ الشرط فيه صِرت إلى أنك كأنك قلت : مهما يكن من شىء فزيد منطلق، فتجد الفاء فى جواب الشرط فى صدر الجزأين، مقدّمة عليهما . وأنت فى قولك : أمّا زيد فمنطلق إنما تجد الفاء واسطة بين الجزأين ولا تقول : أمّا فزيد منطلق؛ كما تقول فيما هو (فى معناه)[7] : مهما يكن من شىء فزيد منطلق . وإنما فُعِل ذلك لإصلاح اللفظ .

ووجه إصلاحه أن هذه الفاء وإن كانت جوابا ولم تكن عاطفة، فإنها على مذهب[8] لفظ العاطفة وبصورتها، فلو قالوا : أمّا فزيد منطلق، كما يقولون : مهما يكن من شىء فزيد منطلق لوقعت الفاء الجارية مجرى فاءِ العطف بعدها اسم

(١) كذا فى ا . وفى ش : « تحاملها » . وفى ب : « تلاحمها » . (٢) كأنه يريد أنها ليست جزافا، بل هى مقدّرة بمقياس، يقال : قعث له إذا حفن له بيده وأعطاه، واقتعث العطية إذا أكثرها . وفى هذا معنى الخروج عن التقدير والحساب . (٣) كذا فى ا، ب . وفى ش : « جوازها » . (٤) كذا فى ا ش، ج . وفى ب : « اصطلاح » . (٥) كأنه ضمن (محصلة) معنى موقفة، فعدّاه بـ(على) . (٦) كذا فى ب، ش، ج . وقد سقط هذا اللفظ فى ا . (٧) كذا فى ش، ب، ء، هـ . وفى ا : « بمعناه » . (٨) ثبت هذا اللفظ فى ا . وسقط فى ش، ب، ج .

وليس قبلها اسم، إنما قبلها فى اللفظ حرف، وهو أمّا . فتنكّبوا ذلك لمَا ذكرنا، ووسّطوها بين الحرفين؛ ليكون قبلها اسم وبعدها آخَر، فتأتىَ على صورة العاطفة؛ فقالوا : أمّا زيد فمنطلق ، كما تأتى عاطفةً بين الاسمين فى نحو قام زيد فعمرو . وهذا تفسير أبى علىّ رحمه الله تعالى . وهو الصواب .

ومثله امتناعهم أن يقولوا : انتظرتُك وطلوعَ الشمس، أى مع طلوع الشمس ، فينصبوه[1] على أنه مفعول معه ؛ كما ينصبون نحو قمت وزيدا ، أى مع زيد . قال أبو الحسن : وإنما ذلك لأن الواو التى بمعنى مع لا تستعمل إلّا فى الموضع الذى لو استُعمِلت فيه عاطفةً لجاز. ولو قلت : انتظرتك وطلوعُ الشمس، أى و(انتظركَ[2] طلوعُ الشمس) لم يجز . أفلا ترى إلى إجرائهم الواو غير العاطفة فى هذا مُجرى العاطفة، فكذلك أيضا تجرى الفاء غير العاطفة فى نحو أمّا زيد فمنطلق مجرى العاطفة، فلا يؤتى بعدها بما لا شبيه له فى جواز العطف عليه[3] قبلها .

ومن ذلك قولهم فى جمع تمرة ، وبُسْرة، ونحو ذلك : تَمَرات ، وبُسرات ، فكرِهوا إقرار التاء، تناكُرا لاجتماع علامتى تأنيث فى لفظ اسم واحد، فحذفت وهى فى النيّة [[4] مرادة البتّة] لا لشىء[5] إلا لإصلاح اللفظ ؛ لأنها فى المعنى مقدّرة منويّة[6]

(١) كذا فى أ . وفى ش، ب : « فنصبوه » .

(٢) كذا فى أ . وفى ب : « انتظرتك وطلوع الشمس » . يريد أنه لا يصح تسليط الانتظار على طلوع الشمس لأن الشمس لا يقع منها انتظار، فلا يصح عطفه على التاء، ومن ثم لا يصح نصبه على المفعول معه . وهذا رأى الأخفش، وجمهور النحاة لا يلتزمون هذا، ومن الجائز عندهم مرت والنيل ، والنيل لا يسير . وانظر سر الصناعة فى حرف الباء، وشرح الرضى للكافية فى المفعول معه ١ / ١٩٥

(٣) كذا فى أ . وفى ش، ب : « عليها » .

(٤) ثبت ما بين القوسين فى ش، ب : وسقط فى أ .

(٥) كذا فى أ، ج . وفى ش، ب : « بشىء » .

(٦) كذا فى ش، ب . وفى أ : « منوّنة » . وهو تحريف .

لا غير ، ألا تراك إذا قلت (تَمَرات) لم يعترض شكّ فى أن الواحدة منها تمرة ، وهذا واضح . (والعناية)[1] إذًا فى الحذف إنما هى بإصلاح[2] اللفظ ؛ إذ المعنى ناطق بالتاء مقتضٍ لها ، حاكم بموضعها[3] .

ومن ذلك قولهم : إنّ زيدًا لقائم ، فهذه لام الابتداء ، وموضعها أوّل الجملة وصدرُها ، لا آخِرها وعَجُزُها ؛ فتقديرها[4] أوّلُ : لَإِنّ زيدا منطلق ، فلمّا كُرِه تلاقى حرفين لمعنى واحد — وهو التوكيد — أُخِّرت اللام إلى الخبر فصار إنّ زيدا لمنطلق .

فإن قيل : هَلَّا أُخِّرت (إنّ) وقدّمت اللام ؟ قيل : لفساد ذلك من أوجهٍ : أحدها أنّ اللام لو تقدّمت وتأخّرت (إنّ) لم يجز أن تنصب (إنّ) اسمَها الذى[5] مِن عادتها نصبه ، مِن قِبلِ أنّ لام الابتداء إذا لقيت الاسم المبتدأ قوّت سببه ، وحَمَت من العوامل جانبه ، فكان يلزمك أن ترفعه فتقول : لَزَيدٌ إنَّ قائم ، ولم يكن إلى نصب (زيد) — وفيه لام الابتداء — سبيل . ومنها أنك لو تكلّفت نصبَ زيد — وقد أخّرت عنه (إنّ) — لأعملت (إنّ) فيما قبلها ، وإنّ لا تعمل أبدا إلا فيما بعدها . ومنها أنّ (إنّ) عاملة واللام غير عاملة ، والمبتدأ لا يكون إلا اسما ، وخبره قد يكون جملة وفعلا وظرفا وحرفا ، فجعلت اللام فيه لأنها غير عاملة ، ومنعت منه (إن) لأنها لا تعمل فى الفعل ولا فى الجملة كلّها النصب ، إنما تعمله فى أحد جزأيها ، ولا تعمل أيضا فى الظرف ، ولا فى حرف الجر . ويدلّ على أنّ موضع اللام فى خبر (إنّ) أوّل الجملة قبل (إن) أنّ العرب لمّا جفا عليها اجتماعُ هذين الحرفين قلبوا الهمزة هاء ليزول لفظ (إنّ)

(١) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « فالعناية » .

(٢) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « لإصلاح » .

(٣) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « بموجبها » .

(٤) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « فتقدّرها » .

(٥) كذا فى ا . وفى ش ، ب ، ى ، هـ : « التى » .

فيزولَ أيضا ما كان مستكرَها من ذلك، فقالوا (لهِنَّك قائم)[1] أى لَئنَّك قائم . وعليه قوله — فيما رويناه عن محمد بن سلمة عن أبى العباس[2] — :

ألا ياسَنَا برقٍ على قُلَلِ الحِمَى لهِنَّـكَ مِن برقٍ علىَّ كريمُ[3]

فإن قلت : فما تصنع بقول الآخر[4] :

ثمانين حولا لا أرى منـك راحة لهِنَّـك فى الدنيـا لباقيةُ العُمْـرِ[5] ٥

وما[6] هاتان اللامان ؟

قيل : أمَّا الأولى فلام الابتداء، على ماتقدّم . وأمَّا الثانية فى قوله : (لباقية العمر) فزائدة كزيادتهـا فى قراءة سعيد بن جُبَير « إلا أنهم ليأكلون الطعام » . ونحوه ما رويناه عن قُطْرُب من قول الشاعر :

ألم تكن حلفت بالله العـلِى أنَّ مطاياك لمِن خير المطى[7] ١٠

بفتح أنّ فى الآية وفى البيت . وروينا عن أحمـد بن يحيى — وأنشدناه أبو علىّ رحمه الله تعالى — :

---

(١) كتب فى أ فوق لهنك « مثـل لعنك » وسقط هذا فى أ ، ش ، ب . ويبدو أنها قصد بها توضيح ما فى النص على أن تكون خارجة عنه ، ومن ثم لم أثبتها . وهذا الرأى فى «لهنك» هو رأى سيبويه فى الكتاب ١/٤٧٤ (٢) هو المبرد . وانظر سر الصناعة فى حرف اللام . (٣) من أربعة ١٥
أبيات فى الأمالى ١ / ٢٢٠ والسمط ٥١١ والخزانة ٤ / ٣٣٩ وديوان المعانى ٢ / ١٩٢ ، وانظر نوادر أبى زيد ٢٨ (٤) هو عروة الرحال . وانظر الأمالى ٢ / ٣٦ والسمط ٦٧١ وشرح الحماسة ٤/١٧٦ بولاق . (٥) وبعـده :

فإن أنقلب من عمـر صعبة سالما تكن من نساء الناس لى بيضة العقر

وقد ثبت الشطر الأوّل من الشاهد فى ش ، ب ، وسقط فى أ ، ج . ٢٠

(٦) فى ب ، ش ، ء ، هـ قبل هذا زيادة : « مثل لعنك » وهو راجع لقوله فى الشعر « لهنك » .

(٧) « خير » كذا فى ج . وفى أ ، ب : «شر» . وما أثبته موافق لما نقله فى الخزانة ٤/٣٢٨ عن سر الصناعة . وهو فى سر الصناعة فى حرف اللام .

مَرُّوا عِجالًا وقالوا : كيف صاحِبكم ! قال الذى سـألوا : أمسى لمجهودا [(١)]

فزاد اللام . وكذلك اللام عندنا فى (لَعَلَّ) زائدة ؛ ألا ترى أن العرب قد تحذفها ؛ قال :

عَلَّ صُرُوفَ الدهرِ أو دُولاتِها يُدِلْنَنَا اللَّمَّـةَ من لَمَّاتِها [(٢)]

* فتستريحَ النفسُ من زَفْراتِها *

٥ وكذلك [(٣)] ما أنشده [(٤)] ابن الأعرابىّ من قول الراجز :

ثُمَّتَ يغدو لكأن لم يَشْعُرِ رِخْوَ الإزارِ زُمَّحَ التبـختُرِ [(٥)]

أى كأن لم يشعر ، فكذلك تكون اللام الثانية فى قوله :

* لِهِنَّكِ فى الدنيا لباقِيةُ العمرِ *

زائـــدة .

١٠ فإن قلت : فـلم لا تكون الأولى هى الزائدة والأخرى غير زائدة ؟ قيـل : يَفسُد ذلك من جهتين : إحداهما أنها قد ثبتت فى قوله * لِهِنَّك من برقٍ علىَّ كريمُ * هى لام الابتداء لا زائدة ، فكذلك ينبغى أن تكون فى هـذا الموضع أيضا هى لام الابتداء . والأخرى أنك لو جعلت الأولى هى الزائدة ، لكنت قد قدّمت الحرف الزائد ، والحروف إنمـا تزاد لضرب من ضروب الاتّساع ؛ فإذا كانت للاتّساع ١٥ كان آخِر الكلام أولى بها من أوّله ، ألا تراك لا تزيد (كان) مبتـدأة ، وإنمـا تزيدها حَشْوا أو آخِرا ، وقد تقدّم ذكر ذلك .

(١) أنشده ثعلب غير معزو (المجالس ١٥٣ وما بعدها) مع بيت بعده :

يا ويح نفسى من غبراء مظلمـة قيست على أطول الأقوام ممدودا

وانظر الخـزانة ٤ / ٣٣٠ (٢) « يدلننا » كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : « تدنى لنا » ٢٠ وفى اللسان فى لمم « تديلنا » ؛ . وترى فى هذا الموطن من اللسان أن الفراء أنشد هذا الرجز من غير عزو .

(٣) كذا فى أ ، ج . وفى ب ، ش : «فكذلك» . (٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « أنشدناه » وفى ج : « أنشدنا » ولم يلق أبو الفتح ابن الأعرابى ؛ فإن صح ما فى أ ، ج فالمراد : أنشدنا فى كتبه وما روى عنه لا شفاها . (٥) « زمح التبختر » : ثقيله بغيضه . والزمح : السيء الخلق . وقد أصلحتها هكذا . وفى أ ، ب : « رمح » . وفى ج : « زبج » .

فأمّا قولُ من قال : إن قولهم (لهِنَّك) إن أصله (لله إنك) فقد [تقدّم ذكرنا] [1] [2]
ذلك مع ما عليهِ فيـهِ فى موضع آخَر ، وعلى أن أبا علىّ قـد كان قوّاه بأَخَرةٍ ،
وفيهِ تعسُّف [3] .

ومِن إصلاح اللفظ قولهم : كأن زيدا عمرو . اعلم أن أصل هـذا الكلام :
زيد كعمرو ، ثم أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيهِ (إنّ) فقالوا : إنّ زيدا كعمرو ، ثم ٥
إنهم بالغوا فى توكيد التشبيه فقدّموا حرفه إلى أوّل الكلام عنايةً به ، وإعلاما أن عَقْد
الكلام عليهِ ؛ فلمَّا تقدّمت الكافُ وهى جارّة لم يجز أن تباشر (إنّ) لأنها ينقطع
عنها ما قبلها من العوامل ، فوجب لذلك فتحُها ، فقالوا : كأنّ زيدا عمرو .

ومن ذلك أيضا قولهم : لك مال ، وعليك دَيْن ؛ فالمـال والدين هنا مبتدآن ،
وما قبلهما خبر عنهما ، إلا أنك لو رُمْت تقديمهما إلى المكان المقدَّر لهما لم يجز ؛ لقبح ١٠
الابتداء بالنكرة فى الواجب ، فلمَّا جفا ذلك فى اللفظ أخَّروا المبتدأ وقدَّموا الخبر ،
وكان ذلك سهلا عليهم ، ومُصْلِحا لمـا فسـد عندهم . وإنّما كان تأخُّره مستحسَنا
من قِبـلِ أنه لمّـا تأخّر وقع موقع الخـبر ، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة ، فلذلك
صلح بهِ اللفظ ، وإن كنا قد أحطنا علما بأنه فى المعنى مبتدأ . فأمَّا مَـن [4] رفع
الاسم فى نحو هـذا بالظرفيّة ، فَقَـد كُفِى مئـونةَ هذا الاعتـذار ؛ لأنه ليس ١٥
مبتدأ عنده .

---

(١) فى شرح السيرا فى ٤/١٠٧ تيمورية أن هذا الرأى حكاه المفضل بن سلمة لغير الفرّاء . ونسبه فى الإنصاف ٩٤ إلى المفضل بن سلمة .

(٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « ذكرنا » . ولا يريد أنه ذكره فى هذا الكتاب .

(٣) انظر بسط الكلام فى هذا البحث فى الخزانة ٤ / ٣٣٤ وما بعدها ، وانظر نوادر أبى زيد ٢٨ ٢٠

(٤) هم الأخفش والكوفيون . وانظر شرح الرضىّ للكافية ١ / ٨٧

فإن قلت : فقد حَكَى[1] عن العرب (أَمْتٌ فى حَجَرٍ لا فِيك) ، وقولهم : (شرٌّ أهَرَّ ذا نابٍ) ، وقولهم : (سلام عليك) قال الله سبحانه وتعالى : (سلام عليك سأستغفِر لك ربّى) ، وقال : (ويل للمطففين) ونحو ذلك . والمبتدأ[2] فى جميع هذا نكرة مقدّمة .

٥ قيل : أمّا قوله سلام عليك ، وويل له ، وأمت فى حجر لا فيك ، فإنه جاز لأنه ليس فى المعنى خبرا ، إنما هو دعاء ومسألة ، أى لِيسلّم الله عليك ، ولِيُلزِمه الويلَ ، وليكنِ الأمت فى الحجارة لا فيك . والأمت : الانخفاض والارتفاع والاختلاف ؛ قال الله عزّ وجلّ : (لا ترى فيها عِوَجًا ولا أَمْتًا) أى اختلافا . ومعناه : أبقاك الله بعد فناء الحجارة ، وهى ممّا توصف بالخلود والبقاء ؛ ألا تراه

١٠ كيف قال[3] :

ما أطيبَ العيشَ لوْ أن الفتى حَجَرٌ تنبو الحوادثُ عنه وهْوَ ملموم ![4]

وقال :

* بقاء الوحيِ فى الصُمّ الصِلاب *

---

(١) ضبطتها بالبناء للعلوم على ما فى ا فقد رسمت : « حكا » وهو يريد سيبويه . وانظر الكتاب

١٥ ١/١٦٦ وضبط فى ب : « حكى » بالبناء للفعول .

(٢) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « فالمبتدأ » .

(٣) أى تميم بن أبىّ بن مقبل كما فى شواهد المغنى للبغدادى ٢ / ٢٥٦

(٤) بعده :

لا تنفع المرء أجاء البلاد ولا تبنى له فى السموات السلاليم

٢٠ لا ينفع المرء أنصار ورابية يأبى الهوان إذا عدّ الجراثيم

أجاء البلاد : نواحيها . والرابية : ما ارتفع من الأرض ، وأراد به القلعة المرتفعة ، والجراثيم جمع جرثومة وهى الأصل ، يقول إنه فى جرثومة من قومه .

وأمّا قولهم (شرٌّ أهرَّ ذا ناب) فإنمـا جاز الابتداء فيه بالنكرة من حيث كان الكلام عائدا إلى معنى النفى، أى ما أهرَّ ذا ناب إلا شرّ، وإنما كان المعنى هذا لأن الخبريّة عليه أقوى؛ ألا ترى أنك لو قلت : أهرَّ ذا ناب شرّ لكنت على طَرَف من الإخبار غير مؤكَّد، فإذا قلت: ما أهرَّ ذا ناب إلا شرّ كان ذلك أوكد؛ ألا ترى أنّ قولك : ماقام إلا زيد أوكد من قولك : قام زيد . وإنما احتيج الى التوكيد ٥
فى هذا الموضع من حيث كان أمرا عانيا مُهِمّا . وذلك أن قائل هذا القول سمع هرير كلب فأضاف منه وأشفق(١) لاستماعه أن يكون لطارق شرّ، فقال: شرّ أهرّ ذا ناب؛ أى ما أهرّ ذا ناب إلا شرّ؛ تعظيما عند نفسه، أو عند مستمعه . وليس هذا فى نفسه كأن يطرُق بابه ضيف أو يلمّ به مسترشد . (فلمّا(٢) عناه وأهمّه، وكّدَ الإخبارَ عنه)، وأخرج القول مخرج الإغلاظ بهِ والتأهيب(٣) لمـا دعا إليه . ١٠

ومن ذلك امتناعهم من الإلحاق بالألف إلا أن تقع آخرا؛ نحو أرطىً، ومِعزًى، وحَبَنطىً ، وسَرَنْدًى ، وزِبَعرًى، وصَلَخْدًى ؛ وذلك أنها إذا وقعت طَرَفا وقعت موقع حرف متحرّك ، فدلّ ذلك على قوّتها عنـدهم، وإذا وقعت حشـوا وقعت موقع الساكن فضعُفت لذلك فلم تَقْوَ، فيعلمَ بذلك إلحاقُها بما هى على سَمْت متحرِّكه(٤)؛ ألا ترى أنك لو أُلحقت بها ثانية ، فقلت : خاتَم ملحق بجعفر لكانت مقابِلة لعينه ١٥
وهى ساكنة، فاحتاطوا للّفظ بأن قابلوا(٥) بالألِف فيـه الحرف المتحرك ليكون أقوى لها وأدل على شدّة تمكنها وليعلم بتنوينها أيضا وكون ما هى فيه على (وزنِ أصلٍ(٦) من الأصول له) أنها للإلحاق بهِ . وليست كذلك ألِف قَبَعْثَرًى، وضَبَغْطَرًى؛ لأنها

(١) « وأشفق » عطف تفسير . (٢) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « فإنما عناه وأهمه وكذا الإخبار عنه » . (٣) يقال أهب للأمر : استعدّ له . (٤) كذا فى ب . ٢٠
وفى أ ، ش : « متحرّكة » . (٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « قابلوه » .
(٦) كذا فى أ . ولا يبدو عليها الحاجة إلى عبارة (له) . وفى ش، ب : « وزن من الأصول له » .

وإن كانت طرَفا ومنوّنة ، فإن المثال الذى هى فيه [لا](1) مَصْعَد للأصول إليه فيلحَق هـذا به ، لأنه لا أصل لها(2) سداسيًا ، فإنما(3) ألِف قبعثرى قسم من الألِفات الزوائد فى أواخر الكلم ثالثٌ ، لا للتأنيث ، ولا للإلحاق . فاعرف ذلك .

ومن ذلك أنهم لمّا (أجمعوا الزيادة)(4) فى آخر بنات الخمسة — كما زادوا فى آخر بنات الأربعة — خصّوا بالزيادة فيه الألِف ؛ استخفافا لها ، ورغبة فيها هناك دون أختيها : الياء والواو . وذلك أن بنات الخمسة لطولها لا يُنتهَى إلى آخرها إلّا وقد مُلّت ، فلمّا(5) تحمّلوا الزيادة فى آخرها طلبوا أخفّ الثلاث — وهى الألِف — فخصّوها بها ، وجعلوا الواو والياء حَشْوا فى نحو عَضْرَفُوط ، وجَعْفَلِيق ؛ لأنهم لو جاءوا بهما طَرَفًا و(6) سُداسيّين مع ثقلهما ، لظهرت الكُلْفة فى تجشّمهما ، وكَدّت فى احتمال النطق بهما ، كلُّ ذلك لإصلاح اللفظ .

ومن ذلك باب الادّغام فى المتقارِب ؛ نحو وَدٌّ فى وتِد ، ومن الناس (مَيَّقول) فى (من يقول) ، ومنه جميع باب التقريب ؛ نحو اصطبر ، وازدان ، وجميع باب المضارَعة ، نحو مَصْدِر(7) وبابه .

ومن ذلك تسكينُهم لامَ الفعل إذا اتّصل بها عَلَمُ الضمير المرفوعُ ؛ نحو ضَرَبْتُ ، وضَرَبْنَ ، وضربْنا . وذلك أنهـم أجْرَوُا الفاعل هنا مُجرى جزء من الفعل ، فكُرِه

(١) زدت هذا الحرف ليستقيم الكلام ، وقد خلت منه الأصول . والزيادة (لا) فى الأشباه للسيوطى ج ١ ص ٧٣ (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « له » وكان الضمير فى « لها » يرجع إلى الأسماء . وفى الأشباه (لنا) وهو أجود . (٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « وإنما » . (٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «أجمعوا على الزيادة» . وكلاهما صحيح ؛ يقال : أجمع الأمر وأجمع عليه : عزم عليه . (٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ « فإنما » . (٦) كذا فى الأشباه . وفى الأصول : « أو » . وقوله : « سداسيين » كذا فى الأصول ، والأجود : « سادسين » . (٧) فى أ كتب الحرف « ز » فوق « مصدر» وهذا علامة على نطق الصاد قريبة من الزاى تحقيقا للضارعة .

اجتماع الحركات (الذى[1] لا يوجد) فى الواحد . فأسكنوا اللام[2]، إصلاحا للفظ فقالوا : ضربْت، ودخلْنا ، وخرجتم . نعم وقد كان يجتمع فيه أيضا خمس متحركات ؛ نحو: خرجتما، فالإسكان إذًا أشدّ وجوبا . وطريق إصلاح اللفظ كثير واسع ؛ فتفطّن له .

ومن ذلك أنهم لمّا أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة (ولم)[3] يجز أن يُجروها عليها لكونها نكرة أصلحوا اللفظ بإدخال (الذى) لتباشر بلفظ حرف التعريف المعرفة، فقالوا : مررت بزيد الذى قام أخوه، ونحوه .

باب فى تلاقى اللغة

هذا موضع لم أسمع فيه لأحدٍ شيئا إلا لأبى علىّ رحمه الله .

وذلك أنه كان يقول فى باب أجمع ، وجمعاء ، وما يتبع ذلك من أكتع، وكتعاء، وبقيّته : إن هذا اتّفاق وتوارُد وقع فى اللغة على غير ما كان فى وزنه منها قال: لأن باب أفعل وفعلاء، إنما هو للصفات، وجميعها تجىء[4] على (هذا الوضع)[5] نكراتٍ ؛ نحو أحمر وحمراء، وأصفر وصفراء، وأسود وسوداء، وأبلق وبلقاء، وأخرق وخرقاء . هذا كلّه صفات نكرات، فأمّا أجمع وجمعاء، فاسمان معرفتان وليسا بصفتين ، فإنما ذلك اتّفاق وقع بين هذه الكَلِم[6] المؤكَّد بها .

قال : ومثله ليلةٌ طَلْقة وليالٍ طوالق،[قال[7] : فليس طوالق] تكسيرَ (طَلْقة)، لأن فعْلة لا تكسّر على فواعل، وإنما طوالق جمع طالقة، وقعت موقع جمع طَلْقة .

(١) كذا فى أ . وفى ش و ب : « التى لا توجد » . (٢) فى الأصول : «ما قبل اللام» وهذا لا يستقيم به الكلام ولا يصح ؛ فان التسكين للام كما سبق له . وقد يكون الأصل : « الآخر » فحرّفت إلى « اللام » . (٣) كذا فى أ . وفى سائر الأصول : « فلم » .
(٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ و حـ : « يجىء » . وقد راعى اكتساب المبتدأ التأنيث من المضاف إليه فأنث الخبر . (٥) كذا فى أ ، حـ . وفى ش ، ب : « غير هذا الموضع » .
(٦) كذا فى أ ، حـ . وفى ش و ب : « من » . (٧) زيادة فى أ و حـ .

وهذا الذى قاله وجه صحيح . وأبين منه عندى وأوضح قولهم فى العَلَم : سَلْمان ، وسَلْمَى ؛ فليس سلمان إذًا من سَلْمى ، كسكران من سكرى . ألا ترى أن فعلان الذى يقاوده[1] فَعْلَى إنما بابه الصفة ، كغضبان وغضبى ، وعطشان وعطشى ، وخَزْيان وخَزْيا ، وصَدْيان وصَدْيا ؛ وليس سلمان ، ولا سلمى بصفتين ، ولا نكرتين ، وإنما سلمان من سلمى كقحطان من ليلى ؛ غير أنهما كانا من لفظ واحدٍ فتلاقيا فى عُرْض اللغة من غير قصد لجمعهما ، ولا إيثارٍ لتقاوُدهما . ألا تراك لا تقول : هذا رجل سلمان ، ولا امرأة سلمى ؛ كما تقول : هذا سكران ، وهذه سكرى ، وهذا غضبان ، وهذه غضبى . وكذلك لو جاء فى العَلَم (ليلان) لكان ليلان من ليلى ، كسلمان من سلمى . وكذلك لو وُجد فى العلم (خَطْلى) لكان من خطان كسَلْمى من سَلْمان .

وأقرب إلى ذلك من سلمان وسلمى ، قولهم فى العَلَم : عَدْوان ، والعَدْوَى ، مصدر أعداه الجَرَب ونحوه . ومن ذلك قولهم : (أسعد) لبَطْنٍ من العرب ؛ ليس[2] هذا من سُعْدَى كالأكبر من الكبرى ، والأصغرِ من الصغرى . وذلك أن هذا إنما هو تقاوُد الصفة ، وأنت لا تقول : مررت بالمرأة السُعْدَى ، ولا بالرجل الأسعد . فينبغى — على هذا — أن يكون أسعد من سُعْدَى كأسلم من بُشْرَى . وذهب بعضهم إلى أنّ أسعد تذكير سُعْدَى ، ولو كان كذلك لكان حَرًى أن يجىء به سماع ، ولم نسمعهم قطّ[3] وصفوا بسعدى ، وإنما هذا تلاقٍ وقع بين هذين الحرفين المتَّفِقَى اللفظ ، كما يقع هذان المثالان فى المُخْتلِفَيْه[4] ؛ نحو أسلم ، وبشرى .

---

(١) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « قد تقاوده » .

(٢) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « فليس » .

(٣) كذا فى ا ، ب . وسقط فى ش .

(٤) كذا فى اللسان والتاج (مادة سعد) . وفى الأصول : « المختلفة » ولها وجه أى الألفاظ المختلفة . وما أثبته أجود .

وكذلك أيْهَم و يهماء ليسا[1] كأدهم ودهماء؛ لأمرين: أحدهما أن الأيهم الجمل الهائج، (أو السيل)[2] واليهماء الفلاة؛ فهما مختلفان. والآخر أنّ أيْهم لو كان مذكَّر يَهْماء لوجب أن يأتى فيهما (يُهْم)[3] كُدْهم، ولم نسمع ذلك؛ فعلمت بذلك أن هذا تلاقٍ بين اللغة، وأنّ أيْهم لا مؤنّث له، ويهماء لا مذكَّر لها.

ومن التلاقى قولهم فى العَلَم: أسلم وسُلْمَى. وليس هذا كالأكبر والكبرى؛ لأنه ليس وصفا. فتأمّل أمثاله فى اللغة. ومثله شتَّان، وشتَّى؛ إنما هما كسَرْعان وسكرى.

وإنما وضعت من هذا الحديث رَسْما[4] لتتنبَّه على ما يجىء من مثله، فتعلَمَ به أنه توارد وتلاقٍ وقع فى أثناء هذه اللغة عن غير قصدٍ له، ولا مراسَلة بين بعضه وبعض.

وليس من هذا الباب سَعْد وسَعْدة؛ من قِبل أن هاتين صفتان مَسُوقتان على منهاج واستمرارٍ. فسَعْد من سَعْدة؛ بجَلْدٍ من جَلْدة، ونَدْبٍ[5] من نَدْبة. ألا تراك تقول: هذا يومٌ سَعْد، وهذه ليلة سَعْدة؛ كما تقول: هذا شعر جَعْد، وهذه جُمّةٌ[6] جَعْدة. فاعرف ذلك إلى ما يليه، وقِسْه بما[7] قرَّرته عليه، بإذن الله تعالى.

باب فى هل يجوز لنا فى الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أَوْ[8] لا ؟

سألت أبا علىّ رحمه الله عن هذا فقال: كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم. فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظَرته عليهم حظرته علينا.

---

(١) كذا فى ا، ب. وفى ش: «وليسنا». (٢) كذا فى حـ واللسان (يهم) وسقط هذا فى سائر الأصول. وفى القاموس (يهم): «والأيهمان عند أهل البادية السيل والجمل الهائج الصئول».
(٣) كذا فى ا. وفى ش، ب: «من». (٤) كذا فى ا، ب. وفى ش: «ومما».
(٥) هو الخفيف فى الحاجة، الظريف النجيب، وأنثاه ندبة. (٦) الجمة: مجتمع شعر الرأس. (٧) كذا فى ا. وفى ش، ب: «على ما». (٨) كذا فى ش، ب. وفى ا، حـ: «أم».

وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم ، فليكن من أحسن ضروراتنا ، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا . وما بين ذلك بين ذلك .

فإن قيل : هلاَّ لم يجز لنا متابعتهم على الضرورة ، من حيث كان القوم لا يترسّلون[(1)] في عمل أشعارهم ترسّل المولَّدين ، ولا يتأنَّون فيه ، ولا يتلوَّمون[(2)] على حَوْكهِ (وعمله)[(3)] ، وإنما كان أكثره ارتجالا ، قصيدا كان ، أو رَجَزا ، أو رَمَلا . فضرورتهم إذًا أقوى من ضرورة المحدَثين . فعلى هذا ينبغى أن يكون عذرهم فيه أوسع ، وعذر المولَّدين أضيق .

قيل : يَسقط هذا من أوجه : أحدها أنه ليس جميع الشعر القديم مرتجلا ، بل قد كان يعرِض لهم فيه من الصبر عليه ، والملاطفة له ، والتلوُّم على رياضته ، وإحكام صنعته نحوٌ مما يعرِض لكثير من المولَّدين . ألا ترى إلى ما يروى عن زُهَير : مِن أنه عمل سبع قصائد فى سبع سنين ، فكانت تسمَّى حوليّاتِ زهير ؛ لأنه كان يحوك القصيدة فى سنة . والحكاية فى ذلك عن ابن أبى حفصة[(4)] أنه قال : كنت أعمل القصيدة فى أربعة أشهر ، وأحكّكها[(5)] فى أربعة أشهر، وأعرِضها فى أربعة أشهر ، ثم أخرج بها إلى الناس .

(١) الترسل فى الأمر : التمهل فيه والترفق .

(٢) التلوم : الانتظار والتلبث .

(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « وعلى عمله » .

(٤) هو مروان الأكبر مات سنة ١٨٢ وانظر معجم الشعراء للزبانى ٣٩٦

(٥) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : «أحكمها» . وهو كذلك فى ضرائر الألوسىّ ١١ . والتحكيك مبالغة فى الحك ، وحك الشىء : قشره ومعالجته . ويريد بتحكيك الشعر تنقيحه ونفى الردىء عنه . وفى الأغانى ٣ / ٢٥ : « وكان الأصمعىّ يعجب بشعر بشار لكثرة فنونه وسعة تصرفه ويقول : كان مطبوعا لا يكلف طبيعته شيئا متعذرا ، لاكن يقول البيت ويحككه أياما » .

فقيل له : فهـذا هو الحَوْلِى(١) المنقَّح(٢) . وكذلك الحكاية عن ذى الرُّمّة : أنهُ قال(٣) : لمّـا قال :

* بيضاءُ فى نَعَج صـفراءُ فى بَرَج *

أُجْبِلَ(٤) حولا لا يدرى ما يقول ، إلى أن مرّت به صِينِيَّةُ فِضَّةٍ [قـد(٥)] أُشرِبت ذهبا فقـال :

* كأنها فِضَّةٌ قد مسَّها(٦) ذهب *

وقد وردت أيضا بذلك أشعارُهم ؛ قال ذو الرمة :

* أُحَبِّرُ أجنبه المُسَـانَد والمُحالا(٧) *

ألا تراه كيف اعترف بتأنِّيه(٨) فيه وصنعته إياه . وقال عدِىّ بن الرِقاع العاملىّ :

وقصيدةٍ قـد بتُّ أجمع بينها ... حتى أقـوِّم مَيلها وسِـنادها(٩)

نظر المثقِّف فى كُعُوبِ قَناتِه ... حتى يقـيم ثِقـافُه مُنْآدهـا

(١) كذا فى أ ، حـ . وسقط هذا فى ب ، ش . (٢) كذا فى أ ، ب ، ش . وسقط هذا اللفظ فى حـ . (٣) كذا فى ، ب ، ش . وكان ينبغى أن يكون بعد هذا : لما قال ... أجبلت . ولكن المؤلف لم يحك قوله ، وتحدث عنه كالغائب . وهو طريق مسلوك . وقد سقط هذا اللفظ فى حـ ، وهو أسوغ وأقرب متناولا . (٤) أجبل : انقطع عن القول . (٥) زيادة فى أ .

(٦) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى جـ : « شابهـا » . والبيت خامس أبيات القصيدة التى مطلعها :

ما بال عينك منها الدمع ينسكب ... كأنه من كلى مفـرية سرب

وانظر الديوان ص ٥ والبيان والتبيين (نشر محب الدين الخطيب) ١ / ١٢٦

(٧) فى جـ أثبت صدره * وشعر قـد أرقت له طريف * وسقط هذا فى أ ، ب ، ش . وقوله : « أجنبه » كذا فى أ وفى ش ، ب ، جـ : « أجانبه » وما أثبت يوافق ما فى الموشح ١٣ وانظر الديوان ٤٤٠ . والمساند : ما فيه السناد ، وهو من عيوب القافية . والمحال عند الخليل : الكلام لغير شىء ؛ كما فى اللسان . و يقـول سيبويه فى الكتاب ١ /١٨ : «وأما المحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس » . (٨) كذا فى ش . وفى غيرها : « بتأتيه » ويقال : تأتى للأمر : ترفق فيه ، وكأنه استعمل (فى) بدل اللام لتضمنه معنى الترفق . (٩) انظر الموشح ١٣

وقال سُوَيد بن كُرَاع (١) :

أبيت بأبوابِ القوافى كأنما أذود بها سِرْبًا من الوحشِ نُزَّعا (٢)

وإنما يبيت عليها لخلوّه بها، ومراجعته النظرَ فيها . وقال :

أعددتُ للحرب التى أُعنَى بها قــوافيا لم أُعْىَ (٣) باجتلابهــا

٥ حتى إذا أَذللتُ (٤) من صِعابها واستوسَقَتْ لى صِحتُ فى أعقابِها

فهذا — كما ترى — مزاولة ومطالبة واغتصاب (٥) لها ومعاناة كُلْفةٍ بها .

ومن ذلك الحكاية عن الكُمَيت وقد افتتح قصيدته التى أوّلها :

* ألا حُيِّيتِ عنّا يا مَدِينا *

ثم أقام بُرْهة لا يدرى بماذا يعجِز (٦) على هذا الصدر، إلى أن دخل حمّاما وسمع إنسانا

١٠ دَخَله، فسلَّم على آخَر فيه، فأنكر ذلك عليه، فانتصر بعض الحاضرين له فقــال :

وهل بأس بقول المسلّمين؛ فاهتبلها الكُميت (٧) فقال :

* وهل بأسٌ بقول مسلِّمينا. *

---

(١) انظر البيان والتبيين ٢ / ١٢ بتحقيق الأستاذ هارون وشعراء ابن قتيبة ٦١٦ .

(٢) كذا فى أ . وفى ب، ش : « عن الوحش » . وبعده :

أكالئها حتى أعرس بعدما يكون سحيرا أو بعيــدا فأهجعا

١٥ وانظر شعراء ابن قتيبة ٢٣، ٦١٦ من طبعة الأستاذ أحمد شاكر . (٣) « لم أعى » ، كذا فى ب، أى لم تعجزنى . وفى أ : « لم أعن » ، وهى رواية جيدة . وفى ش : « لم أعنى » .

(٤) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « ذللت » . (٥) كذا فى ش، ب . وفى أ : « اعنصاب » . (٦) أى يأتى بعجز البيت . والقصة فى اللسان فى (عجز) .

٢٠ (٧) من قبيل ما وقع للكميت ما وقع لمولود أحد أدباء شــنقيط إذ أراد إنشاء قصــيدة فنظم الشطر الأوّل؛ وهو : * أمربع الغصن ذا أم تلك أعلامه * ثم أرتج عليه سنة لا يستقيم له تكملته . وورد يوما منهلا ليسقى جملا له، فتخاصمت جاريتان فى المنهل، فقالت إحداهما للأخرى : والله ما ذلك كذلك، ولا كانت أيامه كما تقولين، أو ما هو قريب من ذلك؛ فضرب جمله من غير أن يسقيه ودخل الحىّ وهو يجرى، فظن الناس أنه رأى ما يذعره، فسألوه فأخبرهم أنه وجد شطرا يتم به مطلع قصــيدته ، فقال :

٢٥ أمربع الغصن ذا أم ذاك أعلامه لا هــو هو، ولا الأيام أيامــه

وانظر الوسيط ١٩٧

ومثل هذا فى أشعارهم الدّالة على الاهتمام بها ، والتعب فى إحكامها كثير معروف . فهذا وجه .

وثانٍ : أن من المحدَثين أيضا مَن يسرع العملَ ولا يعتاقه بُطْء ، ولا يستوقف فكره ، ولا يتعتع (١) خاطره . فمن ذلك ما حدّثنى به من شاهَد المتنبي وقد حضر عند أبى على الأوارِجىّ (٢) ، وقد وصف له طَرَدًا (٣) كان فيه وأراده على وصفه ، فأخذ الكاغَد والدواة واستند الى جانب المجلس — وأبو على يكتب كتابا — فسبقه المتنبي فى كَتْبِه الكتاب فقطعه عليه ثم أنشده :

* ومنزلٍ ليس لنا بمنزلِ *

وهى طويلة مشهورة [فى شعره (٤)] .

وحضرت أنا مجلسا لبعض الرؤساء ليلةً (٥) وقد جرى ذكر السرعة وتقدُّم البديهة ، وهنا لك حَدَثٌ من غير شعراء بغداد ، فتكفَّل أن يعمل فى ليلته تلك مائتى بيت فى ثلاث قصائد على أوزانٍ اخترناها (٦) عليه ومعانٍ حدّدناها له ؛ فلما كان الغد فى آخر النهار أنشدنا القصائد الثلاث على الشرط والاقتراح ، وقد صنعها وظاهر إحكامها وأكثر من البديع المستحسَن فيها .

وثالث : كثرة ما ورد فى أشعار المحدَثين من الضرورات ؛ كقَصْر الممدود ، وصرف ما لا ينصرف ، وتذكير المؤنّث ونحوه . وقد حضر ذلك وشاهَده جِلّة أصحابنا

---

(١) يقال : تعتعه : أقلقه وأزعجه . (٢) كذا فى ا ، حـ . والأوارجىّ منسوب إلى الأوارجة وهو من دفاتر أصحاب الخراج ، وهو لفظ فارسىّ . وفى ب : «الأوراجىّ» وفى ش : «الأدراجى» . وأبو على الأوارجى هو هارون بن عبد العزيز الكاتب . وقد مدحه المتنبي بالقصيدة التى مطلعها :

أمن ازديارك فى الدجى الرقباء   إذ حيث أنت من الظلام ضياء

(٣) الطرد : مزاولة الصيد . (٤) كذا فى ش ، ب . وسقط هذا فى ا . والأرجوزة فى الديوان . وانظر معاهد التنصيص ٢ / ٤٨ (٥) كذا فى ش ، ب . وفى ا ، حـ : « ليلا » . (٦) كذا فى ا ، ب . وفى ش : « اخترعناها » وهذه ظاهر أنها محرفة عن : « اقترحناها » .

من أبى عمرو إلى آخر وقت، والشعراءُ من بشّار إلى فلان وفلان، ولم نر أحدا من هؤلاء العلماء أنكر على أحد من المولّدين ما ورد فى شعره من هـذه الضرورات التى ذكرناها وما كان نحوها ؛ فدلّ ذلك على رضاهم بهِ وترك تناكُرهم إيّاه .

فإن قلت : فقـد عِيب بعضهم كأبى نُوَاس وغيره فى أحرفٍ أُخِذت عليهم ، قيل : هذا كما عِيب الفـرزدقُ وغيره فى أشـياء استنكرها أصحابنا . فإذا جاز عيب أرباب اللغة وفصحاءِ شعرائنا كان مثلُ ذلك فى أشعار المولّدين أحرى بالجواز .

فإذا كانوا قـد عابوا بعض ما جاء بهِ القـدماءُ فى غير الشعر بل فى حال السَّعة وموقف الدَّعةِ كان ما يرِد من المولّدين فى الشعر — وهو موقف فُسْحةٍ وعذر — أولى بجواز مثله .

فمن ذلك استنكارهم همز مصائب، وقالوا : مَنارة ومنائر ، ومَزَادة ومزائد ؛ فهمزوا ذلك فى الشعر وغيره؛ وعليه قال الطِرِمّاح :

مزائِـدُ خرقاءِ اليـدين مُسِـيفةٍ ... يُخِبّ بهـا مسـتخلِف غـير آئنِ (١)

---

(١) قبـــله :

كأن العيـون المرسـلات عشية ... شآبيب دمـع العـــبرة المتحاتن

المتحاتن : المتتابع . وشآبيب الدمع : دفعاته ، واحدها شؤبوب . وقوله : «مزائد» خبر «كأنّ» واحدها المـزادة ، وهى ضرب من القرب يجعل فيـه المـاء . والمسيفة : وصف من أساف الخارز : أفسـد الخرز . والمستخلف : من يستق المـاء . والآئن : البطىء من الأون وهـو الراحة . وفى شرح ديوان الطرماح : «من الأين وهو الأعياء» وقوله : «يخب» ضبط بضم الياء من الإخباب وفقا لما فى الديوان ، وهذا ليوافق قول الراعى :

مزائد خرقاء اليـدين مسيفة ... أخب بهن المخلفان وأحفـدا

وفى أ : «يخب» بفتح الياء وضم الخاء من الخبب . وانظر شعراء ابن قتيبة فى ترجمة الراعى ٣٧٨ طبعة الأستاذ أحمد شاكر، وديوان الطرماح ١٦٥

وإنما الصواب مزاوِد، ومصاوِب، ومناوِر، قال :

يصاحب الشيطان مَن يصاحبه　　　فهْــو أَذِىٌّ[1] جَمّــةٌ مَصــاوِبه

ومن ذلك قولهم فى غيرِ الضرورة : ضَيِب البـلد : كثر ضِـبابه[2] . وأَلِل السقاء : تغيّرت رِيحه . ولِحَحتْ عينه : التصقت، ومشِشت الدابّة[3] . وقالوا : إن الفكاهة مَقْوَدة إلى الأذى . وقرأ بعضهم «لمَثْوَبة من عند الله خير»[4] ، وقالوا : كثرة الشراب مَبْوَلة، وكثرة الأكل مَنْوَمة، وهذا شيء مَطْيَبة للنفس، وهذا طريق مَهْيَع ؛ إلى غير ذلك مما جاء فى السَّعة ومع غير الضرورة . وإنمـا صوابه : لحَّت عينه ، وضبَّ البلد، وأَلَّ السِقاء، ومشَّت الدابّة، ومقادة إلى الأذى، ومثابة، ومبالة، ومنامة، ومَطابة، ومَهاع .

فإذا جاز هـذا للعرب عن غير حَصَر[5] ولا ضرورة قول كان استعمال الضرورة فى الشعر للمولّدين أسهل ، وهم فيه أعذر .

فأمّا ما يأتى عن العرب لحنا فلا نعذِر فى مثله مولدا .

فمن ذلك بيت الكِتاب[6] :

وما مِثْـله فى النـاس إلا مملَّكا　　　أبـو أُمّـــه حىّ أبـوه يقـارِبه

---

١٥ (١) الأذىّ : الشديد التأذى، وقيل : هو المؤذى . وقوله : «جمة» جاء فى اللسان فى (أذى) : حمة ، بالحاء المهملة . (٢) الضباب جمع الضب : الحيوان المعروف . وفى اللسان : «كثرت ضبابه» . (٣) من المشش، وهو ورم يكون فى ساق الدابة . (٤) تنسب هذه القراءة إلى أبى السمال وقتادة . وانظر شهاب البيضاوى ٢/٨١٢ وهذا فى الآية ١٠٣ من البقرة .

(٥) كذا فى و . وفى أ ، ب : «حفر» وفى ى : «حقر» . والحصر بالشىء : الضيق به

٢٠ (٦) كثر هـذا البيت منسوبا للفرزدق فى الكتب . ويذكر الكتّاب أنه من قصيدة فى مدح إبراهيم ابن هشام المخزومىّ خال هشام بن عبد الملك بن مروان . وليس فى ديوان الفرزدق هذه القصيدة . ولم أر هذا البيت فى الكتاب .

ومراده فيه معروف ، وهو فيه غير معذور . ومثله فى الفصل قول الآخر — (فيما)[1] أنشده ابن الأعرابىّ — :

فأصبحَتْ بعد خطَّ بهجتِها كأنَّ قفْرا رُسومَها قَلَما

أراد : فأصبحت بعد بهجتها قفرا كأن قَلَما خَطّ رسومَها ؛ فأوقع من الفصل والتقديم والتأخير ما تراه .

وأنشدنا[2] أيضا :

فقدْ والشكُّ بيّن لى عَناءٌ بوَشْكِ فِراقهم صُرَدٌ يصيح[3]

أراد : فقد بيَّن لى صُرَد يصيح بوشْك فراقهم والشكُّ عناء . فقد ترى إلى ما فيه من الفصول التى لا وجه (لها ولا[4] لشىء منها) .

وأغربُ من ذلك وأفحش وأذهب فى القبح قول الآخر :

لها مُقْلتا حوراءَ طُلَّ خَميلةً مِن الوحشِ ماتنفكّ ترعَى عَرارُها

أراد : لها مقلتا حوراء من الوحش ما تنفكُّ ترعى خميلة طُلّ عرارها . فمثل هذا لا نجيزه للعربىّ أصلا ، فضلا عن أن نتّخذه للمولَّدين رَسْما .

وأمّا قول الآخر :

معاوىَ لم ترعَ الأمانةَ فارعها وكن حافظا لله والدينِ شاكرِ

فحسن جميل ؛ وذلك أنّ (شاكِرَ)[5] هذه قبيلة ، وتقديره : معاوى لم ترع الأمانة شاكرُ ، فارعَها أنت وكن حافظا لله والدين . فأكثر ما فى هذا الاعتراضُ بين الفعل والفاعل ،

---

(١) كذا فى ش ، ب . وسقط هذا فى ا . (٢) كذا فى ش ، ب . وفى ا : «أنشد» . والظاهر أنه يريد أبا على . (٣) أورده فى المغنى فى مبحث « قد » وتكلم عليه البغدادى فى شرح شواهده (١/٩٦٥) ولم يعزه . (٤) كذا فى ا . وفى ب ، ش : « لشىء منها » .
(٥) من همدان فى اليمن ؛ كما فى اللسان فى (شكر) .

والاعتراض للتسديد[1] قد جاء بين الفعل والفاعل ، وبين المبتدأ والخبر ، وبين الموصول والصلة ، وغير ذلك ، مجيئا كثيرا فى القرآن ، وفصيح الكلام . ومثله من الاعتراض بين الفعل والفاعل قوله[2] :

وقد أدركَتْنِي ـ والحوادث جَمّة ـ   أسِـنَّةُ قومٍ لا ضعافٍ ولا عُزْل

والاعتراض فى هذه اللغة كثير حسن . ونحن نفرد له بابا يلى هذا الباب . بإذن الله سبحانه وتعالى .

ومن طريف الضرورات وغريبها ووَحْشِيّها وعجيبها ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :

هل تعرف الدار بِبَيدا إنَّهْ   دار لخَـوْدٍ قد تعفّت إنَّهْ

فانهلّتِ العينانِ تسـفَحَنَّهْ   مثلَ الجُمَانِ جال فى سِلكِنَّهْ

لا تعجبي منّـا سُلَيمَى إنه   إنا لحلّالون بالثَّغْـرِنَّهْ

وهذه الأبيات قد شرحها أبو علىّ رحمه الله فى البغداديّات[3] ، فلا وجه لإعادة ذلك هنا . فإذا آثرت معرفة ما فيها فالتمسه منها .

---

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « للتشديد » .

(٢) فى شرحى شواهد المغنى للسيوطى ٢٧٣ وللبغدادى ٢/٥٠٦ أن هذا لرجل من بنى دارم يمدح بنى عجل وقد أسروه ، وقد أطلقوه جزاء مدحه . وقبله :

وقائلة ما باله لا يزورنا   وقد كنت عن تلك الزيارة فى شغل

وبعده :

لعلهم أن يمطرونى بنعمة   كما صاب ماء المزن فى البلد المحل

فقد ينعش الله الفتى بعد عثرة   وتصطنع الحسنى سراة بنى عجل

(٣) انظر شرح البيت الأول فى اللسان فى (بيد) . وبيدا يريد البيداء ، وهى أرض بين مكة والمدينة . والنصىّ : نبت من أفضل المرعى .

وكذلك ما أنشده أيضا أبو زيد للزَفَيانِ السَعْدىّ[1] :

يا إبِلِي ما ذامُــه فتأبَيَهْ ماء رَوَاء ونَصِيٌّ حولِيَــهْ

هذًّا بأفواهِكِ حتى تأبَيَهْ حتى تروحى أُصُلاً تُبارِيَهْ

* تُبَـارِىَ العانةِ فوق الزازِيَهْ *

٥ هكذا روينـا عن أبي زيد ، وأمّا الكوفيون فرَوَوْه على خلاف هـذا، يقولون : فتأبَيَّهْ ، ونَصِىّ حولَيَّهْ ، وحتى تأبَيَهْ ، وفوق الزازِيَهْ . فينشدونه من السريع لا من الرجز كما أنشده أبو زيد . وقـد ذكرت هـذه الأبيات بمـا يجب فيها فى كتابى «فى النوادر الممتِعة» ومقداره ألف ورقة . وفيه من كلتا الروايتين صنعة طريفة .

وأخبرنا محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى — أحسبه عن ابن الأعرابىّ —
١٠ بقول الشاعر :

وما كنتُ أخشى الدهرَ إحلاس مسلم من النـاس ذنبا جاءه وَهْو مسلِمـا

وقال فى تفسـيره معناه : ما كنت أخشى الدهر إحلاس[2] مسلم مسلما ذنبـا جاءه وهو ، ولو وكّد الضمير فى جاء فقال : جاءه هو وهو ، لكان أحسن[3] . وغير التوكيد أيضا جائز .

---

١٥ (١) انظر النوادر ص ٩٧ . وهذا الشعر فى اللسان فى (زيز) و (أبى)، وفى ديوان الزفيان ١٠٠ وقوله : هذا فاهذ سرعة القطع . ويروى : «هذا» اسم إشارة . والعانة : القطيع من حمر الوحش . والزازية : المكان المرتفع . (٢) فى مجالس ثعلب : « إلزام » وهذا بعد أن فسر الإحلاس بالإلزام .

(٣) قال ثعلب : « يقول : ما كنت أظنّ أن إنسانا ركب ذنبا هو وآخر ثم نسبه إليه دونه» وانظر اللسان فى (حلس)، ومجالس ثعلب ٩٦ . وجاء البيت فى الأمالى ١/٢٠٦ وقال أبو علىّ : « أراد :
٢٠ وما كنت أخشى الدهر إلزام مسلم مسلما ذنبا جاءه وهو، أى جاءاه معا » .

وأبيات الإعراب[1] كثيرة ، وليس على ذكرها وضعنا هذا الباب . ولكن اعلم أن البيت إذا تجاذبه أمران : زَيْغ الإعراب ، وقبح الزحاف ، فإن الجفاة الفصحاء لا يحفلون بقبح الزحاف إذا أدّى إلى صحّة الإعراب[2] . كذلك قال أبو عثمان ، وهو كما ذَكَر[3] . وإذا كان الأمر كذلك فلو قال في قوله :

* ألم يأتيك والأنباءُ تنمِي *

* ألم يأتك والأنباءُ تنمِي * لكان أقوى قياسا ، على ما رتّبه أبو عثمان ؛ ألا ترى أن الجزء كان يصير منقوصا ؛ لأنه يرجع إلى مفاعيلُ : ألم يأتِ مفاعيل . وكذلك بيت الأخطل :

كلَمْع أيدِى مثاكيلٍ مسلَّبةٍ يندُبن ضرس بنات الدهر والخُطُب[4]

أقوى القياسين على ما مضى أن ينشَد « مثاكيلَ » غير مصروف ؛ لأنه يصير الجزء فيه من مستفعلن إلى مفتعلن ، وهو مَطْوِىّ ، والذي روِى « مثاكيلٍ » بالصرف . وكذلك بقيّة هذا .

فإن كان ترك زيغ الإعراب يكسر البيت كسرا ، لا يزاحفه زحافا ، فإنه لا بدّ من ضعف زيغ الإعراب واحتمال ضرورته ، وذلك كقوله[5] :

* سماء الإله فوق سبع سمائيا *

---

(١) كذا في ا ، ب . وفي ش بخط غير الخط الدائم : « الاعتراض » وكأنه إصلاح . والوجه ما أثبت . وكأنه يريد بأبيات الإعراب الأبيات التي الإعراب فيها مشكل يحتاج إلى تأمل ، وهي ما تعرف بأبيات الألغاز والأحاجي . وقد صنف فيها . (٢) انظر تصريف المازني ، الباب ١٠ (باب ما يكسر عليه الواحد) . (٣) أي قيس بن زهير العبسيّ في إبل للربيع بن زياد العبسيّ استاقها وباعها بمكة ، وذلك أن الربيع كان قد أخذ منه درعا ولم يردّها عليه . وتمة البيت :

* بما لاقت لبون بني زياد *

وبعده : ومحبسها على القرشيّ تشرى بأدراع وأسياف حداد

وانظر شواهد المغني للسيوطي ١١٢ (٤) « مسلبة » : لابسة السلاب — وهي الثياب السود — حدادا ، وحزنا . والخطب : يريد الخطوب جمع الخطب فحذف تخفيفا ، يشبه الإبل في رميها الحصى بهؤلاء النساء . وانظر ديوان الأخطل ١٨٨ . (٥) انظر ص ٢١١

فهذا لا بدّ من التزام ضرورته ؛ لأنه لو قال : سمـايا لصار من الضرب الثانى إلى الثالث، و إنما مَبْنَى هذا الشعر على الضرب الثانى[1] لا الثالث . وليس كذلك قوله[2] :

أبيتُ على معارِىَ فاخِـراتٍ بهن مُلوَّب كـدم العبـاطِ

لأنه لو قال : معارٍ[3] لمـا كسر الوزن، لأنه إنما كان يصير من مفاعلتن إلى مفاعيلن، وهو العَضْب . لكن مما لا بدّ من التزام ضرورته مخافَة كسر وزنه قولُ الآخر :

خريـع[4] دَوَادِىَ فى مَلْعَبٍ تأزَّرُ طَوْرا وتُرخِى الإزارا

فهذا لا بدّ من تصحيح معتلّه ؛ ألا ترى أنه لو أعلّ اللام وحذفها[5] فقـال دوادٍ ، لكسر البيت ألبتَّة .

فاعرف إذًا حال ضعف الإعراب الذى لا بدّ من التزامه مخافـة كسر البيت، من الزحاف الذى يرتكبه الجُفَـاة الفصحاء إذا أمِنوا كَسْر البيت، و يَدَعُه مَن حافظ على صحّـة الوزن من غير زحاف ؛ وهو كثير . فإن أمنت كسر

---

(١) الشعر من الطويل . والضرب الثانى فيه ما كان عروضه وضربه مقبوضين . والضرب الثالث ما كان الضرب فيه محذوفا .

(٢) هو المتنخل الهذلى . والبيت فى الكتاب ٢/٥٨، وديوان الهذليين ٢/٢٠ فى قصيدة طويلة .

(٣) قال ابن قتيبة : «ولو قال :

* أبيت على معار فاخرات *

كان الشعر موزونا، والإعراب صحيحا، ... وهكذا قرأته على أصحاب الأصمعى» انظر الشعراء له ٤٦

(٤) الخريع : الناعمة مع بخور . والدوادى . الأراجيح . والبيت للكميت . و يظهر لى أنه من القصيدة الرائية التى منها أبيات فى الخزانة ١/٨٢ . و يذكر صاحب الخزانة أنها فى مدح أبان بن الوليد ابن عبد الملك بن مروان . والذى فى الأغانى ١٥ — ١٢٩ أن الكميت كان مداحا لأبان بن الوليد البجلىّ . وانظر الكتاب ٢/٦٠، وتصريف المـازنى، فى الموطن السابق .

(٥) كذا فى ا . وفى سائر الأصول : « صرفها » .

البيت اجتنبْتَ ضعف الإعراب، وإن أشفقْتَ من كسره ألبتَّةَ دخلت تحت كسر الإعراب .

باب — فى الاعتراض

اعلم أنَّ هذا القَبِيلَ من هذا العِلْمِ كثير، قد جاء فى القرآن، وفصيح الشعر، ومنثور الكلام . وهو جارٍ عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يَشْنُعُ[1] عليهم، ولا يُستنكَر عندهم، أن يُعترَض به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغيرِ ذلك مِمَّا لا يجوز الفصل (فيه)[2] بغيره[3]، إلا شاذًّا أو متأوَّلا . قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ، وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ * إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ[4] ﴾ فهذا فيه اعتراضان : أحدهما قوله ﴿ وإنّه لَقَسَمٌ لو تعلمون عظيم ﴾ لأنه اعتُرِض به بين القَسَم الذى هو قوله ﴿ فلا أُقسِم بمواقِع النجوم ﴾ وبين جوابه الذى هو قوله ﴿ إنه لقرآنٌ كريمٌ ﴾ وفى نفسِ هذا الاعتراض اعتراض آخر، بين الموصوف الذى هو (قَسَم) وبين صفته التى هى (عظيم) وهو قوله ﴿لو تعلمون﴾. فذانك[5] اعتراضان كما ترى . ولو جاء[6] الكلام غير معترَض فيه لوجب أن يكون : فلا أُقسم بمواقع النجوم، إنه لقرآن كريم، وإنه لقَسَم [عظيم لو تعلمون][7] .

ومن ذلك (قولُ امرئ القيس)[8] :

ألا هل أتاها والحوادثُ جَمَّةٌ ... بأن امرأَ القيس بن تَمْلِكَ بَيْقَرا[9]

(١) كذا فى ش . وفى ب : «ينشع» ، وفى أ : «يتبشع» . (٢) ثبت هذا فى ش ، ب . وسقط فى أ .
(٣) أى بغير الاعتراض . (٤) الآيات ٧٥ — ٧٧ من سورة الواقعة . (٥) كذا فى أ، ب، د، هـ . وفى ش : «فذان» وكأنها مصلحة عن : «فذانك» . (٦) كذا فى أ . وفى ش، ب : «جاز» . (٧) ثبت هذا فى أ، ب . وسقط فى ش . (٨) كذا فى ش، ب . وفى أ : «قوله» .
(٩) «تملك» : هى أمه ؛ والمشهور فى اسمها فاطمة . وانظر شرح الوزير أبى بكر بن عاصم ص ٢ . و«بيقر» : ترك البادية ونزل العراق، أو نزل الحضر أو أعيا . وانظر معانى ابن قتيبة ٨٧٥ . وانظر أيضا الخزانة ٤/١٦٢

فقوله : « والحوادِثُ جَمَّة » اعتراض بين الفعل وفاعله . ومثله قوله :

* ألا هل أتاها والحوادِث كالحصى *

وأنشدَنا أبو علىّ :

وقد أدركتنِى ــ والحوادِثُ جَمَّةٌ ــ أسِنَّةُ قومٍ لا ضِعافٍ ولا عُزْلِ (١)

٥ فهذا كله اعتراض بين الفعل وفاعله . وأنشدَنا (٢) أيضا :

ذاك الذى ــ وأبيك ــ تعرف مالِكٌ (٣) والحَــقُّ يدفع تُرَّهاتِ البــاطِلِ

فقوله : « وأبيك » اعتراض بين الموصول والصِلَة . وروينا لعُبَيدِ الله بنِ الحُرِّ :

تعــلَّم ولو كاتمتُــه النــاس أننِى عليك ــ ولم أظـلِمِ ــ بذلك عاتِب

فقوله : « ولو كاتمته النــاس » اعتراض بين الفعل ومفعوله ، وقوله : « ولم أظلم

١٠ بذلك » اعتراض بين اسم أنّ وخبرِها .

ومن ذلك قول أبى النَّجم ــ أنشدِناه (٤) ــ :

وبُدِّلَتْ ــ والدهر ذو تبــدُّل ــ هَيْفًا دَبُــورا بالصَــبا والشَمْألِ (٥)

فقوله : « والدَهرُ ذو تبدّل » اعتراض بين المفعول (٦) الأوّل والثانى .

ومن الاعتراض قوله :

١٥ ألم يأتِيكَ ــ والأنباءُ تَنمِى ــ بِمــا لاقت لَبُونُ بَنِى زِيادِ (٧)

---

(١) انظر ص ٣٣١ من هذا الجزء . (٢) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « أنشد » .

(٣) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « يعرف » . والبيت من مقطوعة لجرير يهجو يحيى بن عقبة الطهوى . ويريد بمالك قبيلة مالك بن حنظلة من تميم . وانظر شرح شواهد المغنى للسيوطى ٢٧٦ وديوان جرير طبعة الصاوى ٤٣٠ . (٤) الظاهر أنه يريد أبا علىّ . وهذا إن قرئ بالبناء للفاعل .

٢٠ (٥) الهيف : ريح حارّة تأتى من قبل اليمن . وقوله : «بدّلت» أى الإبل . وفى شرح شواهد المغنى للبغدادى أن هذا فى الريح . وليس الأمر كما ظنّ . وانظر الأرجوزة فى الطرائف الأدبية ٥٨

(٦) وهو هنا نائب الفاعل . (٧) انظر ص ٣٣٣ من هذا الجزء .

فقوله : « والأنبــاء تنمِى » اعتراض بين الفعــل وفاعله . وهــذا أحسن مأخَذًا في الشعرِ من أن يكون فى « يأتيك » ضمير (من متقدّم مذكور[1]) .

فأمّا ما أنشده[2] أبو علىّ من قول الشاعر[3] :

أتنسَى — لا هداكَ الله — ليلى وعهــدُ شبابِهــا الحَسَنُ الجميــلُ!

كأنَّ — وقدأتى حَوْل جدِيد — أثا فِيهَــا حَمَــا مات مُثُــو ل

فإنه لا اعتراض فيه . وذلك أن الاعتراض لا موضع له من الإعراب، ولا يعمل فيه شىء من الكلام المعتَرَض به بين بعضه و بعض على ما تقدَّم . فأمَّا قوله : « وقد أتى حوْل جديد » فذو موضــع من الإعراب ، وموضــعه النصب بمــا فى « كأنَّ » من معنى التشبيه؛ ألا ترى أن معناه : أشبهَتْ وقــد أتى حَوْلٌ جدِيد حَمَاماتٍ مُثُولا ، أو أُشبِّهها وقــد مضى حَوْل جديد بِحماماتٍ مثولٍ، أى أشــبِّهها فى هذا الوقت وعلى هذه الحال بكذا .

وأنشــدنا :

أُرانِى — ولا كُفرانَ لِلهِ أيَّةً لنفسى — لقدطالبتُ غيرمُنِيلِ[4]

---

(١) كذا فى الأصول . وهذا البيت أوّل القصيدة؛ كما فى الخزانة وغيرها . وفى أمالى ابن الشجرى ١ / ٨٧ : « قيل إنه مضمر مقدّر ، كما حكى سيبويه إذا كان غدا فأتنى؛ أى إذا كان ما نحن فيه من الرخاء أو البــلاء غدا فأتنى . وتقديره : ألم يأتك النبأ . ودل على ذلك قوله : والأنباء تنمى » .

(٢) كذا فى ش، ب . وفى أ : « أنشدناه » . (٣) هو أبو الغول الطهوىّ . وانظر شواهد المغنى للسيوطى ٢٧٧ والنوادر لأبى زيد ٥١ . وقوله : « وعهد شبابها الحسن الجميل » جمــلة حالية؛ كما فى شواهد المغنى للبغدادى ٢ / ٦٢١ "الحيل" وضبط فى النوادر :

* وعهد شــبابها الحسن الجميــل *

بنصب «عهد» وجرّ «الجميل» .

(٤) أورده ابن الأنبــارى فى شرح المفضليات ٨٠٥ ولم ينسبه ، ونقل كلامه البغــدادى فى شرح شواهد المغنى . وقوله : «أية» بفتح الهمزة؛ كما فى اللسان (أرى) و ا من الخصائص . وفى ابن الأنبارى : « إية » بكسر الهمزة؛ وكأنه يريد الهيئة .

ففى هذا اعتراضان[1] : أحدهما — « ولا كفران لله » . والآخر — قوله : « أيّة » أى أَوَيت لنفسى أيّة ؛ معناه رَحِمتها ورقَقت[2] لهـا . فقوله : أويت لهـا لا موضع له من الإعراب . وسألنا الشجرىَّ أبا عبد الله يوما عن فرس كانت له ؛ فقال : هى بالبادية . قلنا لِمَ ؟ قال : إنهـا وَجِية[3] ، فأنا آوِى لها ؛ أى أرحمها وأرِقّ لها .

٥ وكذلك قول الآخر[4] :

أراني ولا كفران لله إنّمـا أواخِى مِن الأقـوامِ كلَّ بخيـلِ

ومن الاعتراض قولهم : زيد — ولا أقول إلّا حقّا — كريم . وعلى ذلك مسئلة[5] الكتاب : إنه — المسكينُ — أحمق[6] ؛ ألا ترى أن تقـديره : إنه أحمق ، وقوله « المسكين » أى هو المسكين ؛ وذلك اعتراض بين اسم إنّ وخبرِها . ومن ذلك

١٠ مسئلته[7] : « لا أخا — فاعلم — لك » . فقوله : « فاعلم » اعتراض بين المضاف والمضاف إليه ، كذا الظاهر . وأجاز أبو علىّ رحمه الله أن يكون « لك » خبرا ، ويكون « أخا » اسمًا مقصورا تامًّا غير مضاف ؛ كقولك : لا عَصًا لك . و يدلّ على صحّة هذا القول أنهم قد كسّروه على أفعال ، وفاؤه مفتوحة ؛ فهو إذا فَعَلٌ ، وذلك قولهم : أخ وآخاء فيما حكاه يونس . وقال بعض آل المهلّب :

١٥ وجدتم بنيكم دوننـا إذ نَسَبْتم وأىُّ بنى الآخاءِ تنبـو مناسِبه[8] !

---

(١) ذكر ابن هشام فى المغنى فى مبحث الجملة المعترضة أن أبا على لا يجيز الاعتراض بأكثر من جملة ، وأوّل هذا البيت ، وترى ابن جنى هنا على خلافه ، ولم ينبه عليه . (٢) كذا فى أ . وفى ش : « أرفقت بها » . وفى ب : « رفقت لها » . (٣) من الوجى . وهو الحفا ؛ أى رقة قدم الدابة من كثرة المشى . (٤) هو كثير عزة . وانظر الكتاب ١/ ٤٦٦ . ولم أره فى قصيدته

٢٠ اللامية فى الأمالى ٢ / ٦٢ وفى الديوان ٢ / ٢٤٨ (٥) ص ٢٥٦ جـ ١ (٦) فى جـ : «لأحمق» . (٧) أى مسألة الكتاب أيضا . وانظر سيبويه ١ / ٣٤٧ (٨) انظر ص ٢٠١ من هذا السفر . وضبط « نسبتم » هنا بالبناء للفاعل على ما فى أ . وضبط فيما سلف بالبناء للمفعول .

فغير منكرٍ أن يخرج[1] واحدها على أصـله ، كما خَرَج واحد الآباء على أصله . وذلك قولهم : هـذا أبًا ، ورأيت أبًا ، ومررت بأبًا . وروينـا عن محمد بن الحسن عن أحمدَ بن يحيى[2] ، قال : يقال هـذا أبوك ، وهذا أباك ، وهـذا أبُكَ ، فمن قال : هذا أبوك ، أو أباك ، فتثنيته أبوان ، ومن قال هذا أبُك ، فتثنيته أبان ، وأبوان . وأنشد :

سِوى أبِك الأدنى وإنّ محمدا ... علا كلَّ عالٍ يا ابن عمّ محمـد

وأنشد أبو عليّ عن أبي الحسن :

تقول ابنتي لَمّـا رأتني شاحِبًا ... كأنك فينـا يا أباتِ غريب[3]

قال : فهذا تأنيث أبا ، وإذا كان كذلك جاز جوازا حسنا أن يكون قولهم : لا أبا لك «أبا» منه اسم مقصور كما كان ذلك في «أخالك» ويحسِّنه أنك إذا حملت الكلام عليه جعلت له خبرا ، ولم يكن في الكلام فصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجرّ ، غير أنه يؤنِّس بمعنى إرادة الإضافة قولُ الفرزدق :

* ظلمتَ ولكن لا يَدَىْ لك بالظلِمِ[4] *

فلهذا جوّزناهما جميعا .

وروينا لمَعْن بن أَوْس :

وفيهن ـ والأيام يعثُرن بالفتى ـ ... نـوادبُ لا يمْلَلْنـه ونوائحُ[5]

---

(١) كذا في ش ، ب ، ى ، هـ . وفي أ : «خرج» . (٢) انظر مجالس ثعلب ٤٦٨ ، وينتهي ما في المجالس بعد البيت الآتي . وهو في اللسان (أبو) . (٣) «يا أبات» كذا بالتاء المفتوحة في ش ، ب . وفي أ : «أباة» ، وفي جـ : «أباه» . وفي اللسان في «أبو» كما أثبت . والبيت نسبه أبو زيد في النوادر ٢٣٩ إلى أبي أبي الحدرجان . (٤) قبله في بيتين يخاطب بهما عمر بن لجأ :

ما أنت إن قرما تميم تساميا ... أخا التيم إلا كالشظية في العظم
ولو كنت مولى العز أو في ظلاله ... ...

يريد بقرمي تميم : نفسه وجريرا ، وكان عمر دخل بينهما في الهجاء . وانظر ديوان الفرزدق طبعة الصاوي ٨٢٥
(٥) قبـله :

رأيت رجالا يكرهون بناتهم ... وفيهن ـ لا تكذب ـ نساء صوالح

والبيتان في الأمالي ٢/١٩٠ ، واللآلي ٨٠٤ ، والخزانة ٣/٢٥٨ ، والأغاني (بولاق) ١٠/١٦٥

ففصل بقوله : « والأيام يعثرن بالفتى » بين المبتدأ وخبره . وأنشدنا :

لعلّك ـ والموعود صِدْق لقاؤه ـ بدا لك فى تلك القلوص بَداء [1]

وسألته عن بيت كُثَيِّر :

وإنى وتَهْيامِى بِعَزَّة بعدما تخلّيتُ ممـا بيننا وتخلّت [2]

٥ فأجاز أن يكون قوله : «وتهيامى بعزة» جملة من مبتدأ وخبر، اعترض بها بين اسم إن وخبرها الذى هو قوله :

لكالمرتجى ظِلَّ الغمامةِ كلّما تبوّأ منهـا للقِيلِ اضمحلّتِ

فقلت له : أيجوز أن يكون (وتهيامى) [3] بعزّة قَسَما؟ فأجاز ذلك ولم يدفعه. وقال الله عزّ وجلّ : ﴿هَـٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾ [4] . فقوله تعالى : «فليذوقوه» اعتراض

١٠ بين المبتدأ وخبره . وقال رُؤْبة [5] :

إنى وأسطارٍ سُطِرن سَطْرا لقـائل يا نصرُ نصرٌ نصرا [6]

فاعترض بالقسم بين اسم إنّ وخبرها .

---

(١) كان رجل وعد محمد بن بشير الخارجىّ قلوصا — وهى الناقة الفتية — فطله ؛ فقال ذلك يذمه . وانظر الأغانى ٤/١٥٧ والأمالى ٢/٧١ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢٧٤ ، وللبغدادى ٢/٦١٢

١٥ (٢) من قصيدته الطويلة التى أولها :

خليلىّ هذا ربع عزة فاعقلا قلوصيكما ثم ابكيا حيث حلت

انظر الأمالى ٢/١٠٧ ، والخزانة ٢/٣٧٩ ، وشواهد المغنى للبغدادى ٢/٦٢١

(٣) كذا فى ج . وفى سائر الأصول : « تهيامى » . (٤) آية ٥٧ سورة ص .

(٥) تبع فى هذا ما فى سيبويه ١/٣٠٤ ، ورده الصاغانى وأنكر نسبته إلى رؤبة . ويقول البغدادىّ

٢٠ فى الخزانة : « والعجب من الصاغانى حيث ردّ على سيبويه فى أن هذا الشاهد ليس لرؤبة . ولم يبين قائله » . ويقول البغدادى فى شواهد المغنى ٢/٦١٩ : « وهذا الرجز قيل لرؤبة ، ولم أره فى ديوانه » وقد أورده طابع ديوان رؤبة فيما نسب إليه ص ١٧٤

(٦) بعده : بلغك الله فبلغ نصرا نصر بن سيار يثبى وفرا

ونصر فى البيت الأول حاجب نصر بن سيار أحد ولاة الأمويين ، وهو المراد بنصر فى البيت الثانى . ويرى =

والاعتراض فى شعر العرب ومنثورها كثير وحسن ، ودالّ على فصاحة المتكلم وقوّة نَفْسه وامتـداد نَفَسه ، وقد رأيته فى أشـعار المحدَثين ، وهو فى شـعر إبراهيم ابن المهدىّ أكثر منه فى شعر غيره من المولَّدين[1] .

باب — فى التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين

هذا فى كلام العرب كثير فاشٍ ، والقياس له قابل مسوغ . ٥

فمن ذلك قولهم : مررت بزيد ، وما كان نحوه ، مما يلحق من حروف الجرّ معُونة لتعدِّى الفعل . فمن وجهٍ يُعتقد فى الباء أنها بعض الفعل من حيث كانت معدّية وموصِّلة له ، كما أن همزة النقل فى (أفعلت) وتكريرَ العين فى (فَعَّلت) يأتيان لنقل الفعل وتعديته ؛ نحو قام ، وأقمته ، وقوّمته ، وسار ، وأسَرْته ، وسَيَّرته . فلمّا كان حرفُ الجرّ الموصِّلُ للفعل معاقِبا لأحد شيئين[2] ، كلّ واحد منهما مَصُوغ[3] فى نفس المثال جرى مَجراهما فى كونه ١٠ جزءا من الفعل أو كالجزء منه[4] . فهذا وجه اعتداده كبعض الفعل .

وأمّا وجه اعتداده بجزءٍ من الاسم فمن حيث كان مع ما جرّه فى موضع نصب ، وهذا يقضى[5] له بكونه جزءا ممّا بعده أو كالجزء منه ؛ ألا تراك[6] تعطف على مجموعهما بالنصب ، كما تعطف على الجزء الواحد فى نحوَ قولك : ضربت زيدا وعَمْرا[7] ، وذلك

= صاحب القاموس أن الصواب فى اسم الحاجب نضر (بالمعجمة) . وقد أبان فى الخزانة أن المجد تبع ١٥ فى هـذا الصاغانى فى العبـاب . وانظر الخزانة ١/٣٢٥ وشواهد المغنى لصـاحب الخزانة ٢/٦١٩ ، والقاموس (نصر) ، وسيبويه فى الموطن السابق .

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « المحدثين » . (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « الشيئين » . (٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « موضوع » . (٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « و » . (٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « يقتضى » . (٦) كذا فى ر ش ، جـ . وفى أ : « مجموعها » (٧) انظر ص ١٠٧ من هذا الجزء .

قولك : مررت بزيد وعمرا، ورغبتُ فيك وجعفرا ، ونظرت إليك وسعيدا ؛ أفلا ترى إلى حرف الجرّ الموصِّل للفعل كيف قُدِّر تقديرَين مختلِفين [لمعنيين مختلفين](١).

ووجه جوازه من قِبَل(٢) القياس أنك إنما تستنكر اجتماع تقديرين مختلِفين لمعنيين متّفقين ؛ وذلك كأن تروم أن تدلّ على قوة اتصال حرف الجرّ بالفعل، فتعتدّه تارة كالبعض له ، والأخرى كالبعض للاسم . فهذا ما لا يجوز مثله ؛ لأنه لا يكون كونُه كبعض الاسم دليلا على شـدّة امتزاجه بالفعل، لكن لمّـا اختلف المعنَيان جاز أن يختلف التقديران، فاعرف ذلك، فإنه ممـا يقبله القياس ولا يدفعه .

ومثل ذلك قولهم : (لا أبا لك)، فههنا تقديران مختلفان لمعنيين مختلفين. وذلك أن ثبات(٣) الألف فى (أبا) من (لا أبا لك) دليل الإضافة؛ فهذا وجه . ووجه آخر أن ثبات اللام وعمَل (لا) فى هذا الاسم يوجب التنكير والفصل . فثبات الألف دليل الإضافة والتعريف،ووجود اللام دليل الفصل والتنكير . وليس هذا فى الفساد والاستحالة بمنزلة فساد تحقير مثال الكثرة الذى جاء فساده من قِبل تدافُع حالَيه . وذلك أنّ وجود ياء التحقير يقتضى(٤) كونَه دليـلا على القـلّة ، وكونه مثالا موضوعا للكثرة دليل على الكثرة؛ وهذا يجب منه أن يكون الشىء الواحد فى الوقت الواحد قليلا كثيرا . وهذا ما لا يجوز لأحد اعتقاده .

وليس كذلك تقديرك الباء فى نحو : مررت بزيد تارة كبعض الاسم، وأخرى كبعض الفعـل ، من قِبَل أن هـذه إنمـا هى صـناعة لفظيّة يَسُوغ معها تنقّل

---

(١) كذا فى أ . وسقط هذا فى ش ، ب .

(٢) ثبت هذا اللفظ فى ش ، ب . وسقط فى أ .

(٣) كذا فى أ ، ب ، جـ . وفى ش : « إثبات » .

(٤) فى ش، ب : « تقتضى » . وفى أ من غير نقط الحرف الأول .

الحال وتغيّرها ، فأمّا المعانى فأمر ضيّق ، ومَذْهَب مستصعَب ؛ ألا تراك إذا سئلت عن زيد من قولنا : قام زيد سمّيته فاعلا ، وإن سئلت عن زيد من قولنا : زيد قام سمّيته مبتدأ لا فاعلا ، وإن كان فاعلا فى المعنى . وذلك أنك سلكت[1] طريق صنعة اللفظ فاختلفت السِمَة[2] ، فأمّا المعنى فواحد . فقد ترى إلى سعة طريق اللفظ وضيق طريق المعنى .

فإن قلت : فأنت إذا قلت فى (لا أبا لك) إن الألف تؤذن بالإضافة والتعريف ، واللام تؤذن بالفصل والتنكير ، فقد جمعت على الشىء الواحد فى الوقت الواحد معنيين ضِدّين ، وهما التعريف والتنكير ، وهذان — كما ترى — متدافعان .

قيل : الفرق بين الموضعين واضح ، وذلك أن قولهم : (لا أبا لك) كلام جَرَى مجرى المَثَل ، وذلك أنك إذا قلت هذا فإنك لا تنفى فى الحقيقة أباه ، وإنما تخرجه مُخْرَج الدعاء ، أى أنت عندى ممّن يَستحق أن يُدْعى عليه بفقد أبيه . كذا فسّره أبو علىّ ، وكذلك هو لمتأمّله ؛ ألا ترى أنه قد أنشد توكيدا لما رآه من هذا المعنى فيه قوله :

* وتُترَك أخرى فَرْدة لا أخا لها *

ولم يقل : لا أخت لها . ولكن لمّا جرى هذا الكلام على أفواههم (لا أبا لك) (ولا أخا لك) قيل مع المؤنّث على حدّ ما يكون عليه مع المذكّر ، فجرى هذا نحواً من قولهم لكل أحد من ذكر وأنثى واثنين وجماعةٍ (الصيفَ ضيعتِ اللبن) على التأنيث ؛ لأنه كذا جرى أوّله ، وإذا كان الأمر كذلك عِلم أن قولهم (لا أبا لك) إنما فيه تَعادِى ظاهِره ، (واجتماعُ)[3] صورتى الفصل والوصل ، والتعريف والتنكير ، لفظا لا معنى . وإذا آل الأمر إلى ذلك عُدْنا إلى مثل ما كنا عليه ؛ من تنافر

(١) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « إذا سلكت ... اختلفت » .

(٢) كذا فى ا ، جـ . وفى ب ، ش : « تقدير » .

(٣) كذا فى ا ، ب ، ش . وفى جـ : « من اجتماع » .

قضيّتى اللفظ فى نحو : مررت بزيد، إذا أردت بذلك أن تدلّ على شدّة اتصال حرف الجرّ بالفعل وحده دون الاسم ، ونحن إنما عقدنا فساد الأمر وصلاحَه على المعنى، كأن يكون الشيء الواحد فى الوقت الواحد قليلا كثيرا . (وهذا)[1] ما لا يدّعيه مُدّعٍ ، ولا يرضاه — مذهبا لنفسه — راضٍ .

٥ ويؤكّد عندك خروجَ هذا الكلام مَخْرَج المَثَل كثرتُه فى الشِعْر، وأنه يقال لمن له أب ولمن ليس له أب . فهذا[2] الكلام دعاء فى المعنى لا محالة ، وإن كان فى اللفظ خبرا . ولو كان دُعاء مصرّحا وأمرا معنيًّا[3] لمَا جاز أن يقال لمن لا أب له ؛ لأنه إذا كان لا أب له لم يجز أن يُدْعَى عليه بما هو فيه لا محالة ؛ ألا ترى أنك لا تقول للأعمى : أعماه الله ، ولا للفقير: أفقره الله ؛ وهذا ظاهر بادٍ . وقد (مرّ به)[4]

١٠ الطائىّ الكبير فقال :

نِعْمَةُ اللهِ فيك لا أسأل الله ... ـهَ إليها نُعْمَى سوى أن تدوما

ولو آنى فعلت كنتُ كمن يسـ ... ـأله وَهْو قائم أن يقوما

فكما[5] لا تقول لمن لا أب له : أفقدك الله أباك ، كذلك يعلم أن قولهم لمن لا أب له : (لا أبا لك) لا حقيقة لمعناه مطابِقة للفظه ، وإنما هى خارجة مَخْرَج المَثَل ، على ما فسّره

١٥ أبو علىّ . قال عنترة :

فاقْنَىْ حياءكِ لا أبا لكِ واعلمى ... أنّى امرؤ سأموت إن لم أُقتل[6]

---

(١) كذا فى أ . وسقط فى ش ، ب . (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « وهذا » .

(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « معينا » . (٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « قربه » .

(٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « وكما » . (٦) من قصيدته التى أولها :

٢٠ طال الثواء على رسوم المنزل ... بين اللكيك وبين ذات الحرمل

وانظر الديوان ١٠٠ .

وقال[1] :

ألقِ الصحيفة لا أبالكَ إنه ... يُخْشَى عليك من الحِباء النِقْرِس

وقال[2] :

أَبِالموت الذى لا بُدَّ أنى ... مُلاقٍ لا أباكِ تخوِّفينى

أراد : لا أبا لكِ ، فحذف اللام من جارِى عُرْف الكلام . وقال جرير :

يا تَيْمَ تيم عَدِىٍّ لا أبا لكم ... لا يُلْقِيَنّكم فى سَوْأةٍ عُمَرُ[3]

وهذا أقوى دليل على كون هذا القول مَثَلا لا حقيقة ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون للتَيْم كلّها أب واحد ، ولكن معناه : كلكم أهل للدعاء عليه والإغلاظ له .

وقال الحُطَيئة :

أقِلّوا عليهم لا أبا لأبيكم ... من اللَوْمِ أو سُدُّوا المكان الذى سَدّوا[4]

فإن قلت : فقد أثبت الحطيئة فى هذا البيت ما نفيته أنت فى البيت الذى قبله ، وذلك أنه قال (لأبيكم) فجعل للجماعة أبًا واحدا ، وأنت قلت هناك : إنه لا يكون لجماعةِ تَيْم أب واحد ، فالجواب[5] عن هذا من موضعين : أحدهما ما قدّمناه من أنه لا يريد حقيقة الأب ، وإنما غرضه الدعاء مُرْسَلا ففحّش بذكر الأب على ما مضى .

والآخر أنه قد يجوز أن يكون أراد بقوله (لأبيكم) الجمعَ ، أى لا أبا لآبائكم . يريد

---

(١) أى المتلمس يخاطب طرفة بن العبد . وانظر اللسان فى (نقرس) . والنقرس هنا : الهلاك . وقوله : (إنه يخشى) فى ا ، ب ، ش : (إنى أخشى) . والوجه ما أثبت ، وهو من أبيات أوّلها كما فى الشعر والشعراء لابن قتيبة :

من مبلغ الشعراء عن أخويهم ... خبرا فتصدقهم بذاك الأنفس

(٢) هو أبو حية النميرى . وانظر الخزانة فى شواهد لا النافية للجنس ، وكامل المبرد ٥/٨٥ ، واللسان فى (أبى) . (٣) عمر هو ابن لجأ التيمى ، كانت بينه و بين جرير مهاجاة . وانظر الخزانة ١/٣٦٠ والنقائض ٤٨٨ (٤) انظر الديوان والكامل ٥/١٥٤ (٥) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « قيل فالجواب » .

الدعاء على آبائهم من حيث ذَكَرها، فجاء به جمعا مصحَّحا على قولك: أب، وأَبُون، وأَبِين؛ قال:

فلمّـا تبـيَّنَّ أصـواتَنا ... بَكَين وفَـدَّيننا بالأبينا [(1)]

وعليه قول الآخر — أنشدناه —:

فمن يك سائلا عـنى فإنى ... بمكَّة مَولِدِى وبهـا رَبِيت [(2)]

وقد شُنِئتْ بها الآباءُ قبلى ... فما شُنِئت أبِىَّ ولا شُنِيتُ

أى ما شُنِئتْ [(3)] آبائى. فهذا شىء عرض، ولنعد.

ومن ذلك قولهم: مختار ومعتاد، ونحو ذلك؛ فهذا يحمل تقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين. وذلك أنه إن كان اسمَ الفاعل فأصله مختيِر ومعتوِد؛ كمقتطِع (بكسر العين). وإن كان مفعولا فأصله مختيَر ومُعتوَد، كمقتطَع. فـ«مختار» من قولك: أنت مختار، للثياب؛ أى مستجيد لها أصله مختيِر. ومختار من قولك: هذا ثوب مختار، أصله مختيَر. فهذان تقديران مختلفان لمعنيين. وإنما كان يكون هـذا منكرا او كان تقدير فتح العين وكسرها لمعنى واحد؛ فأمّا وهما لمعنيين فسائغ حسن. وكذلك ما كان من المضعَّف فى هذا الشرج [(4)] من الكلام؛ [(5)] نحو قولك: هذا رجل معتدّ للجد، ونحوه، فهذا هو اسم الفاعل، وأصله معتدِد (بكسر العين)، وهذا رجل معتدّ؛ أى منظور إليه، فهذا مفتعَل (بفتح العين) وأصله معتدَد كقولك: هذا مَعْنًى مَعْنِيٌّ معتبَر؛ أى ليس؛

---

(1) أورده سيبويه فى الكتاب ٢/١٠١، وقال: «أنشدناه من نثق به، وزعم أنه جاهلى» وهو زياد بن واصل السلمى. وانظر الخزانة ٢/٢٧٥ (2) البيتان نسبهما ابن دريد فى الجمهرة ٣/٤٨٨ إلى قصى بن كلاب. وفيها: «شئيت» فى الموضعين فى مكان «شنئت» و«شنيت». وفسر ذلك ابن دريد: «شئيت: سبقت، من قولهم: شأوت الرجل إذا سبقته» وهذا أيضا فى جـ، أ. و«ربيت»: نشأت، يقال: ربى فى حجر فلان يربى ربا؛ نشأ عنده. وانظر اللسان (ربا) ففيه البيت الأول غير معزو.

(3) فى جـ، ا: «سبقت». (4) الشرج (بالجيم): الضرب والنوع.

(5) كذا فى أ، ب. وفى ش: «فى».

بصغير محتقر . وكذلك هـذا جوز[1] معتدّ ، فهذا أيضا اسم المفعول ، وأصـله معتدَد كمقتسَم ، ومقتطَع . ونظائر هذا وما قبله كثيرة فاشية .

ومن ذلك قولهم : كِساء ، وقضاء ، ونحوه ؛ أَعْلَلْتَ[2] اللام لأنك لم تعتدّ بالألف حاجزا لسكونها ، وقلبتَها[3] أيضا لسكونها وسكون الألف قبلها ؛ فاعتددتها من وجه ، ولم تعتدِدْها مِن آخَر .

ومن ذلك أيضا قولهم : أيُّهـم تضربْ يقم زيد . فـ(أيُّهُمْ) من حيث كانت جازمة لـ(تضربْ) يجب أن تكون مقدّمة عليهـا ، ومن حيث كانت منصـوبة بـ(تضرب) يجب أن تكون فى الرُّتْبة مؤخَّرة عنها ، فلم يمتنع أن يقع هذان التقديران على اختلافهما ؛ من حيث كان هذا إنما هو عمل صناعىّ لفظىّ . ولو كان التعادى والتخالف فى المعنى لفسد (ولم)[4] يجز . وأيضا فإن حقيقة الجزم إنما هو لحرف الجزاء المقدّر المراد ، لا لـ(أىّ) ؛ (فإذا)[5] كان كذلك كان الأمر أقرب مأخذًا ، وألين ملمسا .

باب — فى تدريج اللغة

وذلك أن يُشْبِه شىء شيئا من موضع ، فيُمْضَى حكمه على حكم الأول ، ثم يُرَقَّى منه إلى غيره .

فمن ذلك قولهم : جالِس الحسن أو ابن سِيرِين ، (ولو)[6] جالسهما جميعا لكان مصيبا مطيعا لا مخالِفا ، وإن كانت (أو) إنمـا هى فى أصلِ وضعِها لأحد الشيئين .

---

(١) كذا فى أ ، ب . وفى غيرهما : «جون» . والجوز هو الذى يؤكل كالبندق ، واحده جوزة .

(٢) أى بقلبها ألفا لكونها واوا أو ياء تحرّكت وانفتح ما قبلها ، على اعتداد الألف غير حاجز .

(٣) أى قلبت همزة فرارا من اجتماع ساكنين ، وقد قلبت لأقرب الحروف إليها ، وهى الهمزة .

(٤) كذا فى أ . وفى سائر الأصول : « فلم » .

(٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «وإذا» .

(٦) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فلو » .

وإنمـا جاز ذلك فى هذا الموضع ، لا لِشيءٍ رجع إلى نفس (أو) بل لقرينة انضمّت من جهة المعنى إلى (أو) . وذلك لإنه قد عُرِف أنه إنمـا رُغّب فى مجالسة الحسن لِمـا لِمجـالِسِهِ فى ذلك من الحظّ ، وهذه الحـال موجودة فى مجالسةِ ابن سـيرين أيضا ، وكأنه قال : جالِس[1] هذا الضرب من الناس . وعلى ذلك جرى النهى فى هذا الطَرْزِ من القول فى قول الله سبحانه ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًـا أَوْ كَفُورًا ﴾[2] وكأنه — والله أعلم — قال : لا تطع هـذا الضرب من الناس . ثم إنه لمـا رأى (أو) فى هـذا الموضع قد جَرَتْ مجرى الواوِ تدرَّج من ذلك إلى غيره ، فأجراها مجرى الواو فى موضع عارٍ من هـذه القرينة التى سوّغته استعمال (أو) فى معنى الواو ؛ ألا تراه كيف قال[3] :

وكان سِـيَّان ألّا يَسرحـوا نَعَمًا ... أو يَسْرَحوه بِها ، واغبرّتِ السُّوحُ[4]

وسواء وسِيَّان لا يستعمل إلا بالواو[5] . وعليه قول الآخر :

فسِـيَّانِ حَرْبٌ أو تَبُوءوا بمثـلِهِ ... وقـد يقبل الضيمَ الذليـلُ المسيَّر

(١) انظر الكتاب ١/٤٨٩ . (٢) آية ٢٤ سورة الإنسان . (٣) هو أبو ذؤيب الهـذلى . وانظر اللسـان فى « سوا » ، وشرح شواهد المغنى للسـيوطى ٧٢ ، وديوان الهذليين طبعة دار الكتب ١/١٠٨ . (٤) هذا بيت مركب من بيتين . وهما مع بيتين قبلهما فى الرثاء :

المانح الأدم كالمرو الصلاب إذا ... ما حارد الخـور واجتث المجاليح

ورفت الشـول من برد العشى كما ... زف النعـام إلى حفـانه الروح

وقال ما شيهم : سيان سـيركم ... وأن تقيموا به واغبرت السـوح

وكان مثلين ألا يسرحوا نعما ... حيث استرادت مواشيهم وتسريح

فترى أن لا شاهد فى البيت فى روايتـه ، وأن ما أورده النحويون بيتـا أصله بيتان . وقوله : « وكان سيان ... » كان هنا على هـذا الوجه شأنية ، وسيان خبر المصدر المؤوّل بعده . قال ابن هشام فى المغنى فى مبحث أو : « أى وكان الشأن ألا يرعوا الإبل وأن يرعوها سيان لوجود القحط . وإنما قدّرنا كان شأنية لئلا يلزم الإخبـار عن النكرة بالمعرفة » . وفى أمالى ابن الشجرى ١/٦١ : « هكذا أنشده الرواة (سيان) مرفوعا على إضمار الشأن فى كان » . (٥) كذا فى أصول الخصائص . وفى عبارة اللسان : « يستعملان » . وما هنا تأويله (لا يستعمل كلاهما) .

أى فسيّان حرب وبَواؤكم بمثله[1] ، كما أن معنى الأوّل : فكان سيّان ألا يسرحوا نَعَما ، وأن يسرحوه بها . وهذا واضح .

ومن ذلك قولهم : صِبْية وصِبيان ؛ قلبت الواو من صِبْوان وصِبْوة فى التقدير — لأنه من صَبوت — لانكسار الصاد قبلها ، وضعف الباء أن تُعتدَّ حاجزا ؛ لسكونها . وقد ذكرنا ذلك . فلمّا أَلِف هذا واستمرّ تدرّجوا منه إلى أن أقرّوا قلب الواو ياء بحاله وإن زالت الكسرة ، وذلك قولهم أيضا : صُبْيان وصُبْية ، (وقد)[2] كان يجب — لمّا زالت الكسرة — أن تعود الياء واوا إلى أصلها ، لكنهم أقرّوا الياء بحالها لاعتيادهم إيّاها حتى[3] صارت كأنها كانت أصلا . وحسّن ذلك لهم شيء آخر ، وهو أن القلب فى صِبية وصِبيان إنما كان استحسانا وإيثارا ، لاعن وجوب عِلّة ، ولا قوّة قياس ؛ فلمّا لم تتمكّن عِلّةُ القلب ورأَوا اللفظ بياء قوِى عندهم إقرارُ الياء بحالها ؛ لأن السبب الأوّل إلى قلبها لم يكن قويّا ، ولا ممّا يُعتاد فى مثله أن يكون مؤثّرا .

ومن ذلك قولهم فى الاستثبات عمن قال ضربت رجلا : منا ؟ ومررت برجلٍ منى؟ وعندى رجل : منو؟ فلمّا شاع هذا ونحوه عنهم تدرّجوا منه إلى أن قالوا : ضَرب مَنٌ مَنًا ، كقولك : ضرب رجل رجلا .

ومن ذلك قولهم : أبيض لِيَاح ، وهو من الواو ؛ لأنه ببياضه ما يلوح للناظر . فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، وليس ذلك عن قوّة عِلّة ، إنما هو للجنوح إلى خفّة الياء مع أدنى سبب ، وهو التطرّق إليها بالكسرة طلبا للاستخفاف ، لا عن وجوب قياس ؛ ألا ترى أن هذا الضرب من (الأسماء التى[4] ليست) جمعا كرياض ،

---

(١) ثبت فى ش ، ب . وسقط فى أ . وقد ثبت أيضا فى عبارة اللسان . (٢) كذا فى ش ، وفى أ ، ب : «فقد» . (٣) كذا فى أ ، ب ، ء ، هـ . وفى ش : «حيث» .

(٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «الأسماء ليست» .

وحِياض، ولا مصدرا جاريا على فِعْلٍ معتلّ؛ كقيام، وصيام، إنما يأتى مصحَّحا؛ نحو: خِوانٍ، وصِوانٍ؛ غير أنهم لميلهم عن الواو إلى الياء ما أقنعوا أنفسهم فى لِياح فى قلبهم إيّاه إلى الياء بتلك الكسرة قبلها، وإن كانت ليس مما يؤثّر حقيقةَ التأثير مثلُها، ولأنهم شبّهوه لفظا إمّا بالمصدر كخِيالٍ، وصِيالٍ، وإمّا بالجمع كسوطٍ، وسِياطٍ، ونَوْطٍ، ونِياطٍ. نعم، وقد فعلوا مثل هذا سواءً فى موضع آخَر. وذلك قول بعضهم فى صِوانٍ: صِيان، وفى صِوارٍ: صِيار؛ فلمّا ساغ ذلك من حيث أرينا أو كاد تدرَّجوا منه إلى أن فتحوا فاء لِياحٍ، ثم أقرُّوا الياء بحالها وإن كانت الكسرة قبلها قد زايلتها، وذلك قولهم فيه: لَياح. وشجّعه[1] على ذلك شيئا أن قلب الواو ياء فى لِيـاحٍ لم يكن عن قوّة ولا استحكام عِلّة، وإنما هو لإيثارِ الأخفّ على الأثقل، فاستمرّ[2] على ذلك وتدرَّج منـه إلى أن أقرّ الياء بحالها مع الفتح؛ إذ كان قلبها مع الكسر أيضـا ليس بحقيقةِ موجِبٍ. قال: وكما أن القلب مع الكسر لم يكن عن صحّة عمل[3]، وإنما هو لتخفيف مُؤْثَرٍ، فكذلك أُقلِب[4] أيضا مع الفتح وإن لم يكن موجِبا، غير أن الكسر هنـا[5] على ضعفه أدعى إلى القلب من الفتـح، فلذلك جعلنا ذاك تدرُّجا عنه إليـه ولم نسوِّ[6] بينهما فيه. فاعرف ذلك.

وقريب من ذلك قول الشاعر:

ولقـد رأيتكَ بالقوادِمِ مَرَّةً　　　وعلىَّ من سَدَفِ العشىِّ رَياح[7]

(١) كذا فى أ، ب، ش. وهو المناسب لقوله بعد: «فاستمر على ذلك وتدرج منه» يريد واضع العـربية. وفى ج: «وشجعهم» وهو المناسب للكلام السابق. (٢) كذا فى أ. وسـقط فى ش، ب (٣) كأنه يريد واضع العربية. (٤) كذا فى أ، ب. وفى ش: «قلب». (٥) كذا فى أ. وفى ش، ب: «إلى غيره». (٦) كذا فى أ. وفى ش، ب. «يسو».

(٧) القوادم موضع فى بلاد غطفان. وجاء البيت فى اللسان فى (روح) وفيه «نظرة» بدل «مرة» وضبط فيه رياح بكسر الراء، وجاء فى (سدف) وفيه «لياح» بدل «رواح» وكأن الرياح وقت الرواح وأصله الكسر. وفى اللسان: «خرجوا برياح من العشىّ (بكسر الراء) ورواح وأرواح أى بأول» يريد: بأول العشىّ. ويريد أنه رآه وقـد آن له أن يروح إذ حل سدف العشىّ وظلمته. وقد يكون فى الكلام قلب؛ أى وعلى سدف العشىّ من الرياح.

قياسه رَوّاح؛ لأنه فَعّال من راح يروح، لكنه لمّا كثر قلب هذه الواو فى تصريف هذه الكلمة ياء — نحو رِيح ورِياح، ومُرِيح ومستريح — وكانت الياء أيضا عليهم أخفّ، وإليهم أحبّ، تدرّجوا من ذلك إلى أن قلبوها فى رَيّاح، وإن زالت الكسرة التى كانت قَلَبتها فى تلك الأماكن.

٥ ومن ذلك قلبهم الذال دالا فى (ادّكر) وما تصرّف منه؛ نحو يدّكر، ومُدّكر، وادّكار، وغير ذلك: تدّرجوا من هذا إلى غيره بأن قلبوها دالا فى غير بناء افتعل، فقال ابن مُقبِل:

* مِن بعض ما يعترِى قلبى من الدِكَر[(١)] *

ومن ذلك قولهم: الطِنّة[(٢)] — بالطاء — فى الظِنة، وذلك فى اعتيادهم اطّنّ، ومُطّنّ،

١٠ واطّنان، كما جاءت الدِكَر على الأكثر.

ومن ذلك حذفهم الفاء — على القياس — من ضِعة وقِحة؛ كما حذفت من عِدَة وزِنة؛ ثم إنهم عدلوا بها عن فِعْلة[(٣)] إلى فَعْلة، فأقرّوا الحذف بحاله، وإن زالت الكسرة التى كانت موجبة له، فقالوا: الضَعَة، والقَحَة، فتدرّجوا بالضِعة، والقِحة، إلى الضَعَة، والقَحَة، وهى عندنا فَعْلة، كقَصْعة، وجَفْنة، (لا أن)[(٤)]

١٥ فتحت لأجل الحرف الحلقىّ فيما ذهب[(٥)] إليه محمد بن يزيد.

---

(١) لم أقف على تمة هذا. ويبدو أنه من قصيدته التى فيها:

كان الشباب لحاجات وكنّ له فقد فزعت إلى حاجاتى الأخر

وقد أورد منها ابن قتيبة فى الشعر والشعراء ٤٢٦ عشرة أبيات، وفى اللسان (هيب) لابن مقبل بيت على رويها، وكذا فيه فى (جذا). (٢) أى التهمة. (٣) كذا فى أ. وفى ش، ب: «من».

٢٠ (٤) فى ش، ب: «إلا أن». وفى أ: «لأن»، وقد رأيت أن الأنسب بالسياق ما أثبت.

(٥) انظر الكامل ٥ / ١٨٩، ١٩٦ بشرح المرصفى.

ومن ذلك قولهم : بأيِّهم تمرر أمرر[1]، فقدَّموا حرف الجرّ على الشرط فأعملوه فيه[2]، وإن كان الشرط لا يعمل فيه ما قبله ؛ لكنهم لمَّا لم يجدوا طريقا إلى تعليق حرف الجرّ استجازوا إعماله فى الشرط . فلمَّا ساغ لهم ذلك تدرَّجوا منه إلى أن أضافوا إليه الاسم فقالوا : غُلامَ مَنْ تضربْ أضربْه ، وجاريةَ مَنْ تلقَ ألقها . فالاسم فى هذا إنما جاز عمله فى الشرط من حيث كان محمولا فى ذلك على حرف الجرّ . وجميع هذا حكمه فى الاستفهام حكمه فى الشرط من حيث كان الاستفهام له صَدْر الكلام ، كما أن الشرط كذلك . فعلى هذه جاز بأيِّهم تمرُّ ؟ وغلامَ مَنْ تضربُ ؟ فأمَّا قولهم :

* أتذكر إذْ مَنْ يأتِنا نأتِه[3] *

فلا يجوز إلا فى ضرورةِ الشعر ، وإنما يجوز على تقدير حذف المبتدأ ، أى أتذكر إذ الناس مَنْ يأتِنا نأتِه ، فلمَّا باشر المضافَ غيرُ المضاف إليه فى اللفظ أشبه الفصل بين[4] المضافِ والمضاف إليه ؛ فلذلك أجازوه فى الضرورة .

فإن قيل : فما الذى يمنع من إضافته إلى الشرط وهو ضرب من الخبر ؟ قيل : لأن الشرط له صَدْر الكلام ، فلو أضفت إليه لعلَّقته بما قبله ، وتانك[5] حالتان[6] متدافعتان . فأمَّا بأيِّهم تمرْ أمرْ ونحوه فإن حرف الجرّ متعلّق بالفعل بعد الاسم ، والظرف فى قولك : أتذكر إذ من يأتِنا نأتِه متعلّق بقولك أتذكر ، وإذا خرج ما يتعلّق به حرف الجرّ من حيِّز الاستفهام لم يعمل فى الاسم المستفهَم بهِ ولا المشروط بهِ .

(١) كذا فى ا ، جـ . وسقط فى ش ، ب . (٢) أى عدم عمله لفظا .

(٣) هذا صورة شطر بيت من الشعر ، ولم يأت فى شعر ، ولكنه أجيز إذا فرض أن أدخله شاعر فى شعره . وانظر الكتاب ٤٤٠/١ ، والهمع ٦٢/٢ . (٤) كذا فى ش ، ب . وفى ا : « من » .

(٥) فى الأصول : « تلك » ويبدو أنه تحريف عما أثبت . (٦) كذا فى ش ، ب . وفى ا : « حالان » .

ومن التدريج فى اللغة أن يكتسِى المضافُ من المضاف إليه كثيرا من أحكامه: من التعريف، والتنكير، والاستفهام، والشِياَع وغيره؛ ألا ترى أن ما لا يستعمل من الأسماء فى الواجب إذا اضيف إليه شىء منها[1] صار[2] فى ذلك إلى حكمه[3]. وذلك قولك: ما قرعت حَلْقة بابِ دارِ أحدٍ قطُّ؛ فسرى ما فى (أحد) من العموم والشِياع إلى «الحَلْقة». ولو قلت: قرعت حَلْقة بابِ دارِ أحدٍ، أو نحوَ ذلك لم يجز.

ومن التدريج فى اللغة: إجراؤهم الهمزة المنقلبة عن حرف العلّة[4] عينا مُجْرَى الهمزة الأصليَّة. وذلك نحو قولهم فى تحقير قائم، وبائع: قُوَيئم، وبُوَيئع؛ فألحقوا الهمزة المنقلبة بالهمزة الأصليَّة فى سائلٍ، وثائرٍ، من سأل وثأر، إذا قلت: سويئِل، وثويئر. وليست كذلك اللام إذا انقلبت همزة عن[5] أحَد الحرفين[6]؛ نحو كساءٍ، وقضاءٍ؛ ألا تراك تقول فى التحقير: كُسَىٌّ، وقُضَىٌّ؛ فتردّ حرف العلّة وتحذفه لاجتماع الياءات. وليست كذلك الهمزة الأصليَّة؛ ألا تراك تقول فى تحقير سِلاءٍ[7] وخِلاءٍ بإقرار الهمزة لكونها أصلية، وذلك سُلَيِّىء وخُلَيِّىء[7]. وتقول أيضا فى تكسير كِساءٍ وقَضاءٍ بترك الهمزة ألبتّة؛ وذلك قولك: أكْسِية، وأقضية. وتقول فى سِلاءٍ، وخِلاءٍ: أسلئة وأخلئة؛ فاعرف ذلك.

لكنّك لو بنيت من قائم وبائع شيئا مرتجَلا أعدْت الحرفين ألبتّةَ. وذلك كأن تبنى منهما مثل جعفر، فتقول: قَوْمَم وبَيْعَع. ولم تقل: قَأْمم، ولا بأْعع؛ لأنك إنما تبنى من أصل المثال لا من حروفه المغيّرة؛ ألا تراك لو بنيت من قِيلٍ وديمةٍ مثال (فَعْل) لقلت: دَوْم وقَوْل؛ لا غيرُ.

---

(١) أى من الأسماء. (٢) أى الشىء من الأسماء الذى يضاف إلى ملازم النفى.

(٣) وهو ملازمة النفى. (٤) يريد الواو والياء. (٥) كذا فى أ. وسقط هذا فى ش، ب.

(٦) كذا فى أ. وفى ش، ب: «على». (٧) السلاء: السمن. والخلاء فى الناقة أن تحرن أو تبرك فلا تنهض لغير علة، وقد خلأت الناقة، تخلأ خلأً وخلاءً: رحلوا.

فإن قلت : ولم لم تُقْرِر الهمزة فى قائم وبائع فيما تبنيه منهما ، كما أقررتها فى تحقيرهما ؟

قيل : البناء من الشيء أن تعمِد لأصوله ، فتصوغَ منها وتطرح زوائده فلا تحفل بها . وليس كذلك التحقير(١) . وذلك أن صورة المحقَّر معك ، ومعنى التكبير والتحقير فى أن كل واحدٍ منهما واحد واحد ، وإنما بينهما أن أحدهما كبير والآخر صغير ، فأما الإفراد والتوحيد فيهما كليهما فلا نظر فيه(٢) . قال أبو على — رحمه الله — فى صِحّة الواو فى نحو أُسيوِد ، وجُدَيول : ممــا أعان على ذلك وسوغه أنه فى معنى جَدْول صغير ، فكما تصحّ الواو فى جدول صغير فكذلك أُنِس بصحّة الواو فى جُدَيول . وليس كذلك الجمع ؛ لأنه رُتْبة غير رتبة الآحاد ، فهو شيء آخر ، فلذلك سقطت فى الجمع حُرْمة الواحد ؛ ألا ترَاك تقول فى تكسير قائم : قُوَّام ، وقُوَّم ، فتطرح الهمزة وتراجع لفظ الأصل ، ولا تقول : قُؤَّام ، ولا قُؤَّم ، كما قلت فى التحقير : قويئِم ، بالهمز .

وسألت مرَّة أبا على — رحمه الله — عن ردّ سيبويه كثيرا من أحكام التحقير الى أحكام التكسير وحَمْلِه إيّاها عليها ، ألا تراه قال تقول(٣) : سُرَيحين لقولك : سراحين ، ولا تقول(٣) : عثيمين ؛ لأنك لا تقول : عَثامين ، ونحو ذلك . فقال : إنمــا حُمِل(٤) التحقير فى هذا على التكسير من حيث كان التكسير بعيدا عن رتبة الآحاد . فاعتَدّ ما يعرِض فيه لاعتداده بمعناه ، والمحقَّر هو المكبَّر ، والتحقير فيه جارٍ مجرى الصفة ؛ فكأنْ لم يحدث بالتحقير(٥) أمر يحمل عليــه غيره ، كما حدث بالتكسير حكم يحمــل عليه الإفراد : هذا معقِد معناه ، وما أحسنه وأعلاه !

---

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « التكثير » . (٢) أى هو باق على حاله لا يتغير بالتحقير .

(٣) كذا فى حـ . وفى ش ، ب : « قال يقول » . وفى أ : « ألا تراه يقول » .

(٤) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى جـ : « تقل » وانظر سيبويه ٢/١٠٨

(٥) كذا فى أ . وفى سائر الأصول : « بالتصغير » .

ومن التدريج قولهم : هـذا حَضْرُمَوْتٍ بالإضافة، على منهاج اقتران الأسمين أحدِهما بصاحبه . ثم تدرّجوا من هذا إلى التركيب فقالوا : هـذا حَضْرَمَوْتُ . ثم تدرّجوا من هذا إلى أن صاغوهما جميعا صياغة المفرد فقالوا : هذا حَضْرَمُوتٌ، يجرى لذلك مجرى عَضْرَفُوط، ويَسْتَعُور .

ومن التدريج فى اللغة قولهم : دِيمة ودِيَم (١)، واستمرار القلب فى العـين للكسرة قبلها، ثم تجاوزوا ذلك لمّـا كثر وشاع إلى أن قالوا : دَيَّمت السماء ودَوَّمت؛ فأمّا دوَّمت فعلى القياس، وأما ديَّمت فلاستمرار القلب فى دِيمة ودِيَم . أنشد أبو زيد : (٢)

هو الجواد ابنُ الجوادِ ابنِ سَبَل ... إنْ دوَّموا جاد وإن جادوا وبل

ورواه أيضا «ديَّموا» بالياء. نعم ثم قالوا : دامتِ السماء تدِيم؛ فظاهر هذا أنه أجرِى مجرى باع يبيع، وإن كان من الواو .

فإن قلت : فلعله فَعِل يفْعِل من الواو؛ كما ذهب الخليل فى طاح يطيح، وتاه يتيه؛ قيل : حَمْلُه على الإبدال أقوى؛ ألا ترى أنه قد حُكى فى مصدره دَيْماً؛ فهذا مُجتذَب إلى الياء، مُدرَج (٣) إليها، مأخوذ به نحوَها .

فإن قلت : فلعلّ (٤) الياء لغة (٥) فى هذا الأصل كالواو، بمنزلة ضاره يضيره ضَـيرًا، وضاره يضُوره ضَوْرا . قيـل : يَبْعُد ذلك هنا؛ ألا ترى إلى اجتماع (٦) الكافّة عـلى

---

(١) هى المطر الدائم فى سكون . (٢) قيل إن هذا فى وصف فرس . وسبل فرس نجيبة فى العرب . ولهذه الفرس ذكر فى أنساب الخيل لابن الكلبى ١٦ ، ٢٧ ، وهى أم أعوج . ويقول الجعدى :

وعناجيج جيـاد نجب ... نجل فياض ومن آل سـبل

ويقول ابن برّى : إن سبلا والد الراجز جهم بن سبل، وإن الرواية :

* أنا الجواد ابن الجواد ابن سـبل *

وانظر اللسان فى سبل وانظر أيضا التاج فى المـادة هذه .

(٣) كذا فى أ . وفى ش، ب : « ومدرج » . (٤) كذا فى أ، ب . وفى ش : « فعل » .

(٥) كذا فى أ، ب، ش . وفى جـ : « لعلة » . (٦) فى أ : « إجماع » .

قولهم: الدَّوَام، وليس أحد[1] يقول: الدَّيَام؛ فعلمت بذلك أن العارض فى هذا الموضع إنما هو من جهة الصنعة، لا من جهة اللغة.

ومثل ذلك ماحكاه أبو زيد من قولهم: (ما هتِ الركِيَّة[2] تَمِيهُ مَيْهًا)؛ مع إجماعهم على أمواه، وأنه لا أحد يقول: أمياه.

ونحوٌ من ذلك ما يحكى عن عُمَارة بن عَقِيل مِن أنه قال فى جمع رِيح: أرياح؛ حتى نُبِّه عليه فعاد إلى أرواح. وكأن أرياحا أسهل قليلا؛ لأنه قد جاء عنهم قوله:

* وعلىَّ[3] من سدَف العشىّ رَيَاح *

فهو بالياء لهذا آنس.

وجماع هذا الباب غلبة الياء على الواو لخفَّتها؛ فهم لايزالون[4] تسبُّبا إليها، ونَجْشا عنها، واستثارة لها، وتقرُّبا ما استطاعوا منها.

ونحو هذه الطريق فى التدريج: حملهم عِلْباوان على حمراوان، ثم حملهم رِدَاوان على عِلْبَاوان، ثم حملهم قُرَّاوان[5] على رِدَاوان؛ وقد تقدّم ذكره. وفى هذا كافٍ مما يَرِد فى معناه بإذن الله تعالى.

ومن ذلك أنه لمـّا اطَّردت إضافة أسماء الزمان إلى الفعل؛ نحو: قمتُ يوم قمتَ، وأجلسُ حين تجلس؛ شبَّهوا ظرف المكان بها فى (حيث)؛ فتدرّجوا من «حين» إلى «حيث» فقالوا: قمت حيث قمت. ونظائره كثيرة.

---

(١) فى أ: «لأحد». (٢) أى ظهر ماؤها وكثر. والركية: البئر. (٣) انظر ص ٣٥٠

(٤) كذا فى أ. وفى ب: «تشبيا» بإعجام الشين. وفى ش: «تشبثا بها وبحثا عنها واستثارة لها». وفى جـ: «لا يألون» فى موضع «لا يزالون» وتوافق بعدما فى أ، وهى جيدة. وقوله: «لا يزالون تسببا إليها»، أى يتسببون إليها تسببا، وكذا قوله: «نجشا» أى ينجشون. وقوله: «استثارة» أى يستثيرون، فهى مفاعل على المصدر، ويجوز أن تكون على الحذف؛ أى ذوى تسبيب الخ، أو انه حمل هذه المعانى عليهم على قصد المبالغة. والنجش: البحث عن الشىء واستخراجه.

(٥) انظر ص ٢١٣ ومابعدها من هذا الجزء.

باب

فى أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب

هذا موضع شريف . وأكثر الناس يَضعُف عن احتماله؛ لغموضه ولطفه . والمنفعةُ به عامّة، والتسانُد إليه مُقَوٍّ مُجْدٍ . وقد نصّ[1] أبو عثمان عليه فقال : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب؛ ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرُك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعتَ البعض فقِسْتَ عليه غيره . فإذا سمعت «قام زيد» أجزتَ ظَرُف بِشْر، وكرم خالد .

قال أبو على : إذا قلت : «طاب الخُشْكُنانُ[2]» فهذا من كلام العرب؛ لأنك بإعرابك إيّاه قد أدخلته كلامَ العرب .

ويؤكّد هذا عندك أن ما أُعرِب من أجناس الأعجميّة قد أجرتْه العرب مجرى أصول كلامها؛ ألا تراهم يصرفون فى العلم نحو آجُرّ، وإِبْرَيْسَم، وفِرِنْد، وفيروزج، وجميعَ ما تدخله لام التعريف . وذلك أنه لمّا دخلته اللام فى نحو الدِيباج، والفِرِنْد، والسِّهريز[3]، والآجُرّ، أشبه أصول كلام العرب، أعنى النكراتِ، فجرى فى الصرف ومَنْعه مجراها .

---

(١) انظر الباب الثانى من تصريف المازنى بشرح ابن جنى ١٧٠ نسخة التيمورية .

(٢) فسره داود الأنطاكى فى التذكرة ١ / ١٢٩ بأنه : «خالص دقيق الحنطة إذا عجن بشيرج وبسط وملئ بالسكر واللوز والفستق وماء الورد، وجمع وخبز . وأهل الشام تسميه المكفن» . وانظر المعرب للجواليقى ١٣٤ . ويقابله فى هذا العصر البسكويت . وانظر محاضر جلسات المجمع اللغوى : دور الانعقاد الأوّل ٤٣٣

(٣) السهريز — بكسر السين وتضم — ضرب من التمر، يقال : تمر سهريز، بالوصف والإضافة . ويقال : شهريز، بالشين أيضا . وانظر معرب الجواليقى (طبعة الدار) ١٩٩

قال أبو على : ويؤكِّد ذلك أن العرب اشتقَّت من الأعجمىّ النكرةِ، كما تَشتق من أصول كلامها ؛ قال رُؤْبة :

هل يُنْجِيَنِّى حَلِف سِخْتِيت[1] * أو فضَّة أو ذهب كِبريت

قال : فـ«سِخْتِيت» من السَّخْت[2] ، كـ«زِحليل»[3] من الزحل .

٥ وحكى لنا أبو على عن ابن الأعرابى أظنه قال : يقال دَرْهمت الخُبَّازَى ؛ أى صارت كالدراهم ، فاشتُقَّ من الدرهم وهو اسم أعجمىّ . وحكى أبو زيد : رجل مُدَرْهَم[4] . قال ولم يقولوا منه : دُرْهِم[5] ؛ إلا أنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل فى الكفّ . ولهذا أشباه .

وقال أبو عثمان فى الإلحاق المطَّرِد : إن موضعه من جهة اللام ؛ نحو

١٠ قُعْدُدٍ ، ورِمْدِدٍ ، وشَمْلَلَ ، وصَعْرَرَ . وجعل الإلحاق بغير اللام شاذًّا لا يقاس عليه . وذلك نحو جوهرٍ ، وبَيْطَرٍ ، وجَدْول ، وحِذْيَم ، ورَهْوَك[6] ، وأَرْطًى ، وإِمعَزّى ، وسَلْقَى ، وجَعْبَى . قال أبو على وقت القراءة عليه كتابَ أبى عثمان : لو شاء شاعر ، أو ساجع ، أو متَّسِع ، أن يبنى بإلحاق اللام اسما ، وفعلا ، وصفة ، لجاز له ، ولكان ذلك من كلام العرب . وذلك نحو قولك :

١٥ خَرْجَجٌ أكرمُ من دَخْلَلٍ ، وضربَبَ زيد عمرا ، ومررت برجل ضَرْبَبٍ وكَرْمَمٍ

---

(١) حلف سختيت : موثق قوى . يقال كذب سختيت : خالص . والكبريت أراد به رؤبة الذهب ، وخطِّئ فيه ، والعرب تخطئ فى المعانى دون الألفاظ . وانظر شفاء الغليل واللسان . وانظر الديوان ٢٥ ، والتقريب لأصول التعريب ١١ . (٢) السخت : الشديد . (٣) هو السريع .

(٤) أى كثير الدراهم . (٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ ، جـ : « إلا أنه جاء » .

٢٠ (٦) يقال : رهوك فى مشيه : مشى فى ضعف كأنه يموج فى سيره .

ونحو ذلك. قلت له: أفترتجل اللغة ارتجالا؟ قال: ليس بارتجال، لكنه مقيس على كلامهم، فهو إذًا من كلامهم. قال: ألا ترى أنك تقول: طاب الخُشْكُنَانُ؛ فتجعله من كلام العرب، وإن لم تكن العرب تكلّمت به. هكذا قال؛ فبرفعك إيّاه كرفعها ما صار لذلك محمولا على كلامها، ومنسوبا إلى لغتها.

٥ ومما اشتقّته العرب من كلام العجم ما أنشدناه (من قول الراجز)[1]:

هل تعرِف الدار لأُمّ الخزرج   مِنها فظَلْتَ اليوم كالمزرّج

أى الذى شرب الزَّرَجُونَ[2]، وهى الخمر. فاشتق المزرّج من الزّرَجُون؛ وكان قياسه: كالمزرْجَن، من حيث كانت النون فى زَرَجُون قياسها أن تكون أصلا؛ إذ كانت بمنزلة السين من قَرَبُوس. قال أبو على: ولكن العرب إذا اشتقّت من الأعجمىّ ١٠ خلّطت فيه. قال: والصحيح من نحو هذا الاشتقاق قول رُؤْبة[3].

* فى خِدْرِ ميّاس الدُمَى مُعَرْجَنِ *

وأنشدناه (المعرجن)[4] باللام. فقوله (المعرجن) يشهد بكون النون من عُرْجُون أصلا، وإن كان من معنى الانعراج؛ ألا تراهم فسّروا قول الله تعالى ﴿حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾[5] فقالوا: هى الكِبَاسة[6] إذا قدُمت فانحنت؛ فقد (كان على هذا القياس يجب)[7] ١٥ أن يكون نون (عُرْجُون) زائدة، كزيادتها فى (زيتون)، غير أن بيت رؤبة الذى يقول فيه (المعرجن) منَع هذا، وأعلمَنا أنه أصل رباعىّ قريب من لفظ

(١) ثبت فى أ. وسقط فى ش، ب. (٢) وهو لفظ فارسىّ مركب من «زر» بمعنى الذهب، و«كون» بالكاف الفارسية ومعناه لون. فمعنى التركيب: لون الذهب. وانظر التقريب ٩

(٣) من أرجوزة فى ديوانه ٥٦ (٤) سقط فى أ. (٥) آية ٣٩ سورة يس.

٢٠ (٦) الكباسة: العذق بشماريخه. وهو ما عليه الرطب ويقال له السباطة. (٧) كذا فى أ. وفى ش، ب: «كان القياس على هذا أن يكون».

الثلاثىّ ؛ كَسِبَنْطرٍ من سَبِط ، ودِمَثْر ، من دَمِث ؛ ألا ترى أنه ليس فى الأفعال (فَعْلَن) وإنما ذلك فى الأسماء نحو عَلْجَن[1] ، وخَلْبَن .

ومما يدلّك على أنّ ما قيس على[2] كلام العرب فإنه من كلامها أنك لو مررت على قوم (يتلاقَون[3] بينهم مسائلَ) أبنيةِ التصريف ؛ نحو قولهم فى مثال (صَمَحْمَح) من الضرب : (ضَرَبْرَب) ومن القتل (قَتَلْتَل) ومن الأكل (أَكَلْكَل) ومن الشرب (شَرَبْرَب) ومن الخروج (خَرَجْرَج) ومن الدخول (دَخَلْخَل) . وفى مثل (سفرجل) من جعفر : (جَعَفْرَر) ومن صقعب[4] (صَقَعْبَب) ومن زِبْرِج (زَبَرْجَج) ومن تُرْتُم[5] (تَرَتْمَم) ونحو ذلك . فقال لك قائل : بأىّ لغة كان هؤلاء يتكلمون ؟ لم تجد بُدًّا من أن تقول : بالعربيّة ، وإن كانت العرب لم تَنطق بواحد من هذه[6] الحروف .

فإن قلت : فما تصنع بما حدّثكم به أبو صالح السَّليل بن أحمد بن عيسى ابن الشَّيخ عن أبى عبد الله محمد بن العباس اليزيدىّ قال : حدَّثنا الخليل بن أَسَد النُّوشَجانىّ[7] قال : قرأتُ على الأصمعىّ هذه الأرجوزة للعجّاج :

* يا صاحِ هل تعرف رَسْمًا مُكْرَسَا *

فلمّا بلغتُ :

* تقاعس العِزُّ بنا فاقعنسسا *

قال لى الأصمعىّ : قال لى الخليل : أنشدنا رجل :

* ترافع العِزُّ بنا[8] فارفنععا *

---

(١) العلجن : الناقة الكناز اللحم ، والمرأة الماجنة . والخلبن : الخرقاء . (٢) كذا فى ا ، ح . وفى غيرهما : « من » . (٣) أى يلقى بعضهم على بعض أسئلة . (٤) الصقعب : الطويل ، والمصوت من الأنياب والأبواب . (٥) الترتم : ما فضل من الطعام ، أو الإدام فى الإناء . (٦) كذا فى ا ، ب . وفى ش : « هؤلاء » . (٧) نسبة للنوشجان (بضم النون) : بلد فى فارس . (٨) كذا فى ش ، ب . وفى ا : « به » .

فقلت : هذا لا يكون . فقال : كيف جاز للعجّاج أن يقول[1] :

* تقاعس العِـزُّ بنا فاقعنسسا[2] *

فهذا يدلّ على امتناع القوم من أن يقيسوا على كلامهم ما كان من[3] هذا النحو من الأبنيـة ، على أنه من كلامهم ؛ ألا ترى إلى قول الخليل وهو سـيّد قومه ، وكاشف قِناع القياس فى علمه ، كيف مَنَع[4] من هذا ؛ ولو كان ما قاله أبو عثمان صحيحا ومَذْهبا مَرضيّا لمـا أباه الخليل ولا مَنَع منه !

فالجواب عن هذا من أوجهٍ عدّةٍ : أحدها — أن الأصمعىّ لم يحكِ عن الخليل أنه انقطع هنا ، ولا أنه تكلّم بشىء بعده ؛ فقد يجوز أن يكون الخليل لمـّا احتجّ عليـه مُنشده ذلك البيت ببيت العجّاج عَرَف الخليلُ حُجّته فترك مراجعته ، وقَطْع الحكاية على هـذا الموضع يكاد يَقطع بانقطاع الخليل عنـده ، ولا يُنكَر أن يَسبِق الخليلُ إلى القول بشىء فيكونَ فيه تعقُّب له فينبَّه عليه فينتبه .

وقـد يجوز أيضا أن يكون الأصمعىّ سمع من الخليل فى هذا من قبوله أوردّه على المحتجّ به مالم يحكه للخليل من أَسَد ، لا سيّما والأصمعىّ ليس ممن ينشَط للمقاييس ، ولا لحكاية التعليل .

نعم ، وقد يجوز أن يكون الخليل أيضا أمسك عن شرح الحال فى ذلك ، وما قاله لمنشده البيتَ من[5] تصحيح قوله ، أو إفساده ، للأصمعىّ لمعرفتـه بقلّة انبعاثه[6] فى النظر وتوفّـره على ما يُروَى ويُحفظ . وتؤكّد[7] هـذا عندك الحكاية عنه وعن

---

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « فقلت » وانظر لهذه القصة شعراء ابن قتيبة ٢٣ .

(٢) بعد هذا فى ابن قتيبة : « ولا يجوز لى » . (٣) كذا فى أ . وسقط هذا فى ش ، ب .

(٤) كذا فى ش و ب . وسقط فى أ . (٥) متعلق بقوله : « شرح » .

(٦) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « ابتعاثه » . (٧) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « ويؤكد » .

الأصمعىّ ، وقد كان أراده الأصمعىّ على أن يعلّمه العَرُوض فتعذّر ذلك على الأصمعىّ وبَعُد عنه ؛ فيئس الخليل منه فقال له يوما : يا أبا سعيد ، كيف تقطّع قول الشاعر[1] :

إذا لم تستطِع شيئا فدَعْه ... وجاوِزه إلى ما تستطيع

قال : فعلِم الأصمعىّ أن الخليل قد تأذّى ببعده عن علم العَرُوض فلم يعاوده فيه .

٥ ووجه غير هذا ، وهو ألطف من جميع ما جرى[2] وأصنعُه وأغمضُه ؛ وذلك أن يكون الخليل إنما أنكر ذلك لأنه بناه (ممّا[3]) لامه حرف حَلْقىّ ، والعرب لم تبنِ هذا المثال ممّا لامه أحد حروف الحلق ، إنما هو ممّا لامه حرف قَوِىّ ، وذلك نحو اقعنسس ، واسحنكك ، واكلندد[4] ، واعفنجج[5] . فلمّا قال الرجل للخليل (فارفنعا) أنكر ذلك من حيث أرينا .

١٠ فإن قيل : وليس[6] ترك العرب أن تبنى هذا المثال ممّا لامه حرف حلقىّ ، بمانع أحدا من بنائه من ذلك ؛ ألا ترى أنه ليس كلّ ما يجوز فى القياس يخرج به سماع ، فإذا حذا إنسان على مُثُلِهِم ، وأمّ مذهبَهم لم يجب عليه أن يورِد فى ذلك سماعا ، ولا أن يرويه رواية .

قيل : إذا تركت العرب أمرا من الأمور لعلّةٍ داعيةٍ إلى تركه وجب اتّباعها

١٥ عليه ، ولم يَسَعْ أحدا بعد ذلك العدولُ عنه . وعلّة امتناع ذلك عندى ما أذكره لتتأمّله فتعجّب منه ، وتأنّق لحسن الصنعة فيه .

---

(١) البيت لعمرو بن معديكرب من قصيدته فى ريحانة أخته ، وكانت أسرت ، ولم يستطع أن يستنقذها ؛ أوّلها :

أمن ريحانة الداعى السميع ... يؤرّقنى وأصحابى هجوع

٢٠ وانظر الخزانة ٣/٤٦٠ ، والأصمعيات ٤٣ — ٤٥ ، والأغانى بولاق ١٤/٣٣ ، وابن قتيبة ٢٣ ، ومعاهد التنصيص ٢/٢٣٦ .

(٢) كذا فى أ . وفى سائر الأصول : « مضى » . (٣) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « فيما » .

(٤) أى غلظ واشتدّ . (٥) اعفنجج : أى أسرع .

(٦) ثبت هذا الحرف فى أصول الكتاب ما عدا ج فقد سقطت فيها ، وهو أسوغ .

وذلك أن العرب زادت هـذه النون الثالثة الساكنة فى موضع حروفُ اللين أحقُّ به وأكثرُ من النون فيه ؛ ألا ترى أنك إذا وجدت النون ثالثة ساكنة فيما عدّته خمســة أحرف ، قطعت بزيادتها (١) ؛ نحو نون جَحَنفـل (٢) ، وعَبَنقس (٣) ، وجَرَنفس (٤) ، وقَلَنقس (٥) ، وعَرَنْدَس (٦) ؛ عرفت الاشتقاق أو لم تعـرفه ، حتى يأتيك ثَبَت بضدّه .

قال أصحابنا : وإنما كان ذلك لأنّ هذا الموضع إنما هو للحروف الثلاثة الزوائد ؛ نحو واو فَدَوْكَس (٧) ، وسَرَوْمَط (٨) ، وياء سَمَيدَع (٩) وعَمَيثَل (١٠) ، وألف جُرَافِس (١١) ، وعُذَافِر . والنون حرف من حروف الزيادة أغنّ ومضارع لحروف اللين ، وبينـه وبينها من القُرْب والمشابهات ما قد شاع وذاع . فألحقوا النون فى ذلك بالحروف اللينة الزائدة . وإذا كان كذلك ، فيجب أن تكون هـذه النون — إذا وقعت ثالثة فى هـذه المواضع — قوِيّة الشَّبَه بحروف المدّ ؛ وإنما يقوى شَبَهها بها متى كانت ذات غُنّة لتضارع بها حروف المدّ للينها ، وإنما تكون فيها الغُنّة متى كانت من الأَنْف ، وإنما تكون من الأنف متى وقعت ساكنة ، وبعدها حرف فَمَوِيّ لا حَلْقِيّ ، نحو جحنفل وبابه . وكذلك أيضا طريقها وحديثها فى الفعل ؛ ألا ترى أن النون فى باب احرنجم وادلَنظَى (١٢) ، إنما هى محمولة من حيث كانت ثالثة ساكنة على الألِف ، نحو (١٣) اشهاببت ، وادهاممت ، وابياضضت ، واسوادت ؛ والواوِ فى نحو اغدودن ، واعشوشب ،

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « بأنها زائدة » . (٢) هو الغليظ الشفة . (٣) من معانيه السيئ الخلق . (٤) هو الضخم الشديد من الرجال . (٥) هو الذى فى إحدى جداته رق . (٦) الأسد الشديد . (٧) هو الشديد من الأسود والرجال . (٨) هو الجمل الطويل . (٩) هو السيد الشريف . (١٠) هو البطىء والنشيط . (١١) هو الجرنفس . (١٢) كذا فى ب . وفى أ ، ش : « ادلنطى » بالمهملة . وادلنظى الرجل : مرّ فأسرع . (١٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فى نحو » .

واخلواق، واعروريت، واذلوليت(١)، واقطوطيت(٢)، واحلوليت . وإذا كانت النون في باب احرنجم واقعنسس إنما هي أيضا محمولة على الواو والألف في هذه الألفاظ التي ذكرناها (وغيرها(٣)) وجب أن تضارعها ، وهي أقوى شبها بها . وإنما يقوى شبهها بها إذا كانت غنّاء، وإنما تكون كذلك إذا وقعت قبل حروف الفم، نحوها في اسحنكك(٤)، واقعنسس، واحرنجم، واخرنطم(٥) . وإذا كان كذلك لم يجز أن يقع بعدها حرف حلق؛ لأنها إذا كانت كذلك كانت من الفم(٦)، وإذا كانت من الفم سقطت غُنّتها، وإذا سقطت غُنّتها زال شَبَهها بحرفي المدّ : الواو والألف . فلذلك أنكره الخليل، وقال : هذا لا يكون . وذلك أنه رأى نون (ارفنعع) في موضع لا تستعملها العرب فيه إلا غنّاء غير مبينة(٧)، فأنكره، وليست كذلك في اقعنسس لأنها قبل السين، وهذا موضع تكون فيه مُغنَّة مشابهة لحرفي اللين، ولهذا ما كانت النون في (عَجَنَّس(٨)) و (هجنع(٩)) كباء (عَدَبَّس(١٠)) ولامي (شَلَعْلَع(١١)) ولم يقطع على أن الأولى منهما الزائدة، كما قطع على نون (جحنفل) بذلك من حيث كانت مدّغمة، وادّغامها يخرجها من الألف(١٢)؛ لأنها تصير إلى لفظ المتحركة بعدها، وهي من الفم . وهذا أقوى ما يمكن أن يحتج به في هذا الموضع .

---

(١) اذلولى : انطلق في استخفاء وذل . (٢) اقطوطى : قارب في مشيه .
(٣) كذا في أ . وسقط هذا في ش، ب . (٤) يقال : اسحنكك الليل : أظلم .
(٥) أي رفع أنفه وغضب واستكبر . (٦) أما إذا كان بعدها حرف فوى وكانت غناء فان مخرجها الخيشوم، وهو أقصى الأنف . وفي مقدّمة الجزرية :

* وغنة مخرجها الخيشوم *

(٧) كذا في ب . وفي ش : « مبتابة » . (٨) هو الجمل الضخم .
(٩) هو الطويل الضخم . (١٠) هو الجمل الضخم .
(١١) كذا في أ . وفي ش، ب : « شعلع » . والشلعلع والشعلع : الطويل . وقد جاء الأول في مستدرك التاج، والثاني في اللسان والقاموس . (١٢) كذا في ش . وفي أ، ب : « الأنف » وما أثبت هو الصواب . وفي جـ : « فيزول شبهها بالألف » .

وعلى ما نحن عليه فلو قال لك قائل : كيف تبنى من ضرب مثل (حبنطى) ؟ لقلت فيه : (ضَرَنْبَى) . ولو قال : كيف تبنى مثله من قرأ ؛ لقلت : هذا لا يجوز ؛ لأنه يلزمنى أن أقول : (قرنأى) ؛ فأبيّن النون لوقوعها قبل الهمزة ، و إذا بانت ذهبت عنها غُنّتها ، و إذا ذهبت غُنّتها زال شَبَهها بحروف اللين فى نحو عَثَوْثَلٍ [(1)] ، وخفَيْددٍ [(2)] ، وسَرَومطٍ [(3)] ، وفدوكسٍ ، وزَرارق [(4)] ، وسلالم ، وعُذَافر ، وقُرَاقِر [(5)] — على ما تقدّم — ولا يجوز أن تذهب عنها الغنّة فى هذا الموضع الذى هى محمولة فيه على حروف اللين بما فيها من الغُنّة التى ضارعتها بها ، وكذلك جميع حروف الحلْق [(6)] . فلا يجوز أيضا أن تبنى من صرع ، ولا من جبه ، ولا من سنح ، ولا من سلخ ، ولا من فرغ ؛ لأنه كان يلزمك أن تقول : صَرَنْعَى ، وجَبَنْهَى ، وسَنَنْحَى ، وسَلَنْخَى ، وفَرَنْغَى ؛ فتبيِّن النون فى هذا الموضع . وهذا (لا يجوز) [(7)] ؛ لما قدّمنا ذكره . ولكنّ من أخفى النون عند الخاء والغين فى نحو مُنْخُل ، ومُنْغُل [(8)] ، يجوز على مذهبه أن يبنى نحو حبنطى من سلخ وفرغ ؛ لأنه قد يكون هناك فى لغته من الغُنّة ما يكون مع حروف الفم .

وقلت مرة لأبى على — رحمه الله — قد حضرنى شىء فى علة الإتباع فى (نِقِيذ [(9)]) وإن عرِى أن تكون عينه حلقية ، وهو قرب القاف من الخاء والغين ، فكما [(10)] جاء [(11)] عنهم النخير والرغيف ، كذلك جاء عنهم (النقيذ) فجاز أن تشبَّه القاف لقربها من حروف الحلق بها ، كما شبَّه من أخفى النون عند الخاء والغين إيّاهما بحروف الفم ، فالنقيذ فى الإتباع

---

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « عنها » . (٢) هو الأحمق . (٣) هو السريع ، والظليم . (٤) جمع زرق (كسكر) وهو طائر صياد . (٥) اسم موضع من نواحى المدينة .
(٦) كذا فى أ . وفى ب ، ش : « ولا يجوز » . (٧) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « ما لا يجوز » . (٨) وصف من أنغل القوم حديثا سمعه : نمّ به إليهم .
(٩) كذا فى ش ، ب . وفى أ ، ج : « نقيد » . والصواب ما أثبت . والنقيذ ما يستنقذ من العدو .
(١٠) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « وكما » . (١١) كذا ش ، ب . وفى أ : « جاز » .

كالمُنْخُل والمُنْغُل فيمن أخفى النون؛ فرضيه وتقبّله . ثم رأيته وقد أثبته فيما بعد بخطّه في تذكرته، ولم أر أحدا من أصحابنا ذكر (امتناع[1] فعنلى) وبابه فيما لامه حرف حلقىّ؛ لما يُعْقِب ذلك من ظهور النون وزوال شبهها بحروف اللين، والقياس يوجبه فلنكن عليه . ويؤكّده عندك أنك لا تجد شيئا من باب فعنلى ولا فعنلل ولا فعنعل بعد[2] نونه حرف حلق .

وقد يجوز أن يكون إنكار الخليل قوله (فارفنععا) إنما هو لتكرر الحرف الحلقىّ مع استنكارهم ذلك . ألا ترى إلى قلّة التضعيف في باب المَهِه[3]، والرَّخِخ[4]، والبعَاع[5]، والبَحَح، والضَّغِيغة[6]، والرَّغِيغة[7]؛ هذا مع ما قدّمناه من ظهور النون في هذا الموضع .

ومن ذلك قول أصحابنا : إن اسم المكان والمصدر على وزن المفعول في الرباعىّ قليل، إلا أن تقيسه . وذلك نحو المدحرج، تقول : دحرجته مُدَحْرَجا، وهذا مُدَحرجنا، وقلقلته مقلقلا[8]، وهذا مقلقلنا، وكذلك أكرمته مُكْرَما وهذا مُكْرَمك، أى موضع إكرامك، وعليه قول الله تعالى : « وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّق[9] » أى تمزيق، وهذا ممزّق الثياب، أى الموضع الذى تمزّق فيه . قال أبو حاتم : قرأت على الأصمعىّ في جيميّة العجّاج :

* جَأْبًا ترى بِلِيتِهِ مُسَحَّجا[10] *

---

(١) كذا في ا . وفي ش، ب : « امتناع بناء فعنلى » . (٢) كذا في ش، ب . وسقط هذا الحرف في ا . (٣) هو اليسير السهل . (٤) هو السهولة واللين . (٥) هو المتاع وثقل السحاب من الماء . (٦) من معانيها الروضة . (٧) طعام مثل الحساء يصنع بالتمر . ويقول فيها في تهذيب الألفاظ ٦٣٧ : « والرغيغة : حسو رقيق » وهى مصحفة فيه الى (الرغيفة) ويستظهر الناشر أنها (الرقيقة) وهذا خطأ . (٨) ثبت في ا، وسقط في ش، ب . (٩) آية ١٩ سورة سبأ . (١٠) الجأب : حمار الوحش الغليظ، والليت : صفحة العنق، والتسحيج : الخدش . وهو من أرجوزته التى أولها : * ما هاج أحزانا وشجوا قد شجا * وانظر الديوان .

فقال : تليله[1]، فقلت : بِليته، فقال : هذا لا يكون، فقلت : أخبرنى به مَنْ سمعه من فِلْقٍ[2] فى رؤبة، أعنى أبا زيد الأنصارىّ[3]، فقال : هذا لا يكون، فقلت : جعله مصدرا، أى تسحيجا، فقال : هذا لا يكون، فقلت : فقد قال جرير :

ألم تعلم مُسَرَّحِىَ القوافِى فلا عِيًّا بهنّ ولا اجتِلابا[4]

أى تسريحى. فكأنه أراد أن يدفعه، فقلت له : فقد قال الله عزّ وجلّ : « ومزّقناهم كل ممزّقٍ » فأمسك .

وتقول على ما مضى : تألّفته متألّفا، وهـذا متألّفنا، وتدهورتَ متدهْوَرا، وهـذا متدهورك، وتقاضـيتك متقاضًى، وهـذا متقاضانا . وتقول : اخروّط[5] مخروّطا، وهـذا مخروّطُنا، واغدودن[6] مغدودنا، وهـذا مغدودننا، وتقول : اذلوليت مُذْلَوْلًى، وهـذا مذلولانا، ومذلولا كنّ يا نسـوة، وتقول : اكوهدّ[7] مكوهدًّا، وهـذا مُكْوَهَدُّكما . فهذا كله من كلام العرب، ولم يُسـمع منهم، ولكنك سمعت ما هو مثله، وقياسه قياسه[8]؛ ألا ترى إلى قوله[9] :

أُقاتِل حتّى لا أرى لى مُقَـاتَلًا وأنجو إذا غُمَّ الجبان من الكرب

وقـوله[10] :

أقاتِل حتى لا أرى لى مقـاتَلًا وأنجو إذا لم ينْـجُ إلّا المكيَّس

(١) التليل : العنق . (٢) فلق الفم : شقه ومنفرجه . (٣) ثبت فى ا ، وسقط فى ش، ب .

(٤) انظر الكتاب ١/١١٩ ، والبيت من قصـيدة يهجو بها العباس بن يزيد الكندى، وانظر الديوان ٦٢ والكامل ٢/٢٥٩ . ولفظ الشطر الأول فى الديوان : * ألم تخبر بمسرحى القوافى *

(٥) يقال اخروّط بهم السير : امتدّ . (٦) اغدودن الشجر : تثنى وكان ناعما . ويقال كذلك فى الشاب . (٧) اكوهدّ الشيخ والفرخ : ارتعد . (٨) كذا فى ا، ب . وسـقط فى ش . (٩) هو مالك بن أبى كعب أبو كعب بن مالك . وانظر الكتاب ٢/٢٥٠ وحماسة البحترى ٥٣ ، وحماسة الخالديين الورقة ٦ ا من نسخه الدار ٥٨٧ أدب . (١٠) هو زيد الخيل . وهو من أربعة أبيات فى النوادر ٧٩ ، وانظر سيبويه ٢/٢٥٠ واللسان (قتل)، واللآلى .

وقــوله : * كأنّ صوت الصَّنج فى مُصَلْصَلِهْ *

فقوله (مصلصله) يجوز أن يكون مصدرا أى فى صلصلته، ويجوز أن يكون موضعا للصلصلة . وأمّا قوله :

* ... حتى لا أرى لى مقــاتلا *

فمصدر، ويبعد أن يكون موضعا أى حتى لا أرى لى موضعا للقتال : المصدر هنا أقوى وأعلى . وقال[1] :

تُرادُ على دِمْنِ الحِياضِ فإن تَعَفْ فإنَّ المُنَــدَّى رِحلة فركـوب[2]

أى مكان تنديتنا[3] إيّاها أن نرحلها، فنركبها . وهذا كقوله[4] :

* تحيَّــةُ بينهم ضرب وجيع *

أى ليست هناك تحيّــة ، بل مكانَ التحيّة ضرب . فهذا كقول الله ســبحانه « فبشِّرهم بعذابٍ أليم »[5] . وقال رؤبة :

* جَذْبِ المندّى شئزِ المُعوَّهِ[6] *

فهذا اسم لموضع التندية أى جَذْب هذا المكانِ . وكذلك (المعوّه) مكان أيضا، والقول فيهما واحد .

---

(١) هو علقمة بن عبدة . والقصيدة فى المفضليات .

(٢) الحديث عن ناقته المذكورة فى البيت :

إليك ـــ أبيت اللعن ـــ أعملت ناقتى لكلكلها والقصريين وجيب

والدمن جمع دمنــة وهى بقية المــاء فى الحــوض وقوله : (تراد) كذا فى المفضليات وأصول الخصائص وفى اللسان فى دمن وندى : ترادى . وانظر ابن الأنبارى ٧٧٨

(٣) التندية أن تورد الإبل لتشرب قليلا ، ثم تترك ترعى ، ثم تردّ إلى المــاء .

(٤) نسب فى الكتاب ١/٣٦٥ إلى عمرو بن معديكرب ، وكذا نسبه ابن رشــيق فى العمدة فى باب السرقات . وانظر الخزانة ٤/٥٣ . والشطر الذى أورد عجز صدره : * وخيل قد دلفت لها بخيل *

(٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « قول » . (٦) « شئز » : غليظ ، « والمعوّه » من التعويه ، وهو نزول آخر الليل . يصف مهمها قطعه فى سفره . وانظر الأرجوزة فى ديوانه .

وهــذا باب مطّرد متقاوِد . وقد كنت ذكرت طَرَفا منــه فى كتابى (شرح تصريف أبى عثمان)؛ غير أن الطريق ما ذكرت لك . فكل ما قيس على كلامهم فهو من كلامهم . ولهذا قال مَن قال فى العجّاج ورؤبة : إنهما قاسا اللغة وتصرّفا فيهــا ، وأقدما على ما لم يأتِ به مَنْ قَبلهما . وقد كان الفرزدق يُلْغِز بالأبيــات ، ويأمر بإلقائها على ابن أبى إسحاق[1] .

وحَكَى الكسائىّ[2] أنه سأل بعض العرب عن أحد مطايب الجزُور، فقــال : مَطِيب[3] ، وضحِك الأعرابىُّ مِنْ نفسهِ كيف تكلَّف لهم ذلك من كلامه . فهــذا ضرب من القيــاس ركبه الأعرابى ، حتى دعاه إلى الضــحك من نفســه ، فى تعاطيه إيّاه .

وذكر أبو بكر أنّ منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشكّ فيها ، فإذا رأى الاشتقاق قابلا لها أنِس بها وزال استيحاشه منها . فهل هــذا إلا اعتماد فى تثبيت اللغة على القياس . ومع هذا أنك لو سمعت ظَرُف، ولم تسمع يَظْرُف، هل كنت تتوقف عن أن[4] تقول يظرف ، راكبا له غير مستحىٍ منه . وكذلك لو سمعت سلِم، ولم تسمع مضارعه، أكنت تَرِعُ[5] أو ترتدِع أن تقول يسلم، قياسا أقوى من كثير من سماع غيره . ونظائر ذلك فاشية[6] كثيرة .

---

(١) هو عبــد الله بن أبى إسحق الحضرمىّ ، من أوائل من وضع النحو . مات ســنة ١١٧ هـ . وانظر طبقات القرّاء ١ / ٤١٠ . (٢) فى اللسان فى « طيب » نسبة هذه القصة للسيرافى .

(٣) هــذا الضبط عن أ . وضبط فى اللسان والقاموس : « مطيب » بسكون الطاء وفتح اليــاء . وفى ش ، ب بعــد « مطيب » : « واحد » وسقط هــذا اللفظ فى أ . ومطايب الجزور : خيــار لحمه وأطيبه . (٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « على » .

(٥) أى تكف ، وهو من باب ورث . (٦) ثبت فى أ . وسقط فى ش ، ب .

باب — فى الفصيح يجتمع فى كلامه لغتان فصاعدا

من ذلك قول لَبيد :

سَقَى قومِى بنِى مَجْدٍ، وأسقى ... نُمَيرا والقبائلَ من هِلال (١)

وقال (٢) :

أمّا ابن طَوْقٍ فقد أوفى بذِمّته ... كما وفى بِقِلاص النجم حاديها (٣)

وقال (٤) :

فظَلْت لَدَى البيت العتيقِ أُخيلُهو ... ومِطْوايَ مشتاقانِ لهْ أرِقانِ (٥)

فهاتان (٦) لغتان : أعنى إثبات الواو فى « أُخيلهو » ، وتسكينَ الهاء فى قوله : « له » ؛ لأن أبا الحسن زعم أنها لغة لأزدِ السَّراة ، وإذا كان كذلك فهما لغتان . وليس إسكان الهاء فى « له » عن حذفٍ لحق بالصنعة الكلمةَ ؛ لكن ذاك لغة .

---

(١) قبله :

أقول وصوبه منى بعيد ... يحط السيب من قلل الجبال

وهو فى وصف سحاب من قصيدة أوّلها :

ألم تلمم على الدمن الخوالى ... لسلمى بالمذانب فالقفال

وانظر الديوان طبعة فينا ١٢٧ ، و « مجد » : أم كلب وكلاب ابنى ربيعة بن عامر بن صعصعة .

(٢) هو طفيل الغنوىّ ، كما فى اللسان فى « وفى » . وقد ذكر فى ديوانه ٦٥ فيما نسب إليه . وفى الكامل ٥/١٥٦ : « ابن بيض » بدل « ابن طوق » .

(٣) قلاص النجم فى زعم العرب عشرون نجما ساقها الدبران فى خطبة الثريا .

(٤) هو يعلى الأزدىّ ، وكان لصا . وانظر اللسان فى « مطا » ، وفى « ها » فى الألف اللينة ، وانظر ص ١٢٨ من هذا السفر .

(٥) يتحدّث عن برق شاقه وهاجه إلى وطنه ، و « أخيله » : أنظر إلى مخيلته ودنوّ مطره . و « مطواى » : تثنية مطو . وهو الصاحب والنظير .

(٦) كذا فى أ . وفى سائر الأصول : « فهذان » .

ومثله ما رويناه عن قُطْرُب :

وأشرب الماء مابى نحوهو عطش إلا لأنّ عيونَهْ سيلُ واديها

فقال « نحوهو » بالواو، وقال « عيونهْ » ساكن الهاء .

وأمّا قول الشمّاخ :

له زَجَلٌ كأنه صوت حا إذا طلب الوَسِيقةَ أو زَمِير[1]

فليس هذا لغتين ؛ لأنا لا نعلم رواية[2] حذف هذه الواو وإبقاء الضمة قبلها لغة[3]، فينبغى أن يكون ذلك ضرورة (وصنعة[3]) ، لا مذهبا ولغة . وكذلك يجب عندى وينبغى ألا يكون لغة ؛ لضعفه فى القياس . ووجه ضعفه أنه ليس على مذهب الوصل ، ولا مذهب الوقف . أما الوصل فيوجب إثبات واوه كلقيتهو أمس . وأمّا الوقف فيوجب الإسكان كالقيته وكلمته ؛ فيجب أن يكون ذلك ضرورة للوزن، لا لغة .

وأنشدنى الشجرىّ لنفسه :

وإنا ليرعَى فى المَخُوفِ سَوَامُنا كأنه لم يشعر بهِ مَن يحارِبه[4]

فاختلس ما بعد هاء « كأنه »، ومَطَل ما بعد هاء « بِهِي » ، واختلاس ذلك ضرورة (وصنعة[5]) على ما تقدّم به القول .

---

(١) الزجل : صوت فيه حنين وترنم . والوسيقة هنا : القطيع من الأتن . والزمير : الزمر . يصف حمار وحش هائجا . وانظر كتابة الأعلم على شواهد الكتاب ١ / ١١ ، وانظر الديوان . وانظر أيضا ص ١٢٧ من هذا السفر . (٢) كذا فى ش ، ب . وهو يوافق ما فى اللسان فى « ها » فى حرف الألف اللينة . وفى أ : « راوية » . (٣) ثبت هذا فى أ وسقط فى ش ، ب .

(٤) « كأنه » كتب فى أ فوقه : « خلس » .

(٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « ضعيفة » .

ومن ذلك قولهم: بغداد، وبغدان. وقالوا أيضا: مغدان، وطبرزل[1]، وطبرزن.
وقالوا للحيّة: أَيْم، وأَيْن. وأَعْصُر، ويَعْصُر: أبو باهلة. والطِنْفِسة، والطُنْفُسة.
(وما اجتمعت)[2] فيه لغتان أو ثلاث أكثر من أن يحاط به. فإذا ورد شيء من ذلك —
كأن يجتمع فى لغة رجلٍ واحدٍ لغتان فصيحتان[3] — فينبغى أن تتأمّل حال كلامه؛ فإن
كانت اللفظتان فى كلامه متساويتين فى الاستعمال، كثرتُهما واحدة، فإنّ أخلَق
الأمر بهِ أن تكون قبيلتُـه تواضعت فى ذلك المعنى على (ذينـك اللفظين)[4]؛ لأن
العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليـه فى أوزان أشعارها، وسعة تصرّف أقوالهـا.
وقد يجوز أن تكون لغتـه فى الأصل إحداهما، ثم إنه اسـتفاد الأخرى من قبيلة
أخرى، وطال بها[5] عهدُه، وكثر (استعماله لهـا)[6]، فلحقت — لطول[7] المدّة واتصال
استعمالها — بلغته الأولى[8].

وإن كانت إحدى اللفظتين[9] أكثر فى كلامه من صاحبتها فأخلَقُ الحـالين به
فى ذلك أن تكون القليلة فى الاستعمال هى المُفادةَ، والكثيرته[10] هى الأولى الأصليّة.
نعم، وقد يمكن فى هذا أيضا أن تكون القلّى منهما إنمـا قلّت فى استعماله لضعفها
فى نفســه، وشذوذها عن قياسه، وإن كانتا جميعا لغتين له ولقبيلته. وذلك

---

(١) يقال: سكر طبرزل وطبرزن. وهو السكر الأبيض الصلب. واللفظ معرّب عن الفارسـية.
انظر معرّب الجواليق ٢٨٨. (٢) كذا فى أ وفى شـ: «أمّا ما اجتمعت».
(٣) كذا فى أ وفى شـ، ب: «فصاعدا». (٤) كذا فى أ، حـ والمزهر ١/١٥٥،
وفى شـ، ب: «ذينك اللفظتين». (٥) كذا فى أ، ب والمزهر ١/١٥٥، وفى شـ:
«به». (٦) كذا فى المزهر ١/١٥٥، وفى أصول الخصائص: «لها استعماله».
(٧) كذا فى أ، ب. وفى شـ: «أطول». (٨) كذا فى أ والمزهر. وفى سائر
الأصول: «الأخرى». (٩) كذا فى أ وفى شـ، ب: «اللغتين».
(١٠) كذا فى أ. وفى شـ، ب، المزهر ١/١٥٦: «الكثيرة».

أن من مذهبهم أن يستعملوا من اللغة ماغيرُه أقوى فى القياس منه ؛ ألا ترى إلى حكاية أبى العباس عن عُمارة قراءته ﴿ ولا الليلُ سابقُ النهارَ ﴾[1] بنصب النهار، وأن أبا العباس قال له[2] : ما أردت ؟ فقال : أردتُ « سابقٌ النهار » قال أبو العباس فقلت له[3] . فهلَّا قلته ؟ فقال : لو قلته لكان أوزن، أى أقوى . فهذا يدلك على أنهم قد يتكلَّمون بما غيرُه عندهم[4] أقوى منه ، (وذلك[5]) لاستخفافهم الأضعفَ ؛ إذ لولا ذلك لكان الأقوى أحقَّ وأحرى ؛ كما أنهم لا يستعملون المجاز إلا لضرب من المبالغة، إذ لولا ذلك لكانت الحقيقةُ أولى من المساحة .

[وإذا[6] كثر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة فسُمِعت فى لغة إنسان واحد فإن أحرى ذلك أن يكون قد أفاد أكثرها أو طَرَفًا منها ؛ من حيث كانت القبيلة الواحدة لا تتواطأ فى المعنى الواحد على ذلك كلّه . هذا غالب الأمر ، وإن كان الآخَر فى وجه من القياس جائزًا .

وذلك كما جاء عنهم فى أسماء الأسَد والسيف والخمر وغير ذلك ، وكما تنحرف الصيغة[7] واللفظ واحد، نحو قولهم : هى رَغْوة اللبن، ورُغْوته، ورِغوته، ورُغاوته، ورِغَاوته، ورُغَايته . وكقولهم : الذَّرُوح[8]، والذُّرُّوح، والذَّرِّيح، والذُّرَّاح، والذُّرَّح، والذُّرْنُوح، والذُّرَحْرَح، والذُّرَّحْرَح؛ روينا ذلك كله . وكقولهم : جئتـه من عَلُ،

(١) آية ٤٠ سورة يس . (٢) ثبت فى شـ ، ب وسقط فى أ .
(٣) كذا فى أ . وفى شـ ، ب : « يدل » . (٤) ثبت فى شـ، ب . وسقط فى أ .
(٥) ثبت فى شـ ، ب وسقط فى أ . (٦) مابين المربعين فى أ ، وسقط فى شـ، ب ، حـ . وهو من هذا الموضع الى قوله فى الصفحة التالية : « وكلما كثرت الألفاظ » .
(٧) فى أ : « الصنعة » ، وقد تبعت هنا ما فى المزهر ١٥٦/١ وما يؤخذ من حـ .
(٨) هو دويبة أعظم من الذباب شيئا .

ومن علٍ ، ومن علا ، ومن عَلُوُ ، ومن عَلْوَ ، ومن عَلْو ، ومن عُلُوّ ، ومن عالٍ ؛ ومن مُعالٍ . فإذا أرادوا النكرة قالوا : من علٍ . وههنا من هذا ونحوه أشباه له كثيرة] .

وكلما[1] كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات، اجتمعت لإنسان واحد، من هنّا ومن هنّا . ورَوَيتُ عن الأصمعى قال: اختلف رجلان فى الصَّقْر، فقال أحدهما: الصقر (بالصاد)، وقال الآخر: السَّقْر (بالسين)؛ فتراضيا بأوّل وارد عليهما فحكيا له ما هُمَا فيه. فقال: لا أقول كما قلتما؛ إنما هو الزَّقْر . أفلا ترى إلى كل واحد من الثلاثة : كيف أفاد فى هذه الحال إلى لغته لغتين أُخريين معها . وهكذا تتداخل اللغات . وسنفرد لذلك بابا بإذن الله عزّ وجلّ .

فقد وضح ما أردنا بيانه من حال اجتماع اللغتين أو اللغات فى كلام الواحد من العرب .

باب — فى تركُّب[2] اللغات[3]

اعلم أن هذا موضع قد دعا أقواما ضعُف نظرهم ، وخفَّت إلى تلقّى ظاهر[4] هذه اللغة أفهامُهم ، أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم ، وادّعَوا أنها موضوعة فى أصل اللغة على ما سمعوه بأخَرةٍ من أصحابها ، وأُنْسُوا ما كان ينبغى أن يذكروه ، وأضاعوا ما كان واجبا أن يحفظوه . ألا تراهم كيف ذكروا فى الشذوذ ما جاء على

(١) كذا فى ا . وفى ش، ب : « إذا كثر ذلك على » . (٢) كذا فى ا . وفى ش، ب : « تركيب » . (٣) كذا فى ا . وفى ش، ب : « اللغة » .
(٤) كذا فى ا . وسقط هذا فى ش، ب .

فَعِل يفعُل، نحو نعِم ينعُم، ودِمْتَ تدوم، ومِتّ تموت . وقالوا أيضا فيما جاء من فَعَل يَفْعَل، وليس عينه ولا لامه حرفا حَلْقيًّا ، نحو قَلَى يَقْلَى، وسَلَا يسلَى ، وجَبَى يَجْبَى، ورَكَن يركَن، وقَنَط يَقْنَط .

ومما عدّوه شاذًّا ماذكروه من فَعُل فهو فاعل، نحو طَهُر فهو طاهر ، وشَعُر فهو شاعر، وحَمُض فهو حامض، وعَقُرت المرأة فهى عاقِر، ولذلك نظائر كثيرة . ٥

واعلم أن أكثر ذلك وعامّته(١) إنما هو لغات تداخلت فتركّبت(٢)، على ما قدّمناه فى الباب الذى هذا الباب يليه . هكذا ينبغى أن يُعتقد، وهو أشبه بحكمة العرب .

وذلك أنه قد دلّت الدلالة على وجوب مخالَفة صيغة الماضى لصيغة المضارع، إذِ الغرض فى صِيغ هذه المُثُل إنما هو لإفادة الأزمنة، بجعل لكل زمان مثالٌ مخالف لصاحبه، وكلّما ازداد الخلاف كانت فى ذلك قوّة الدلالة على الزمان . ١٠

فمن ذلك أن جعلوا بإزاءِ حركة فاءِ الماضى سكونَ فاء المضارع، وخالفوا بين عينيهما، فقالوا : ضرب يضرِب، وقتل يقتُل، وعلِم يعلَم .

فإن قلت : فقد قالوا : دحرج يدحرِج، فحرّكوا فاء المضارع والماضى جميعا، وسكّنوا عينيهما أيضا، قيل : لمّا فعلوا ذلك فى الثلاثىّ الذى هو أكثر استعمالا، وأعمّ تصرُّفًا، وهو كالأصل للرباعىّ، لم يبالوا ما فوق ذلك ممّا جاوز الثلاثة . وكذلك ١٥ أيضا قالوا : تقطع يتقطّع ، وتقاعس يتقاعس ، وتدهور يتدهور ، ونحوَ ذلك ؛ لأنهم إحكموا الأصل الأوّل الذى هو الثلاثىّ. فقلّ حَفْلهم بما وراءه ؛ كما أنهم لمّا أحكموا أمر المذكر فى التثنية ، فصاغوها على أَلِفها ، لم يحفِلوا بما عرض

(١) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « فاعلم » .

(٢) كذا فى ا ، ب . وفى ش : « تركت » . ٢٠

فى المؤنَّث من اعتراض عَلَم التأنيث بين الاسم و بين ما هو مَصُوغ عليه من عَلَمِها؛ نحو قائمتان وقاعدتان .

فإن قلت : فقد نجد فى الثلاثىّ ماتكون حركةُ عينيه فى الماضى والمضارع سواءً، وهو باب فَعُل؛ نحو كَرُم يكرُمُ، وظَرُف يَظْرُف .

٥ قيل : على كل حال فاؤه فى المضارع ساكنة، وأمّا موافقة حركة عينيه[1] فلأنه ضَرْب قائم فى الثلاثىّ برأسه ؛ ألا تراه غير متعدّ البتّة، وأكثر باب فَعَل وفَعِل متعدّ . فلمّا جاء هذا مخالفا لهما — وهما أقوى وأكثر منه — خولف بينهما و بينه، فووفق بين حركتى عينيه ، وخولف بين حركتى عينيهما .

وإذا ثبت وجوبُ خلاف صيغة الماضى صيغة المضارع وجب أن يكون ١٠ ما جاء من نحو سَلَا يَسْلَى، وقلى يقلى (ونحو ذلك)[2] ، ممّا التقت فيه حركتا عينيه منظورا فى أمره، ومحكوما عليه بواجبه . فنقول : إنهم قد قالوا : قَلَيتَ الرجل وقلِيته . فمن قال : قَلَيته فإنه يقول أقليه ، ومن قال قلِيته قال : أقلاه . وكذلك من قال : سلوته قال : أسلوه؛ ومن قال سلِيته قال : أسلاه، ثم تلاقى أصحاب اللغتين فسمع هذا لغة هذا، وهذا لغة هذا، فأخذ كل واحد منهما من صاحبه ١٥ ما ضمّه إلى لغته، فتركّبت هناك لغة ثالثة ؛ كأنّ من يقول سلا أخذ مضارع من يقول سلِى ، فصار فى لغته سَلَا يسلى .

فإن قلت : فكأنْ[3] يجب على هذا أن يأخذ من يقول سلِى مضارع من يقول سلا، فيجىء من هذا أن يقال : سَلِى يسلو .

---

(١) كذا فى أ . وفى سائر الأصول : « عينه » . (٢) ثبت هذا فى أ ، وسقط ٢٠ فى ش ، ب . (٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « وكان » .

قيل : منَع من ذلك أن الفعل إذا أُزيل ماضيه عن أصله ، سرى ذلك فى مضارعه ، وإذا اعتلّ مضارعه سرى ذلك فى ماضيه ؛ إذ كانت هذه المُثُل تجرى عندهم مَجْرَى المثالِ الواحد ؛ ألا تراهم[1] لمّا أعلّوا « شَقِى » أعلّوا أيضا مضارعه ، فقالوا يشقيان : ولمّا أعلّوا « يُغْزِى » أعلّوا أيضا أُغْزِيت ؛ ولمّا أعلّوا « قام » أعلّوا أيضا يقوم . فلذلك لم يقولوا : سليت تسلو ، فيعلّوا الماضى ويصحّحوا المضارع .

فإن قيل : فقد قالوا : محَوت تمحَى ، وبأوت تَبْأَى ، وسعيت تسعى ، ونأيت تنأى ؛ فصحّحوا الماضى وأعلّوا المستقبل .

قيل : إعلال الحرفين إلى الألف لا يخرجهما كل الإخراج عن أصلهما ؛ ألا ترى أن الألف حرف يُنْصَرف إليه عن الياء والواو جميعا ، فليس للألف خصوص بأحد حرفى العلّة ، فإذا قُلب واحد منهما إليه فكأنه مُقَرّ على بابه[2] ؛ ألا ترى أن الألف لا تكون أصلا فى الأسماء ولا فى الأفعال ، وإنما هى مؤذِنة بما هى بدل منه ، وكأنها هى هو ؛ وليست كذلك الواو والياء ؛ لأن كل واحدة منهما قد تكون أصلا كما تكون[3] بدلا . فإذا أخرجت الواو إلى الياء اعتُدّ[3] ذلك ؛ لأنك أخرجتها إلى صورة تكون الأصول عليها ، والألف لا تكون أصلا أبدا فيهما[4] ، فكأنها هى ما قلبت عنه البتّة ؛ فاعرف ذلك ، فإن أحدا من أصحابنا لم يذكره .

ومما يدلّك[5] على صحّة الحال فى ذلك أنهم قالوا : غزا يغزو ، ورمى يرمى ، فأعلّوا الماضى بالقلب ، ولم يقلبوا المضارع ، لمّا كان اعتلال لام الماضى إنما هو بقلبها ألفا ، والألف لدلالتها على ما قُلبت عنه كأنها[6] هى هو ، فكأن لا قلب هناك : فاعرف ذلك .

---

(١) كذا فى ش ، ب . وفى ا : « ترى » . (٢) كذا فى ا وفى غيرها : « بابه الأوّل » .
(٣) كذا فى ش ، ب . وفى ا : « يكون » . (٤) أى فى الأسماء والأفعال .
(٥) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « يدل » . (٦) الضمير للقصة .

ويدلّك على استنكارهم أن يقولوا : سلِيت تسلو؛ لئلا يقلبوا فى الماضى ولا يقلبوا فى المضارع أنهم قد جاءوا فى الصحيح بذلك لمّا لم يكن فيه من قلب الحرف فى الماضى ، وترك قلبه فى المضارع ما جفا عليهم ؛ وهو قولهم : نعِم ينعُم ، وفضِل يفضُل . وقالوا فى المعتلّ : مِت تموت ، ودِمت تدوم ؛ وحُكِى فى الصحيح أيضا حضِر القاضى يحضُره . فنعِم فى الأصل ماضى ينعَم ، وينعم فى الأصل مضارع نَعُم ، ثم تداخلت اللغتان ، فاستضاف من يقول نعِم لغة من يقول ينعُم ، فحدثت هناك لغة ثالثة .

فإن قلت : فكان يجب على هذا أن يستضيف من يقول : نَعُم مضارع من يقول نعِم ، فتركّب من هذا أيضا لغة ثالثة ؛ وهى نَعُم ينعَم .

قيل : منَع من هذا أن فَعُل لا يختلف مضارعه أبدا ، وليس كذلك نعِم ؛ لأن نعِم قد يأتى فيه ينعِم وينعَم جميعا ، فاحتُمِل خلافُ مضارعه ، وفعُل لا يحتمل مضارعه الخلاف ؛ ألا تراك كيف تحذف فاء وعد فى يعِد ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة ، وأنت مع ذلك تصحّح نحو وَضُؤ ووَطُؤ ، إذا قلت : يَوْضُؤ ويَوْطُؤ ، وإن وقعت الواو بين ياء وضمة ، ومعلوم أن الضمّة أثقل من الكسرة ، لكنه لمّا كان مضارع فَعُل لا يجىء مختلفا لم يحذفوا فاء وضؤ ، ولا وطؤ ، ولا وَضُع ؛ لئلا يختلف بابٌ ليس من عادته أن يجىء مختلفا .

فإن قلت : فما بالهم كسروا عين ينعِم ، وليس فى ماضيه إلّا نعِم ، ونَعُم ، وكل واحد من فعِل وفَعُل ليس له حظّ من باب يفعِل .

قيل : هذا طريقه غير طريق ما قبله . فإما أن يكون ينعِم ـ بكسر العين ـ جاء على ماضٍ وزنه فَعَل ، غير أنهم لم ينطقوا به استغناء عنه بنعِم ونَعُم ، كما استغنَوا بترَك عن وذَر ، وودَع ، وكما استغنَوا بملامح عن تكسير لمحة ؛ وغير ذلك . أو يكون

فعِل فى هذا داخلا على فَعُل ؛ فكما أن فَعُل بابه يفعُل (١)، كذلك شبّهوا بعض فعِل به فكسروا عين مضارعه ، كما ضمّوا فى ظـرُف عين ماضيه ومضارعه . فنعِم ينعِم فى هـذا محمول على كرم يكرم ، كما دخل يفعُـل فيما ماضيه فعَل ؛ نحو قتل يقتل على باب يشرف و يظرف . وكأن باب يفعُل إنمـا هو لمـا ماضيه فعُل، ثم دخلت يفعُـل فى فعَل على يفعِل؛ لأن ضرب يضرب أقيس من قتل يقتل . ألا ترى أن ما ماضيه فعِل إنما بابه فتح عين مضارعه؛ نحو ركب يركب ، وشرب يشرب . فكما فُتح (٢) المضارع لكسر المـاضى ، فكذلك أيضا ينبغى أن يكسر المضارع لفتح المـاضى . و إنمـا دخلت يَفعُل فى باب فَعَل على يَفعِل من حيث كانت كل واحدة من الضمّة والكسرة مخالفة للفتحة ، ولمّـا آثروا خلاف حركة عين المضارع لحركة عين المـاضى و وجدوا الضمة مخالفة للفتحة خلافَ الكسرة لهـا عدلوا فى بعض ذلك إليها، فقالوا : قتل يقتُل، ودخل يدخل، وخرج يخرج .

وأنا أرى أن يفعُـل فيما ماضـيه فَعَل (٣) فى غير المتعـدّى أقيس من يفعِـل (٤) ؛ فضرب يضرب إذًا أقيسُ من قتـل يقتل ، وقعد يقعد أقيسُ من جلس يجلس . وذلك أن يفعُل إنمـا هى فى الأصل لِمَـا لا يتعدّى؛ نحو كرم يكرم ، على ما شرحنا من حالها . فإذا (٥) كان كذلك كان أن يكون فى غير المتعـدّى فيما ماضيه فَعَـل أولى وأقيس .

فإن قيل : فكيف (٦) ذلك ونحن نعلم أن يفعُل فى المضاعف المتعدّى أكثر من يفعِل؛ نحو شدّه يشُدّه، ومدّه يمُدّه ، وقـدّه يقُدّه ، وجزّه يجُزّه ، وعزّه يعُزّه ،

---

(١) كذا فى ا ، ب . وفى ش : «وكما» . (٢) كذا فى ا ، ب . وفى ش : «وكما» .
(٣) ثبت هذا اللفظ فى ش ، ب وسقط فى ا . (٤) فى ش ، ب : « يفعل المتعدّى » .
(٥) كذا فى ا . وفى ش ، ب : «و إذا» . (٦) كذا فى ش ، ب . وفى ا : «وكيف» .

وأزّه يؤزّه ، وعمّه يعُمّه ، وأمّه يؤمّه ، وضمّه يضُمّه ، وحلّه يحُلّه ، وسلّه يسُلّه ، وتلّه يتُلّه . ويفعِل فى المضاعف قليل محفوظ ، نحو هرّه يهِرّه [(١)] ، وعلّه يعِلّه ، وأحرفٍ قليلة . وجميعها يجوز فيه «أفْعُله» نحو علّه يعُلّه ، وهرّه يهُرّه [(١)] ؛ إلا حبّه يحِبّه فإنه مكسور المضارع لا غير .

٥ قيل : إنما جاز [(٢)] هذا فى المضاعف لاعتلاله ، والمعتلّ كثيرا ما يأتى مخالفا للصحيح ، نحو سيّد ، وميّت ، وقُضَاة ، وغُزَاة ، ودام ديمومة ، وسار سيرورة . فهذا شىء عَرَض قلنا فيه ، ولنعد .

وكذلك حالُ قولهم قنَط يقنَط ، إنما هو لغتان تداخلتا . وذلك أن قنَط يقنِط لغة ، وقنِط يقنَط أخرى ، ثم تداخلتا فتركّبت لغة ثالثة . فقال من قال قنَط : يقنَط ، ١٠ ولم يقولوا : قنِط يقنِط ؛ لأن آخذا إلى لغته لغة غيره قد يجوز أن يقتصر على بعض اللغة التى أضافها إلى لغته دون بعض . وأمّا حسِب يحسِب ، ويئس ييئِس ، ويبِس ييبِس فمشبّه [(٣)] بباب كرُم يكرم ، على ما قلنا فى نعِم ينعِم . وكذلك مِتّ تموت ، ودِمت تدوم ، وإنما تدوم وتموت على من قال مُتّ ودُمْت ، وأمّا مِتّ ودِمت فمضارعهما تمات وتدام ؛ قال :

١٥ يامىّ [(٤)] لا غَــرْو ولا مَــلاما فى الحبّ إن الحبّ لن يَدَاما

---

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : «هزه يهزه» . وما أثبت هو الصواب .

(٢) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى جـ : «جاء» .

(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «فشبه» .

(٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «مىّ» وفى الجمهرة ٣/٤٨٥ ، بدل الشطر الأوّل :

٢٠ * ياليل لا عذل ولا ملاما *

وقال :

بُنىّ(١) يا سيِّدة البنات   عِيشِى ولا يؤمن أن تمانى

ثم تلاقى صاحبا اللغتين، فاستضاف هذا بعضَ لغة هذا، وهذا بعضَ لغة هذا، فتركّبت لغة ثالثة. قال الكسائىّ: سمعت من أخوين من بنى سُلَيم(٢). نما ينمو، ثم سألت بنى سُلَيم عنه فلم يعرفوه. وأنشد أبو زيد لرجل من بنى عُقَيل:

ألم تعلمِى ما ظِلتُ بالقوم واقفا   على طَلَلٍ أضحت معارِفُه قَفْرا(٣)

فكسروا الظاء فى إنشادهم وليس من لغتهم.

وكذلك القول فيمن قال: شعُر فهو شاعر، وحمُض فهو حامض، وخثُر فهو خاثر: إنما هى على نحوٍ من هذا. وذلك أنه يقال: خَثُر وخثَر، وحَمُض وحَمَض، وشعُر وشعَر، وطهُر وطهَر، فجاء شاعر، وحامض، وخاثر، وطاهر على حمَض، وشعَر، وخثَر، وطهَر، ثم استُغنى بفاعل عن «فعيل» وهو فى أنفسهم وعلى بالٍ من تصوّرهم. يدلّ على ذلك تكسيرهم لشاعر: شعراء لمّا كان فاعل هنا واقعا موقع «فعيل» كُسّر تكسيره، ليكون ذلك أمارة ودليلا على إرادته، وأنه مغنٍ عنه، وبدل منه؛ كما صحّح العواور(٤) ليكون دليلا على إرادة الياء فى العواوير، ونحو ذلك.

(١) كذا فى أ، ب. وهو ما فى اللسان (موت)، وما فى الجمهرة ٣/٤٨٥، وقال ابن دريد بعد إنشاده: «أراد بنيتى». وفى ش:

* بنيّتى سيدة البنات *

ويبدو كأنها مصلحة، وهو يوافق ما فى الصحاح.

(٢) كذا فى أ. وفى ب، ش: «من بنى سليم يقولان».

(٣) هذه رواية البيت كما فى أ. وقد ورد فى ب، ش:

ألم تعلما ما ظلت بالقوم واقفا   على طلل أضحت معالمه قفرا

(٤) أى فى قوله: * وكحّل العينين بالعواور *

وانظر ص ١٩٥ من هذا الجزء.

وعلى ذلك قالوا: عالم وعلماء — قال سيبويه[1]: يقولها من لا يقول عليم — لكنه[2] لمّا كان العِلْم إنما يكون الوصف بهِ بعد المزاولة له وطول الملابَسة صار كأنه غريزة، ولم يكن على أوّل دخوله فيه، ولو كان كذلك لكان متعلّما لا عالما، فلمّا خرج بالغريزة إلى باب فعُل صار عالم فى المعنى كعليم، فكُسِّر تكسيره، ثم حملوا عليه ضدّه، فقالوا: جهلاء كعلماء، وصار علماء كحلماء؛ لأن العلم مَحْلَمَة لصاحبه، وعلى ذلك جاء عنهم فاحِش وفحشاء، لمّا كان الفُحْش ضربا من ضروب الجهل، ونقيضا للحلم؛ أنشد الأصمعىّ — فيما روينا عنه — :

* وهل علمتِ فُحَشاءَ جهله[3] *

وأما غسا يَغْسَى[4]، وجَبَى يجبَى[5]، فإنه كأبَى يأْبَى. وذلك أنهم شبّهوا الألف فى آخره بالهمزة فى قرأ يقرأ، وهدأ يهدأ. وقد قالوا غَسِىَ يَغْسَى، فقد يجوز أن يكون غَسَا يَغْسَى من التركّب[6] الذى تقدّم ذكره. وقالوا أيضا جَبَى يَجْبَى، وقد أنشد أبو زيد:

* يا إبلى ماذا مُه فتأْبيَهْ *

فجاء بهِ على وجه القياس، كأَتَى يَأْتِى. كذا رويناه عنه، وقد تقدم ذكره[7]، وأننى قد شرحت حال هذا الرجز فى كتابى "فى النوادر الممتعة".

---

(١) كذا فى أ. وفى سائر الأصول: «من يقولها لا يقول عليم». والذى فى سيبويه ٢/٢٠٦: «... وعلماء يقولها من لا يقول إلا عالم».

(٢) هذا من كلام ابن جنىّ.

(٣) من رجز لصخير بن عمير فى الأصمعيات ٥٨ وبعده:

* مغوثة أعراضهم ممرطلة *

وأورد اللسان هذا الشطر مع آخر فى مغث.

(٤) كذا فى ش، ب. وفى أ: «فأتا».

(٥) يقال: غسا الليل: أظلم.

(٦) كذا فى أ. وفى ش، ب: «التركيب».

(٧) انظر ص ٣٣٢ من هذا الجزء.

واعلم أن العرب تختلف أحوالها فى تلقّى الواحد منها لغةَ غيره؛ فمنهم من يخِفّ ويسرع قبولَ ما يسمعه[1]، ومنهم من يستعصِم فيقيم على لغته البتّة، ومنهم من إذا طال تكرر لغةِ غيره عليه لصِقت به، ووُجدت فى كلامه؛ ألا ترى إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قيل : يا نبىء الله، فقال : "لست بنبىء الله ولكنى نبىّ الله" وذلك أنه عليه الصلاة والسلام أنكر الهمز فى ٱسمه فردّه على قائله[2]، لأنه لم يدر بم سمّاه، فأشفق أن يُمسِك على ذلك، وفيه شىء يتعلق بالشرع، فيكون بالإمساك عنه مبيحَ محظورٍ، أو حاظرَ مباحٍ .

وحدّثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال : اجتمع أبو عبد الله ابن الأعرابىّ وأبو زياد الكلابىّ على الجسر ببغداد، فسأل أبو زياد أبا عبد الله عن قول النابغة الذبيانىّ :

* على ظهرِ مَبْناةٍ[3] ... *

فقال أبو عبد الله[4] : النَّطع[5]، فقال أبو زياد : لا أعرفه، فقال : النِّطع، فقال أبو زياد : نعم، أفلا ترى[6] كيف أنكر غير لغته على قرب بينهما .

---

(١) كذا فى أ . وفى ش، ب : «يسوّغ» . (٢) كذا فى ش، ب . وسقط فى أ .

(٣) هو من قوله :

كأن مجرّ الرامسات ذيولها عليه حصير نمّقته الصوانع

على ظهر مبناة جديد سيورها يطوف بها وسط اللطيمة بائع

والمبناة — بفتح الميم وكسرها — تتخذ من الجلد يضم بعضه إلى بعض و يضع عليه التاجر أمتعته، وكانوا يضعون الحصير عليها يطوفون بها لبيعها .

(٤) كذا فى ش، ب . وفى أ : «ابن الأعرابى» .

(٥) يريد أنه سأله عن المبناة ما هى فقال : النطع بفتح النون، فأنكر ذلك إذ كان من لغته النطع بكسر النون . وأورد اللسان القصة فى نطع .

(٦) كذا فى ش، ب . فى أ : «تراه» .

وحدّثنى[1] أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد عن أبى بكر محمد بن هرون الرُّويانى عن أبى حاتم قال: قرأ علىّ أعرابىّ بالحرم: «طِيبَى لهم وحُسْنُ مآب»، فقلت: طوبَى، فقال طيبى، قلت طوبى، قال طيبى. فلمّا طال علىّ قلت: طوطو، فقال طِى طِى. أفلا ترى إلى استعصام هذا الأعرابىّ بلغته وتركه متابعة أبى حاتم.

والخبر المرفوع فى ذلك، وهو سؤال أبى عمرو أبا خَيْرة[2] عن قولهم: استأصل الله عِرْقاتهم[3]، فنصب أبو خَيْرة التاء من «عِرْقاتهم»، فقال له أبو عمرو: هيهات أبا خيرة، لان جِلدُك[4]. وذلك أن أبا عمرو استضعف النصب بعد ما كان سمعها منه بالجرّ، قال: ثم رواها فيما بعد أبو عمرو بالنصب والجرّ، فإمّا أن يكون سمع النصب من غير أبى خَيْرة ممن يَرضى عربيّته، وإما أن يكون قوِى فى نفْسه ما سمعه من أبى خيرة من نصبها. ويجوز أيضا أن يكون قد أقام الضعفُ فى نفسه فحكى النصب على اعتقاده ضعفه، وذلك أن الأعرابىّ قد يَنطق بالكلمة يَعتقد أن غيرها أقوى فى نفْسه منها، ألا ترى أن أبا العباس حكى عن عُمَارة أنه كان يقرأ ﴿ولا الليلُ سابقُ النهارَ﴾ بالنصب، قال أبو العباس: فقلت له ما أردت؟ فقال: سابقٌ النهارَ، فقلت له فهلّا قلتَه؟ فقال: لو قلته لكان أوزن، أى أقوى. وقد ذكرنا هذه الحكاية للحاجة إليها فى موضع آخر، ولا تستنكِر إعادة الحكاية، فربما كان فى الواحدة عدّةُ أماكن مختلفة يُحتاج فيها إليها.

فأمّا قولهم: عَقُرت فهى عاقِر، فليس «عاقر» عندنا بجارٍ على الفِعْل جريان قائم وقاعد عليه، وإنما هو اسم بمعنى النسب بمنزلة امرأة طاهِر، وحائض، وطالق.

---

(١) كذا فى ش، ب. وفى ا: «حدثنا». وسبقت هذه القصة فى ص ٧٥ وما بعدها.
(٢) أبو عمرو: هو ابن العلاء. وأبو خيرة: نهشل بن زيد، (انظر فهرست ابن النديم).
(٣) جمع عرقة وهى الأصل. (٤). يريد أنه طال عهده بالبادية حيث الخشونة والقشف، وأثر فيه الحضر فنال ذلك من فصاحته. وانظر هذه القصة فى مجالس ابن حنزابة (الثانى).

وكذلك قولهم : طَلُقت فهى طالِق ؛ فليس عاقِر من عقُرتْ بمنزلة حامِض من حَمُض ، ولا خاثِر من خثُر ، ولا طاهِر من طهُر ، ولا شاعِر من شعُر ؛ لأن كل واحد من هذه هو اسم الفاعل ، وهو جارٍ على فَعَل (فاستغنِى به عما يجرى على فَعُل ، وهو)[1] فعيل على ما قدّمناه .

وسألت أبا على — رحمه الله — ، فقلت : قولهم حائِض بالهمزة يَحكم بأنه جارٍ على حاضت ؛ لاعتلال عين فعلت . فقال : هـذا لا يدلّ . وذلك أن صورة فاعِل مما عينه معتلّة لا يجيء[2] إلا مهموزا ، جرى على الفعل أو لم يَجْرِ ؛ لأن بابه أن يَجرى عليه ، فحملوا ما ليس جارِيا عليه ، على حكم الجارى عليه ؛ لغلبته إيّاه فيه . وقد ذكرت هذا فيما مضى .

فاعرِف ما رسمتُ لك ، واحمِل [ما يجيء منه عليه] ؛ فإنه كثير ، وهذا طريق قياسه .

(باب فيما يرد) عن العربىّ مخالفا لِمَا عليه الجمهور[3]

إذا اتّفق شيء من ذلك نُظِر فى حال ذلك العربىّ وفيما جاء به . فإن كان الإنسان فصيحا فى جميع ما عدا ذلك القدرَ الذى انفرد به ، وكان ما أورده مما يقبله القياس ، إلا أنه لم يَرِد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان ، فإنّ الأَولى فى ذلك أن يُحْسَن الظنّ به ، ولا يُحمَل على فساده .

فإن قيل : فمن أين ذلك له ، وليس مسوَّغا أن يرتجل لغة لنفسه ؟

---

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ موضع ما بين القوسين : « فهو » .

(٢) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى جـ : « لا تجيء إلا مهموزة » وقد روعى هنا التذكير فى المضاف اليه .

(٣) كذا فى أ ، جـ . وفى ش ، ب : « باب ما يرد » .

قيل : قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدُها ، وعفا رسمها، وتأبّدت(١) معالمها . أخبرنا أبو بكر جعفر بن محمد بن الحجّاج عن أبي خليفة(٢) الفضل بن الحُبَاب قال : قال ابن عون(٣) عن ابن سيرين ، قال عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه : كان الشعْر علم القوم، ولم يكن لهم عِلْمٌ أصحّ منه، فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العربُ بالجهاد وغزو(٤) فارس والروم، ولهيت عن الشعر وروايته ، فلمّا كثر الإسلام وجاءت الفتوح واطمأنّت(٥) العربُ فى الأمصار ، راجعوا رواية الشعر، فلم يئولوا(٦) إلى ديوانٍ مدوّن ، ولا كتابٍ مكتوب، وألْفَوا ذلك وقد هلك من العرب مَن هلك بالموت والقتل، فحفظوا أقلّ ذلك، وذهب عنهم كثيره .

وحدّثنا أبو بكر أيضا عن أبي خليفة قال قال(٧) يونس بن حبيب : قال أبو عمرو ابن العلاء : ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقلّه ، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير . فهذا ما تراه(٨) ، وقد روى فى معناه كثير .

وبعد فلسنا نشكّ فى بعد لغة حِمْيَرَ ونحوها عن لغة ابنى نزار(٩)؛ فقد يمكن أن يقع شيء من تلك اللغة فى لغتهم فيساء الظنّ فيه(١٠) بمن سمع منه ، وإنما هو منقول من تلك اللغة .

---

(١) أى جهلت : من قولهم : تأبد الرسم ، أوحش وأقفر وتنكر . (٢) كانت وفاة أبي خليفة هذا فى سنة ٣٠٥ كما فى الشذرات، وهو بصرىّ . (٣) هو عبد الله بن عون . مات سنة ١٥١ كما فى تهذيب التهذيب . وفى طبقات ابن سلام ١٠ : « ابن عوف » وهو تحريف، وتبعه السيوطى فى المزهر (النوع ٤٩) . (٤) فى ابن سلام : « غزوا » . (٥) كذا فى أ ، جـ . وفى ش، ب : «فاطمأنت» . (٦) عند ابن سلام : « يئلوا » . (٧) هذا الخبر أيضا فى ابن سلام فى الموطن السابق . (٨) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « نراه » . (٩) يريد بابنى نزار : مضر وربيعة . (١٠) كذا فى أ . وفى ب : « به » وسقط هذا فى سائر الأصول .

ودخلت يوما على أبى علىّ — رحمه الله — خاليا فى آخر النهار ، فحين رآنى قال لى : أين أنتَ؟[1] أنا أطلبك . قلت : وما ذلك؟ قال: ما تقول فيما جاء عنهم من حَوْرِيت[2] ؟ فخضنا معا فيه ، فلم نحلَ بطائل منه ، فقال : هو من لغة اليمن ، ومخالف للغة ابنى نزار[3]، فلا ينكرَ أن يجىء مخالفا لأمثلتهم .

وأخبرنا أبو صالح السليل بن أحمد بن عيسى بن الشيخ، قال حدثنا أبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدىّ[4]، قال حدثنا الخليل بن أسَد النُوشَجانىّ، قال حدّثنى محمد بن يزيد بن ربّان[5]، قال أخبرنى رجل عن حمّادٍ الرّاوية، قال : أمر النعمان فنُسخت له أشعارُ العرب فى الطُنُوج[6] — قال : وهى الكراريس — ، ثم دفنها فى قصره الأبيض. فلمّا كان المختار بن أبى عُبَيد قيل له : إنّ تحت القصر كنزا، فاحتفرَه، فأخرج تلك الأشعار . فمن ثَمّ أهلُ الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة . وهذا ونحوه مما يدلّك على تنقّل الأحوال بهذه اللغة، واعتراضِ الأحداث عليها، وكثرةِ تغوّلها وتغيرها .

فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع[7] على الفصيح يُسمَع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ، ما وُجِد طريق إلى تقبّل ما يورِده، إذا كان القياس يعاضده؛ فإن لم يكن[8] القياس مسوّغا له ؛ كرفع المفعول ، وجرّ الفاعل، ورفع المضاف إليه ، فينبغى أن يُرَدّ . وذلك لأنه جاء مخالفا للقياس والسماع جميعا ، فلم يبق له عِصْمة تُضيفه ، ولا مُسْكة تجمع شَعاعه .

---

(١) كذا فى ا ، جـ . وفى ش ، ب : « كنت » . (٢) اسم موضع .

(٣) فى ا : « بنى » . (٤) كذا فى ا . وفى ش، ب : « محمد بن يزيد بن العباس » وما أثبت موافق لما فى ص ٣٦٠ . والقصة فى اللسان فى طنج . ومحمد هذا ينتسب الى أبى محمد اليزيدى جدّه . وكانت وفاة محمد سنة ٣١٠ ، وله ترجمة فى البغية ٥ وما بعدها ، وفى ابن خلكان ١ / ٥٠٢ .

(٥) كذا بالباء الموحدة كما فى التاج (طنج) . وفى ش : « ريان » وفى ا ، ب أهمل النقط .

(٦) وليس لها واحد كما فى القاموس واللسان . (٧) كذا فى ا . وفى ش، ب : « يقطع » .

(٨) كذا فى ش ، ب . وفى ا : « وإن لم » .

فأمّا قول الشاعر — فيما أنشده أبو الحسن — :

* يومَ الصُّلَيفاءِ لم يوفون بِالجارِ[1] *

فإنه شبّه للضرورة لم بـ«لا»، فقد يُشبَّه[2] حروفُ النفى بعضُها ببعض، وذلك لاشتراك الجميع فى دلالته عليه؛ ألا ترى إلى قوله — أُنشِدْناه — :

أَجِدَّكَ لم تغتمض ليلةً ... فترقدَها مَعَ رُقّادِها[3]

فاستعمل «لم» فى موضع الحال، وإنما ذلك من مواضع ما النافية للحال. وأنشدنا أيضا :

أَجِدَّكَ لن ترى بثُعيلباتٍ ... ولا بَيْدانَ ناجيةً ذَمولا[4]

استعمل أيضا «لن» فى موضع «ما» .

وسألت أبا علىّ — رحمه الله — عن قوله :

أبيتُ أسرى وتبيتِي تدلكِى ... وجهكِ بالعنبرِ والمسكِ الذكى[5]

نخضنا فيه، واستقر الأمر فيه على أنه حذف النون من تبيتين، كما حذف الحركة للضرورة فى قوله[6] :

* فاليومَ أَشْرَبْ غيرَ مستَحْقِبٍ *

---

(١) صدره : * لولا فوارس من نعم وأسرتهم *

وانظر اللسان فى صلف ، وقال البغدادى فى الخزانة ٣/٦٢٦ : « وهـذا البيت أنشده الأخفش والفارسى وغيرهما ، ولم أجد من عزاه إلى قائله ولا من ذكر تتمته » . (٢) كذا فى ا . وفى ش، ب : « تشبه » . (٣) أوّل قصيدة للأعشى فى الصبح المنير ٥٠ ، وورد البيت غير معزو فى الكامل ٧/٤٢ . (٤) للمرار بن سعيد . وبعده :

ولا متلافيا والشمس طفـل ... ببعض نواشغ الوادى حمولا

وانظر معجم البلدان فى « ثعيلبات » واللسان فى « نشغ » . وقوله « متلافيا » ، كذا بالفاء فى المعجم . وفى اللسان « متلاقيا » بالقاف . وما فى المعجم يوافق رواية شرح القاموس : ولا متدارك . وكذا ورد فى اللسان فى « طفل » : متلافيا . و « بيدان » كذا فى الأصول ما عدا جـ ففيها : « بقدان » وهو تحريف . وبيدان : جبل فى حمى ضرية ؛ كما فى ياقوت . (٥) انظر الخزانة ٣/٥٢٥ (٦) انظر ص ٧٤ من هذا الجزء .

كذا وجّهته معه، فقال لى: فكيف تصنع بقوله «تدلكى»؟ قلت: نجعله بدلا من «تبيتى» أو حالا فنحذف النون، كما حذفها من الأوّل فى الموضعين[1]، فاطمأنّ الأمرُ على هذا.

وقد يجوز أن يكون «تبيتى» فى موضع النصب بإضمار «أن» فى غير الجواب، كما جاء بيت الأعشى[2]:

لنا هَضْبة لا يَنزل الذلُّ وسطَها ... ويأوِى إليها المستجيرُ فيُعْصَمَا

وأنشد[3] أبو زيد — وقرأته عليه — :

بياض بالأصل

فجاء بهِ على إضمار «أن» كبيت الأعشى.

فأمّا قول الآخر[4]:

أن تهبطين بلاد قو ... م يَرْتَعُون من الطِلاح[5]

فيجوز أن تكون «أن» هى الناصبة للاسم مخفَّفة، غير أنه أولاها الفعل بلا فصل، كما قال الآخر:

(١) كأنه يريد بالموضعين كون «تدلكى» بدلا وحالا. وقد سقطت هذه العبارة «فى الموضعين» فى حـ، وهو أجود. (٢) البيت فى الكتاب ١/٤٢٣. وقد نسبه فيه الى طرفة لا الى الأعشى، وانظر العمدة ٢/٢١٢. وهو من قصيدة فى ديوان طرفة. وقبله مطلع القصيدة:

لقد علم الأقوام أنا بنجوة ... علت شرفا من أن تضام وتشتما

(٣) كذا فى أ، ب. وفى ش: «وأنشدنا». وقد خلت الأصول التى بيدى من البيت الشاهد، وكتب مكانه عبارة «بياض بالأصل» كما أثبت. وفى نوادر أبى زيد ٢٠٨ من مقطوعة للقحيف العقيلى:

وفى الصحصحين الذين ترحلوا ... كواعب من بكر تسام وتحبلا

وترى «تحبلا» بالنصب حيث لا ناصب. فقد يكون الشاهد الذى أراده ابن جنى هو هذا. وإن كان شارح النوادر على بن سليمان الأخفش الصغير يخرج هذا على أن الألف بدل من نون التوكيد، فلا يكون الفعل منصوبا، فإن ابن جنى لا يذهب هنا هذا المذهب. (٤) هو القاسم بن معن قاضى الكوفة. انظر شواهد العينى فى إنّ وأخواتها. وانظر فى ترجمة القاسم الفهرست ١٠٣.

(٥) قبله:

إنى زعيم يا نويـ ... ـقة إن أمنت من الرزاح

ونجوت من عرض المنو ... ن من العشىّ إلى الصباح

وورد فى اللسان البيت الأول مع البيت الشاهد فى «أنن».

إن تحمِـلا حاجة لى خَفّ محملها   تستوجِبا نِعمةً عندى بهـا و يدا[1]

أن تقرآن على أسماء — ويحكما —   منّى السـلام وألّا تعلمـا أحدا

سألت عنه أبا علىّ رحمه الله فقال : هى مخفّفة من الثقيلة[2] ؛ كأنه قال : أنكما تقرآن ، إلا أنه خفّف من غير تعويض . وحدّثنا أبو بكر محمد بن الحسن[3] عن أحمد بن يحيى قال : شبّه « أن » بـ« ما » فلم يُعملها[4] كما لم يُعمل ما .

فأمّا ما حكاه الكسائىّ عن قُضَاعة من قولها : مررت بهْ ، والمـال لهْ ؛ فإنّ هذا فاشٍ فى لغتها كلها لا فى واحد من القبيلة ، وهذا غير الأوّل .

فإن كان الرجل الذى سُمعت منـه تلك اللغة المخالِفة للغـاتِ الجماعة مضعوفا فى قوله ، مألوفا منه لحنُه وفسادُ كلامه حُكِم عليه ولم يُسمع ذلك منه . هـذا هو الوجه ، وعليه ينبغى أن يكون العمل . وإن كان قد يمكن أن يكون مصيبا فى ذلك لغـةً قديمة ، مع ما فى كلامه من الفساد فى غيره ، إلا أنّ هـذا أضعف القياسين . والصواب أن يُردّ ذلك عليه ولا يتقبّل منه . فعلى هذا مَقاد[5] هذا البـاب فاعمل عليه .

---

(١) « إن تحملا » تقرأ « إن » هكذا مكسورة ، وهى شرطية جوابها « تستوجبا » وفى السيرافى ١/٢٩ تجور بيت قبل هذين :

يا صاحبىّ فدت نفسى نفوسكما   وحيثما كنتما لاقيتما رشـدا

والبيت الأول هنا فيه هكذا :

أن تحملا حاجة لى خف محملهـا   وتصنعا نعمة عنـدى بهـا و يدا

وقال السيرافى بعد إيراد الأبيـات الثلاثة : « والمعنى فيـه : أسألكما أن تحملا ... » وترى أن « أن تحملا » عليه بفتح همز « أن » . وانظر الخزانة ٣/٥٥٩

(٢) ثبت فى ا ، وسقط فى سائر الأصول .   (٣) أورد فى اللسان فى « أن » هذه القصة بأوسع من هذا ، وكأنه منقول عن سر الصناعة .   (٤) كذا فى ا . وفى غيرها : « لا » .

(٥) كذا فى ا . وفى ب : « مفاد » وسقط هذا اللفظ فى ش ، ى ، هـ .

باب فى امتناع العرب من الكلام بما يجوز فى القياس

وإنما يقع ذلك فى كلامهم[1] إذا استغنت بلفظ عن لفظ؛ كاستغنائهم بقولهم: ما أجود جوابَه عن قولهم: ما أجوبه، أو لأن قياسا آخر عارضه فعاق عن استعمالهم إيّاه؛ وكاستغنائهم بـ «كاد زيد يقوم» عن قولهم: كاد زيد قائما أو قياما. وربما خرج ذلك فى كلامهم؛ قال تأبّط شرّا:

فأبتُ إلى فَهْمٍ وما كِدت آئبا ... وكم مثلِها فارقتها وهى تصفِر[2]

هكذا صحّة[3] روايةِ هذا البيت، وكذلك هو فى شعره. فأمّا رواية من لا يضبِطه: وما كنت آئبا، ولم أك آئبا فلبعده عن ضبطه. ويؤكّد ما رويناه نحن مع وجوده فى الديوان أن المعنى عليه؛ ألا ترى أن معناه: فأبت وما كدت أءوب؛ فأمّا (كنت) فلا وجه لها فى هذا الموضع.

ومثل ذلك استغناؤهم بالفعل عن اسم الفاعل فى خبر (ما) فى التعجّب؛ نحو قولهم: ما أحسن زيدا، ولم يستعملوا هنا اسم الفاعل (وإن)[4] كان الموضع فى خبر المبتدأ[5] إنما هو للفرد دون الجملة.

ومما رفضوه استعمالا وإن كان مسوّغا قياسا وَذَر، ووَدَع؛ استُغنى عنهما بـترك.

---

(١) كذا فى أ. وفى ب، ش، جـ: «كلامها».

(٢) من قصيدته التى أوّلها:

إذا المرء لم يحتل وقد جدّ جدّه ... أضاع وقاسى أمره وهو مدبر

وانظر الحماسة ١/٣٨ وما بعدها.

(٣) كذا فى أ، ب. وفى ش، ح: «صحت». والرواية التى يعنيها هى رواية الحماسة.

(٤) كذا فى ش، ب. وفى أ: «فإن».

(٥) كذا فى أ. وفى سائر الأصول: «الابتداء».

ومما يجوز فى القياس — وإن لم يرد به استعمال — الأفعال التى وردت مصادرها ورُفضت هى ؛ نحو قولهم : فاظ الميِّت يَفيظ فَيْظا وفَوْظا . ولم يستعملوا من فَوْظ فِعْلا[1] . وكذلك الأَين للإعياء لم يستعملوا منــه فِعْلا[2] . قال أبو زيد وقالوا : رجل مُدرَهِم[3] ولم يقولوا دُرْهِم . وحدّثنا أبوعلىّ — أظنّه عن ابن الأعرابىّ — أنهم يقولون : دَرْهَمت[3] الخُبّازَى ، فهذا غير الأول . وقالوا : رجل مفئود[4] ولم يصرِّفوا فعْله ، ومفعولُ الصفة إنما[5] يأتى على الفِعْــل ؛ نحو مضروب من ضُرِب ، ومقتول من قُتِل .

فأمّا[6] امتناعهم من استعمال أفعال الوَيْح ، والوَيْل ، والوَيْس ، والوَيْب فليس للاستغناء ، بل لأن القياس نفاه ومَنَع منــه . وذلك أنه لو صرِّف الفعل من ذلك لوجب اعتلال فائه كوعد ، وعينه كبــاع ؛ فتحامَوا استعماله لِمَا كان يُعقِب من اجتماع إعلالين .

فإن قيل : فهلَّا صُرِّفت هذه الأفعال واقتُصِر[7] فى الإعلال لها على إعلال أحد حرفيها ، كراهية لتوالى الإعلالين ، كما أنّ شويت ورويت ونحو ذلك لمّــا وقعت عينها ولامها حرفى عِلّة صحَّحوا العين لاعتلال اللام تحامياً لاجتماع الإعلالين ، فقالوا : شَوَى يشوِى كقوله : رَمَى يرمى؟

قيل : لو فُعِل ذلك فى فِعْل وَيْح و ويل لوجب أن تعلّ العين وتصحَّح الفاء ؛ كما أنه لمّــا وجب إعلال أحد حرفى شويت ، وطويت ، وتصحيح صاحبه أعلّوا اللام وصحَّحوا العين ، ومحلّ الفــاء من العين محــلّ العين من اللام ، فالفاء أقوى

(١) أثبت أصحاب المعاجم من الفوظ فعلا ، يقال : فاظ ، يفوظ ، عن ابن السكيت ، وانظر اللسان
(٢) أثبت ابن الإعرابى منه فعلا ، يقال فيه آن ، يئين ؛ وأنشد : * إنا وربِّ القلص الصوامر * فقوله إنا أى أعيينا ، وانظر اللسان . (٣) انظر ص ٣٥٨ (٤) أى أُصيب فؤاده بوجع .
(٥) كذا فى ش ، ب . وهو الموافق لما فى اللسان فى فاد . وفى أ : « لما » .
(٦) كذا فى ش ، ب . وفى أ : «وأما» . (٧) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «فاقتصر» .

من العين ، كما أن العين أقوى من اللام ، فلو أعلّوا العين فى الفعل من الويل ونحوه ، لقالوا والَ يَوِيل ، وواح يَوِيح ، وواس يَوِيس ، وواب يوِيب ، فكانت[1] الواو تثبت هنا مكسورة ، وذلك أثقل منها فى باب وعد ؛ ألا تراها هناك إنما كُرِهت مجاورةً للكسرة فحذفت ، وأصلها يوعِد ، والواو ساكنة والكسرة فى العين بعدها . ولو قالوا يَوِيل لأثبتوها والكسرة فيها نفسها ، وذلك أثقل من يوعِد لو أخرجوه على أصله ، وليس كذلك يَشْوِى ويطوى ؛ لأن أكثر ما فى ذلك أن أخرجوه والحركة فيه . وهكذا كانت حاله أيضا فيما صحّت لامه ؛ ألا ترى أنّ يَقُوم أصله يَقْوُم ، فالعين[2] فى الصحيح اللام إنما غاية أصليّتها[3] أن تقع متحرّكة ثم سكّنت ، فقيل يَقُوم ، فأمّا ما صحّت عينه وفاؤه واو ، نحو وعد ووجد ، فإن أصل بنائه إنما هو سكون فائه وكسرة عينه ، نحو يوعِد ، و يوزِن ، و يوجد ، والواو كما ترى ساكنة ، فلو أنك تجشّمت تصحيحها فى يَويل ، و يويح ، لتجاوزت بالفاء حدّها المقدّر لها فيما صحّت عينه . فإن[4] أحللت الكسرة فيها نفسها فكان ذلك يكون — لو تُكلِّف — أثقلَ من باب يوعد و يوجد لو خرج على الصحّة . فاعرف ذلك فرقا لطيفا بين الموضعين .

ومما يجيزه القياس — غير أن لم يرد به الاستعمال — خبر (العَمْر، والأَيْمُن)[5] ، من قولهم : لَعَمْرُك لأقومنّ ، ولأَيْمُنُ الله لأنطلقنّ . فهذان مبتدآن محذوفا الخبرين ، وأصلهما — لو خرج خبراهما — لعمرُك ما أقسم به لأقومن ، ولأيمنُ الله ما أحلف به لأنطلقن ، فحذف الخبران ، وصارَ طول الكلام بجواب القسم عِوضا من الخبر .

(١) كذا فى ا . وفى ش ، ب : «وكانت» . (٢) كذا فى ا . وفى ش ، ب : «والعين» .
(٣) أى أصالتها . وانظر اللسان (أصل) . (٤) كذا فى ا . وفى ش ، ب : «بأن» .
(٥) كذا فى ا . وفى ش ، ب : «لعمر ولايمن» .

ومن ذلك قـولهم : لا أدرى أىُّ الجرادِ عاره[1] ، أى ذَهَب به، ولا يكادون ينطقون بمضارعه ، والقياس مقتضٍ له ، و بعضهم يقول : يَعُوره ؛ وكأنهم[2] إنمـا لم يكادوا يستعملون مضارع هذا الفعل لمـّا كان مَثَلا جاريا فى الأمر المتقضِّى[3] الفائت ، و إذا كان كذلك فلا وجه لذكر المضارع هنـا ، لأنه ليس بمتقَضٍّ .

٥ ومن ذلك امتناعهم من استعمال استحْوذ معتلّا و إن كان القياس داعيا إلى ذلك ومؤذِنا به ، لكن عارض فيـه إجماعهم على إخراجه مصحَّحا ؛ ليكون دليـلا على أصول ما غُيِّر من نحوه ؛ كاستقام واستعان .

ومن ذلك امتناعهم من إظهار الحرف الذى تَعَرَّف[4] به (أمسِ) حتى اضطُرّوا — لذلك — إلى بنـائه لتضمّنه معناه ، فـلو أظهروا ذلك الحرف فقالوا مضَى

١٠ الأمس بمـا فيه لَمـَا كان خَلْفا[5] ولا خطأ .

فأمّا قوله[6] :

وإنى وقفت اليوم والأمسِ قبله ببابِك حتى كادتِ الشمس تغرب

فرواه ابن الأعرابىّ : والأمسِ، والأمسَ جرّا ونصبا .

فمن جرّه فعلى الباب فيه، وجَعَل اللام مع الجرّ زائدة ، حتى كأنه قال : وإنى

١٥ وقفت اليوم وأمسِ، كما أن اللام فى قوله تعالى «قالوا الآن جئت بالحقّ» زائدة، واللام المعرِّفة له مرادة فيه ، وهو نائب عنها ، ومتضمِّن[7] لها ، فلذلك كُسِر فقال :

---

(١) أى لا أدرى أى الناس أخذه . ولا يستعمل إلا فى الجحد . انظر اللسان .

(٢) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « فكأنهم » . (٣) فى ج : « المنقضى » .

(٤) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « يعرف » . (٥) هو الردىء المعيب .

٢٠ (٦) هو نصيب كما فى اللسان فى أمس . (٧) فى عبارة اللسان : « مضمن » .

والأمسِ ، فهذه اللام فيــه زائدة والمعرِّفة له مرادة فيه ومحذوفة منــه . يدلّ على ذلك بناؤه على الكسر وهو في موضع نصب، كما يكون مبنيًّا إذا لم تظهر إلى لفظه.(١) (٢)

وأمّا من قال : والأمسَ فنصب فإنه لم يضمِّنه معـنى اللام فيبنيَه ، ولكنه عرّفه بهـا كما عرَّف اليوم بهـا ، فليست هذه اللام فى قول من قال : والأمسَ فنصب هى تلك اللامَ التى (هى فى قــول من قال)(٣) والأمسِ بجتزٍ . تلك لا تظهر أبدا ؛ لأنها(٤) فى تلك اللغــة لم تستعمل مظهَرة ؛ ألا ترى أن من ينصب غير من يجرّ ، فلكلٍّ(٥) منهما لغته(٦) ، وقياسها(٧) على ما نطق به منها، لا تداخِل أختها، ولا نسبة فى ذلك بينها وبينها ، كما أن اللام فى قولهم (الآنُ حدّ الزمانين) غير اللام فى قوله سبحانه « قالوا الآن جئت بالحقِّ » لأن الآن من قولهم (الآنُ حدّ الزمانين) بمنزلة « الرجل أفضل من المرأة ، والمَلَك أفضل من الإنسان » أى هــذا الجنس أفضل من هذا الجنس ، فكذلك (الآن) إذا رفعه جعله جنس هذا المستعمَل فى قولك « كنت الآن عنده ، وسمعت الآن كلامه » فمعنى هذا : كنت فى هذا الوقت الحاضر بعضه وقد تصرّمت أجزاء منــه(٨) . فهذا معنى غير المعنى فى قولهم الآنُ حدّ الزمانين ، فاعرفه .

ونظير ذلك أن الرجل من نحو قولهم : نِعم الرجل زيد غير الرجل المضمر فى (نِعم) إذا قلت : نِعم رجلا زيد ؛ لأن المضمر على شريطة التفسير لا يظهر ،

---

(١) كذا فى ش ، ب . وفى ا : « يظهر » . (٢) ضمن تظهر معنى تنضم فعدّاه بإلى . وفى عبارة اللسان : فى «لفظه» . (٣) كذا فى ش، ب . وفى ا بدل ما بين القوسين : « فيمن قال» . ويحسن الكلام عليها لوحذف « التى » . (٤) أى لام الأمس فى لغة الكسر .
(٥) كذا فى أصول الخصائص . وفى عبارة اللسان فى أمس : « فكل » .
(٦) كذا فى ا، ب . وفى ش : «لغة» . (٧) كذا فى ا، ب . وفى ش : «قياسا» .
(٨) فى شرح أدب الكاتب للجواليقى ٤٠ بعــد هذا زيادة : « عنده » . وهــذا فى رواية لابن المؤلف عنه .

ولا يستعمل ملفوظا به ، ولذلك قال سيبويه[1] : هذا باب ما لا يعمل فى المعروف إلا مضمرا ، أى إذا فسر[2] بالنكرة فى نحو نعم رجلا زيد ، فإنه لا يظهر أبدا .

وإذا كان كذلك علمت زيادة الزاد فى قول جرير :

تزود مثل زادِ أبيك فينا   فنِعم الزاد زاد أبيك زادا[3]

٥ وذلك أن فاعل (نِعم) مُظْهَر فلا حاجة به[4] إلى أن يفسَّر ، فهذا يسقط اعتراض محمد بن يزيد عن[5] صاحب الكتاب فى هذا الموضع .

واعلم أن الشاعر إذا اضطُر جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس ، وإن لم يَرِد به سماع . ألا ترى إلى قول أبى الأسود[6] :

ليت شعرى عن خليلى ما الذى   غاله فى الحبّ حتى وَدَعَهْ

١٠ وعلى ذلك قراءة بعضهم (ما وَدَعك ربك وما قلى) بالتخفيف أى ما تركك . دل[7] عليه قوله (وما قلى) لأن الترك ضَرْب من القِلَى ، فهذا أحسن من أن يعلَّ باب استحوذ واستنوق الجمل ، لأن استعمال (ودع) مراجَعةُ أصلٍ ، وإعلال استحوذ واستنوق ، ونحوهما من المصحَّح ترك أصلٍ ، وبين مراجعة الأصول إلى تركها ما لا خفاء به .

١٥ واعلم أن استعمال ما رفضته العرب لاستغنائها بغيره جارٍ فى حكم العربيّة مجرى اجتماع الضدّين على المحلّ الواحد فى حكم النظر . وذلك أنهما إذا كانا يعتقبان فى اللغة على الاستعمال جَرَيا مجرى الضدّين اللذين يتناوبان المحلّ الواحد . فكما لا يجوز

---

(١) الكتاب ١/٣٠٠ . (٢) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : « قيس » .
(٣) انظر ص ٨٣ . (٤) كذا فى ش ، ب وسقط فى أ .
٢٠ (٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « على » . (٦) انظر ص ٩٩ .
(٧) كذا فى أ . وفى ب ، ش : « فدل » والأنسب ما أثبته . وفى ج : « بدليل قوله » .

اجتماعهما عليـه ، فكذلك لا ينبغى أن يستعمل هذان ، وأن[1] يكتفى بأحدهما عن صاحبه؛ كما يحتمل المحلّ الواحد[2] الضدّ الواحد دون مراسله .

ونظير ذلك فى إقامة غير المحـل مُقـام المحلّ ما يعتقدونه فى مضادّة الفنـاء للأجسام . فتضادّهما إنمـا هو على الوجود لا على المحـل ؛ ألا ترى أن الجوهر لا يحلّ الجوهر بل يتضمنه فى حال التضادّ الوجود لا المحـل . فاللغة فى هـذه القضـيّة كالوجود ، واللفظان المقـام أحدهما مُقَام صاحبه ، كالجوهر وفنائه ، فهما يتعاقبان على الوجـود لا على المحـل ، كذلك الكلمتان تتعاقبان على اللغـة والاستعمال . فاعرف هذا إلى ماقبله .

وأجاز أبو الحسن ضُرِب الضربُ الشـديدُ زيدا ، ودُفِـع الدفعُ الذى تعرف إلى محمد دينارا ، وقتِل القتلُ يوم الجمعة أخاك ، ونحو هذه من المسائل . ثم قال: هو جائز فى القياس ، وإن لم يرد به الاستعمال .

فإن قلت فقد قال[3] :

ولو وَلَدتْ قُفَـيرةُ[4] جَرْو كلب لَسُبَّ بذلك الجـروِ الكلابا[4]

فأقام حرف الجرّ ومجروره مقام الفاعل وهناك مفعول به صحيح ، قيل هذا من أقبح الضرورة ، ومثله لا يعتدّ أصلا ، بل لا يثبت إلا محتقرا شاذًّا .

---

(١) كذا . والمناسب : وينبغى أن يكتفى الخ . (٢) كذا فى ش ، ب وسقط فى أ .

(٣) أى جرير يهجو الفرزدق . (٤) قفيرة أم الفرزدق . والبيت ذكر صاحب الخزانة فى شواهد نائب الفاعل أنه من قصيدته التى أولها :

أقـلى اللوم عاذل والعتـابا وقولى إن أصبت : لقد أصابا

وأن قبله :

وهل أم تكون أشد رعيا وصرا من قفـيرة واحتلابا

ولم أر البيت الشاهد فى هذا الموطن فى الديوان ، ولا النقائض . والبيت الذى ذكر البغدادى أنه قبل الشاهد هو البيت ٣٦ من القصيدة السالفة .

وأمّا قراءة من قرأ (وكذلك نُجِّى المؤمنين) فليس على إقامة المصدر مُقام الفاعل ونصب المفعول الصريح ، لأنه عندنا على حذف إحدى نونى (نُنجّى) كما حذف ما بعد حرف المضارعة فى قول الله سبحانه « تَذَكَّرون » أى تتذكرون . ويشهد أيضا لذلك سكون لام (نُجِّى) ولو كان ماضيا لانفتحت اللام إلا فى الضرورة . وعليه قول المثقِّب العَبْدىّ (١) :

لِمَن ظُعُن تَطَالَعُ مِن ضُبَيبٍ فما خرجت من الوادِى لِحِينِ (٢)

أى تتطالع فحذف الثانية ، على ما مضى .

وما يحتمله القياس ولم يَرِد به السماع كثير . منه القراءات التى تُؤْثَر رِوايةً ، لا تُتجاوز ؛ لأنها لم يسمع فيها ذلك ؛ كقوله — عزّ اسمه — « بسم الله الرحمن الرحيم » فالسُّنَّة المأخوذ بها فى ذلك إتباع الصفتين إعرابَ اسم الله سبحانه ، والقياس يبيح أشياء فيها ، وإن لم يكن سبيل إلى استعمال شىء منها . نعم وهناك من قوة غير هذا المقروء به ما لا يشكّ أحد من أهل هذه الصناعة فى حُسْنه ؛ كأن يُقرأ (بسم الله الرحمنُ الرحيمُ) برفع الصفتين جميعا على المدح . ويجوز (الرحمنَ الرحيمَ) بنصبهما جميعا عليه . ويجوز (الرحمنُ الرحيمَ) برفع الأوّل ونصب الثانى . ويجوز (الرحمنَ الرحيمُ) بنصب الأوّل ورفع الثانى . كلّ ذلك على وجه المدح ؛ وما أحسنه ههنا ! وذلك أن الله تعالى إذا وُصف فليس الغرض فى ذلك تعريفه بما يتبعه من صفته ؛ لأن هذا الاسم لا يعترض شكّ فيه ، فيحتاجَ إلى وصفه لتخليصه ؛ لأنه الاسم

(١) كذا فى أ . وسقط فى ش ، ب . وانظر شرح ابن الأنبارى للفضليات ٥٧٦

(٢) ضبيب : ماء فى البادية ، وواد . ويروى : صبيب . وقوله « لحين » هكذا بكسر الحاء فى ش ، ب . وفى أ : « لحين » بفتح الحاء ، وهو خطأ ، ومطلع القصيدة كما فى المفضليات :

أفاطم قبل بينك متعينى ومنعك ما سألت كأن تبينى

فهى مردفة . ويقول ابن الأنبارى : « وقوله : لحين أى بعد حين وإبطاء » .

الذى لا يشارَكُ فيه على وجه ، و بقيّة أسمائه ــ عزّ وعلا ــ كالأوصاف التابعة لهذا الاسم . و إذا لم يَعترض شكّ فيه لم تجئ صفته لتخليصه ، بل للثناء على الله تعالى . و إذا كان ثناء فالعدول عن إعراب الأوّل أولى به . وذلك أن إتباعه إعرابه جارٍ فى اللفظ مَجرى ما يتبع للتخليص ، والتخصيص . فإذا هو عُدِل به عن إعرابه علِم أنه للدح أو الذمّ (١) فى غير هذا ، عزّ الله وتعالى ، فلم يبق فيه هنا إلا المدح . ٥

فلذلك قوِى عنـدنا اختلاف الإعراب فى الرحمن الرحـيم بتلك الأوجه التى ذكرناها . ولهذا فى القرآن والشعر نظائر كثيرة .

---

(١) كذا فى ا . وفى سائر الأصول : « للدم » .

فهرس الجزء الأوّل من الخصائص

١ — باب القول على الفصل بين الكلام والقول ٥ — ٣٣

مادة ق و ل فى تقاليبها تدور معانيها على الخفوف والحركة . وهذا منهج الاشتقاق الأكبر (٥) . القلة والقال (٦) . الباز وتصريفه (٧) . الأولق ووزنه (٩) . الألوقة واللوقة (١٠) . الأثفية وتصريفها . (١١) فائدة تقليب الحروف وهو الاشتقاق الأكبر (١٢) . إسراف الزجاج فى الاشتقاق (١٢) . مادة (ك ل م) فى تقاليبها يدور معناها على القوة والشدّة (١٣) . بيان معني الكلام والقول (١٧) . رافع المبتدأ (١٨) . وانظر ص ١٩٩ . شواهد فيها نسبة الكلام والقول للحيوان (٢٢ ، ٢٣) . الاحتجاج بالمولدين فى المعانى (٢٤) . الكلم (٢٥) . وصف المفرد بالجمع (٢٦) . كلمة — بفتح فكسر — حجازية وكلمة — بكسر فسكون — تميمية (٢٧) . اجتزاء العرب بالحرف عن الكلمة (٣٠) . وانظر ٢٤٦،٨٠

٢ — باب القول على اللغة وما هى ٣٣ — ٣٤

حدّها (٣٣) . تصريفها، وبيه الكلام فى كرة وثبة (٣٣) . وانظر ١٧٢

٣ — باب القول على النحو ٣٤ — ٣٥

حدّه (٣٤) . العام قد يخص ببعض أفراده (٣٤) . كلمة «نحو» قد ترد ظرفا (٣٤) .

٤ — باب القول على الإعراب ٣٥ — ٣٧

حدّ الإعراب وفائدته (٣٥) . أصله فى اللغة (٣٦) . تسمية يوم الجمعة بالعروبة (٣٧) .

٥ — باب القول على البناء ٣٧ — ٤٠

حدّ البناء (٣٧) . البناء فى اللغة (٣٧) . بنى بأهله (٣٩) .

٦ — باب القول على أصل اللغة أإلهام هى أم اصطلاح ٤٠ — ٤٨

كتمان الحب وإظهاره (٤٢) . الاعتلال لمن قال بالمواضعة فى اللغة وتصوير المواضعة (٤٤) . المعميات والتراجم (٤٥) . اختلاف أقلام ذوى اللغات (٤٥) . أصل اللغات حكاية المسموعات (٤٦) . رأى ابن جنى فى أصل اللغة (٤٧) .

٧ — ذكر علل العربية أكلامية هى أم فقهية ٤٨ — ٩٦

علل النحو بين أقرب إلى علل المتكلمين ، ومرجعها الثقل والخفة (٤٨) وانظر ١٤٤
قد تخفى الحكمة فى كثير من الأحكام الشرعية (٤٨) . تعليل رفع الفاعل ونصب المفعول (٤٩) .
القلب فى ميزان وميعاد وسيد ونحو ذلك (٤٩) . بعض الأحكام الشرعية تتضح علته (٥٠) .
بعض خلال الجاهلية التى ورد الشرع بها (٥١) . ماورد على فعل — على وزن عمر — معدولا عن
فاعل (٥٢ ، ٧٧) . إهمال ما أهمل فى العربية أكثره للاستثقال (٥٤) . أصول الأسماء
والموازنة بينها فى الاستعمال (٥٥) . الصوت يضعف جرسه فى الإدراج والوصل (٥٧) . حكاية
العربى الذى بايع أن يشرب علبة لبن فتنحنح (٥٨) . فعل — بفتح فسكون — أعدل الأبنية
(٥٩) . جمع فعلة — بضم فسكون — وفعلة — بكسر فسكون — (٥٩) . الإعلال فى نحو حياض
وجياد (٥٩) . الجمع بين الساكنين فى الوقف (٥٩) . التصرف فى أصول الأبنية (٦١) .
إذا أعطوا شيئا من شىء حكما ما قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكما من أحكام صاحبه (٦٣) .
وانظر ٣٠٤ . استعمال بعض الأصول دون بعض (٦٤) . القلب المكانى ضرب من الإعلال (٦٤) .
كثير من اللغة يضاهى بأجراسه صوت الأفعال التى يعبر بها عنها (٦٥) ، وانظر ص ٤٦ . أسباب التسمية
قد تخفى لبعدها فى الزمان ٦٦ ، رفع عقيرته (٦٦) . وانظر ٢٤٨ . ابن السراج والزجاج فى الاشتقاق
وانظر ص ١٢ ، ٢٤٨ . الغرض من الخصائص (٦٧) وانظر ص ٧٧ . زئبر وضئبل وخرفع وإصبع ،
ومذست (٦٨) . قد يقل الشىء فى كلامهم وغيره أثقل منه (٦٨) . الثنائى يقل فيه الضم (٦٩) .
الوقف على العروض والوقف على القافية (٧٠) . مسألة لم يسبق إليها (٧١) . وانظر ١٩١ . الحروف
الأحادية أكثرها مفتوح (٧١) . العرب راعوا فى إهمال ما أهمل ما أدركه النحويون ، وفيه دقة نظرهم
(٧٢) . اختلاس الحركة عند أبى عمرو والتباس هذا على بعض القراء وتنبه سيبويه له (٧٢) . إشمام
الحركة (٧٣) . إسكان الحرف فى الشعر (٧٤) . اعتراض المبرّد على سيبويه فى الرواية (٧٥) .
وانظر ٨٩ ، ٢٠٦ . إسكان العين فى نحو رسل وظرف وعلم وكتف وعصر (٧٥) . قصة الأعرابىّ
الذى أراده أبو حاتم على أن يقرأ طوبى لهم فأبى . وفيه تأصل العربية فى العرب (٧٦) وانظر ٣٤٨ .
قصة للشجرى مع ابن جنى (٧٦) وانظر ٢٥٠ . شىء من الكلام على منهج الخصائص (٧٧) وانظر ٦٧ .
قصة للشجرىّ ولغلام من آل المهيا (٧٨) . الإنشاد الذى يقال له النصب (٧٨) . مدحهم بالسباطة
والرشاقة (٧٩) . قصة غلام أعرابىّ دل السفر على الماء (٨٠) . الاجتزاء بالحرف (٨٠) .
وانظر ٣٠ ، ٢٤٦ . حذف بعض الكلمة (٨٠) . ميلهم إلى الإيجاز ومن هذا أسماء الاستفهام
والشرط وما جرى مجراهما (٨٢) . قد تطيل العرب للتوكيد (٨٣) . هم إلى الإيجاز أميل (٨٣) .
قولهم فى التوكيد أجمعون أكتعون (٨٣) . العناية بالقافية وآخر السجعة (٨٤) . الجمع بين الواو

والياء ردفين لا وصلين (٨٤) . وانظـر ص ١١٥ . كتاب المؤلف اسمه المعرب (٨٤) . قولهم أخذ المـال بأجمعه وجاء القوم بأجمعهم (٨٥) . جمع فعل على أفعل (٧٦) . القلب فى الفتوى وفى برّ مكول ونحوهما (٨٧) . وانظر ص ١٣٣ ، ٣٠٧ . علل النحويين ضربان ، واجب لا مناص من أثره ، واستحسانىّ يمكن مخالفته فى النطق (٨٨) . وانظر ص ١٤٥ . من المستحيل الجمع بين ألفين (٨٨) . الردّ على المبرّد فى تخطئته سيبويه (٨٩) ، وانظر ٧٥ ، ٢٠٦ . اجتماع السواكن فى لغة العجم (٩٠) . أثر الزمزمة فى استخفاف الابتداء بالساكن عند العجم (٩١) . قولهم كليد للفتاح ٩١ . سمع أبو على فى هيت فتحة غريبة (٩٢) . مذهب يونس فى إلحاقه نون التوكيد الخفيفة فى التثنية (٩٢) . قراءة نافع محياى ومماتى بسكون الياء فى محياى (٩٢) . قولهم : التقت حلقتا البطان بإثبات الألف (٩٣) . بل سفر فى بلو سفر لضعف الحاجز بين الكسر والواو (٩٣) . وانظر ص ١٣٧ . قراءة عاصم : « وقيل من راق » بيان النون (٩٤) . قراءة « فإذا هيتلقف » (٩٤) . بعض أحكام الإدغام (٩٤) .

٨ — باب القول على الاطراد والشذوذ ٩٦ — ١٠٠

معنى المـادّة ط ر د (٩٦) . معنى ش ذ ذ (٩٦) . أقسـام المطرد والشاذ (٩٧) . أخوص الرمث وألفـاظ جرت مجراه (٩٨) . وانظر ص ١١٨ ، ثوب مصوون ونحوه ، (٩٨) وانظر ص ٢٦١ . ورد ودعه على شذوذ (٩٩) وانظر ٢٦٦ . ودع يدع بكسر عين المضارع (٩٩) . أقائم أخواك أم قاعدان (١٠٠) .

٩ — باب فى تقاود السماع ، وتقارع الانتزاع ١٠٠ — ١٠٩

الناصب للفعول (١٠٢) مررت بك وزيدا ، (١٠٢) وانظر ٣٤٢ . وقوع المبتدأ بعد إذا الزمانية (١٠٤) ، قد يستدل باللفظ الوارد على الشيء وضدّه (١٠٦) .

١٠ — باب فى مقاييس العربية ١٠٩ — ١١٥

الأسـباب المـانعة من الصرف ، المعنوىّ منهـا واللفظىّ (١٠٩) وانظر ١٧٧ . معنى قول النحاة : عامل لفظىّ وعامل معنوىّ (١٠٩) . العمل الإعرابى فى الحقيقة للتكلم ، ونسبته لغيره للملابسة خاصة (١١٠). توسع العرب فى القياس وحمل الفرع على الأصل ، حتى ليفعلون ذلك دون ضرورة ، ومن ذلك ما يقال فيه : طردا للباب ، ومن ذلك نصب جمع المؤنث بالكسرة ، وحذف الهمزة فى مضارع أفعـل (١١١) قـد يراعى فى الجمـع صحة و إعلالا حال الواحد (١١٢) . ثيرة : إعلالهـا (١١٢) . حملهم الأصل على الفرع (١١٣) . فرازنة وأينق (١١٤) وانظر ٢٦٥ . ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ومراعاة هذا فى زيادة الإلحاق (١١٤) وانظر ٢٢١

١١ — باب فى جواز القياس على ما يقل ، ورفضه فيما هو أكثر منه

إجراء فعولة مجرى فعيلة فى النسب (١١٥) . اجتماع الواو والياء ردفين وامتناع ذلك فى الألف (١١٥) ، وانظر ص ٨٤ . القياس على شنوءة وحدها ١١٦

١٢ — باب فى تعارض السماع والقياس ١١٧ — ١٣٣

استنوق الجمل وما جرى مجراه ، ١١٨ وانظر ص ٩٨ . همز الخائش و إن لم يجر على فعل (١١٩) ، وانظر ١٥٤ . قد يكون فى الاسم غير الجارى على الفعل معنى الفعل كمفتاح ومنديل (١٢٠) مررت بإبل مائة ونحوه مما جرى فيه الاسم وصفا (٢١) . الناقة والجمل فيهما معنى الفعل (١٢٢) . الحوأة والحونة ونحوهما (١٢٣) ، اجتوروا واعتونوا ، (١٢٤) ، وانظر ١٥٠ . له كتاب فى شعر هذيل (١٢٤ ، ١٥١) . اللغة التميمية ، واللغة الحجازية فى ما ، (١٢٥) ، قد يتكلم العربى بلغة غيرها أقوى فى القياس عنده فيها ، (١٢٥) ، وانظر ٢٤٩ . اختلاس الضمير فى نحو كأنه (١٢٧) وانظر ٣٧١ . منون أنتم فى الشعر (١٢٩) . تجريد أىّ من الاستفهام (١٣٠) .

١٣ — باب فى الاستحسان ١٣٣ — ١٤٤

الفتوى والتقوى ونحوهما (١٣٣) وانظر ص ١٨٧ ، ٣٠٧ . الفرق بين الاسم والصفة (١٣٤) رفع المفعول ونصب الفاعل (١٣٤) . صبية وبلى سفر ونحوهما (١٣٧) وانظر ٩٣ ، قرواح وكرياس (١٣٨) . ورنتل ، وكلمات وردت فيها الواو حرفا أصليا (١٤٠) وانظر ٢١٢ . زيادة الهمزة وسطا فى كلمات (١٤٢) البدل عن الزائد زائد وليس البدل من الأصل بأصل (١٤٢) . غديان وعشيان (١٤٣) شراب مبولة ، وهو مطيبة للنفس (١٤٤) .

١٤ — باب فى تخصيص العلل ١٤٤ — ١٦٤

علل النحو دون علل المتكلمين (١٤٤) وانظر ٤٨ . من علل النحو بين ما هو لاحق بعلل المتكلمين فعلل النحو ضربان (١٤٥) وانظر ٨٨ ، ٢٦١ . قلب الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما (١٤٦) . ماء دافق وناقة ضارب وعيشة راضية (١٥٢) . فروقة وصرورة مما التاء فيه للمبالغة (١٥٣) ، امرأة عدلة وفرس طوعة القياد (١٥٤) ، ياجل فى يوجل ، وطائى فى طيئى (١٥٥) . قلب الواو ياء فى نحو سيد ، وقولهم حيوة ، وجديول ونحو هذا ، (١٥٥) الأعلام تخالف الأجناس فى كثير من الأحكام (١٥٥) ، عيينة تسمى به (١٥٧) ، قلب الواو ياء فى نحو سياط (١٥٨) علة الإدغام (١٥٩) فك الإدغام شذوذا ، (١٦٠) وانظر ٣٢٩ . قد تتركب العلة من أشياء ، وقد يكون الشىء علة لأشياء (١٦١) . كلام فى الادّغام (١٦٢) كلام عن كتب محمد بن الحسن (١٦٣) .

١٥ — باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المجوّزة ١٦٤ — ١٦٦

الفرق بين العلة والسبب (١٦٤) .

١٦ — باب فى تعارض العلل ١٦٦ — ١٦٩

ما الكافة عن العمل (١٦٧) ، هلم عند الحجازيين والتميميين (١٦٨) .

١٧ — باب فى أن العلة إذا لم تتعدّ لم تصحّ ١٦٩ — ١٧٣

علة بناء الكلمات الثنائية (١٦٩) تنوين جوار (١٧١) . المحذوف من نحو ثبة وسنة ومائة (١٧٢) وانظر ٣٣

١٨ — باب فى العِلّة وعِلّة العلة ١٧٣ — ١٧٤

مسائل من أصول ابن السراج والردّ عليها (١٧٣) .

١٩ — باب فى حكم المعلول بعلتين ١٧٤ — ١٨١

لا يقال رأيتفاى وإنما يقال رأيتفىّ (١٥) حكى سيبويه كسرتفىّ (١٧٦) ، رحىّ وهوىّ (١٧٩) . علل منع الصرف (١٧٧) وانظر ١٠٩ .

٢٠ — باب فى إدراج العلة واختصارها ١٨١ — ١٨٣

اجتماع الهمزتين والإبدال حينئذ (١٨١) . تحقيق الهمزتين شذوذا ، (١٨٢) .

٢١ — باب فى دور الاعتلال ١٨٣ — ١٨٤

علة إسكان اللام فى نحو ضربت (١٨٣) وانظر ٣٢٠ . جرّ الوجه فى الحسن الوجه ، وفيه حمل الأصل على الفرع (١٨٣) .

٢٢ — باب فى الردّ على من اعتقد فساد عِلَل النحويين لضعفه هو فى نفسه عن إحكام العلّة ١٨٤ — ١٨٦

نقد الجاحظ النحويين فى مسألة فى أفعل التفضيل والردّ عليه (١٨٥) .

٢٣ — باب فى الاعتلال لهم بأفعالهم ١٨٦ — ١٨٨

إضمار العامل فى المنادى (١٨٦) ، جريان المشتق على غير من هوله (١٨٦) . جريان ما فى معنى المشتق على غير ما هوله (١٨٧) .

٢٤ — باب فى الاحتجاج بقول المخالف ١٨٨ — ١٨٩

تقديم خبر ليس عليها (١٨٨) .

٢٥ — باب القول على إجماع أهل العربيّة متى يكون حجّة ١٨٩ — ١٩٤

ثناء على علماء العربية (١٩٠) . نقد الجاحظ القول المشهور : ما ترك الأوّل للآخر شيئا ، وما يتصل بهذا المعنى (١٩٠) . مسألة لابن جنى خالف فيها الإجماع ، وهو الجرّ بالمجاورة (١٩١) وانظر (١٩٤) ، ٧١ .

٢٦ — باب فى الزيادة فى صفة العلّة لضرب من الاحتياط ١٩٤ — ١٩٧

الإبدال فى نحو أوائل (١٩٤) .

٢٧ — باب فى عدم النظير ١٩٧ — ١٩٩

وزن عزويت (١٩٧) وانظر ٢٧١ . رافع الفعل المضارع (١٩٧) ، وزن أندلس (١٩٨) .

٢٨ — باب فى إسقاط الدليل ١٩٩ — ٢٠٠

مررت برجل أفعل وحكم ذلك فى الصرف وعدمه (١٩٩) ، قولهم آلىّ يا فتى (١٩٩) ، رافع المبتدأ . وانظر ص ١٨

٢٩ — باب فى اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالِم متضادّين ٢٠٠ — ٢٠٨

تاء بنت وأخت (٢٠٠) قول سيبويه فى ألفى حمراء إنهما للتأنيث (٢٠١) . النسبة إلى بنت وأخت (٢٠١) . راءة فى راية (٢٠٢) التاء فى كلتا (٢٠٣) . الكلتيان للقوّاد (٢٠٣) ، تداخل الثلاثى والرباعىّ كزرم وازرأمّ (٢٠٣) ، قول سيبويه : حتى الناصبة للفعل (٢٠٤) ، معنى قولهم صلى ولم يصلّ ونحوه ، (٢٠٤) ، قول الشافعى رضى الله عنه بالقولين فصاعدا ، (٢٠٥) . نقد المبرد سيبويه ورجوعه عنه (٢٠٦) وانظر ٧٥ ، ٨٩ . حديث لأبى علىّ عن أبى يوسف الفقيه (٢٠٦) رأيان لأبى على فى هيهات (٢٠٦) ، تكافؤ الأدلة (٢٠٦) حضور الخاطر ومغيبه وحكاية للمؤلف فى ذلك (٢٠٧) ثناء على أبى على (٢٠٧) وانظر ٢٧٧

٣٠ — باب فى الدور والوقوف منه على أوّل رتبة ٢٠٨ — ٢١٢

جمع هراوة وعلاوة ، وجمع إتاوة على الأتاوى شذوذا ، (٢٠٩) ، جمع السماء على السماقى شذوذا (٢١١) .

٣١ — باب فى الحمل على أحسن الأقبحين ٢١٢ — ٢١٥

واو ورنتل ، ووقوع الواو حرفا أصليا (٢١٢) وانظر ١٤٠

٣٢ — باب فى حمل الشىء على الشىء من غير الوجه الذى أعطَى الأوّل ذلك الحكم ٢١٣ — ٢١٥

النسب إلى الممدود (٢١٣) .

٣٣ — باب فى الرّدّ على من ادّعى على العرب عنايتها بالألفاظ و إغفالها المعانى ٢١٥ — ٢٣٧

الكلام على قوله : ولما قضينا من منى كل حاجة (٢١٨) . قول الرسول صلى الله عليه وسلم : إن من الشعر لحكما (٢٢٠) . كلام على الإلحاق (٢٢١) وانظر ١١٤ ، ٢٦٩ . الزيادة لمعنى (٢٢٤) . ألفاظ حذف منها أحد أصولها (٢٢٥) ، وانظر ٢٧١ . الزيادة فى قلنسوة ونحوها (٢٢٩) ، تمسكن ونحوه ، (٢٢٨) . للحرف الزائد حرمة الأصلىّ ، وضعف تحقير الترخيم (٢٢٨) . وانظر ٢٧١ . يقع حرف الإلحاق أوّل الكلمة إذا كان معه مساعد (٢٢٨) . إقعنسس ونحوه ، (٢٢٩) وانظر ٢٥٢ . زيادة تجفاف (٢٣١) ، أملود ونحوه ، (٢٣١) دياميس فى جمع ديماس (٢٣٣) الكلام على المدّ الزائد (٢٣٣) .

٣٤ — باب فى أن العرب قد أرادت من العِلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها ٢٣٧ — ٢٥١

حكاية المتنبى مع الأعرابىّ لما وصف فلاة فأخطأ فى كلمة (٢٣٩) . شعر لأعرابى أريد على أن يتكلم بضع كلمات فارسية (٢٣٩) ، أبيات فى ذم النحو بين (٢٣٩) ، إقواء وقع للنابغة (٢٤٠) . قصة للشجرى مع المؤلف (٢٤٠) . تفضيل العربية على اللغات الأعجمية وشغف أهلها بها (٢٤٢) . اختلاف العرب فى لغاتها (٢٤٣) . حكاية المتكلم الحال والملابسات (٢٤٥) الاجتزاء بالحروف عن الكلم (٢٦٤) وانظر ٣٠ ، ٨٠ . مكان الإشارة من الإفادة (٢٤٧) . ابن السراج والزجاج فى الاشتقاق (٢٤٨) وانظر ١٢ ، ٦٦ . رفع عقيرته (٢٤٨) وانظر ٦٦ . فهم رواة اللغة عن العرب قصودهم (٢٤٨) تأنيث الكتاب (٢٤٩) قد يتكلم العربىّ اللغة غيرها أقوى فى القياس منها وفيه قصة عمارة (٢٤٩) وانظر ١٢٥ . قصتان عن العرب نقلهما عن سيبويه (٢٤٩) . قصة للشجرى مع المؤتمن (٢٥٠) وانظر ٧٦ . قول الرسول عليه الصلاة والسلام لقوم : بل أنتم بنو رشدان ، وأقوال للعرب نحو هذا ، (٢٥٠) .

٣٥ — باب فى الحمل على الظاهر و إن أمكن أن يكون المراد غيره ٢٥١ — ٢٥٦

سيد — بكسر السين وسكون الياء — وتصغيره ، (٢٥١) ، كدت تكاد ، إقعنسس ، سخاخين (٢٥٢) وانظر ٢٢٩ . الآء ، الراء ، حوشب ودودرى وأبنبم (٢٥٣) عيّن (٢٥٣) . قساء وقسى (٢٥٤) . لام أروى (٢٥٥) حيوة والحيوان (٢٥٥) . نون عنتر ونحوه (٢٥٦) .

٣٦ — باب فى مراتب الأشياء وتنزيلها تقديرا وحكما لازمانا ووقتا ٢٥٦ — ٢٦٥

معنى قول الصرفيين : أصل قال قول ونحو ذلك (٢٥٦) . التنبيه على الأصل (٢٥٧) . اللمات فى استطاع (٢٦٠) . قولهم مبيوع ، ومصوون . وانظر (٩٨) . المتروك فى الاعتلال قد يمكن النطق به وقد يتعذر ذلك (٢٦١) . وانظر ٨٨ ، ١٤٥ . لغات فى انقطت النوى (٢٦٢) حذف العامل فى أكثر من باب (٢٦٣) . كتاب للمؤلف اسمه التعاقب (٢٦٤) وانظر ٢٦٦

٣٧ — باب فى فرق بين البدل والعوض ٢٦٥ — ٢٦٦

الميم فى اللهم (٢٦٥) . إعلال أينق (٢٦٥) . وانظر ١١٤ . عوض للدهر (٢٦٥) . كتاب التعاقب (٢٦٦) . وانظر ٢٦٤

٣٨ — باب فى الاستغناء بالشىء عن الشىء ٢٦٦ — ٢٧٢

ودعه ماضى دع (٢٦٦) . وانظر ٩٩ . ملامح ومشابه ونحوهما (٢٦٧) . أيد وأياد (٢٦٧) ، بيت من أبيات المعانى (٢٦٨) . وانظر ٣٣٣ . كلمات فيها زيادات الإلحاق (٢٦٩) . عزويت (٢٧١) . وانظر ١٩٧ ، أظننت زيدا عمرا عاقلا (٢٧١) .

٣٩ — باب فى عكس التقدير ٢٧٢ — ٢٧٩

نقد أبى عبيدة للنحاة وردّ المازنى عليه (٢٧٢) . مسألة كان يقوم زيد (٢٧٣) . نوع من التركيب المزجىّ (٢٧٤) . الألف فى الحرف غير منقلبة فإذا سميت به استحال ذلك (٢٧٥) . المأبأة من قولهم : بأبى والاشتقاق الصوتى (٢٧٥) . ثناء على أبى علىّ (٢٧٧) . وانظر ٢٠٧ . رأى لأبى على فى هاتيت من قولهم هات لا هاتيت (٢٧٧) . قولهم هلممت إذا قلت هلم (٢٧٨) . هيت لك (٢٧٩) .

٤٠ — باب فى الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ٢٧٩ — ٢٨٤

أهلك والليل (٢٧٩) . قول طرفة ... ... حين هاج الصنبر (٢٨١) . تبادل الضارب الرجل والحسن الوجه (٢٨٢) ، وانظر ٣٠٣ ، ٢٩٧ . كل رجل وصنعته (٢٨٣) ، جواب الشرط فى أنت ظالم إن فعلت (٢٨٣) .

٤١ — باب فى أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان فى حكم الملفوظ به ، إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه ٢٨٤ — ٢٩٣

قراءة حمزة : واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام بكسر الأرحام (٢٨٥) ، تبا له وويل (٢٨٦) ، توكيد الهاء المحذوفة فى قولك الذى ضربت زيد (٢٨٧) . إذا قلت ضربا زيدا لم يكن

هذا المصدر مؤكدا للفعل المحذوف بل هو نائب عنه (٢٨٨) . راكب الناقة طليحان (٢٨٩) .
الحذف بابه آخر الكلام وأوسطه (٢٩٠) . وانظر ص ٣١٦ . حذف حرف العطف (٢٩٠) .
تعليق الحرف أى السكوت عليه واستئنافه مع مابعده ، (٢٩١) . قولهم العطايا والشفايا (٢٩٢) .
هاء السكت (٢٩٣) . يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان (٢٩٣) .

٤٢ — باب فى نقض المراتب إذا عرض هناك عارض ٢٩٣ — ٣٠٠

مسألة ضرب غلامه زيدا ، (٢٩٣) . تقدم المفعول على الفاعل شاع حتى صار قسيما قائما برأسه (٢٩٥) . مسألة الضارب الرجل والحسن الوجه (٢٩٧) . وانظر ٢٨٢ ، (٣٠٣) .
تقديم المفعول إذا كان له الصدر (٢٩٨) . تأخير المبتدأ فى نحو عندك مال (٢٩٩) ، وانظر (٣١٧) .

٤٣ — باب من غلبة الفروع على الأصول ٣٠٠ — ٣١٢

التشبيه المقلوب (٣٠٠) . قولهم للناقة جمالية وللجمل جمالى (٣٠٣) . مسألة الضارب زيد والحسن الوجه (٣٠٣) . وانظر ٢٩٧ ، (٣٠٣) . إذا شبهت العرب شيئا بشىء مكنت الشبه بينهما بإعطاء المشبه به شيئا من المشبه (٣٠٤) . وانظر ٦٣ . الوقف على هاء التأنيث بالتاء (٣٠٤) . مسألة ثلاثة أربعه وجرور يا وشىء من التفريع (٣٠٥) . قراءة أليس ذلك بقادر على أن يحى الموتى بحذف الياء الثانية (٣٠٦) . إسكان ياء المنقوص فى النصب (٣٠٦) .
بقاء حرف العلة فى المضارع مع الجازم (٣٠٧) . وضع الضمير المنفصل موضع المتصل وعكسه (٣٠٧) .
قلب الواو ياء استحسانا فى نحو غديان وعكسه كالفتوى (٣٠٧) . وانظر ٨٧ ، ١٣٣ . قولهم يا أميمة بفتح التاء ، واجتمعت أهل اليمامة (٣٠٨) . ثناء على سيبويه (٣٠٨) . مسألة زيدا إذا يأتينى أضرب (٣٠٩) . بعض الحذوف (٣١٠) .

٤٤ — باب فى إصلاح اللفظ ٣١٢ — ٣٢١

أما زيد فنطلق (٣١٢) . انتظرتك وطلوع الشمس (٣١٣) . تأخير اللام فى إن زيدا لقائم (٣١٤) لهنك قائم (٣١٥) . وانظر ٣١٧ . لا تزاد كان فى الابتداء (٣١٦) .
وانظر ٢٩٠ . أصل قولهم كأن زيدا عمرو (٣١٧) . مسألة عندك مال (٣١٧) وانظر ٢٩٩ .
أمت فى حجر لافيك ونحوه ، (٣١٨) . قولهم شر أهر ذا ناب (٣١٩) . الإلحاق بالألف (٣١٩) . وانظر ٣٥٨ . الزيادة فى آخر بنات الأربعة وآخر بنات الخمسة (٣٢٠) ، الإدغام فى المتقارب (٣٢٠) . تسكين لام الفعل فى نحو ضربت (٣٢٠) . وانظر ١٨٣ . وصف المعرفة بالجملة بوساطة اسم الموصول (٣٢١) .

٤٥ — باب فى تلاقى اللغة ٣٢١ — ٣٢٣

أجمع و جمعاء (٣٢١) . ليلة طلقة وليال طوالق (٣٢١) .

٤٦ — باب فى هل يجوز لنا فى الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولا ؟ ٣٢٣ — ٣٣٥

حوليات زهير (٣٢٤) . تلبث ابن أبى حفصة فى عمل الشعر (٣٢٤) . قصة لذى الرمة فى إكماله بيتا له بعد حين (٣٢٥) . حكاية للكميت تشبه حكاية ذى الرمة (٣٢٦) . سرعة المتنبى فى عمل الشعر (٣٢٧) . همز منائر ونحوه ، ٣٢٨ . ألفاظ وردت بفك الإدغام (٣٢٩) . وانظر ١٦٠ . أشعار فيها تعقيد و إلغاز (٣٢٩) . وانظر ١٤٦ . أبيات الإعراب (٣٣٣) . وانظر بيتا من أبيات المعانى ص ٢٦٨ . زيغ الإعراب وقبح الزحاف (٣٣٣) .

٤٧ — باب فى الاعتراض ٣٣٥ — ٣٤١

قصة للمؤلف مع الشجرى (٣٣٨) . مسألة إنه المسكين أحمق (٣٣٨) . مسألة لا أخا فاعلم لك (٣٣٨) . آخاء فى جمع أخ (٣٣٨) . اللغات فى هذا أبوك (٣٣٩) . لا أبا لك (٣٣٩) . وانظر ٣٤٢ . الاعتراض فى شعر إبراهيم بن المهدى أكثر منه فى شعر غيره من المحدثين (٣٤١) .

٤٨ — باب فى التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين ٣٤١ — ٣٤٧

مررت بزيد وعمرا ، (٣٤٢) . وانظر ١٠٢ . لا أبا لك (٣٤٢) . وانظر ٣٣٩ . تحقير جمع الكثرة (٣٤٢) . مختار ومعتد ونحوهما مما يصلح لاسم الفاعل ولاسم المفعول (٣٤٦).

٤٩ — باب فى تدريج اللغة ٣٤٧ — ٣٥٧

جالس الحسن أو ابن سيرين (٣٤٧) . صبية وصبية — بضم الصاد وكسرها — وأبيض لياح (٣٤٩) . صيان فى صوان وصيار فى صوار (٣٥٠) . الذكر فى الذكر ، والطنة فى الظنة (٣٥١) . ضمة وضمة بفتح الضاد وكسرها (٣٥١) . تحقير قائم و بائع (٣٥٣) . جديول فى تصغير جدول (٣٥٤) . حمل التحقير على التكسير (٣٥٤) . اللعات فى حضرموت (٣٥٥) . ديمة وديم (٣٥٥) . أرياح فى جمع ريح (٣٥٦) .

٥٠ — باب فى أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ٣٥٧ —

المعرب من أسماء الأجناس يجرى مجرى الأسماء العربية (٣٥٧) . إذا جاء اسم المفعول فالعمل حاصل فى الكف (٣٥٨) . كلام فى الإلحاق (٣٥٨) . وانظر ٣١٩ ، ١١٤ . اشتقاق العرب من كلام العجم (٣٥٩) . تخليط العرب فى الاشتقاق من الأعجمى (٣٥٩) قياس بناء

على قول للعجاج ومناقشة فيه (٣٦٠) . ضعف الأصمعيّ في القياس وفي العروض (٣٦١) . ثناء على الخليل (٣٦١) . يجب اتباع العرب فيما تتركه لعلة داعية له (٣٦٢) وانظر الإتباع في تقييد (٣٦٥) . اسم المكان والمصدر الميمي من الرباعيّ (٣٦٦) .

٥١ — باب في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدا ٣٧٠ — ٣٧٤

اختلاس حركة الهاء في نحو «كأنه» ضرورة لا لغة ٣٧١ وانظر ١٢٧ . وضع أكثر من اسم للشيء الواحد ٣٧٢ . قصة عمارة في قراءة آية ٣٧٣ وانظر ١٢٥ ، ٢٤٩ . اللغات في الصقر وحكاية الأصمعيّ في ذلك ٣٧٤ .

٥٢ — باب في تركّب اللغات [وهو تداخل اللغات] ٣٧٤ — ٣٩١

من التركيب نحو طهر فهو طاهر ٣٧٥ . وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع ٣٧٥ . إعلال الواو والياء إلى الألف لا يخرجهما كل الإخراج عن أصلهما ٣٧٧ . فعل يفعل — بكسر العين فيهما — محمول على فعل يفعل — بضم العين فيهما — ٣٧٩ . يفعل — بضم العين — لفعَل اللازم أقيس من يفعل — بكسر العين — ، و يفعِل للتعدّى أقيس من يفعُل ٣٧٩ . خلاف القاعدة السابقة في المضعف ٣٨٠ . عالم وعلماء وجاهل وجهلاء ٣٨٢ . أبى يأبى بكسر الياء في المضارع ٣٨٢ وانظر ٣٢٢ . كتاب النوادر الممتعة للؤلف ٣٨٢ . يختلف العرب في تلقي الواحد منهم لغة غيره ٣٨٣ . إنكار الرسول عليه الصلاة والسلام همز النبي ٣٨٣ . اختلاف ابن الأعرابيّ وأبي زياد الكلابيّ في كلمة النطع ٣٨٣ . قراءة أعرابي على أبي حاتم طيبى لهم ٣٨٤ ، وانظر ٧٦ . قول أبي خيرة : استأصل الله عرقاتهم بفتح التاء ، وإنكار أبي عمرو ذلك ٣٨٤ . قصة عمارة في قراءة (ولا الليل سابق النهار) ٣٨٤ وانظر ١٢٥ ، ٢٤٩ .

٥٣ — باب فيما يرد عن العربيّ مخالفا لما عليه الجمهور ٣٨٥ — ٣٩١

ما حفظ عن العرب أقل مما لم يحفظ ٣٨٦ . بعد لغة حمير عن لغة نزار ومسألة حوريت ٣٨٦ . الطنوج التي كانت تحتوى شعر العرب ٣٨٧ . قول قضاعة : مررت بهْ بفتح الباء ، والمال لهْ بكسر اللام ٣٩٠

٥٤ — باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس ٣٩١ — ٤٠٠

امتناعهم من استعمال أفعال الويح والويل ونحوهما ٣٩٢ . حذف الخبر في لعمرك ٣٩٣ . قولهم : لا أدرى أيّ الجراد عاره ، ٣٩٤ . امتناعهم من استعمال استحوذ معتلا ٣٩٤ . أداة التعريف في الأمس والآن ٣٩٤ . يجوز للشاعر عند الضرورة أن ينطق بما يبيحه القياس وإن لم يرد به استعمال ٣٩٦ . يجيز الأخفش ضُرب الضرب الشديد زيدا ، ٣٩٧ . قراءة (وكذلك نجى المؤمنين) ٣٩٨ يقتصر في القراءة على ما روى ولا يقرأ بكل ما جاز في العربية وإن كان أقوى قياسا مما سمع ، ومن ذلك الوجوه في (الرحمن الرحيم) من البسملة ٣٩٨